إيريك دافيز

ترجمة

هشام سليمان عبد الغفار

طلعت حرب وتحدى الاستعمار

دور بنك مصر فى التصنيع ١٩٢٠ - ١٩٤١

مراجعة وتقديم

د. إبراهيم فوزى

مكتبة الشروق الدولية

طلعت حرب
وتحدى الاستعمار

دور بنك مصر فى التصنيع

١٩٢٠ - ١٩٤١

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ ــ يناير ٢٠٠٩م



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسى ـ القاهرة

تليفون وفاكس : ٢٤٥٠١٢٢٨ ـ ٢٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٢٥٦٥٩٣٩

المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة ـ قصر النيل ـ القاهرة

تليفون: ٢٣٩٣٨٠٧١ ـ ٢٣٩١٣٠٧٢

Email: shoroukintl@hotmail.com
shoroukintl@yahoo.com

طلعت حرب وتحدى الاستعمار

دور بنك مصر فى التصنيع

١٩٢٠ - ١٩٤١

إيريك دافيز

ترجمة

هشام سليمان عبد الغفار

مراجعة وتقديم

د. إبراهيم فوزى

الأستاذ بكلية الهندسة - جامعة القاهرة

ووزير الصناعة الأسبق



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

دافيز ، إيريك .
طلعت حرب وتحدى الاستعمار .
دور بنك مصر فى التصنيع ١٩٢٠ ـ ١٩٤١ .
إيريك دافيز ـ ترجمة : هشام سليمان عبد الغفار ـ
مراجعة وتقديم : د. إبراهيم فوزى .
ط١ . ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٨م
٢٤٠ص ؛ ١٧ × ٢٤سم .
تدمك 6 - 35 - 6278 -977 - 978
١ - مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ الملك فاروق (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) .
٢ ـ حرب ، طلعت ، ١٨٦٧ ـ ١٩٤١ .
أ . العنوان . ٩٦٢,٠٥٢

رقم الإيداع ٢٢٨٧٩ / ٢٠٠٨م
الترقيم الدولى I.S.B.N. - 978- 977- 6278 - 35 - 6

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة الجداول	٦
تقديم: للدكتور إبراهيم فوزى	٩
مقدمة المترجم	١٧
تصدير	٢١
الفصل الأول: مقدمة	٢٥
الفصل الثانى: دمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى (١٧٦٠-١٨٨٢)	٣٥
الفصل الثالث: تناقضات التنمية التابعة (١٨٨٢-١٩٢٠)	٦٥
الفصل الرابع: محمد طلعت حرب والحركة الوطنية	١٠٣
الفصل الخامس: إعادة تعريف الاحتلال (١٩٢٠ - ١٩٣٠)	١٢٩
الفصل السادس: بنك مصر والاستعمار الجديد	١٥٥
الفصل السابع: بنك مصر والتنمية الاقتصادية العربية	١٩١
الفصل الثامن: الاقتصاد السياسى للتصنيع التابع	٢١٣
مراجع مختارة	٢٣٣
نبذة عن المترجم	٢٣٩

قائمة الجداول

الجدول | الصفحة

٢-١ الأراضى المملوكة لعائلة الشريعى فى مركزى سمالوط ومنقطين بمحافظة المنيا (١٨٤٩-١٨٨١) ٥٤

٢-٢ الأراضى المملوكة لعائلات خليفة مرزوق وأحمد إسماعيل والطويل فى بنى أحمد بجهة المنيا (١٨٤٣-١٨٧٩) ٥٦

٢-٣ الأراضى المملوكة لعائلة الوكيل فى سوموخراط بجهة البحيرة (١٨٥٦-١٨٨١) ٥٧

٢-٤ الأراضى المملوكة لعائلة الخطيب فى قحافة بجهة الغربية (١٨١٢-١٨٥٨) ٥٨

٢-٥ الأراضى المملوكة لعائلة الجزار فى شبين الكوم بجهة المنوفية (١٨٤٨) ٥٩

٢-٦ الأراضى المملوكة لعائلة الشعراوى فى المطاهرة بجهة المنيا (١٨٤٨-١٨٨١) ٦٠

٣-١ النسبة المئوية للنواب أصحاب الألقاب من الأرياف فى البرلمان المصرى (١٨٦٦-١٩١٤) ٧٠

٣-٢ مساهمو بنك مصر يشترون أراضى الدائرة السنية ويحصلون على رهونات من بنك الأراضى المصرى ٨١

٣-٣ الأراضى المملوكة لعائلات الشريعى وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل (١٨٨٢-١٩٢٠) ٨٥

٣-٤ الأراضى المملوكة لعائلات الشريعى وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل (١٨٨٢-١٩٢٠) وفقا لمساحة كل قطعة وعدد الحائزين ٨٧

٣-٥ قيمة الديون الرهنية على حائزى الأراضى فى جهة المنيا مقارنة بمتوسط الديون على مالكى الأراضى فى مصر (بنك الأراضى المصرى) (١٨٨٠-١٩٢٠) ٨٩

٣-٦ النسب المئوية للمسلمين والمسيحيين والأجانب بين التجار القاهريين (١٨٩١-١٩١٧) ١٠١

٥-١ الأراضى المملوكة لعائلات الشريعى وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل (١٩٢٠-١٩٤٠) ١٣٣

٥-٢ الودائع لدى بنك مصر (١٩٢٠-١٩٢٩) ١٣٨

٦-١ صافى أرباح بنك مصر ومجموعة شركات بنك مصر المتعاملة فى القطن (بالجنيه المصرى) (١٩٣٠-١٩٣٦) ١٥٧
٦-٢ مجموعة شركات بنك مصر (١٩٢٠-١٩٤١) ١٦٥
٦-٣ رءوس أموال الشركات المصرية المساهمة (١٩٢٠-١٩٣٩) (بالجنيه المصرى) ١٦٩
٦-٤ الدول المستوردة للقطن المصرى (١٩٣٢- ١٩٣٨) (بالألف بالة) ١٧١
٦-٥ الدعم الحكومى لشركة الإسكندرية للملاحة، وشركة مصر للملاحة البحرية (١٩٣٤-١٩٣٩) ١٧٧
٦-٦ تحويلات بنك مصر لشركاته (١٩٣٨-١٩٣٩) ١٨١
٦-٧ الديون الرهنية المستحقة على عائلات مالكى الأراضى الحاصلين على قروض من بنك مصر ١٨٦

شكل نصى

النسب المئوية لمساحات الأراضى المزروعة بالقطن بجهات البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية والمنيا (١٨٩٣-١٩٢١) ٩١

تقديم

على طائرة مصر للطيران إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر مايو ٢٠٠٨، تقدم إلىّ بالسلام والابتسام فى وجهى ... ولعله لاحظ أن سنوات العمر التى مرت غيرت من الملامح المختزنة فى العقل الباطن، فبادرنى بالقول: عادل المعلم! وكأنما ضغطت هاتان الكلمتان مفتاحين من مفاتيح الكمبيوتر، فإذا بشاشة الذاكرة تنفرج فجأة على مخزون ضخم من الذكريات والمواقف، تمتد وتتراكم لتغطى أكثر من أربعين عامًا...

كانت بدايات معرفتنا فى أواخر الستينيات من القرن الماضى، عندما كان عادل فى آخر سنواته الدراسية فى قسم الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة ـ جامعة القاهرة، وكنت فى أول سنوات عملى مدرسًا بالجامعة إثر حصولى على درجة الدكتوراه من الكلية الجامعية فى لندن بالمملكة المتحدة.

كان عادل مع أخيه الأكبر إبراهيم هما الجيل الثانى الذى يعده والدهما رائد النشر والثقافة الحديثة فى مصر الأستاذ محمد المعلم. وكان تعارفى مع العائلة فى ذلك الوقت سريعًا بفضل شخصية محمد المعلم ـ رحمه الله ـ والتى كانت تفيض بطيبة زائدة وتواضع جم وود غامر، لا يبخل به على أحد حتى ولو كان يقابله للمرة الأولى...!

كان من الطبيعى أن نتقارب ونتآلف وقد جمعتنا الهموم المشتركة والإحباط القاسى بعد هزيمة ١٩٦٧، وسعينا الدءوب نحو ما يمكننا عمله، كلٌّ فى مجاله. كأنما نريد أن نكفر عن نصيبنا من التقصير كأفراد فى ذلك الجيل الذى داهمته تلك الهزيمة الشنعاء!

كنت فى ذلك الوقت قد قضيت وقتًا فى ترجمة كتاب عن «الاهتزازات الميكانيكية»، كتبه أستاذى الراحل «بيشوب» ليشرح دقائق هذه المادة التى تعد من المواد الثقيلة ـ وربما أثقلها لدى طلبة الجامعة ـ لتلاميذ فى المدارس الابتدائية، لا يزيد عمرهم عن اثنى عشر عامًا.

وقد علمت من «بيشوب» طيب الله ثراه أنه كتب هذا الكتاب منطلقًا من عقيدة راسخة، بأن أستاذ الجامعة الحق لا بد أن يكون كالمنارة، ترسل ومضاتها البراقة فى كل اتجاه حولها مخترقة ظلمات البحر الدامسة، وأن ومضاته تلك لا بد أن تستمر طول الوقت تهدى القوارب الصغيرة كما تهدى السفن الكبيرة، رغم أن أحدًا لا يعلم مَنْ سوف يصل على هديها، ولا متى سوف يصل إلى شاطئ نهاية الإبحار وبداية الانطلاق فى أرض الله الواسعة!

ومن نفس المنطلق، رأيت أن أبدأ حياتى الجامعية فى مصر بترجمة كتابه إلى العربية، لعله يهدى قوارب الصغار من شبابنا فى إبحارهم نحو المستقبل العلمى الذى ينشدونه.

أدى هذا الكتاب إلى تقاربى من محمد المعلم، وكان فى ذلك الوقت صاحب دار القلم، وقال لى: إننى أذكره ببدايات حياته عندما تخرج فى كلية العلوم ـ جامعة القاهرة سنة ١٩٤٢، وكان شاغله الأول هو إتاحة المزيد من العلم للمزيد من المصريين وقراء العربية، وكانت الكتب الثلاثة التى بدأ بنشرها فى مجالات الذرة للدكتور مشرفة، والفلك للدكتور سماحة، والرياضيات للدكتور منتصر.

كانت تلك هى أولى خطواته فى عالم النشر، الذى تطور إلى أن أسس دار القلم سنة ١٩٥٩، والتى آلت للدولة سنة ١٩٦٦، فأسس بعدها دار الشروق سنة ١٩٦٨.

توالت هذه الصور فى ذاكرتى سريعًا، كما توالت الصورة الأحدث... افتتاح مكتبة لدار الشروق فى لندن، أثناء عملى مستشارًا ثقافيًّا فيها سنة ١٩٨١، لنقل الثقافة العربية إلى العاصمة البريطانية،... وسعيه لإصدار دائرة معارف مصرية على غرار دائرة المعارف البريطانية.

انتقل عادل ليجلس بجوارى فى الطائرة، وبينما كان يزيح بعض الأوراق من الكرسى المجاور لى قال: ما هذا؟ وأجبته هذه صفحات من كتاب ربما يظهر قريبًا، فسأل: ما موضوعه؟ قلت له: الفيزياء وميكانيكا الكم.. وكانت إجابته السريعة: ألا زلت تعيش فى عالمك المثالى؟! هل تعتقد أنه لا يزال هناك أحد يهتم بأن يقرأ ـ كمعلومات عامة ـ وإذا كان هناك من يقرأ، فهل سيقرأ كتابًا عن الفيزياء وميكانيكا الكم؟ إن الشباب الآن فى مصر والعالم العربى قد تغير، ولم تعد المعارف العامة، ولا الشئون العامة، ولا حتى مجرد القراءة من شواغله.

فقلت: معك الحق، وأنا أتألم كلما اكتشفت مدى انصراف الشباب عن القراءة ـ حتى فى تخصصاتهم ـ وضآلة معلوماتهم العامة، ودفاع بعضهم عن ذلك بأن الكمبيوتر والنت كفيلان بتوفير ما يريدون عندما يحتاجون!

فأجابنى: نحن فى طريقنا من مصر إلى بلد الكمبيوتر والنت... وقد تندهش عندما تعلم أن ما قرأه الأمريكيون من الكتب فى عام ٢٠٠٤ كان قيمته ٢٨,٦ مليار دولار(*)!... وأن فى نيويورك وحدها، أكثر من عشرين فرعًا من سلسلة مكتبات بارنز آند نوبل... تتراوح مساحة الفرع منها من أربعمائة إلى ألف متر، أى أكبر من أى مكتبة فى مصر... بأكملها... ولقد زرت كثيرًا منها... وفى كل مرة أجد المكتبة تشغى بالقراء كأنها خلية نحل... من التاسعة صباحًا حتى التاسعة مساءً، سبعة أيام فى الأسبوع.

فقلت: ربما نوعية الكتب المعروضة فى مصر، أو نوعية الثقافة المعروضة بصفة عامة، هى السبب، أو على الأقل أحد الأسباب.

فأجاب.. نعم أوافقك ... فهى سبب وهى نتيجة أيضًا ... فهى بمثابة المشكلة والعلاج ... أو الداء والدواء... فمن ناحية، هى إفراز عقول المجتمع ... وهى فى نفس الوقت العامل المهم فى التأثير عليه ... فكأنما فقد المجتمع وجهته وقوته المحركة ... فى سيل من الأعمال والأفكار التى تعصف به من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ... وبالعكس، فى جو من الفراغ والخواء الفكرى ... مع فقدان الثقة بالنفس، واهتزاز القناعة بالحاضر ... وقلة أو انعدام الأمل فى المستقبل ... وضياع الانتماء للوطن......

فقلت: صدقت، ولكن لا يزال لدى قدر من التفاؤل... يدفعنى إلى العمل الإيجابى للإسهام ولو بأدنى قدر فى عملية الإصلاح التى لا تتوقف فى الشعوب الحية... مهما كانت صعبة أو بطيئة... ومن هنا جاء انشغالى بكتابى هذا الذى أرجو أن يشرح ميكانيكا الكم فى أبسط لغة لفائدة القارئ غير المتخصص...

ثم دعانى عادل لزيارته فى مكتبه فى مصر الجديدة بعد العودة...

وفى مكتبه بمصر الجديدة، أخبرنى أنه بصدد نشر ترجمة كتاب عن طلعت حرب

(*) كتاب بريتانيكا (٢٠٠٦) صفحة ٢٤٥.

يشمل جوانب عديدة من حياته لم تظهر حتى الآن، ولا يعلمها كثير من المصريين، وسألنى إذا كان لدى اهتمام ووقت لمراجعة الكتاب وتقديمه للقراء، وأجبته على الفور بأننى لا يمكن أن أرفض طلبًا كهذا، فهو يتمشى مع ما أريده من إثراء المكتبة العربية بالدراسات الجادة.

أخذت منه الكتاب، وتركته وأنا أفكر طوال الطريق إلى منزلى، وأتأمل، فى تلك المصادفة التى قادت كتابًا عن طلعت حرب إلى مكتبة الشروق الدولية، ثم إلىّ ليرتبط اسمى به، لقد كان طلعت حرب الرائد الأول فى الدفاع عن الهوية المصرية والنهوض بها فى مواجهة غير المصريين من أصحاب الأموال والبنوك الأجنبية، والذين تعاونوا مع بعض كبار ملاك الأراضى لنزف ثروة مصر.

وعلى نفس الطريق، سار محمد المعلم الذى أصر على النهوض بقراء العربية، ثم كافح لنقل العربية إلى المجتمع البريطانى فى لندن سنة ١٩٨١، ليتسلم الراية بعده ابناه إبراهيم وعادل، ويستمران فى نفس الخط الوطنى لا يحيدان عنه، ولا يقتصر هذا النشاط الجدى على مصر وحدها، وإنما ينتقل إلى دول جنوب شرق آسيا.. إنها رسالة تستمر وتقوى؛ لأنها تنفع الناس فتبقى فى الأرض، ولا تذهب جفاء...

أما عن كتاب طلعت حرب، فقد جسد أمامى المثل العربى الشائع: **ما أشبه الليلة بالبارحة!...**

سيطر ذلك القول المأثور على تفكيرى طوال مراجعتى لهذه الدراسة المتميزة التى تتناول جهود طلعت حرب وكفاحه، فى فترة ربما كانت من أخصب فترات تاريخنا الحديث سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا..

ورغم أهمية تلك الفترة فى تكوين الدولة المصرية حكومة وشعبًا، إلى أن وصلت إلى ما هى عليه الآن، فإن القارئ يتعجب أن تكون الجدليات الداخلية والضغوط الخارجية فيما يتعلق بمسيرة التنمية المصرية لا تزال تقريبًا كما هى، حتى ليبدو لمن يتأمل فى أوضاعنا قليلاً أننا لم نستوعب دروس الماضى كما يجب، ولم نستخلص منها ما نواجه به متطلبات الحاضر، فضلاً عن ضمانات المستقبل...

وأنا لا أزال أؤمن إيمانًا راسخًا بأن مستقبل هذه الأمة مرتبط بالصناعة القومية الوطنية، وأنه برغم كل ما يقال، فإن الصناعة كأنشطة إنتاجية فى شتى المجالات لم تحظ بالأولوية التى تستحقها فى دائرة الاهتمام الحكومى، بل ربما تراجعت أولوياتها عما كانت عليه لتفسح المجال لأولويات أخرى ترتبط بمتغيرات عالمية خارجية أكبر مما ترتبط باحتياجات تنموية داخلية.

ولأن توفير التمويل اللازم لإنشاء صناعة وطنية لا يزال من أكبر العقبات التى تواجهها الصناعة فى مصر، ولا يزال يخضع لاعتبارات ونقاشات شتى، فإن الارتباط بين الصناعة الإنتاجية والبنوك، أو الصناعة المصرفية، لا يزال هو التحدى الأكبر فى عملية التنمية والتقدم.

ومن هنا تأتى أهمية تلك الدراسة التى تتناول فترة شديدة الخصوبة من التزاوج بين الصناعة والبنوك، ممثلة فى إنشاء بنك مصر لتمويل الشركات الصناعية والإنتاجية أساسًا، وجهود مؤسسه الوطنى العظيم محمد طلعت حرب فى خوض معاركه مع خصومه ومعارضيه، وتعرض بالتفصيل لكل طموحاته وآماله وانتصاراته وانكساراته، والقيود التى فرضت عليه من الداخل والخارج أثناء مسيرته الكفاحية العظيمة.

وتتميز هذه الدراسة بالعمق وبالاتساع معًا، وسوف يلاحظ القارئ من مطالعته السريعة لها مدى التعمق الأكاديمى الذى ألزم الباحث به نفسه، والذى يتضح من النظرة الأولى لقائمة مراجعه، والتى تبدأ من ملفات تعداد مصر سنة ١٨١٢، مرورًا بملفات الأطيان الزراعية من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٩٤١، إلى أن تغطى عشرين صحيفة ودورية من الأهالى سنة ١٩١٤، إلى «البلاغ المصرى» سنة ١٩٣٩، وأكثر من أربعين كتابًا عربيًّا فى مصر حتى ١٩٥٧، وأكثر من ٦٠ كتابًا أجنبيًّا فى أوروبا، إضافة إلى وثائق الحكومة البريطانية المنشورة منذ عام ١٩٠٠.

ولأن تاريخ نشر هذه الدراسة فى أمريكا كان سنة ١٩٨١، فيجب التنويه بأن كل هذا الجهد فى تتبع المراجع كان فى وقت لا يستطيع الباحث فيه أن يشير إلى بحث فى أطروحته إلا بعد أن يحصل عليه بالفعل ويقرأه، لا أن يقرأ عنه فى الإنترنت ويضيفه إلى مراجعه، كما يشيع بكثرة فى هذه الأيام! ومن هذه الناحية، فإن الدراسة تعطى نموذجًا للالتزام

الأكاديمى كدنا نفتقده بين باحثينا فى مصر لعوامل كثيرة نتحدث عنها باستخفاف ولا ندرك خطورة أثرها علينا مستقبلا!

وربما يتساءل القارئ: ولماذا كل هذا العناء فى التعمق التاريخى والتفصيل المرجعى؟ والإجابة ببساطة: أن الباحث كان يريد التوصل إلى جذور الخلفية التى صنعت طلعت حرب وشكلته، فكان عليه أن يتناول نشأته من عائلة فقيرة لا تملك فدانًا كاملاً من أراضى الشرقية، ثم انتقاله لقصر الشوق فى القاهرة، ودراسته للحقوق التى ربما وجهت اهتمامه إلى فرنسا أكثر من بريطانيا وتركيا واليابان، وإحساسه بالظلم الفادح الذى كان يتعرض له ملاك الأراضى البسيطة من البنوك الأجنبية والمرابين الذين وصلوا بنسبة الفائدة على ما يقرضونه لملاك الأراضى إلى ٣٠٪، حتى كان الملاك يضطرون لبيع أراضيهم لعجزهم عن سداد ديونهم، فتكونت رؤيته المستقبلية وقناعته الوطنية عن ضرورة إنشاء بنك مصرى حارب فى سبيله أكثر من تسع سنوات حتى تأسس سنة ١٩٢٠، ثم رؤيته التنموية الأخرى التى تمثلت فى إنشاء أكثر من عشرين شركة، كانت أولاها شركة المحلة للغزل والنسيج، التى كانت عاملاً مهمًّا فى تحرير الاقتصاد المصرى الذى كان يقوم على زراعة محصول واحد هو القطن الذى يصدر إلى إنجلترا واليابان، فقامت شركة المحلة بالغزل والنسيج، وحررت البلاد من قبضة الدول الخارجية عليها عن طريق فرض أسعار تحكمية لتصدير القطن المصرى إليها.

ولم يكن الطريق سهلاً أمام طلعت حرب؛ فقد كان يواجه تحالفات قوية بين بعض كبار الملاك المصريين وبين الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر وأصحاب التطلعات السياسية، الذين لا يمانعون فى السير مع السياسات الأجنبية التى لا تتخلى عن عاداتها فى تقديم أقراصها مدهونة بالزبد والعسل حتى لا تظهر آثارها إلا بعد أن يبتلعها التابعون من ذوى الخبرة القليلة أو الرؤى القصيرة، وربما السذاجة الكبيرة.

حارب طلعت حرب أكثر من معركة على أكثر من جبهة، وكان عليه أن يهاجم، وأن يدافع، وأن يهادن، وأن يناور، وأن يساير، ولكن رؤيته الإستراتيجية كانت دائمًا واضحة قوية أمامه، يتبعها كما يتبع البحار بوصلته مهما كانت الرياح عاتية والأمواج عالية، وكان يسعى دائمًا إلى تنمية وطنية مصرية خالصة تجمع معها جيران مصر من الدول العربية،

ليحقق بها تكاملاً يواجه به الضغوط الأجنبية التى تظهر سافرة بعض الوقت ومغطاة بشعارات وادعاءات براقة مصطنعة أكثر الوقت.

إن هذا الكتاب يأتى فى وقته ليملأ فراغًا ملحوظًا عن طلعت حرب فى بلد طلعت حرب وبلغة طلعت حرب، وليقدم للمهتمين بتنمية هذا البلد ونهضته تجربة فريدة لا تتناول وقتها فحسب، بل ربما تتناول ـ ويا للدهشة والحسرة! ـ ما نمر به الآن بعد قرابة مائة عام من حدوثها!

د. إبراهيم فوزى

الأستاذ بكلية الهندسة ـ جامعة القاهرة

ووزير الصناعة الأسبق

نوفمبر ٢٠٠٨

مقدمة المترجم

على الرغم من قدم هذه الدراسة، إلا أنها من تلك النوعية التى لا تقتصر أهميتها على فترة زمنية معينة. ذلك أن الدروس والخبرات المتضمنة فيها، وتلك التى تميط عنها اللثام، هى موجهة لأبناء هذا الوطن فى كل عصر. وهى مهمة لتسليط الضوء على تجربة فريدة تستحق التمعن فى ظل الجدل الذى لا ينتهى فيما يتعلق بكيفية تحقيق التنمية فى ربوع مصر، لا سيما وأنها لا تقتطع هذه المرحلة ـ فترة ما بين الحربين العالميتين ـ من تاريخ مصر السياسى والاقتصادى وتحللها بمعزل عما سبقها وعما تلاها.

فعلى الرغم من أن قدم توقيت القيام بالدراسة استلزم قدم الإطار النظرى والأدبيات التى اعتمد عليها المؤلف فى إجراء دراسته، إلا أن دراسة الحالة التى أُفرِدت لها معظم الدراسة لا تزال تحتفظ بجدتها وتسمو بقيمتها على عامل الزمن. فالبيانات والإحصاءات والتحليلات التى اعتمدها وقدمها الباحث؛ تمثل ثروة هامة للدارسين فى موضوعات الاقتصاد السياسى والتنمية الاقتصادية فى الحالة المصرية.

بذل الباحث جهدًا يستطيع القارئ تقديره من حيث كم المراجع التى استند إليها والوثائق التى لجأ إليها، والمقابلات التى أجراها مع كل ذى صلة بموضوع الدراسة. وكان ذلك فى إطار محاولة المؤلف استعراض التجربة ـ تجربة بنك مصر ـ بحلوها ومرها، دونما تحامل على تجربة البنك الاقتصادية أو تمجيدها على غير أساس.

ويشير هذا الكتاب ـ فى معرض تحليل تجربة بنك مصر ـ لنقطة مهمة وهى دور المؤسسة مستقلا عن دور الفرد. فالمؤلف حاول استعراض دور طلعت حرب الريادى فى تأسيس قلعة مجموعة مصر الاستثمارية وبنك مصر فى القلب منها. إلا أنه عمد إلى التأكيد على أن هذا الدور إنما جاء كجزء من منظومة متكاملة تم تفعيلها فى ظرف موات، واستمرت حتى بعد أن رحل عنها مؤسسوها الأوائل.

كذلك تعلى هذه الدراسة من أهمية الاستقلال الاقتصادى كأساس للاستقلال السياسى، وهى الإشكالية التى لا تزال تعيش فى كابوسها معظم دول العالم الثالث، لأنها على الرغم من تحقيقها الاستقلال السياسى ـ فى جانبه الرسمى على الأقل ـ فإنها لا تزال مكبلة بقيود من التبعية لدول العالم الأول بسبب اعتمادها الاقتصادى ـ كليا أو جزئيا ـ عليها، فى خضم موجة عولمة الرأسمالية التى تهيمن على مقدرات العالم فى الآونة الراهنة. ولا يجب أن نغفل دور القوى الإمبريالية وتطورات الساحة العالمية فى إفشال جهود التحرر الاقتصادى التى قادها بنك مصر باقتدار.

وعلى الصعيد الداخلى، فإن إحدى النقاط الرئيسية التى تبرزها هذه الدراسة هى شكل التفاعل الجدلى بين الحكومة ورأس المال الخاص، يتم توظيف كل منهما للآخر فى شراكة وعلاقة نفع متبادل وليس هيمنة من قبل طرف على آخر. فقد بان بوضوح من تجربة مجموعة مصر أنه لولا الدعم الحكومى الذى تلقته العديد من شركاتها لما كان لها أن تحقق هذا النجاح، وفى المقابل انتفعت الحكومة بشدة من العديد من مشروعات بنك مصر، حيث لم تكن قد توافرت لها الخبرات أو الإرادة للقيام بها بمفردها. وهكذا فإنه من الضرورى أن تقوم علاقات نماذج التنمية التى تتبعها الدول النامية على علاقة تكاملية بين الدولة والقطاع الخاص فى ظل مساحة تتيح للقطاعات الأهلية التعبير عن آرائها فى كيفية تحقيق والاستفادة من جهود التنمية. وكذا تبرز فى هذا الصدد أهمية توافر الاستقرار السياسى لتحقيق رخاء اقتصادى، حيث كان تكالب الحكومات ذات الأجندات المختلفة سببا فى تراجع وفشل عدد كبير من شركات مجموعة مصر خلال فترة الدراسة.

كذلك هناك عامل مهم وهو ضرورة دراسة الحالة الاقتصادية فى إطار محيطها المجتمعى وليس بمعزل عنها، بحيث تأتى التجارب الاقتصادية لخدمة المجتمع، لا أن يتم استغلال البشر لدفع تكلفة نمو الاقتصاد ـ وهو حال معظم تجارب تحقيق النمو الاقتصادى التى تتبناها المنظمات الرأسمالية العالمية من قبيل صندوق النقد والبنك الدوليين. وهو ما تبدى جليا فى ضوء حالة التأثير والتأثر التى تمخضت عن خلق مجموعة مصر وتركت بصماتها عليها حتى وفاة طلعت حرب وتراجع دور المجموعة اقتصاديًّا.

وأخيرًا فإن هذه الدراسة توثق لأحد عوامل الريادة والتميز الإقليميين لمصر خلال

تلك الفترة من خلال قيام بنك مصر بدعم دور مصر الاقتصادى فى محيطها العربى. وبهذا فإن البنك ومجموعة شركاته قد سبقوا العديد من محاولات التكامل الإقليمى الاقتصادية التى شهدها العالم بصورة متزايدة منذ بداية النصف الثانى للقرن العشرين، وبصورة حققت قدرا من النجاح كان من الممكن البناء عليه وتطويره لتحقيق نتائج أكبر حال توافرت الظروف المواتية.

وفى الختام، فإننا نرجو أن تسهم هذه الدراسة ـ ولو بقدر ضئيل ـ فى الجدل الدائر حول كيفية النهوض بهذا البلد وتنميته. وهو ما يجب أن يتم دون انعزال عن تجارب الماضى ـ لا سيما المتميزة منها ـ بحيث يتم استخلاص الدروس والعبر منها للانطلاق من أرضية أكثر ثباتا نحو بناء مستقبل غير منبت الصلة مع الحاضر وينبنى أساسه على الماضى.

ولا يفوتنا أن نهدى هذه الترجمة إلى روح الاقتصادى العظيم محمد طلعت حرب .. مؤسس نهضة مصر المعاصرة .. عسى أن يكون فى سيرة حياته مثالا هاديا للقائمين على الاقتصاد المصرى فى وقتنا الحاضر .. ينهلوا منه العبر ويأخذوا منه الدروس .. فيما يفيد ويبقى .. لا فيما يضر ويهدم.

هشام سليمان عبد الغفار

تصدير

كان هدفى الرئيسى من القيام بالبحث الذى يوثقه هذا الكتاب هو إعداد دراسة عن الخلفيات الاجتماعية والسلوك السياسى لنخبة القطاع العام فى مصر. غير أننى فى إطار زيارتى لمصر عامى ١٩٧٠ و١٩٧١ على التوالى، وقفت على حقيقة أن المناخ السياسى فى ذلك الوقت لم يكن ليسمح بإجراء مثل هذه الدراسة. وأثناء بعض اللقاءات مع عدد من مديرى القطاع العام والمفكرين المصريين، دُهشت بالمقارنات المتعددة التى ادعوا فى إطارها فشل المحاولات المصرية للتصنيع فى الآونة المعاصرة مقابل الجهود التصنيعية الناجحة لمؤسسة تدعى بنك مصر فى عقدى العشرينيات والثلاثينيات. كان الشعور بالفخر الذى يتحدث به المصريون عن بنك مصر ومؤسسه محمد طلعت حرب أخاذًا بحق وأثار فى ذهنى العديد من التساؤلات - لاسيما مع الإشارات المستديمة للبنك ومجمع الشركات الذى أنشأه (مجمع شركات مصر) فى إطار الكفاح الوطنى ضد حكم الاحتلال البريطانى والهيمنة الأجنبية على الاقتصاد المصرى. وبانصرافى لجمع المزيد من المعلومات عن بنك مصر وطلعت حرب، اكتشفت أنه لم يسبق تناول أى منهما كثيرا فى الكتابات - سواء العربية أو الأوروبية.

هذا التحول فى الوجهة من دراسة للقطاع العام الحديث لدراسة لبنك مصر تركت أثرا لا يمكن إغفاله على طريقة تفكيرى. ذلك أننى إبان دراستى فى جامعة شيكاغو، كانت تساورنى شكوك بشأن عدد من فرضيات نظرية التحديث؛ وقد أتاحت لى دراسة بنك مصر الفرصة لإثباتها.

لم تكن التقاليد العلمية السيكو - ثقافية أو النخبوية التى هيمنت على دراسة النظم السياسية المقارنة خلال حقبة الستينات ذات نفع حقيقى من حيث قدرتها التفسيرية على مواجهة العديد من التساؤلات التى أثارتها دراستى. فعلى الرغم من مساواة العديد من

المصريين لطلعت حرب ببنك مصر، فقد تبدى جليا وجود عدد من القوى الاجتماعية الأكبر التى كانت فى خلفية ظهور البنك والتى يتم إغفالها عادة فى الحديث عن البنك. فعلى الرغم من أن طلعت حرب طور وصفة فكرية ملائمة لتقديم بنك مصر للمصريين، فإن دراسة عن شخصيته وتاريخه السياسى فقط لن تسلط الضوء إلا على قسط بسيط من جهود التصنيع المصرى خلال فترة ما بين الحربين. فدراسات النخبة تقدم قدرا وافرا من البيانات حول المواقف والسلوك السياسى والخلفيات الاجتماعية لضباط الجيش وأعضاء البرلمان والأحزاب السياسية والوزراء. غير أن المنظور الضيق واللاتاريخى لهذا النوع من دراسة السياسة والتغير الاجتماعى يحول دون سبر أغوار الدور الذى تقوم به المؤسسات المالية من قبيل بنك مصر، والتى تتحول ـ بشكل أو بآخر ـ لفاعل سياسى. فتحليل النخبة لم يسعفنى سوى بالقليل من المؤشرات حول العمليات التاريخية الدقيقة التى ترجع للقرن التاسع عشر وحتى الثامن عشر، والتى أدت بدورها لظهور بنك مصر ومجموعة شركاته. ولهذا، وعلى الرغم من تقديرى لمدى الإسهام الذى قدمته الدراسات التى تبنت الاقتراب السيكو ـ ثقافى أو تحليل النخبة، فإن دراستى قادتنى لانتهاج إطار مفاهيمى أوسع يقوم على الاقتصاد السياسى.

ويرجع الفضل فى النجاح فى إتمام هذه الدراسة للعديد من الأفراد فى جامعة شيكاغو. كانت محاضرات سيمنار ليونارد بايندر عن النظم السياسية المقارنة ومناقشاته المتعددة معى، مفصليين فى دفعى نحو اقتراب نقدى أرحب فى تناول الأسئلة المعرفية وتركيب مفاهيم التغير الاجتماعى. ولا يقل عن ذلك أهميةً دعمه اللامتناهى لعملى البحثى منذ بدئه فى شكل رسالة للحصول على درجة الدكتوراه، ووصولًا لصيغته النهائية الحالية فى شكل كتاب. وبالمثل، فإننى أدين فكريا لصديقين وزميلين حميمين. الأول هو بيتر جان بجامعة تمبل، والذى كان أسلوبه الانتقادى لأساليب البحث الغربية فى العلوم الاجتماعية وإلمامه الموسوعى بتاريخ الشرق الأوسط ومصادره الأرشيفية، معينا لا ينضب للمعلومات النافعة. فمناقشاتنا عبر فترة الدراسة ـ سواء فى مصر أو فى الولايات المتحدة ـ أضافت بقدر هائل لمفهومى عن الاقتصاد السياسى. والثانى هو روبرت كوفمان من جامعة روتجرز، والذى قضى ساعات وساعات فى قراءة فصول هذا الكتاب، وقدم اقتراحات عديدة بناءة أضفت عليه مزيدا من الوضوح المفاهيمى.

وليس من الضرورى أن يكون الفرد متمرسا بالاقتصاد السياسى لكى يدرك الدور الهام الذى يلعبه دور الدعم المادى فى إكمال مشروع بحثى يتسع نطاقه ليغطى عددًا من القارات خلال عدد معين من السنوات. وقد قدم مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شيكاغو منحًا بحثيةً سخية فى الفترة بين عامى ١٩٧١ و١٩٧٤، أتاحت لى فرصة القيام بدراسات فى مصر وبلاد الشام والسعودية. وفى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أود أن أتقدم بالشكر لتوماس لامونت، العميد السابق لكلياتها، وإنيد هيل من قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، وهربرت ثومبسون الرئيس السابق للقسم للدعم المادى الإضافى والسماح باستخدام مصادر مكتبة الجامعة وخدماتها الأخرى. كما أننى مدين بالفضل للدكاترة ألبرت حورانى، وروجر أوين، من مركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنطونى - أوكسفورد لمنحة أعانتنى على استكمال بحثى فى المملكة المتحدة وفرنسا. كما ساعدت منحة للتدريب على العلوم السلوكية من المعهد القومى للصحة النفسية على اكمال هذه الدراسة، وأعانتنى على الشروع فى كتابة رسالة الدكتوراه بمجرد عودتى للولايات المتحدة عام ١٩٧٥. وكان قسم العلوم السياسية بجامعة روتجرز سخيا بتقديمه منحة لطباعة نص الرسالة وتجهيز الملحق.

وهناك العديد من الأفراد الذين سهلوا لى فرصة الإطلاع على عدد من الوثائق الهامة، كما لفتوا نظرى لعدد من الأفكار الفاعلة. فالسيد جلال عزت أتاح لى فرصة الإطلاع على وثائق جد زوجته - محمد طلعت حرب. والسيد محمد فؤاد سالم أطلعنى على وثائق والده - محمد فؤاد سالم حجازى - والذى كان صديقا شخصيا مقربا لدى طلعت حرب. وكذا، أود أن أشكر السيد راغب إسكندر لإطلاعى على الأوراق الخاصة بوالده - إسكندر مسيحة - أحد الأعضاء المؤسسين لبنك مصر. وبدون الجهود المتأنية للسيد نبيل رأفت - من وزارة الخزانة المصرية سابقا - ما كنت لأستطيع دراسة الوثائق الهامة بدار المحفوظات المصرية. كذلك بدون التعاون البناء من قبل موظفى الدار، ما كانت دراستى لتتم باليسر الذى كانت عليه. كما أن المدير العام لبنك الأراضى المصرى - السيد محمد عباس كامل - سمح لى بدراسة أرشيفات الدائرة السنية. وعلى وجه الخصوص، فإننى ممتن للسيد محمد أمين أحمد، السكرتير الإدارى لطلعت حرب، والذى فضلا عن الساعات الطويلة التى قضاها معى فى حوارات ممتدة، فإنه أمدنى بأوراق إضافية حول بنك مصر، وكذا بالصور التى تظهر فى هذا الكتاب. فاهتمامه بهذه الدراسة عكس ولاءه الشديد لطلعت حرب

ومشروع بنك مصر. كما كان السيد محمود سليمان الغنام أعطانى نسخة من المحاضر غير المنشورة للجلسة المغلقة للبرلمان المصرى التى عقدت عام ١٩٤١ لمناقشة المصاعب المالية التى تواجه بنك مصر وشركاته.

والعديد من المديرين السابقين وموظفى مجموعة شركات مصر إنما يستعصون على الإحصاء، وإن كان لا يفوتنى أن أخص بالشكر د. على الجريتلى، والسيد فتحى رضوان، و د. عبد الحميد الشريف، والزملاء فى مصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الذين قدموا العديد من النصائح والانتقادات، أود أن أذكر منهم عاصم الدسوقى، وسوسن المسيرى، وطلال أسد، ولويد وسوزان رودلف، وفيليب خورى، وفيليب شميتر، وآلان ستون، وسكوت لوبيك، ودانيل جودوين، وأعضاء سيمنار هَلْ لدراسات الشرق الأوسط بالمملكة المتحدة، وجمعية دراسات الشرق الأوسط البديل بالولايات المتحدة. الدكاترة تشارلز عيسوى، وريتشارد ميتشل، وكليمنت هنرى موور الذى قدم انتقادات بناءة للنسخة النهائية من الدراسة، وفيليس موديتز الذى قدم خدمات رائعة فى الطباعة، كما كان إلين جنيكو، وسوزان بشاى مفيدين للغاية فى إعداد الدراسة للطبع. وكانت كاثلين ماير صديقة وفية خلال فترة الدراسة. وفى دار نشر جامعة برنستون، أود أن أشكر مارجريت كاس، محررة جنوب آسيا والشرق الأوسط، وكذا مارجوت كاتر، والذى كان تحريرها للدراسة نافعا للغاية فى تحسين شكلها النهائى.

وفى النهاية، فإننى مدين بالامتنان العميق لعضوين من عائلتى. أمى إنجيبورج شتاينر، والتى قدمت دعما ماليا وبريديا من بين أشياء أخرى خلال تواجدى فى الشرق الأوسط وأوروبا، ولولاها لما كانت هذه الدراسة قد اكتملت. كما أن حب ابنتى برونوين كان محفزا لى طيلة الفترة الطويلة والمليئة بالتحديات فى معظمها لجمع مادة هذا الكتاب، حيث تمكنت من التعامل مع نمط الحياة غير المستقر لوالدها خلال فترة الدراسة بصورة مذهلة. ولعله قد يكون من سالف القول التأكيد على أن مضمون الكتاب ـ فى المقام الأخير ـ إنما هو مسئولية مؤلفه وحده.

هايلاند بارك، نيوجيرسى

أغسطس ١٩٨١

الفصل الأول

مقدمة

على الرغم من وجود عدد من الحالات الاستثنائية، إلا أنه يمكن القول أن معظم محاولات التصنيع فى الدول غير الغربية لم تنتج أثرا يعتد به على مشكلات التخلف. وتعددت الأسباب التى قدمت لتبرير فشل التصنيع فى تحقيق التحديث وتباينت الكتابات فى هذا الصدد ما بين نظرية بحتة أو تلك التى تستخدم التحليل الكمى للبيانات، وهو ما يشير إلى نقص فى تحليل حالات بعينها ـ الأمر الذى يفوت الفرصة للتركيز بصورة أدق على المشكلات المحيطة بعمليات التصنيع فى العالم غير الغربى. بأخذ ما تقدم فى الاعتبار، فإن هذه الدراسة تتناول المحاولة الطموحة للتصنيع التى بدأت فى مصر خلال عشرينيات القرن العشرين تحت رعاية البنك الأول الذى تم تمويله وإدارته بالكامل من قبل مواطنين مصريين، وهو بنك مصر. وعلى الرغم من بداياته الناجحة، فإن جهود البنك فى مجال تشجيع التصنيع وقفت قاصرة عن بلوغ هدفها المتمثل فى تقليل اعتماد الاقتصاد المصرى على إنتاج القطن طويل التيلة وخلق قطاع اقتصادى متطور.

فمنذ تأسيس البنك فى الثالث عشر من أبريل عام ١٩٢٠، لم يكن الهدف إنشاء بنك تجارى عادى وإنما كان مؤسسوه يأملون قيامه بدور ممول الصناعة الوطنية المصرية، وكمركز لمجموعة عملاقة من الشركات ـ كلها تحمل اسم مصر. وبناء عليه، كان المتوقع من البنك أن يكون بمثابة القوة المحركة فى اتجاه خلق قطاع صناعى حديث فى الاقتصاد المصرى. وكان البنك ناجحا بدرجة كبيرة خلال فترة ما بين الحربين، حيث تم تأسيس مجموعة الشركات التى ضمت أكبر شركة لصناعة النسيج فى الشرق الأوسط، وشركة للنقل، وأخرى لحلج القطن، وثالثة للتأمين، هذا فضلا عن أول شركة طيران مصرية،

ومجموعة أخرى من الشركات الأصغر حجما. بدا ذلك من حجم التعاملات المالية فى البنك خلال ذات الفترة، فالبنك الذى بدأ بمبلغ لا يزيد على الثمانين ألف جنيه مصرى فى عام ١٩٢٠، بلغت القيمة الاسمية لرأس مال مجموعة شركاته عند اندلاع الحرب العالمية الثانية خمسة ملايين جنيه. وبالطبع لم يقتصر تأثير البنك على مجموعة شركاته فقط، وإنما لعب دورا رئيسيا فى تشكيل السياسة المالية للحكومة خلال عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، كما كان فاعلا بشدة فى حث الدولة على تبنى دور أكثر حيوية فى مجال تنمية الاقتصاد المصرى. وعلاوة على ذلك، امتدت أنشطة البنك خارج حدود القطر المصرى إلى أرجاء الوطن العربى، حيث افتتح فروعا له فى فلسطين والعراق، كما قام بتأسيس بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان والذى افتتح مكاتبا له فى كل من سوريا ولبنان. كما كان البنك نشيطا فى استثماراته فى منطقة الحجاز. ومن خلال شركتى مصر للطيران ومصر للملاحة، استطاع البنك توسيع شبكة علاقاته التجارية لتغطى شرق البحر المتوسط والسودان. وهو ما يمكننا من أن نصف مجموعة شركات مصر بأنها أول شركة عربية متعددة الجنسيات.

هذه الأنشطة لاقت صدى واسعا، ليس فقط لدى الوطنيين فى مصر، وإنما فى أوساط القوميين فى شتى أنحاء الوطن العربى، حيث كان ينظر إليه بوصفه باعث الروح القومية، وليس أدل على ذلك من كم القصائد التى كتبها أمير الشعر العربى أحمد شوقى للبنك.[١] غير أن البنك قد انهار بالرغم من ذلك بعد نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩، كما أرغم مدير البنك ومهندس سياسته للتصنيع ـ محمد طلعت حرب ـ وكذا معظم أعضاء مجلس إدارة البنك على الاستقالة. وبعد مراقبة مكثفة لمركزه المالى، وافقت الحكومة المصرية على مساعدة البنك فى ١٩٤١ بشرط التوقف عن الاستمرار فى أى نشاط يكون الهدف من ورائه خلق أى مؤسسة صناعية جديدة.

وعلى الرغم من الدور الهام الذى لعبه بنك مصر فى التنمية الاقتصادية لمصر الحديثة

---

(١) للاطلاع على بعض من الشعر الذى كتبه شوقى وعدد آخر من الشعراء ورجال الخطابة فى مصر والعالم العربى للبنك، يمكن مراجعة:

محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمد طلعت حرب، القاهرة: مطبعة مصر، بدون تاريخ (ج١: ص ٢٢١، ج٢ ص ص ٢٧٨-٣٠٨، ج٣ ص ص ١٩٩-٢٢٤ و ٢٢٧- ٢٣٢).

وعدد آخر من الدول العربية، فإن البنك لم يحظ بدراسة مستفيضة. فبزوغ نجم مجموعة شركات مصر، ثم أفوله بعد ذلك، إنما يوضح عدم ملاءمة أى من النظريات التى تتناول عمليات التصنيع فى الدول غير الغربية فى الآماد الزمنية القصيرة. فالتطور التكنولوجى فى الغرب والطبيعة التكاملية المتداخلة للسوق العالمية خلال القرن العشرين، جعلت لزاما قيام الدولة بدور فعال لتوفير الحماية اللازمة للصناعات الوليدة الناشئة فى الدول الأقل نموا ـ ومعظمها تقع خارج نصف العالم الغربى ـ وخصوصا فى الدول التى كانت ترزخ تحت وطأة الاحتلال الأجنبى. فالتصنيع كان نابعا من الرغبة فى تكوين قاعدة اقتصادية قوية لدى هذه الدول الأقل نموا ـ الأمر الذى يمكنها من كسر حلقات الاعتماد على السلع المصنوعة المستوردة من الغرب. ونظرا لأن النمط الاقتصادى الحاكم فى ظل الاحتلال، كان يقوم على الاعتماد على الزراعة وإنتاج عدد محدود من السلع الأولية؛ فقد كانت النظرة للتصنيع بمثابة النمط الاقتصادى المناوئ لهيمنة الاحتلال ـ ولا أدل على ذلك أكثر من أنه عبر القرن العشرين كانت عملية التصنيع فى العالم غير الغربى تأتى فى إطار حركة وطنية أكثر شمولا.

وانطلاقا من هذا الإطار الواسع الذى يمكن من خلاله النظر لعمليات التصنيع فى الدول الأقل نموا، فإن هذه الدراسة تطرح أربعة أسئلة عريضة. منها سؤالان تاريخيان فى موضوعهما، والسؤالان الآخران يتعلقان بالجانب النظرى من المسألة. **السؤال الأول**: ما هى القوى الاجتماعية التى وقفت وراء إنشاء بنك مصر؟ ولماذا تم تأسيسه فى ذلك التوقيت بالذات؟ **والسؤال الثانى**: لماذا شهد البنك فترة من الانتعاش الاقتصادى تلتها فترة واجه فيها خطر الانهيار المالى؟ **والسؤال الثالث**: ما هى الملامح التى يمكن استنباطها من الإجابة على السؤالين الأولين للمساهمة فى الجدل الدائر حول ما إذا كان التصنيع ممكنا فى الدول غير الغربية؟ وما إذا كان من الممكن أن يحدث التصنيع تغييرا فى مستويات المعيشة فى هذه الدول؟ وإلى أى مدى يمكن لعملية تصنيع ممولة ومدارة من الداخل أن تنجح إذا كان هدفها أن تظل مستقلة ومناوئة لهيمنة رأس المال الأجنبى؟ علاوة على ذلك، ألا يوجد بديل أمام الجماعات التى تحاول تحفيز التصنيع فى الدول الأقل نموا سوى الاستسلام فى النهاية أمام رأس المال الأجنبى؟

والسؤال الرابع والأخير يثير إشكالية ما اصطلح على تسميته بالبورجوازية الوطنية

فى عمليات التصنيع فى دول العالم الثالث. فكيف تنشأ هذه الطبقة؟ وما هى مكوناتها الاجتماعية؟ وما هى العوامل التى تؤثر على تماسكها السياسى؟ وما الأثر الذى يجلبه وجود ـ أو غياب ـ هذا التماسك على عملية التصنيع؟[١]

فى محاولة للإجابة على هذه الأسئلة، فإن الإطار الكلى والأشمل لدراسة التصنيع فى دول العالم الثالث وأثره على مشكلات التخلف يكمن فى دراسة الاقتصاد السياسى لدى ماركس، خصوصا نظريات ماركس عن الإمبريالية، فقد كان ماركس ذاته غامضا فى بعض كتاباته بخصوص التنمية الرأسمالية فى العالم غير الغربى وعلاقة هذه التنمية بقوى السوق العالمية. ويمكن التمييز بين المذاهب الماركسية فى تفسير التخلف من خلال تقسيمها إلى الفرضية «المتفائلة» مقابل الفرضية «المتشائمة». فأصحاب المذهب التفاؤلى يذهبون للقول بأن ماركس ـ فى كتاباته المتقدمة ـ رأى أن التناقضات الداخلية للرأسمالية ستؤدى لقيام الرأسمالية الاحتكارية فى الداخل كما ستؤدى لتصدير الرأسمالية للعالم غير الغربى فى شكل عمليات تصنيع مرتبطة بمراحل سابقة على توغل الرأسمالية فى هذه الدول غير الغربية التى كان ينظر إليها على أنها مصادر للمواد الخام وأسواق للسلع النهائية. ومع نمو الهيكل الرأسمالى الوليد، سيُقضى على المجتمع التقليدى أو ما قبل الرأسمالى. ووفقا لهذا المذهب ـ وطبقا لتعبير ماركس ذاته «الدولة الأكثر تقدما من الناحية الصناعية إنما تُقدم للدول الأقل تقدما فى هذا الصدد صورة لمستقبلها».[٢] وقد وضعت نظرية لينين عن الإمبريالية، والتى تكونت فى ظل هذا المذهب التفاؤلى، تصورًا مفاده أن تصدير الرأسمالية سيؤدى ـ لا محالة ـ لرد فعل وطنى يحاول من خلاله الرأسماليون الداخليون حماية أنفسهم فى مواجهة هيمنة المد الاقتصادى الأجنبى.[٣]

---

(١) وبالمثل، فإن أنشطة بنك مصر تشير للدور السياسى الهام الذى لعبته المؤسسات المالية فى الدول الأقل نموا - وهو الدور الذى قلما يشار إليه. فمعظم الدراسات فى السياسات المقارنة تركز على الأحزاب السياسية والجيش أو شبكات العملاء باعتبارها العوامل السياسية الرئيسية فى دول العالم الثالث. ولم يحدث سوى مؤخرا أن توجه الانتباه للنفوذ السياسى للبنوك وجمعيات التعاون الزراعى ووكالات التنمية ومؤسسات القطاع العام.

(٢) **Capital**. (Moscow: Progress Publishers, 1965). vol. 1, pp. 8-9.

(٣) V. I. Lenin. **Imperialism: The Highest Stage of Capitalism**. (Moscow: Progress Publishers, 1968). pp. 113-114.

أما المذهب التشاؤمى فيمكن استخلاصه من تعليقات ماركس حول هيمنة الاحتلال الإنجليزى على أيرلندا، حيث ركز ماركس على النمط الاقتصادى المترسخ فى هذه الهيمنة، والمتمثل فى سلب إنجلترا للفوائض الاقتصادية لأيرلندا، الأمر الذى نجم عنه تآكل موارد أيرلندا فى نهاية المطاف. أى أنه بدلا من تجهيز الساحة لخلق رأسمالية. فقد أدى قدوم رأس المال الأجنبى لأيرلندا إلى تراجعها الاقتصادى والاجتماعى. وقد تبنى هذا المذهب معظم الباحثين الماركسيين من دارسى ظاهرة التخلف، لا سيما من بين أتباع مدرسة التبعية ـ والتى ترى أن التنمية الصناعية تعاق فى معظم دول العالم غير الغربى بسبب سلب فوائض هذه الدول من قبل الدول الغربية الاقتصادية المتقدمة. وفى ظل هذا المذهب فإن الطبقة الحاكمة المحلية لا تناصب الرأسمالية الأجنبية العداء، لأنهم ينتفعون من عمليات سلب هذه الفوائض، ولذا فإنهم يفعلون ما بوسعهم من أجل استغلال موارد مجتمعاتهم كونهم «شركاء صغار» لرأس المال الأجنبى.[1]

وكلا هذين المذهبين ـ المتفائل والمتشائم ـ يعّرف نقطة البدء لعملية التحديث للدول الأقل نموا بتلك التى يتم عندها دمجهم فى السوق العالمية. وكما سيتضح لاحقا، فالعملية التى تحولت بموجبها مصر من اقتصاد مكتف ذاتيا إلى اقتصاد معتمد على السوق العالمية لبيع سلعة نقدية، مهمة لفهم القوى الاجتماعية التى تكاتفت لإنشاء بنك مصر. وعلى

---

(١) على الرغم من توافر أدبيات كثيرة حول نظرية التبعية، فإن عملين بالتحديد يحملان تميزا عما سواهما، وهما:
Paul Baran. **The Political Economy of Growth**. New York: Monthly Review Press, 1957; A. G. Frank. **Capitalism and Underdevelopment in Latin America**. New York: Monthly Review Press, 1967.

وللتعرف على نظرية نظم العالم لإيمانويل والرستين فى إطار مدرسة التبعية، يمكن مطالعة:
Immanuel Wallerstein. The Rise and Future Demise of World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis. **Comparative Studies in Society and History**. vol. 16. January 1974, pp. 387-415; Immanuel Wallerstein. **The Modern World System**. New York: Academic Press, 1974.

كما يمكن مراجعة كتابتين من أفضل ما قدم فى نقد نظرية التبعية، وهما:
Ernesto Laclau. Capitalism and Feudalism in Latin America. **New Left Review**. 67. May-June 1971. pp. 19-38; Robert Brenner. The Origins of Capitalist Development: a Critique of Neo-Smithian Marxism. **New Left Review**. 10. July- August 1977. pp. 25-92.

الرغم من إمكانية استخدام التنميط الماركسى فى تحليل المراحل الأولى من عملية التصنيع فى مصر، فإن أيا من مدرسة التبعية أو النموذج اللينينى لا يشمل العملية فى مجملها. فعملية تأسيس البنك تقف على الخلاف من منظور التبعية المؤدى إلى تنامى المصالح بين البرجوازية الداخلية عند الأطراف ومثيلتها الأجنبية فى المركز. هذا فضلا عن أنه لا يمكن إغفال أنه خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، أرسى بنك مصر دعائم قطاع صناعى فى الاقتصاد المصرى. وبناءا عليه فإن العلاقة العدائية التى تولدت بين قطاع عريض من الطبقة العليا المصرية ورأس المال الأجنبى، وكذا حدوث قدر كبير من التنمية الصناعية، إنما يصب فى صالح الانتقادات المتكررة لمدرسة التبعية باعتبارها غير مرنة فى طرحها بوجود تآلف فى المصالح بين برجوازيات المركز والأطراف. وبالمثل، فإن خبرة مجموعة شركات مصر توضح أنه لا توجد عداوة موروثة للتصنيع لدى الأطراف من قبل الدول الرأسمالية المتطورة كما يدعى منظرو التبعية. فعلى الرغم من عزوف مجموعة شركات مصر عن رأس المال الأجنبى، فإن الرأسماليين الغربيين تجاهلوها خلال عقد العشرينيات، ثم بدأوا ينغمسون بدورهم فى عمليات التصنيع المصرية بحلول عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

هذا المأخذ على مدرسة التبعية يوازيه مآخذ عدة على الكتابات التى ارتأت حتمية حدوث التصنيع فى الدول غير الغربية، وهو ما يجعل مصيرها تاريخيا مماثلا لذلك الذى شهدته الدول الغربية بالتالى. فبالرغم من كونه ليس عدائيا بالضرورة للتنمية الصناعية فى مصر، فإن نوع الشركات المساهمة التى توسع رأس المال الأجنبى فى إقامتها فى عقد الثلاثينيات كان يهدف بالأساس لخدمة مصالحه الخاصة وليس لتحفيز نمو اقتصادى متوازن فى مصر بالضرورة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم قدرة مجموعة شركات مصر على إثبات ذاتها كمؤسسة فاعلة مستقلة عن السيطرة الأجنبية وكذا عدم قدرتها على خلق قطاع دائم فى الاقتصاد المصرى يثير السؤال الهام حول المدى الذى يمكن أن تذهب إليه التنمية الصناعية فى الدول الأقل نموا، أخذا فى الاعتبار قيود السوق العالمية وكذا طبيعة المجتمع قبل الرأسمالى الذى يجب أن يجرى فيه التصنيع. هذا فضلا عن أن التغير فى نظرة المركز لمصر على أنها مصدر لمواد خام وسوق لسلع مصنعة، إلى مصدر لاستثمارات مباشرة فى مؤسسات صناعية، أجبرت العناصر الوطنية داخل مجموعة شركات مصر على البحث

عن أرضية مشتركة مع رأس المال الأجنبى خلال عقد الثلاثينيات، كما رفع ذلك من أسهم القطاعات ذات الميول الأوروبية والتى كان حماسها نحو سياسيات التصنيع من البورجوازية المصرية داخل المجموعة وباقى أهداف العناصر الوطنية. وبالتالى فإن العداوة بين رأس مال محلى ملتزم بالتصنيع وبين رأس مال أجنبى ـ والذى كان متواجدا خلال عقد العشرينيات والفترة الأولى من الكساد الكبير ـ خفت بنهاية عقد الثلاثينيات. وهكذا فإذا كانت الحالة المصرية لا تتطابق مع فرضية مدرسة التبعية السالف الإشارة إليها، فإنها لا تدعم الفرضية المقابلة والقائلة بوجود عداوة حتمية بين البرجوازية الوطنية ورأس المال الأجنبى. ولهذا فإن نظريات الإمبريالية التى تتبع الخط الفكرى للينين فى تفسيره لمقولات ماركس تطرح مشكلة تقديم تحليل حتمى للتحول السياسى والاجتماعى ـ الاقتصادى فى العالم غير الغربى.

وعلى الرغم من انتقادهم للنظرية المسماة بنظرية تطور البرجوازية ـ سواء السياسية أو الاقتصادية ـ لضيق أفقها وإهمالها للوقائع التاريخية، فإن النظريات الماركسية للتخلف تعانى من ضيق أفق هى الأخرى. فكل من مدرسة التبعية والنموذج اللينينى يعانيان من الصبغة الاقتصادية فى التحليل التى تعجز عن الإلمام بتعقيدات عملية التخلف. فمن المفارقة أنه مع تأكيد ماركس على أهمية التركيز على الصراع الطبقى لفهم التغير الاجتماعى، فإن أيا من هذين النموذجين لم يتضمن تحليلا متميزا عن الصراع الطبقى ـ على المستويين الوطنى وغير الوطنى وعلاقتهم بالتخلف. فالتحليل الطبقى مهم للغاية للإلمام الشامل بخبرة بنك مصر وشركاته ـ ولذا سيشغل التحليل الطبقى الحيز الأكبر من هذه الدراسة.

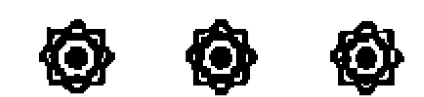
وهناك وجه آخر للقصور فى معظم الكتابات الماركسية عن التخلف يتبدى فى عدم قدرتها على أن تعالج بوضوح مشكلة الاستمرار فى التغير وكذا مشكلة قدرة ظاهرة التخلف على اتخاذ أنماط مختلفة. فإذا كانت كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية ـ كما ادعى ماركس ـ تحمل فى طياتها كوامن تناقضاتها الداخلية، فإن ظاهرة التخلف ـ بالتالى ـ لا يمكن التعامل معها بوصفها ظاهرة ساكنة أحادية الجانب، فهى لا تمر فقط عبر مراحل مختلفة (الدمج فى الاقتصاد العالمى والإمبريالية والاحتلال الجديد، ... على سبيل المثال)، وإنما يمكن أن تعبر كل من هذه المراحل عن نفسها فى أشكال مختلفة وفقا للمجتمع أو

المنطقة الجغرافية الخاضعة للتحليل. فمع قبول الإدعاء بأن التخلف بدأ مع دمج الدول غير الغربية فى السوق العالمية مثلا، فإنه من الواجب مراعاة أن قوى السوق العالمية تفاعلت مع أنماط سياسية واجتماعية ـ اقتصادية شديدة الاختلاف فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. فمصر ولبنان ـ على سبيل المثال ـ تعانيان من ظاهرة التخلف ولكن هيكل هذا التخلف يختلف بصورة جذرية فيما بين الدولتين.

وما نخلص إليه من هذا التحليل النظرى فى إطار هذه الدراسة هو أنه لا يصح الاكتفاء بفهم طبيعة قوى السوق العالمية والتى بدأت فى التأثير على مصر من النصف الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، وإنما يجب دراسة هذه القوى فى إطار تفاعلها مع معطيات المجتمع المصرى ـ لا سيما الهيكل الاجتماعى المتواجد فى فترة ماقبل الرأسمالية. كذلك فإنه من الضرورى دراسة تحول الهيكل الاجتماعى المصرى كنتيجة لدمج مصر فى السوق العالمية والتغير فى الوعى المصاحب لهذا التحول بين الشرائح الاجتماعية المختلفة للمجتمع المصرى. كما أنه يجب التركيز على التناقضات المتضمنة فى عملية الدمج وكيف عبرت هذه التناقضات عن ذاتها لتتمخض فى النهاية عن تأسيس بنك مصر فى نقطة زمنية معينة. وأخيرا فإن الدور الذى لعبته مجموعة شركات مصر فى تغيير طبيعة ظاهرة التخلف سيتم إفراد قسم خاص له فى هذه الدراسة وسوف تصبح العامل الرئيسى فى تمهيد الساحة لمرحلة جديدة من الهيمنة الاقتصادية التى تطورت خلال عقد الثلاثينيات ـ وهى الاحتلال الجديد.

وهذه الدراسة لا تدعى تقديمها لإطار نظرى شامل خاص بها لفهم عملية التصنيع فى الدول غير الغربية؛ وإنما ترجو ـ فى سياق إجابتها على الأسئلة الموضحة بعاليه ـ أن تقدم العناصر المؤسسة لمثل هذه النظرية. فبينما كان التنميط الماركسى للتحليل ذا فائدة جمة فقط كنقاط انطلاق لفهم القوى الاجتماعية التى تمخضت عن ولادة بنك مصر ونموه وتوسعه، فإن النظريات الماركسية المتاحة عن ظاهرة التخلف والإمبريالية لم تكن لتفى بالغرض؛ غير أن تركيز الماركسية على مفهوم التناقضات كان ذا فائدة كبيرة حيث أن معظم العوامل التى ساهمت فى دفع عملية التصنيع المصرية قدما فى نقطة زمنية بعينها ـ كقوى السوق العالمية والطبقة المالكة للمساحات الكبيرة من الأراضى والحركة الوطنية المصرية والدولة وكذا التنافس فيما بين القوى الإمبريالية ـ ساهمت فى دحضها والقضاء

عليها فى نقطة زمنية أخرى. ولذا فإن أحد الافتراضات الرئيسية الحاكمة للمقولات المطروحة هنا هى الأهمية التحليلية للتناقضات كمفهوم لدراسة التغير الاجتماعى. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثبت النموذج الماركسى قصوره من حيث عدم قدرته على تقديم إطار نظرى لدراسة أثر الروابط العائلية ودور الدولة وديناميكيات التفكك الطبقى داخل البرجوازية المصرية. ولذلك فإنه فى تحليل هذه العوامل، وهى ذات أثر بالغ على عملية التصنيع فى مصر، ولتلافى أوجه قصور المناهج الماركسية فى دراسة التخلف، فإنه يرجى أن تقدم هذه الدراسة مساهمة بسيطة للتراكم النظرى الهائل فى حقل الاقتصاد السياسى.



الفصل الثانى

دمج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى (١٧٦٠-١٨٨٢)

أتى تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ ليمثل حصيلة تراكم لتفاعلات بين قوى سياسية واجتماعية فى المجتمع المصرى طيلة القرن التاسع عشر. ولفهم هذه التفاعلات يجب تسليط الضوء على طبيعة العملية التى تم من خلالها دمج مصر فى الاقتصاد العالمى من خلال التوسع فى زراعة القطن طويل التيلة، وهى العملية التى كان لها تداعيات عدة، فهى ـ أولا ـ أسفرت عن تراكم واسع النطاق لرأس المال لدى شريحة تقليدية من الأعيان ـ يأتى فى مقدمتهم العمد والمشايخ. كما أنها ـ ثانيا ـ ساعدت على خلق وعى مشترك بين أفراد هذه الشريحة الاجتماعية نتيجة لتحولهم من الاعتماد فى دخولهم إلى المحاصيل النقدية عوضا عن محاصيل الإعاشة، وكذا هجرتهم إلى المراكز الحضرية كالقاهرة والإسكندرية. كما ساعدت هذه العملية ـ ثالثا ـ على التقريب بين النبلاء المصريين والطبقة الحاكمة من الأتراك ـ الشراكسة وهو ما نتج عنه طبقة من الأتراك ـ المصريين. وأخيرا فقد نشأ عن عملية الدمج هذه تراجع القوة الاقتصادية والسياسية للنخبة المكونة من الأتراك ـ الشراكسة المتمركزة حول خديوى مصر. وقبيل استعراض هذه العملية ونتائجها باستفاضة، قد يكون من الضرورى التمهيد لها من خلال تسليط الضوء على الحقبة التاريخية التى تمت إبانها.

فالخاصية الرئيسية للتوسع التجارى الذى حدث فى القرن الخامس عشر كان خلق سوق عالمى متكامل يقوم على تقسيم العمل على مستوى عالمى. وبالمقارنة بالعلاقات

التجارية غير الثابتة التى كانت تتم بين قارات العالم فى فترات تاريخية سابقة، فقد كانت هذه المرحلة الجديدة فى شكل العلاقات التجارية العالمية نتيجة مباشرة لتحول أوروبا من نمط الإنتاج الإقطاعى إلى نمط الإنتاج الرأسمالى. وكانت المحطة الأولى فى هذا التوسع التجارى من نصيب أمريكا اللاتينية، حيث اتسع نطاق التعامل التجارى ليشمل توريد المواد الأولية ـ كالقهوة ـ والمعادن النفيسة إلى أوروبا. وقد أدى استجلاب هذه المعادن النفيسة إلى ثورة فى الأسعار فى أوروبا، اندلعت شرارتها الأولى فى إسبانيا، ثم ما لبثت أن امتدت فى تأثيرها شرقا. وفى تلك الأثناء كانت الإمبراطورية العثمانية تواجه انكماشا فى قيمة عملتها ـ التى كانت تعتمد على رصيدها من الفضة ـ فى نهاية القرن السادس عشر بسبب هذا الازدياد فى حجم المعروض من المعادن النفيسة، ذلك أن الطلب المتزايد فى الأسواق الأوروبية على المواد الخام التى تنتجها الإمبراطورية العثمانية لتلبية احتياجات رأسمالها الصناعى الوليد، أدى لارتفاع فى احتياطيات الفضة لديها وهو ما مكن رأس المال الأجنبى من التوغل بصورة أوسع داخل أرجاء الإمبراطورية.[١]

وعلى الرغم من القبول الواسع لفكرة أن تراجع الإمبراطورية العثمانية نجم ـ فى معظمه ـ عن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والذى أدى لتحول التجارة عن البحر المتوسط ـ إلا إنها نظرة خاطئة للأمور. فتأسيس البريطانيين والهولنديين لمصالح اقتصادية قوية فى الهند، وجاوة (إندونيسيا) على الترتيب، حفز التجار الأوروبيين على استكشاف طرق جديدة للمنسوجات والسلع المصنعة الأخرى ـ تمر عبر الشرق الأوسط. هذا فضلا عن أن البحث عن هذه الطرق الجديدة لآسيا صاحبه اكتشاف مواد أولية جديدة فى

---

(١) كما يوضح برنارد لويس: «الأثر المالى على تركيا من جراء هذا الطوفان المفاجئ من الفضة الرخيصة والمتوافرة من الغرب كان آنيا وكارثيا ... تخفيض فى قيمة العملة ... وهو ما أثار موجات من الأزمات المالية المتعاقبة ذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية بعيدة المدى. حيث أنه مع تراجع سعر الفضة، بدأ سعر الذهب فى الصعود. وبالتالى فقد أضحت المواد الخام التركية رخيصة بالنسبة للتجار الأوروبيين وكان تصديرها يتم بكميات كبيرة بما فى ذلك القمح ـ رغم الحظر المفروض عليه حينئذ. كما أخذت الصناعات المحلية فى الاضمحلال فى مقابل التوسع فى استيراد المصنوعات الأوروبية. كما أسفر الضغط المالى والتخبط الاقتصادى، مصحوبين بمضاربات وتعامل ربوى واسع النطاق، عن ضغوط شديدة وخسارة لقطاعات كبيرة من السكان».

Bernard Lewis. **The Emergence of Modern Turkey**. London: Oxford University Press, 1961. p. 29.

الشرق الأوسط يمكن استغلالها فى الصناعة الأوروبية ـ كالحرير الشرقى.[1] كما كان أحد المكونات الرئيسية لعملية التكامل الاقتصادى العالمى توجيه مساحات شاسعة من العالم غير الغربى لإنتاج المواد الأولية فى استجابة للتوسع الاقتصادى الأوروبى. وهى العملية التى لم تسفر فقط عن تولد الاعتماد على أوروبا فى بيع السلع الأولية، إنما نشأ عنها كذلك عملية «تبادل غير متوازن» حيث تم الاستيلاء على جزء من الفائض المتحقق لصالح العالم غير الغربى من بيع السلع الأولية غير مرتفعة الثمن فى مقابل السلع المصنوعة الغالية بشدة والمنتجة فى الغرب.[2]

وهذا الصعود فى الرأسمالية الصناعية فى أوروبا فرض على الإمبراطورية العثمانية مواجهة تطورات تقنية حديثة تزايدت معها حاجة العثمانيين للدفاع عن أنفسهم فى مواجهة القوى الأوروبية، الأمر الذى حدا بهم للتوسع فى بناء جيوشهم النظامية. هذا فضلا عن أن التطور السريع فى التقنيات العسكرية الغربية فرض زيادة فى مشتريات الأسلحة، وهو ما استنفذ موارد الخزانة العثمانية. كما استبدل العسكر التقليديين أو الإقطاعيين (السباهى) بجنود محترفين، بحيث أصبحت القوات المسلحة أكثر تنظيما، غير أنه أدى لتآكل الطبقة العاملة فى النظام الزراعى العثمانى. هذا فضلا عن أن استخدام جامعى ضرائب حكوميين بدلاً من الإقطاعيين، أدى لمزيد من التراجع فى حصيلة الفائض الزراعى، وتجاهل المزارع الكبيرة المتخصصة فى التصدير.[3]

ولم يتوقف تأثير توغل رأس المال الأجنبى داخل الاقتصاد العثمانى على تدميره، وإنما أدى أيضا إلى الحد من إحداث أى إصلاحات ذات قيمة فى البيروقراطية الحكومية ـ والتى كان يمكن أن تؤدى لنظام أكثر كفاءة فى جمع الضرائب عبر أرجاء الإمبراطورية. فقد ثبت أن الجهود الأولية لتنظيم جمع الضرائب فى مصر بصورة أكثر سلاسة من خلال

---

(١) Ralph Davis. "English Imports from the Middle East, 1580-1780" in M. A. Cook (ed.) **Studies in the Economic History of the Middle East**. London: Oxford University Press, 1970. pp. 194-196.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية يمكن مراجعة:
Arghiri Emmanuel. **Unequal Exchange**. New York: Monthly Review Press, 1972.

(٣) Lewis. Pp. 32-33.

البيروقراطية الحكومية لم تكن ذات جدوى، حيث تفشى فساد واسع النطاق، خصوصا فى ظل غياب شبكات اتصال متطورة تصل القاهرة بإسطنبول، وهو ما حد من قدرة السلطات المركزية على مراقبة جمع وتوريد العائدات، الأمر الذى أجبر السلطات العثمانية على إعادة فرض نظام الملتزمين لجمع الضرائب، على الرغم من قيامهم بإلغاء النظام الإقطاعى بعد احتلالهم لمصر عام ١٥١٧. وبالرغم من توفير النظام لحوافز كافية للملتزمين للقيام بتوريد القسط الأعظم من الضرائب والحبوب فى إسطنبول، إلا أنه ساعد كذلك على خلق مراكز قوى مناوئة فى مصر، حتى أنه بحلول القرن السابع عشر أضحى ممثل السلطان لا يعدو أن يكون مجرد سجين افتراضى لدى طائفة المماليك التى عادت لتحكم قبضتها على الاقتصاد وجهاز الدولة.[١]

وبينما نجح المماليك فى التصدى للعثمانيين وإعادة بسط نفوذهم على مصر، فإنه لم يكن بمقدورهم مواجهة النفوذ المتصاعد منذ أواخر القرن الثامن عشر لرأس المال الأجنبى. وعلى الرغم من الحاجة للقيام بالمزيد من البحث فى هذه النقطة، فإن توغل رأس المال الأجنبى هذا يبدو أنه نتج بالأساس من الحاجة للحبوب المصرية فى أوروبا ـ خصوصا فى جنوب فرنسا. وكما حدث فى تركيا العثمانية، وجد المماليك فى مصر أنفسهم مضطرين للاستثمار فى التقنيات العسكرية المكلفة للمحافظة على حكمهم لمصر. هذا فضلا عن استنزاف الفوائض المصرية عن طريق إنفاقها على الكميات الهائلة من سلع الرفاهية التى أتيحت للطبقة المملوكية الحاكمة. فأدت الحاجة لاستعمال أعداد متزايدة من المرتزقة لاستخدام وسائل الحرب الحديثة، وتزايد رغبة المماليك فى سلع الرفاهية الأوروبية لتراجع الأخلاق العسكرية ـ والتى مثلت فى السابق الأساس للتناغم الاجتماعى بين المماليك. علاوة على ذلك، فإن الدوامة التضخمية التى لحقت بالاقتصاد المصرى، والتى صاحبت تحوله للصورة التجارية بشكل متزايد، زادت من صعوبة توفير المماليك للنفقات اللازمة للحفاظ على مستوى معيشتهم البذخى.[٢]

---

(١) Stanford Shaw. "Landholding and land-tax in Ottoman Egypt." In P. M. Holt (ed.), **Political and Social Change in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1968. p. 102.

(٢) Peter Gran. **Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840**. Austin, Texas: University of Texas Press, 1979. pp. 17-19.

هذا وإن كان قدوم رأس المال الأجنبى قد قوض من سلطة الطبقات الحاكمة فى كل من تركيا العثمانية ومصر، فإن شرائح أخرى من المجتمع استفادت من هذا التغير. ففى مصر، حدث انتعاش تجارى خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر نتيجة للحاجة المتزايدة للحبوب المصرية، كان المستفيد الرئيس منها هو طبقة التجار المحليين، وهو ما تأكد من خلال الصحوة الثقافية التى رعوها مع نهاية القرن الثامن عشر.[1] وهذا التحول فى موازين القوى من طبقة حاكمة أجنبية نحو تمكين المزيد من العناصر الوطنية مثّل عملية أخذت فى التكرار طيلة القرن التالى كذلك.

وعلى الرغم من أن الدوافع وراء قيام نابليون باحتلال مصر عام ١٧٩٨ لم تستبين بالكامل بعد، فإن أهمها يعد رغبة فرنسا فى حماية مصالحها الاقتصادية فى مصر. فتبرير الحملة فقط فى سياق التنافس الاستراتيجى بين بريطانيا وفرنسا للتحكم فى طرق التجارة للهند ـ وهو ما تم فى معظم الأحوال ـ إنما يعطى تفسيرا جزئيا فقط للأمور.[2] وكانت إستراتيجية نابليون لحكم مصر تتمثل فى اللجوء للعلماء وطبقة التجار الصاعدة ـ كنتيجة لاستفادتهم من المد التجارى الذى بدأ فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ـ فى مواجهة الارستقراطية المملوكية الحاكمة وأتباعها. وساهم هذا الغزو فى تعزيز التغيرات التى لحقت بهيكل الطبقات الاجتماعية المصرى بشكل أضر بمصالح المماليك فى مقابل إتاحة المجال للطبقات الحضرية الوسطى.

وجاءت إعادة ترتيب هيكل الطبقات الاجتماعية المصرى خلال القرن الثامن عشر نتيجة لتدافع رأس المال الأجنبى والاحتلال الفرنسى فى الفترة من ١٧٩٨ وحتى ١٨٠١ بما أفسح المجال لمحاولة استعادة السيطرة على مصر بقيادة محمد على باشا، وطبقًا للأساليب المتبعة عادة فى هذه الأحوال، استغل الوالى العثمانى ظروف عدم الاستقرار فى مصر لتدعيم سلطته على القطر، فكان من شأن تقوية الطبقات الحضرية الوسطى بالمقارنة ببيوت المماليك تمكين محمد على من مجابهة ما تبقى من نفوذ للمماليك وكذا فتح قنوات اتصال مع سكان الريف والحضر.

---

(١) المرجع السابق . ص: ٩-١٠، ٢٦-٢٧، والفصلين الثانى والثالث ص : ٣٥-٧٥.

(٢) الإدعاء بأن منطقة ما من العالم غير الغربى إستراتيجية لبريطانيا أو فرنسا يثير التساؤل: إستراتيجية لأى غرض؟ فتكون الإجابة بالتالى أن هذه المناطق هى إستراتيجية فقط لخدمة أهداف اقتصادية أكبر.

كان قرار محمد على خلق احتكار للدولة على الإنتاج والتوزيع قد جعل إلغاء نظام الالتزام أمرا لابد منه، وبهذا تضاءل وجود القائمين عليه من أتباع المماليك، فضلا عن الحد من نفوذ الطبقات الحضرية الوسطى. وما تلا ذلك من إعادة تنظيم للإنتاج الزراعى مما أجبر أعدادا كبيرة من الفلاحين على العمل كأجراء فى مزارع الدولة، على الرغم من قيامهم بزراعة مساحات من الأرض منفردين، لأن كل الأراضى الزراعية أضحت مملوكة للدولة. ثم اكتمل احتكار الدولة بقيامها بتوزيع الحبوب مع تنظيم الإنتاج، فلم يعد ممكنا للتجار الأجانب العمل فى الدلتا والتعامل مع الفلاحين مباشرة، أو تحميل شحنات من الحبوب أو القطن فى سفنهم فى النيل.

غير أن استغلال الفلاحين فى ظل نظام محمد على أدى فى نهاية المطاف لهجرة واسعة النطاق للمناطق الحضرية، حيث كانوا مدفوعين بضرائب الوالى الباهظة وسياسة إرغامهم على بيع المحاصيل للدولة بسعر تعسفى، وهو ما أدى إلى انتشار البؤس وعموم الفقر فى أرجاء الريف بشكل تخطى مستويات المعيشة المتدنية التى غالبا ما يعيش الفلاحون عليها. وكان تحويل الحرفيين للعمل فى مصانع الذخيرة والنسيج الحكومية قد أدى لتفكك عدد كبير من الطوائف وبالتالى الإنتاج الحرفى.[1] كما تسبب غياب العملة الموحدة والصعوبات التى واجهها المستشارون الأجانب الذين استجلبهم الباشا لإدارة مصانعه فى خلق مشكلات إضافية. إلا أن هذه التطورات تشير إلى التحديات التى واجهها محمد على فى خلق دولة قوية ذات قاعدة اقتصادية لا توفر فقط الحماية لمصر فى مواجهة تركيا العثمانية وأوروبا ـ بل وتمكن الوالى من مد نفوذه للحجاز وبلاد الشام ومنطقة شرق المتوسط.

هذه الصعوبات الداخلية التى اعترضت سبيل نظام محمد على كانت مصحوبة بمحاولات القوى الأوروبية للقضاء على قوة الباشا. وكان أمضى سلاح استخدمه الأوروبيون ضد محمد باشا هو الحقوق السابقة التى تم تضمينها لصالحهم فى معاهدات الاستسلام. فهذه المعاهدات، والتى وقعت أولاها فى ١٥٣٦، عكست الضعف العسكرى للإمبراطورية العثمانية بعد هزيمة جيوشها فى أوروبا. وكان أحد الحقوق المتضمنة فيها هو الحق فى المتاجرة داخل حدود الإمبراطورية العثمانية، وحظر فرض تعريفات على صادرات

---

(١) على الجريتلى. تاريخ الصناعة فى مصر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢. ص ص: ١٠-٧١، ٧٧.

التجار الأوروبيين، وهو الحق الذى أثارته القوى الأوروبية فى محاولاتها حث الإمبراطورية العثمانية إجبار محمد على على إزالة احتكاره للتجارة الداخلية والمواصلات.

وإذا كانت حاجة التجار الأجانب للحصول على منافذ للأسواق الداخلية لشراء الحبوب مباشرة من الفلاحين، فإن استجلاب قطن جوميل فى عام ١٨٢٠ وما تلاه من توسع شديد فى زراعته لم يكن إلا ليجعل هذه الحاجة أكثر حدة. فقامت حملة شعواء من قبل تجار الإسكندرية لحمل القوى الأوروبية على توقيع المزيد من الضغوط على محمد على لحمله على إزالة المعوقات المفروضة على التجارة الداخلية. ولم تتبن هذه الحملة فقط الدعاوى التى تضمنتها معاهدات الاستسلام المشار إليها سلفا، وإنما استخدمت كذلك شعارات مدرسة حرية التجارة التى كانت تجد فى مركز صناعة المنسوجات فى إنجلترا معقلا تاريخيا لها. وكان التوسع الهائل فى صناعة النسيج فى إنجلترا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر وما تلاه من تزايد الحاجة فى بريطانيا لإيجاد موارد جديدة للقطن، هو ما قوى من شوكة التجار الأجانب فى الإسكندرية خلال قيامهم بتلك الحملة. وبهذا يمكن القول بأن استجلاب قطن جوميل كان سببا رئيسيا آخر وراء دمج مصر فى السوق العالمية، فبينما أدى هذا المحصول لارتفاع شديد فى عائد الزراعة المحلية، فإنه زاد من مطامع رأس المال الأجنبى للنفاذ للسوق المصرى دونما إعاقة من قبل نظام محمد على الاحتكارى.

فضلا عن ذلك، فإنه يمكن تتبع محاولة محمد على الطموحة لبناء دولة مصرية قوية من خلال تقصى أهداف سياساته الخارجية، فعلى الرغم من نجاح جيوش الباشا فى التوغل داخل سوريا، وكذا تأليب عدد من الأعيان فى وسط الأناضول ضد السلطان فى إسطنبول، فإنه لم يكن بمقدوره الحفاظ على هذه المكاسب. وكان من الأسباب الرئيسة وراء فشل محمد على داخليا وخارجيا هو نقص الأيدى العاملة، حيث لم يتوافر عدد كاف من الفلاحين للوفاء بحاجات الإنتاج المحلى وكذا لخدمة القوات المسلحة. كما دفعت المحاولات المصرية للتحكم فى إنتاج الحرير فى بلاد الشام والزيت فى كريت وتجارة القهوة فى الحجاز وكذا تجارة التوابل من خلال ميناءى مصوع وسواكن على البحر الأحمر الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا العظمى للتحالف فيما بينهما - وإن كان بصورة مؤقتة - فى ما تمثل فى الاتفاقية الإنجليزية التركية فى ١٨٣٨، ثم اتفاقية لندن عام ١٨٤٠. وكان مضمون

الاتفاقية الأولى إرغام محمد على على إلغاء التعريفات المفروضة على الصادرات الأوروبية، وإنهاء احتكاره للنقل البرى والنهرى، بينما تم بمقتضى الاتفاقية الثانية إجبار الباشا على إجراء تخفيضات على حجم قواته المسلحة، وبهذا مثل عام ١٨٤٠ بداية الانهيار الفعلى لنظام محمد على على الرغم من استمرار الباشا فى سدة الحكم حتى وفاته عام ١٨٤٩.

وقد شهدت فترة حكم محمد على تغيرات اجتماعية ملحوظة، وكان لها تداعيات جمة من حيث نمو الوطنية الاقتصادية وتأسيس بنك مصر فى مطلع القرن العشرين. وعلى الرغم من استفادة الطبقات الحضرية الوسطى من الانتعاش التجارى خلال القرن الثامن عشر من خلال تراكم رأس المال لديهم، فإنهم حافظوا على استقلاليتهم كشريحة اجتماعية مختلفة عن طبقة المماليك الحاكمة، هذا فضلا عن عدم قيامهم بأى دور سياسى فاعل فيما عدا ما أنيط بهم القيام به من خلال تحكمهم فى الأزهر والطرق الصوفية. غير أن حاجات نابليون الإدارية للحكم أملت الحد من نفوذ المماليك، ثم كانت محاولة محمد على لخلق اقتصاد حديث تحت سيطرة الدولة وهو ما أفسح المجال أمام دور يمكن لهذه الطبقات الاضطلاع به، لاسيما بعد التخلص من المماليك فى عام ١٨١١. وعلى الرغم من معاناة هذه الطبقات ـ خصوصا طائفة التجار ـ من نظام الاحتكار؛ إلا أن نظام محمد على عمد إلى توظيف أعداد متزايدة من المصريين فى المناصب السياسية والاقتصادية والعسكرية. وكان الأوفر حظا فى هذه العملية الشق الريفى من الطبقات الوسطى والمتمثل فى أعيان القرى. فبعد الاستحواذ على أراضى الملتزمين لتطبيق نظامه الزراعى، عمد الباشا لاستخدام هؤلاء الأعيان كوسطاء لاستجلاب مجندين للخدمة فى قواته العسكرية الآخذة فى التزايد، وكذا للتواصل مع الفلاحين من خلالهم. ويرى البعض أن محمد على عمد لاستغلال الشعور بالكراهية من قبل أعيان الريف تجاه نظرائهم فى الحضر ـ خصوصا التجار ـ لموازنة قوة الطبقات الحضرية الوسطى.[١]

وكان نفوذ أعيان الريف ملموسا فى ديوان محمد على (المجلس العالى) المنشأ عام ١٨٢٨، حيث كان الديوان يضم فى عضويته ممثلين عن عائلات أعيان الأرياف ـ

---

(١) Gran. P. 114.

وبالطبع فإنه لا ينبغى تضخيم العلاقات العدائية بين العناصر الريفية والحضرية للطبقة الوسطى إذا ما أخذ فى الاعتبار أن هذه العائلات جميعها غالبا ما كانت ترتبط فيما بينها بصلات القرابة أو النسب.

والتى ما لبثت أن احتلت موقع الصدارة فى تشجيع الحركة الوطنية المصرية ودعم بنك مصر خلال قرن من ذلك التاريخ.[1] وعلى الرغم من صعوبة تقصى وضع هذه العائلات قبل تمكينهم فى ظل حكم محمد على، فإن وثائق تملك الأراضى ـ وكذا المصادر الثانوية ـ كلها تشير إلى أن هذه العائلات كانت تتمتع بمكانة عالية فى الريف قبل نظام الباشا. والبيانات الضئيلة المتاحة تشير لاستمرارية ـ أكثر من حدوث تحولات جذرية ـ فى الهيكل الاجتماعى الداخلى فى الريف. ولعله يكون من المنطقى أن يلجأ الباشا لاستغلال عائلات أعيان الريف التى تمتلك بالفعل القوة الاقتصادية والمركز الاجتماعى بدلا من البيروقراطية التركية ـ الشركسية للإشراف على الإنتاج الزراعى وجمع الضرائب. وكان من أثر انتشار زراعة القطن طويل التيلة فى مصر زيادة قوة أعيان القرى داخل نظام الإنتاج الزراعى، كما تمكنوا من تحقيق بعض المكاسب من جراء تراكم رأس المال الناجم عن هذا التوسع الزراعى لديهم. وبينما قد يكون صحيحا أن عائلات أعيان الريف لم تتمكن من تحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية فى ظل نظام الاحتكار، إلا أن قانون عام ١٨٣٦ الذى سمح لحائزى الأراضى بتملكها فعليا ـ إن لم يكن قانونيا كذلك ـ قد مثل بداية لعملية تمكن فى إطارها المصريون من فرض قدر أكبر من السيطرة على وسائل الإنتاج. وقد سمح هذا المركز النافذ الجديد لأعيان الريف بالاستفادة من تراجع الطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة التى تراجعت بسبب نفاذ رأس المال الأجنبى للأسواق بعد انهيار نظام الاحتكار فى ١٨٤٠.

اتخذ قدوم رأس المال الأجنبى للأسواق المصرية أشكالًا عدة، كان أبرزها القروض الأجنبية فى ظل حكم خلفاء محمد على. وأول هؤلاء الخلفاء كان إبراهيم ابن محمد على والذى توفى خلال ستة أشهر من توليه سدة الحكم. وعندما تولى خلفه ـ عباس حلمى الأول ـ السلطة وجد خزانة الدولة شبه خاوية تقريبا وذلك نتيجة للتخبطات الاقتصادية التى نتجت عن نظام محمد على الاحتكارى ومغامراته العسكرية المتعددة. وعلى الرغم من تواضع ذكر عباس فيما يتعلق بالإنجازات الضخمة، إلا أنه يذكر له أنه صاحب أول مشروع لربط القاهرة والإسكندرية بالسكك الحديدية، وإن كان قد وجد نفسه مضطرا

---

(١) محمد صبحى خليل. تاريخ الحياة النيابية فى مصر. ج ٦. ص ص: ١٢-١٤. وقد ضمت هذه العائلات - على سبيل المثال لا الحصر ـ عائلات الشريعى وفودة وأباظة والمنشاوى والشواربى.

للاقتراض من الشركة الشرقية مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى لتمويل المشروع فى ظل تردى الأحوال المالية للدولة، وعلى الرغم من نجاحه فى سداد قيمة هذا القرض، إلا أنه بقيامه بالاقتراض من الخارج فإنه يكون قد حاد عن سياسة سلفه محمد على فى منع ـ أو على الأقل تقليل ـ تواجد رأس المال الأجنبى فى مصر، وهو ما دفع الأخير لرفض عدة عروض لقروض من بيوت المال الأجنبية. وعلى الرغم من عدم تكوينه لتركة من الديون الأجنبية، إلا أنه خلف ورائه دينا داخليا ثقيلا تحمل به خليفته سعيد باشا تراوحت تقديراته بين ٣٠٠,٠٠٠ بورس (١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) و٣٦٠,٠٠٠ بورس (١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى).[1] ولعل التحدى الأكبر الذى واجهه خلفاء محمد على كان يكمن فى تطوير وتوسيع البنية التحتية المصرية لتسهيل النمو المطرد فى زراعة القطن. ونظرا لعدم توافر الموارد الكافية لتحسين مرافق الموانئ (وبصفة خاصة الإسكندرية) والتوسع فى الرى وإنشاء شبكات نقل ومواصلات حديثة داخليا، أضحت مصر معتمدة على رأس المال الأجنبى وأصبحت أكثر اندماجا فى السوق العالمية.

وشهدت فترة حكم محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) تزايدا مطردا فى حجم الدين المصرى، وكان جزء من هذه الديون عثمانيا ـ بضمان الجزية على مصر للباب العالى. ويلاحظ هنا أن عدم قدرة الإمبراطورية العثمانية على أخذ قروض بدون تقديم ضمانات خارجية إنما كان أحد المؤشرات على تدهور وضعها المالى. وبالتالى أضحت هذه القروض شديدة الوطأة على خزانة مصر، مقرونة بالجزية السنوية المقررة وفقا للفرمان العثمانى الصادر عام ١٨٤١.

وبالإضافة لتكاليف تأسيس بنية تحتية حديثة فى مصر والجزية نصف السنوية التى كان لزاما على مصر دفعها للندن، وفقا لشروط القروض الأنجلو ـ تركية المعقودة عامى ١٨٥٤ و١٨٥٥، فقد واجهت الدولة المصرية أعباء إضافية متمثلة فى تكاليف إنشاء قناة السويس، والتى تطلب البدء فيها قيام الحكومة المصرية بصرف ما يزيد على الثلاثة ونصف مليون جنيه إسترلينى لشراء السندات المصدرة، ولتوفير ٢٤,٠٠٠ فلاح مصرى للعمل بالسخرة، هذا علاوة على القيام بمنح الشركة الفرنسية المالكة للقناة تسهيلات

(١) عبد المقصود حمزة. الدين العام فى مصر (١٨٥٤-١٨٧٦). القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٤. ص: ٦-٧.

عديدة، كحق تملك مساحات شاسعة من الأراضى. وفضلا عن ذلك فقد حرم إنشاء قناة السويس الدولة من العائدات التى كانت تحصلها فى السابق نظير خدمة الترانزيت البرية المارة بمصر. ووفقا لتقرير كيف والصادر عام ١٨٧٦، فإن إجمالى ما صرفته مصر على إنشاء القناة بلغ ١١٩, ٠٧٥, ١٦ جنيها إسترلينيا، وهو رقم ضخم على الرغم من عدم تضمنه للتكاليف غير المباشرة من قبيل تأثير السخرة على إنتاج محصول القطن خلال «مجاعة القطن»[*] والتى حدثت خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية، حيث قلت العمالة فى مجال الزراعة وهو ما حد من قدرة مصر على الاستجابة للطلب على القطن خلال عقد الستينات من القرن التاسع عشر.[١] ولا يفوتنا التنويه فى هذا الصدد أن إنشاء القناة زاد من درجة تدخل القوى الأوروبية فى الشئون الداخلية لمصر، فالدين المتزايد للدولة أدى لقيام هذه الدول بمراقبة أكثر إحكاما للسياسة المالية المصرية. كما أن الاستثمار الفرنسى الكبير فى إنشاء القناة وأهميتها الإستراتيجية أشارا بوضوح لانزلاق مصر لمعترك التنافس الدولى بين فرنسا وبريطانيا العظمى.

وهكذا يمكن القول بأن انهيار نظام محمد على الاحتكارى، متبوعا بالتوسع السريع فى زراعة القطن، وتطوير البنية التحتية لمصر، وتنامى الدين الخارجى، كانت كلها عوامل أدت فى النهاية إلى دمج مصر فى السوق العالمية. كما تشكل هيكل رسمى للائتمان تمخضت عنه حاجة الدولة لتحقيق قدر كبير من الإيرادات خلال فترات زمنية قصيرة للوفاء بالالتزامات المتعلقة ببناء القناة. ففى ١٨٥٤، وافق سعيد على تأسيس بنك مصر للإفلات من الفوائد المبالغ فيها التى كانت تحصلها بيوت المال المحلية ـ والتى كانت مملوكة لمقرضى النقود من الفرنسيين واليونانيين واليهود. وإن كان الحال لم يتحول للأفضل بعد التعامل مع البنوك الأوروبية التى لم تكن ترضى بأقل من موافقة الخديوى على كامل شروطهم لتقديم القروض.[٢]

كما كان انخفاض قيمة العملة المصرية فى عقدى الأربعينيات والخمسينيات من القرن

(*) والتى نجمت عن وقف الإنتاج الأمريكى من القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية، وهو ما أدى لشح المعروض من القطن فى السوق العالمية وارتفاع أسعاره (المترجم).

(١) المرجع السابق. ص ص: ٢٦-٢٨.

(٢) المرجع السابق. ص: ٤٠.

التاسع عشر مؤشرا إضافيا على الصعوبات المالية المتزايدة فى مصر بالاضافة إلى تعمق اندماجها فى السوق العالمية، هذا فضلا عن اعتماد العملات الأجنبية كوسائط تبادل مقبولة قانونا، حتى إن سندات الخزانة المصرية تحولت تدريجيا عن العملة الوطنية كوسيط التبادل فى الأعمال الحكومية. وكانت هذه السندات جاذبة بشدة للمضاربين بسبب قصر أمدها الزمنى وأسعار خصمها المرتفعة - والتى بلغت فى بعض الأحيان ٣٠ بالمائة، والذين تمكن معظمهم من تكوين ثروات هائلة حرمت الخزانة المصرية من المزيد من العائدات. كما انجذب إليها عدد آخر من المضاربين بسبب الطفرة فى أسعار القطن التى شهدتها فترة الحرب الأهلية الأمريكية، وذلك بحثا عن أسعار فائدة أعلى. كان خلاصة ذلك أن العدد الهائل من هذه السندات قصيرة الأمد، والتى تم إصدارها «لأصحاب العقود ومسئولى الحكومة، وحتى الخديوى نفسه، لتأمين نفقاته المستقبلية، وقبلهم جميعا شركة قناة السويس، نجم عنه تضخم رهيب فى حجم الدين العام».[١] وفى عام ١٨٦٢، لجأت الحكومة المصرية للمرة الأولى لطرح قرض للاكتتاب العام من بيت مال أوبنهايم. وكان من جراء انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية تقلص صادرات مصر من القطن، وهو ما أدى لمزيد من التراجع فى الحالة المالية لمصر مع انخفاض إيراداتها. وهو ما اتضح معه أن تأسيس نظام بنكى حديث والقيام بالاقتراض من مصادر أجنبية لم يسهم فى إقالة مصر من عثرتها المالية، وإن كانوا قد ساهموا فى جر الاقتصاد المصرى ليصبح أكثر تأثرا بنظيره العالمى.

وكان اعتماد الاقتصاد المصرى على السوق العالمية قد أخذ فى الازدياد مع توجه ملاك الأراضى لزراعة القطن بدلا من المحاصيل الغذائية، فبينما زاد الإنتاج المصرى من القطن باطراد بعد عام ١٨٢٠، فإن إنتاج الحبوب تزايد بشكل أقل حدة.[٢] وعلى الرغم من إمكان اعتبار هذا التحول بمثابة سياسة رشيدة من قبل الملاك مع تراجع الطلب فى السوق العالمية على الحبوب المصرية، إلا أنه بدأ مرحلة أضحت فيها مصر معتمدة على

(١) المرجع السابق. ص: ٥١.

(٢) E. R. J. Owen. **Cotton and the Egyptian Economy**. London: Oxford University Press, 1969. p. 161; Patrick O'Brian. "The Long-Term Growth of Agricultural Production in Egypt: 1821-1962". In Holt (ed.). P. 179.

مصادر أجنبية لتأمين الحصول على ما يكفيها من الحبوب بعد أن كانت مكتفية ذاتيا من المنتجات الغذائية فيما مضى.[١]

أما فترة حكم إسماعيل والممتدة من ١٨٦٣ وحتى ١٨٧٩، فقد شهدت تعاظم التناقضات التى أحدثها قدوم رأس المال الأجنبى لمصر. فقد حاول إسماعيل التحايل على انخفاض عائدات الصادرات من القطن فيما تلا الحرب الأهلية الأمريكية من خلال إعادة بناء صناعة السكر فى مصر. وتم ذلك من خلال إقامته لسلسلة من المصانع فى الوجهين البحرى والقبلى والفيوم لإعادة بث الروح فى صادرات السكر المصرية (التى انخفضت من ٣٢,٧٥٠ قنطار عام ١٨٦٢ إلى ٢٠٠ قنطار عام ١٨٦٥) وكذا لاستعادة السوق الداخلية من قبضة الواردات الفرنسية.[٢] وعلى الرغم من تملكه الأراضى اللازمة للتوسع فى زراعة السكر - حيث كان يمتلك أكثر من نصف مليون فدان من الأراضى الزراعية - إلا أنه كان مرغما على الاقتراض من ممولين أجانب لشراء الآلات اللازمة للمصانع. ورغم ذلك فقد نمت هذه الصناعة وكانت قادرة على الصمود فى وجه المنافسة الشرسة التى واجهتها بين عامى ١٨٧٥ و١٨٨٠. غير أن المشروع الطموح لم يتكلل بالنجاح فى نهاية الأمر بسبب ارتفاع أسعار الفحم ونقص العمالة الماهرة، فكان أن تحملت الحكومة بنفقات أكثر مما جنت من عوائد.[٣]

ولكن الخديوى لم يستسلم وحاول تدعيم موقف مصر فى مواجهة رأس المال الأجنبى مستخدما سبلًا أخرى. فلكى يزيد من استقلاله عن السلطان العثمانى، ولتحقيق درجة أكبر من المرونة والاستقرار فى تعامله مع القوى الأوروبية، نجح الخديوى فى استصدار فرمان عام ١٨٦٦ نص على أن الحكم فى مصر وراثى فى سلالة محمد على، وتلا ذلك فرمان آخر فى ١٨٦٧ يطلق يد الخديوى فى إدارة الشئون الداخلية فى مصر. وكان أحد أهداف إسماعيل من وراء استصدار هذين الفرمانين هو تأمين قدر أكبر من تعاون السلطان حال توجهت مصر لطلب قروض فى أسواق المال الأوروبية. وإن كانت هذه الفرمانات لم تأت

---

(١) راشد البراوى ومحمد عليش. التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٥٤. ص: ٩٩.

(٢) Jean Mazuel. **Le Sucre en Egypte**. Cairo: E. and R. Schindler, 1937. p. 34.

(٣) راشد البراوى ومحمد عليش. ص. ١٠١.; Owen. **Cotton**. Pp: 154-155

دون تكاليف، حيث تم بموجبها رفع الجراية السنوية الواجبة لتركيا على مصر إلى ١٥٠,٠٠٠ كيسًا (أى حوالى ٦٨١,٨١٨ جنيه إسترلينى) بدلا من ٨٠,٠٠٠ كيسًا. كما طلب السلطان من الخديوى مساعدته عسكريا فى قمع الحركة الانفصالية فى كريت عام ١٨٦٦، وكذا حروب جدة، وهو ما استلزم زيادة حجم القوات النظامية المصرية إلى ٣٠,٠٠٠ رجل، الأمر الذى مثل عبئا ماليا جديدا زاد الأمور تعقيدا. ونظرا للمناوشات التى دارت بعد ذلك بين السلطان والخديوى حول كيفية تفسير مضمون الفرمان الثانى، أصبح واضحا أن مصر لم تحظ فعليا بدرجة أعلى من السيطرة على مقدراتها المالية.(١)

كما اعتبر تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ بمثابة محاولة أخرى من الخديوى لتدعيم موقفه والطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة فى وجه رأس المال الأجنبى. وعلى الرغم من الادعاء بأن الدعوة لإنشاء المجلس إنما عكست رغبة إسماعيل لإلحاق مصر بركب الدول المتحضرة، فإن تأسيسه فى عام ١٨٦٦ وليس قبل ذلك خلال حكم الخديوى، إنما يعطى ثقلا أكبر للفرضية المشار إليها فى مطلع هذه الفقرة، وهى أن المجلس جاء كمحاولة لإقالة مصر من عثرتها المالية. وبناءا على الصورة المخادعة للدعم الشعبى لنظام حكمه، كان الخديوى يطمح لتقوية الموقف الائتمانى لمصر فى لندن وباريس. غير أن حقيقة أن المجلس كان ينعقد شهرين فقط فى العام كان دليلا على عدم وجود نية لاعطائه أى قوة حقيقية. إلا أن هذا لم يمنع المجلس من إبداء بعض الفاعلية ووقوفه موقف المعارض من الخديوى فى عدد من القضايا ـ خصوصا فيما يتعلق بالسياسة المالية ـ وهو ما أدى لزيادة موقف النظام الحاكم ضعفا.

ومع نهاية ستينات القرن التاسع عشر، كانت الأزمة المالية فى مصر تزداد حدة مع تراجع البدائل المتاحة للدولة للتعامل معها، حيث حدث انخفاض جديد فى أسعار القطن، مع تراجع الطلب البريطانى عليه فى عام ١٨٦٧. ومع تراجع قيمة العملة المصرية وتضخم الفجوات فى موازنة عام ١٨٦٨، تزايد التراجع فى ثقة الممولين الأجانب فى الحالة المالية لمصر. وكان تأسيس مجلس حائزى السندات الأجانب تمهيدا لإنشاء مجلس الدين فى ١٨٧٦، وكذا الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢. وعلى الرغم من الارتفاع

(١) حمزة. ص: ١٠٢ و ١٧٠.

الذى حدث فى أسعار القطن عامى ١٨٦٨ و١٨٦٩، فإن الخزانة كانت لا تزال تحت ضغوط شديدة لتلبية التزاماتها قصيرة الأمد. هذا فضلا عن أن الديون المستحقة لمصر على تركيا نتيجة بيع سفينة عسكرية وأسلحة أخرى لم يتم دفعها، وهو ما تزامن مع فيضان للنيل دمر ٢٤,٠٠٠ فدان من محصول الحبوب فى ١٨٦٩. ولم يتمخض الطبع المتزايد للعملات النقدية سوى عن انخفاض مستمر فى قيمتها. وهو ما حذا بإسماعيل ـ مدفوعا باليأس ـ لعرض محصول السكر لديه للرهن.[1]

كما وجدت الحكومة المصرية نفسها ملزمة بتسديد نفقات إضافية لمشروعات الرى، وقروضًا خاصة لإسماعيل، وكذا قرضى عام ١٨٦٢ و١٨٦٨ والفوائد على قرض السكك الحديدية المبرم فى ١٨٦٦. كما وقف رفض السلطان العثمانى حائلا دون إبرام إسماعيل لقرض جديد عام ١٨٧٠. وفى عام ١٨٧١، وجدت الخزانة نفسها مرغمة على التحول للمصادر الداخلية للحصول على الإيرادات اللازمة لها نظرا لتوقف كل مصادر رأس المال الخارجى. وكانت إحدى هذه المصادر ضريبة المقابلة، والتى كانت تقضى بأن أى فرد من حائزى الأراضى الذى يقوم بدفع الضرائب عن ست أعوام مقبلة مقدما سيحصل على حقوق الملكية الكاملة للأراضى التى يحوزها. ثم حولت هذه الضريبة لتصبح إلزامية بحلول عام ١٨٧٤، وتم تطبيقها فى كافة أرجاء القطر المصرى، وإن كانت لم تفد سوى حائزى الأراضى الكبار باعتبارهم الوحيدين القادرين على دفعها. وعلى الرغم من ذلك فإنها لم تسهم سوى بالقليل فى الحد من تدهور الأوضاع المالية فى مصر.

واعتبر رفض البنوك الأوروبية لتقديم المزيد من القروض لمصر خلال الأعوام الأولى من عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر مؤشرا بقرب زوال حكم إسماعيل، وكذا تداعى الهيمنة الاقتصادية والسياسية لطبقة الأتراك ـ الشراكسة الحاكمة. ويلاحظ هنا أن القروض الجديدة التى كانت تعقدها تركيا لذاتها كانت تلقى بمزيد من الأعباء على الخزانة المصرية بسبب رفع تركيا للجزية السنوية على مصر بالتالى. وهكذا وجد إسماعيل نفسه مجبرا على رهن أسهمه، وكذا السماح لخبراء ماليين أجانب بمراجعة الكيفية التى يتم من خلالها سداد القروض المتعثرة، ثم تكون مجلس الدين فى ١٨٧٦ لمراقبة إيرادات

(١) المرجع السابق. ص ص: ٢٦٥-٢٦٨.

الحكومة المصرية وتوجيهها لسداد القروض التى بلغ سعر الفائدة عليها ٣٠ بالمائة.[١] وبتزايد الشكوك حول الأحوال المالية فى مصر، تم تكوين الرقابة الثنائية والتى ضمت ممثلين عن إنجلترا ـ لمراقبة إيرادات الدولة ـ وفرنسا ـ لمراقبة النفقات. وفى عام ١٨٧٦، أفلت زمام الأمور من قبضة إسماعيل، وتمت الإطاحة به فى ١٨٧٩ وتولى ابنه توفيق الذى كان خاضعا للقوى الأوروبية بشكل كبير مكانه.

ولعل أحد النتائج المترتبة على زيادة تبعية مصر للقوى الإمبريالية الغربية حدوث تحول آخر فى الهيكل الاجتماعى المصرى، والذى تمخض عن نقل توجيه القوة الاقتصادية والسياسية بمنأى عن الطبقة الحاكمة التقليدية من الأتراك والشراكسة باتجاه أعيان الأرياف، وكذا باتجاه شرائح جديدة من الأتراك ـ المصريين. وإلى حد ما فقد كانت هذه العملية تتم تلقائيا بمنأى عن عملية دمج مصر فى السوق العالمية، فقيام محمد على بالقضاء على النخبة السياسية المملوكية، واعتماده على رفاقه من الألبان وعدد من العناصر المصرية بدلا منهم، وكذا دفعه بالعديد من الأتراك والشراكسة لأعمال إدارية بالريف لم يقوض فقط من نفوذ الأتراك والشراكسة، وإنما ألغى كذلك من التمايز العرقى فيما بينهم وبين الأعيان المحليين. وعلاوة على ذلك، فإن التوجه نحو دمج الطبقة الحاكمة من الشراكسة بأعيان القرى نتج عنه عدم قدرتهم على تجديد أنفسهم خلال السبعة عقود الأولى من القرن التاسع عشر نتيجة لعجزهم عن استجلاب أى عناصر شركسية جديدة من الخارج.[٢] ولم يكن محمد على ليدفع بالمصريين للجيش وجهاز الدولة لولا محاولته الطموحة للتحكم فى فوائض الإنتاج الزراعى وحرمان رأس المال الأجنبى والسلطان العثمانى من النفاذ للسوق المصرية. وبمجرد التوسع فى زراعة القطن، قامت الحاجة لتغيير نظم الرى وشبكات الاتصال عبر القطر بالتالى. وهكذا، فإنه مع تصفية الباشا لمعظم المماليك وعدم توافر عناصر شركسية جديدة، فإن خلفاء محمد على لم يجدوا بدا من الاعتماد على الأعيان المحليين لسد احتياجات بيروقراطية الدولة الآخذة فى الاتساع.

(١) David Landes. **Bankers and Pashas**. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958. p. 317.

(٢) Ibrahim Abu-Lughod. "The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the 'Urabi Revolt." **The Middle East Journal**. 12 (summer 1967). P. 329.

وعلى الرغم من تدهور أحوال الفلاحين خلال القرن التاسع عشر، نظرا لاغتصاب أراضي معظمهم، فإن أحوال أعيانهم تحسنت بشدة، نتيجة لتمتعهم بحقوق انتفاع بمساحات شاسعة من الأراضى، وقيامهم بجمع الضرائب بالإضافة لبعض المهام الإدارية الأخرى. وهو ما يعنى أن أعيان الريف قد ارتقوا فى السلم الاجتماعى كنتيجة مباشرة للتوسع فى زراعة القطن. وبمرور الوقت، أضحت مراكز ومصالح هذه الطبقة الجديدة مماثلة لمصالح الشراكسة - والذين سعى محمد على فى تفريقهم بإرسالهم لولايات مختلفة للحد من خطورة تهديدهم لقبضته على شئون السياسة والاقتصاد. وهكذا، فقد أخذت الخطوط المميزة - والمتمثلة بالأساس فى العرقية والخطوط الاقتصادية - بين الطبقة الصاعدة وسلفها فى التلاشى، وكان أحد المؤشرات على ذلك هو استبدال التركية بالعربية كبديل للتواصل داخل الحكومة. فضلا عن ذلك، فقد حدث اختلاط بالزواج بين الطبقتين أدى لظهور شريحة جديدة من الأتراك المصريين داخل الطبقة الحاكمة بحلول نهاية حكم إسماعيل فى ١٨٧٩. وهكذا فإن سياسات محمد على الاقتصادية وخططه السياسية، وقدوم رأس المال الأجنبى لمصر - ولعله الأكثر أهمية فى هذا الصدد - مما عجل بالتداخل بين طبقتى أعيان الريف والشراكسة - الأتراك. كما نتج عن هذين العاملين الأخيرين فقدان النخبة السياسية المحيطة بالخديوى معظم قوتها السياسية والإدارية، وهو ما أفقدها بالتالى السيطرة على فوائض الإنتاج الزراعى. وهو ما تأكد بصدور القوانين المنظمة لملكية الأراضى والصادرة فى أعوام ١٨٣٦ و١٨٥٤ و١٨٧١ والتى وسعت من حقوق المالك الفرد على أرضه على حساب الدولة. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، أصبحت ملكية الأرض وراثية، ولم يعد بمقدور الدولة اغتصاب الأراضى دون وجه حق.

ولفهم أفضل لهذه التطورات، فإن من المفيد تحليل وضع بعض العائلات المعروفة من ملاك الأراضى خلال القرن التاسع عشر - والتى أبدت دعمها فيما بعد لتأسيس بنك مصر. وباستقصاء سجلات الأراضى فإن الادعاء بأن العديد من عائلات الأعيان التى ساهمت فيما بعد بالاستثمار فى الصناعة الوطنية كانت بالفعل فى مكانة جيدة خلال فترة حكم محمد على يجد بعض الدعم. وهو ما يوضح أن دمج مصر فى السوق العالمية بدخول رأس المال الأجنبى إلى أسواقها لم يخلق طبقات جديدة وإنما أعاد هيكلة العلاقات الطبقية بين الطبقات القائمة. أى أن البيانات الموجودة فى سجلات الأراضى إنما توضح حدوث

علاقة تكاملية ـ وليس انفصالاً ـ بين القوى التقليدية ونظيرتها الحديثة. فبدلا من اعتماد التصنيع المصرى على ما يسمى بالطبقة الوسطى الجديدة، فإنه تلقى دعمه الأساسى من طبقة كانت تعد عماد المجتمع التقليدى طيلة القرن التاسع عشر.

ويتعارض نمط التواصل والاستقرار هذا ـ لاسيما فيما يتعلق بأعيان الأرياف ـ الذى تعبر عنه البيانات مع الادعاء القائل بتحلل القرية المصرية خلال القرن التاسع عشر، حيث أنه ـ وكما وضحنا بعاليه ـ وعلى الرغم من الصعوبات القاسية التى عانى منها الفلاحون، فإن أعيان الريف استفادوا بشدة من التغيرات الاقتصادية التى حدثت. ولكنهم لم يتمكنوا من توسيع ممتلكاتهم بكثرة حتى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر، حين بدأ رأس المال الأجنبى فى الاستثمار بكثافة فى استصلاح الأراضى، وكذا حينما بدأت الدولة فى التخلص من بعض أراضيها بعرضها للبيع لتسديد قروضها الأجنبية. وبمقارنة حجم الممتلكات من الأراضى لدى الأتراك ـ الشراكسة وعائلات أعيان الريف ـ التى استثمرت فيما بعد فى الصناعة الوطنية ـ يتضح أن ممتلكات الذوات كانت أكبر من تلك الخاصة بالأعيان[١]، ولعل هذا كان أحد العوامل التى أخرت الاندماج بين الطبقتين وهو الأمر الذى تغير فيما بعد مع تمكن الأعيان من توسيع قاعدة ممتلكاتهم بعد حكم الاحتلال البريطانى كما سبق التوضيح.

ولعل نظرة أخرى على سجلات تملك الأراضى تكشف عن أن القرية المصرية كانت تقسم إلى أربعة أقسام أو أكثر، كل منها تحت سلطة شيخ بلد معين، يكون مسئولا بالتالى عن جمع الضرائب فى هذا[٢] الجزء وكان يسمى صاحب الحصة.[٣] وبتحليل أنماط تملك

(١) لإحصاءات حول حجم ممتلكات العائلات التركية والشركسية المعروفة يمكن مراجعة:
Alexander Scholch. **Agypten den Agyptern! – Die Politische und Gesellechaftliche Krise der Jahre 1878-1882 in Agypten**. Freiburg: Atlantis Verlag, 1972. p. 38.

(٢) ليست هذه النتيجة من قبيل الادعاء بأن صغار الملاك لم يعانوا من صعوبات متعددة، فقد عانى الفلاحون من السخرة قبل قدوم الاحتلال الإنجليزى وتكالب المرابين ـ كمصدر للقروض ـ والضرائب المتصاعدة واغتصاب أراضيهم من قبل الدولة وكبار الملاك. ولتحليل مفصل حول معاناة عائلة من صغار الملاك يمكن مراجعة قصة عائلة محمد طلعت حرب فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٣) لم تخرج القرى المصرية التى تم جمع بيانات حولها عن هذا النمط فيما عدا قرية ميت أبو على شرق دلتا النيل والتى كان يقوم على جمع الضرائب فيها رجل بيروقراطى من الأتراك ـ الشراكسة يدعى رفعت بهجت بك ـ مفتش هندسة الغربية والمنوفية.

الأراضى فى كل حصة ـ أو وحدة ضريبية ـ يتبين وجود تغيرات طفيفة فى أنماط التملك ـ سواء لقطع الأراضى الأقل من خمسة أفدنة أو تلك التى تتراوح مساحتها بين خمسة أفدنة وخمسون فدانا. ولعل الحكمة وراء إخضاع عائلات أعيان الريف للتحليل إنما يرجع بالطبع لما أبدوه من دعم لبنك مصر ومجموعة شركاته. وباستخدام مصادر متعددة، كان بالإمكان التوصل للقرى التى تنتمى إليها تلك العائلات، ثم القيام بمراجعة ممتلكاتهم فى سجلات الأراضى. ولم يكن معظم أعضاء هذه العائلات مسجلين كمشايخ بالتناوب وكجامعى ضرائب، وإنما كان العديد منهم غالبا ما يكون منوطا به جمع الضرائب فى أكبر حصة ضريبية فى قراهم. وكذلك كان عمد هذه القرى عادة ما ينتمون لتلك العائلات، كما كان أفراد هذه العائلات هم فى العادة أول من يحصل من قراهم على ألقاب البكوية والأفندية والأغوية. وفى عبارة أخرى يمكن القول أن هذه العائلات كانت الأوائل بين متساوين داخل قراهم.

ومن الحالات الدالة على أهمية الملكية الزراعية كشرط للترقى السياسى على المستوى القومى؛ حالة عائلة الشريعى فى قريتى سمالوط ومنقطين بالمنيا وبنى مزار بصعيد مصر. فالشيخ على الشريعى عين عضوا فى مجلس محمد على الاستشارى من ١٨٢٨ وحتى ١٨٣٦. وكان بحوزة العائلة ١٠٠٠ فدان فى سمالوط مثلت ربع مساحة القرية، أما فى منقطين، والتى ترجع أصول العائلة إليها، فقد كانت المساحة التى تملكها العائلة أقل ولكنها كانت تمثل نسبة لا يستهان بها من أراضى القرية. ونظرا لأن عددًا من الملتزمين السابقين كان قد تم منحهم أراض فى صعيد مصر، فمن الممكن أن تكون عائلة الشريعى من بين العائلات التى استفادت من هذه المنحة، غير أن تسميتهم كمشايخ فى منقطين ترجح أصلهم الريفى على العكس من المماليك أو العلماء أو التجار المنتمين للحضر والذين وهبوا . أراضى ريفية فى ظل حكم محمد على. وإن كان من الممكن أن يكون محمد على قد أنعم عليهم بأراض فى المنيا مقابل ما قدموه له من خدمات. غير أنه قد يكون من المستحيل الجزم بصحة هذه الفرضية، نظرا لأن أقدم سجل للملكيات الأراضى فى المنيا إنما يعود إلى عام ١٨٣٩ وإلى عام ١٨٤٩ فقط فى سمالوط. إلا أنه من المؤكد أن أيًا من العائلات الأخرى المشار إليها فيما يلى لم تحصل على عضوية ديوان محمد على ـ الأمر الذى قد يكون ناتجا عن صغر حجم ممتلكاتهم من الأراضى مقارنة بالطبقة الحاكمة من الأتراك ـ الشراكسة وكذا

عائلة الشريعى. وفيما عدا هذه العائلة، فإن الملكيات الصغيرة لهذه العائلات مقارنة بالعائلات الشركسية والتركية تؤكد صحة ما ذهبنا إليه من افتراض عدم قدرة أعيان الريف فى الفترة السابقة على الاحتلال البريطانى لمصر على تحدى النخبة السياسية التركية الحاكمة، على الرغم من تزايد قوتهم الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلى.

جدول (٢-١) الأراضى المملوكة لعائلة الشريعى فى مركزى سمالوط ومنقطين بجهة المنيا (١٨٤٩-١٨٨١)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
سمالوط				
١٨٤٩	١٠٩٣	٤		
١٨٥٠	١١٢٦	٥		
١٨٥٣	١١٣٣	٤	محمد على الشريعى[٢]	
١٨٥٤	١٠٦٢	٤	//	
١٨٥٧	١١٣٢	٤	//	
١٨٦٤	١١٣٢	٤	//	
١٨٦٦				إبراهيم أفندى الشريعى
١٨٦٨	١٣٣١	٦	محمد على الشريعى	
١٨٨١	١١٠٦	٩		بدينى الشريعى أفندى
منقطين				
١٨٥٩	١٧٦	٢		
١٨٦١	١٥٥	٢		

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى سمالوط ومنقطين، ١٨٤٩-١٨٨١؛ خليل. ج ٦. ص ص: ٢٠ و ٤١.

(٢) حصة محمد الشريعى مثلت ٨٠ بالمائة من إجمالى أرض سمالوط، حوالى ٣٧١٤ فدان من جملة ٤٦١٨. وبالمناسبة فإن أول صك للأراضى فى كلا المركزين كان من نصيب حسن الشريعى والذى أنعم عليه بالبكوية فى ١٨٥٣.

وللوهلة الأولى قد يبدو أن عائلة كعائلة عبد الرازق من جرجا بالمنيا لم تكن تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى فى القرية التى تنتمى إليها. ففى أول بيان متاح فى هذا الخصوص، كان هريدى عبد الرازق يمتلك ١٨ فدانا عام ١٨٤٦. غير أنه فى ظل حصته الضريبية، والتى تبلغ مساحتها ٥٣ فدانا، كان مسجلا أربعة آخرون من أفراد عائلته كدافعى ضرائب دون أن تظهر أسماؤهم فى سجلات الملكية، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء الحقيقتين التاليتين: الأولى أن عائلة عبد الرزاق مثلت مدا طويلا من العلماء المتمكنين.[١] أما الثانية فهى أن أولئك الذين كانوا يعملون فى أحواض أراضيهم هم من ظهرت أسماؤهم فى السجلات. وهكذا يمكن اعتبار معظم أعضاء عائلة عبد الرازق ملاكًا متغيبين نظرا لوضعهم كعلماء فى المراكز الحضرية؛ وإن كان أحد الاستثناءات على هذه القاعدة هو أحمد أفندى عبد الرازق والذى لعب دورا هاما فى مساعدة الخديوى سعيد على قمع إحدى انتفاضات البدو فى خمسينيات القرن التاسع عشر، وهو ما أسفر عن مكافأته بإقطاعه مساحة من الأرض فى المنيا؛ غير أنه تواجد فى أرضه بدلا من أن يكون أحد الملاك المتغيبين هو الآخر، وكان ذلك ناتجا عما واجهه من صعوبات فيما بعد فى علاقته بالخديوى، وهو ما أجبره على مغادرة القاهرة.[٢] ولكن هذا لا ينفى ـ فى نهاية المطاف ـ أن عائلة عبد الرازق كانت تمتلك مساحات محدودة من الأراضى الزراعية، وعلى الرغم من تولى حسن أحمد عبد الرازق عضوية مجلس شورى النواب خلال عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر، فإنها كانت لا تقارن فى المكانة السياسية والاقتصادية بأى من عائلات الأتراك أو الشراكسة.

أما العائلة الثالثة التى لعبت دورا هاما فى دعم بنك مصر، فقد تكونت من ثلاثة فروع، وهى عائلات خليفة مرزوق وأحمد إسماعيل والطويل. وعلى الرغم من عدم القدرة على معرفة إذا ما كانت هذه الفروع قد تزاوجت فيما بينها قبل عام ١٨٤٠، فإنهم كانوا يعيشون سويا فى ذات الحصة. وعلى الرغم من عدم انتظام سجلات ملكيات الأراضى لقرية بنى أحمد بالمنيا، فإن المتاح منها يشير لمحافظة الفروع الثلاثة ـ بدرجة أو بأخرى ـ على

(١) فأفراد هذه العائلة برز اسمهم على ساحة العلم منذ القرن السادس عشر. على عبد الرازق. من آثار مصطفى عبد الرازق. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٧. ص ص: ٥-٦.
(٢) نفس المرجع السابق. ص ص: ٨-١٠.

ممتلكاتها فى الفترة بين عامى ١٨٤٦ و١٨٨١. وكما كان الحال مع عائلتى الشريعى وعبد الرازق، فقد استمدت هذه العائلة مكانتها المتقدمة اجتماعيا من حقيقة أنها كانت صاحبة أكبر حصة ضريبية (فرع خليفة مرزوق) كما أن اثنين من أفرادها ـ والذين توليا منصب العمودية (إسماعيل أحمد وخليفة مرزوق) ـ عُينا فى مجلس شورى النواب. كما ازدادت مكانة هذه العائلة بعد اختلاطها بالمصاهرة مع عائلة سلطان ـ والتى كانت واحدة من أقوى وأغنى عائلات مصر حينئذ ـ خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

جدول (٢-٢) الأراضى المملوكة لعائلات خليفة مرزوق (خ-م) وأحمد إسماعيل (أ-إ) والطويل (ط) فى بنى أحمد بجهة المنيا (١٨٤٣-١٨٧٩)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	صاحب الحصة	عمدة
	(خ-م) (أ-إ) (ط)			
١٨٤٣	١٧٤=٠+١٠٨+٦٦	٦		
١٨٤٨	٣٩٣=٣٠+١٢٥+٢٣٨	٨		
١٨٥٨	٣٢٧=٢٠+١٠٩+١٩٨	٧	خليفة مرزوق وإسماعيل أحمد	
١٨٦٣	٣٤٤=٧٦+١٣٢+١٣٦	٨	//	
			//	
١٨٦٩	٣٢٤=٢١+١٠٢+٢٠١	١٠	//	شيخ إسماعيل
			//	أحمد
١٨٧٩[٢]	١٩٤=٩+٥٣+١٣٢	٩	//	خليفة أفندى
			//	مرزوق

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى بنى أحمد بالمنيا، ١٨٤٣-١٨٧٩؛ خليل. ج ٦. ص ص: ٢٠ و ٢٦.

(٢) يلاحظ هنا الانخفاض الواضح فى الأرقام المبينة لهذا العام مقارنة بالأرقام المعطاة لعام ١٨٦٩، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء حقيقة أن زمام هذه القرية قد تم تقليصه من ٢١٨٩ إلى ١٢٥١ فدان خلال تلك الفترة، وهو ما يعنى تحول بعض الأراضى المملوكة لهذه العائلات لقرية أخرى.

كما مثلت عائلة الوكيل من سوموخراط بالبحيرة فى غرب الدلتا حالة أخرى للعائلة المهيمنة على شئون قريتها اقتصاديا وسياسيا. فالحصتان الأوليان فى القرية وكذا منصب العمودية كانت من نصيب هذه العائلة كما هو موضح بسجلات الملكية. وقد بلغت نسبة أراضيهم إلى إجمالى أراضى سوموخراط ٣٤,٥ بالمائة فى عام ١٨٥٦ (وهو أول عام توافرت عنه بيانات) ثم ٤٣,٧ بالمائة فى ١٨٧٥، وانتهاءا ب ٤٢,٥ بالمائة فى ١٨٨١. وعلى الرغم من تزايد ملكية عائلة الوكيل بين عامى ١٨٥٦ و١٨٨١، إلا أن هذه الزيادة قد لا يلتفت إليها مع تزايد عدد الأفراد المالكين لهذه الأراضى. وهذه العملية تشير لبداية عملية من تفتت ملكية الأراضى والتى بدت واضحة خلال العقود الثلاثة الأولى من حكم الاحتلال الإنجليزى فى ظل قيام الدولة باستصلاح أراضيها، وهو الأمر الذى ألقى بتبعات على كبرى العائلات المالكة للأراضى خلال الجزء الأول من القرن العشرين.

جدول (٢-٣) الأراضى المملوكة لعائلة الوكيل فى سوموخراط بجهة البحيرة (١٨٥٦-١٨٨١)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
١٨٥٦	٢٥٨	٣	محمد حسن	
١٨٦٦			الوكيل؛ يوسف	شيخ محمد الوكيل
١٨٧٥	٦٩٢	٨	الوكيل/ إبراهيم	
١٨٨١[٢]	٦٤٩	١٤	الوكيل؛ يوسف الوكيل/ أحمد أفندى الوكيل	

أما عائلة الخطيب من قحافة بالغربية فى وسط الدلتا فقد كانت العائلة الوحيدة التى توافرت عنها بيانات قبل قيام محمد على بتطبيق نظامه الاحتكارى. وقد زادت ملكية

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى سوموخراط بالبحيرة، ١٨٥٦-١٨٨١؛ خليل. ج ٦. ص: ٢٤.
(٢) على الرغم من عدم بيان أى حصص لعام ١٨٨١، فقد كان أحمد أفندى الوكيل هو جامع الضرائب على الرغم من عدم تسجيل أى أراضى باسمه.

العائلة من الأراضي بصورة طفيفة فى الفترة بين عامى ١٨١٢ و١٨٥٨. وخلافا عما وجد فى حالة العائلات الأخرى، فقد تملك أعضاؤها مساحات قليلة من الأراضى. وهكذا فإن أهمية عائلة الخطيب تنبع من توضيحها لعوامل الاستمرارية فى الهيكل الاجتماعى للريف المصرى أكثر من كونها قوة سياسية يعتد بها على المستوى المحلى، حيث كانت قوتها بالأساس مستمدة من علاقتها بعائلة المنشاوى بالغربية ـ والتى كان أحد أفرادها عضوا فى ديوان محمد على ـ حيث عمل كوكيل لها.

جدول (٢-٤) الأراضى المملوكة لعائلة الخطيب فى قحافة بجهة الغربية (١٨١٢-١٨٥٨)[١]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
١٨١٢	٣٠	٥		
١٨٥٨	٩٥	٧		

وتأتى بعد ذلك عائلة الجزار والتى مثلت واحدة من أبرز العائلات المؤثرة فى بنك مصر ـ سواء فى إدارته أو من حيث الاستثمار فيه. ولعل لقب أبرز أعضائها ـ «الريس» حسن الجزار ـ إنما يشير للأصل الحضرى ـ وربما للنشاط ذى السمة التجارية للعائلة. وعلى الرغم من احتمال قيام عائلة الجزار بزراعة الأراضى فى العديد من القرى المحيطة بشبين الكوم ـ عاصمة المنوفية ـ فإنه ليس بالإمكان التوثق من صحة هذه المعلومات على الرغم من اشتهار أفراد العائلة كمزارعين خلال القرن العشرين. وفى كل الأحوال، فإن السجلات تشير لعائلة أخرى لها مكانتها فى الهيكل الاجتماعى للريف المصرى وهو ما بدا جليا فى أعقاب تعيين محمد على أحد أفراد العائلة وهو حسن (أبو طالب) الجزار فى نظارة مدرسة شبين الكوم الابتدائية التى أنشأها الباشا فى ١٨٣٧.[٢]

---

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى قحافة بالغربية، ١٨١٢-١٨٥٨.

(٢) Yacub Artin. **L'Instruction publique en Egypte**. Paris : Ernest Leroux, 1890. p. 178.

ولمزيد من التفصيل حول وضع عائلة الجزار كأعيان يمكن مراجعة: على مبارك. الخطط التوفيقية. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٨٨٧-١٨٨٩، ج ١٢، ص. ١٤٨؛ والذى يصف فيه على باشا مبارك وضع على أفندى الجزار والذى كان عمدة ومساعد سابق لمدير مديرية المنوفية وعضو سابق لمجلس شورى النواب وكبير عائلة الجزار فى شبين الكوم.

جدول (٢-٥) الأراضى المملوكة لعائلة الجزار فى شبين الكوم بجهة المنوفية (١٨٤٨)[1]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
١٨٤٨	١٦٣	٦	الريس حسن الجزار	

كما كانت إحدى أبرز عائلات الأعيان من حيث الاستثمار فى بنك مصر هى عائلة الشعراوى بالمنيا. وعلى الرغم من تولى على شعراوى منصب العمودية فى المطاهرة، فإنه بالإطلاع على سجلات ملكية الأراضى لم يتبين سوى أن فردين من أفراد العائلة كانا من أصحاب الأراضى خلال أعوام ١٨٤٨ و١٨٥٣ و١٨٨١، وهو ما يعد مؤشرا على قوة العائلة. ومن المحتمل أن معظم أراضى العائلة كانت فى المساحات المجاورة للمطاهرة، وهو ما تأكد مع تأسيس قرية جديدة وهى نزلة بنى محمد شعراوى - والتى كانت تعد فى أول إنشائها فى ١٨٧٠ جزءا من المطاهرة غير أنها ما لبثت أن أصبحت وحدة إدارية مستقلة فى عام ١٨٨١. ووفقا للقاموس الجغرافى للبلاد المصرية، فإن «هذه القرية الجديدة سميت باسم الشيخ شعراوى - جد على شعراوى باشا أحد أبرز أعيان المنيا».[2] كما أن مراجعة ملكيات حسن شعراوى وليس رمز العائلة - الشيخ محمد - إنما تشير دون شك لإمكانية وجود عدد من أفراد العائلة من ذوى الأملاك فى المطاهرة والتى لم يمكن العثور على بيانات بها.[3]

ولعل العائلات الوحيدة التى دعمت بنك مصر من بين العائلات الجديدة كانت العائلات البدوية من صعيد مصر كعائلة لملوم المصرى السعدى من مغاغة بالمنيا وعائلة الباسل من الفيوم. فعائلة لملوم لم يتبين أنها كانت تحوز أى مساحات من الأراضى يعتد بها قبل حلول القرن العشرين فيما عدا بعض القطع المتواضعة فى مساحتها فى مغاغة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من وجود اسم عائلة الباسل فى سجلات

(١) المصدر: سجل ملكيات أراضى شبين الكوم بالمنوفية، ١٨٤٨.

(٢) محمد رمزى (محرر). القاموس الجغرافى للبلاد المصرى. القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٠. المجلد الثانى، الكتاب الثالث. ص ص: ١٨٣-١٨٤.

(٣) وهكذا فإنه يجب علينا الإشارة إلى أن البيانات الموضحة هنا إنما هى بلا شك تقدم تقديرات أقل من الواقع لمتلكات العائلات محل الدراسة.

ملكية الأراضي لقرية طوطون بالفيوم عامي ١٨٥٠ و١٨٥٧ فإن ذلك جاء لتسجيل رقعتين من الأراضي تبلغ مساحتاهما فدانين وأربعة أفدنة على التوالى. إلا أن هاتين العائلتين كانتا تستمدان قوتيهما من انتمائهما لقبائل بدوية عريقة عملت على تهديد صعيد مصر على فترات زمنية متباعدة خلال النصف الأول من القرن العشرين، وكانت معظم هذه القبائل قد قدمت من برقة إلى مصر خلال القرن الثامن عشر واستقرت فى الفيوم وبنى سويف والمنيا. وكان عليهم الانتظار حتى تولى الخديوى سعيد الحكم للاستقرار والتوجه للزراعة.[١]

جدول (٢-٦) الأراضى المملوكة لعائلة الشعراوى فى المطاهرة بجهة المنيا (١٨٤٨-١٨٨١)[٢]

السنة	حجم الملكية (بالفدان)	عدد الملاك	جامع الضرائب	عمدة
١٨٤٨	٨٤	١		
١٨٥٣	١١٤	٢		
١٨٦٢	لا توجد بيانات[٣]			
١٨٦٨	//			حسن أغا
١٨٨١[٤]	١٤٣	٢		شعراوى

وهكذا فإنه على الرغم من أن قوة أعيان الريف قد اتضحت من التحليل السابق، فإنه قد يكون من المهم فى هذا الإطار تسليط الضوء على درجة الشعور بالانتماء لهذه الطبقة كشريحة اجتماعية مع انقضاء القرن التاسع عشر. ولعل التوسع فى زراعة القطن

(١) Gabriel Baer. **A History of Landownership in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1962. pp. 59-60.

(٢) المصدر: سجل ملكيات أراضى المطاهرة (١٨٤٨-١٨٨١) ونزلة بنى محمد شعراوى (١٨٨١) بالمنيا؛ خليل. ج ٦. ص: ٢١.

(٣) يمكن تفسير غياب أى بيانات عن ملكية عائلة الشعراوى فى عامى ١٨٦٢ و١٨٦٨ بالتغيرات الحادثة فى مساحة القرية التى زيدت من ٧٥٠ فدان عام ١٨٤٨ إلى ١١٧٧ فدان فى ١٨٦٨ ثم تم تقليصها إلى ٩٧٣ فدان فى ١٨٨١.

(٤) وهذه تشمل ٦٤ فدنا مملوكة لحسن شعراوى فى المطاهرة و٨ أفدنة مملوكة لإبراهيم شعراوى فى نزلة بنى محمد شعراوى.

طويل التيلة كان العامل الرئيس فى هذه العملية، حيث لم يقتصر أثره فقط على خلق تبادلية نفعية بين عائلات من شتى أنحاء مصر كانت تزرع أنواعًا مختلفة من محاصيل الكفاية فى السابق، وإنما امتد لخلق علاقات مصالح شبكية بين جماعات كانت تعادى بعضها البعض فيما مضى، كالبدو والأعيان المحليين على سبيل المثال. هذا فضلا عن أن الارتفاع الحاد فى أسعار الأرض والناتج عن التوسع فى زراعة القطن جعل العديد من عائلات التجار فى الريف توجه أجزاء كبيرة من رأسمالها للاتجار فى الأراضى.[1] ونظرا لعدم توافر وسائل الرى المناسبة التى حدت من انتشار زراعة القطن فى صعيد مصر ـ كما فى محافظة أسيوط التى استمرت فى إنتاج الحبوب ـ فإن عائلات أعيان الأرياف فى الصعيد فشلت فى تطوير درجة مماثلة من الشعور بالانتماء الطبقى حتى مطلع القرن العشرين حين تم تطبيق الرى الدائم فى الصعيد وبدأت زراعة القطن فيه.

كما أتى إنشاء مجلس شورى النواب فى ١٨٦٦ ليوفر إطارًا مؤسسيًّا للتعبير عن مصالح طبقة أعيان الريف. وبمسح خلفية أعضاء المجلس، تبين أن ثمانية وخمسين من أعضائه السبعين الممثلين للريف (حوالى ٨٣ بالمائة) كانوا عمدا. فى حين كان الإثنا عشر الباقون منتمين لأشهر العائلات فى أقاليمهم كأحمد أفندى أباظة.[2] هذا علاوة على أن المكاسب التى حققتها تجارة القطن سمحت لعدد متزايد من كبريات عائلات أعيان الأرياف بالإقامة فى البنادر أو فى القاهرة أو الإسكندرية، وهو ما أتاح لهم الفرصة للتفاعل فيما بينهم وكذا مع أعضاء العائلات الشركسية والتركية الذين كانوا يتركزون فى معظم الأحوال فى المراكز الحضرية. ولعل أهمية التفاعل بين أعيان الريف عبرت عن نفسها فى تكوين الجماعات السياسية الهشة ـ كصالون القاهرة الذى أنشأه حسن عبد الرازق، والذى كان مركزا لبؤرة المعارضة لسياسات الخديوى ومن وراءه.[3]

---

(١) ولعل هذه كانت حالة عائلة خشبة بمدينتى أسيوط وبنى قرة بأسيوط على سبيل المثال.

(٢) خليل. ج ٦. ص ص: ١٧-٢١.

(٣) مقالة بقلم على عبد الرزاق فى السياسة الأسبوعية (١٥ ديسمبر ١٩٢٧)؛ وكذلك عبرت المعارضة لسياسات الخديوى عن ذاتها بقوة فى كتاب عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل. (القاهرة: مطبعة النهضة، ١٩٣٢). ومن بين الأمثلة التى أوردها كتاب الرافعى، ما ورد من انتقاد إبراهيم أفندى الشريعى للسياسة الضريبية للحكومة فى مجلس شورى النواب، حيث بدا واضحا تذمر الأعيان من وطأة العبء الضريبى، حيث ارتفعت الضريبة فى إحدى القرى المشار إليها (قرية المطاهرة) ٣٢٥ بالمائة بين عامى ١٨٤٨ و١٨٨١ (الجزء الثانى. ص ١٠٩).

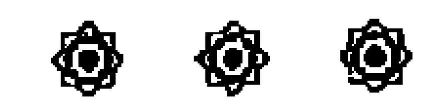
وبينما كان الأساس الذى قامت عليه معارضة الأعيان هو مصلحتهم المشتركة فيما يتعلق بتجارة القطن، فقد يكون من غير المنصف قصر تفسير أسباب تذمرهم على الجوانب الاقتصادية فقط. فجانب من معارضتهم للنخبة السياسية المحيطة بالخديوى عكس شعورهم بعدم حصولهم على ما يستحقون من دور فاعل فى عملية صنع القرار السياسى على المستوى المحلى ـ أخذا فى الاعتبار مركزهم الاقتصادى المتقدم. وهكذا، فإن هذا التفاعل بين الأعيان الريفيين والحكام من الشراكسة والأتراك تمخض عن شريحة جديدة من الأتراك المصريين. وهكذا فقد ساهم هذا التقارب فى تدعيم البرجوازية الزراعية الصاعدة فى مصر مع تولد الوعى الطبقى لها فى ظل طبقة اجتماعية قوية. وأخيرا فقد تدعم هذا الوعى الطبقى من خلال تعيين العديد من أبناء الأعيان فى مناصب حكومية ـ خصوصا فى الريف ـ من قبيل مديرى المديريات ومفتشى الرى.[1] وهذه المناصب، والتى غالبا ما كان التعيين فيها يتم بالتناوب، حدث فى إطارها إرسال كثير من الأعيان إلى مديريات غير تلك التى ينتمون إليها وهو ما مكنهم من الالتقاء بنظرائهم من الأعيان فى تلك الدوائر ومناقشة المشكلات المشتركة. وليس بخاف على أحد القول بأن توسع الجهاز البيروقراطى للحكومة كان نتيجة مباشرة لهيمنة التجارة على الاقتصاد حيث تطلبت زراعة القطن تطوير شبكات الرى وكذا قطاعات أخرى عديدة من البنية التحتية المصرية.

والخلاصة، أن اندماج مصر فى السوق العالمية خلال القرن الثامن عشر كان بداية تحولات هامة فى الهيكل الاجتماعى المصرى. كما تزايد بشدة حجم رأس المال الأجنبى العامل فى مصر ـ والذى كان يأتى فى جزء منه من خلال الإمبراطورية العثمانية ـ خلال القرن التاسع عشر مع تحول الاقتصاد المصرى للتجارة كنتيجة للتوسع فى زراعة القطن طويل التيلة. وكان التخبط الاقتصادى الذى خلفته سياسات محمد على فى المجال الاقتصادى، وكذا الحاجة لتنمية البنية التحتية لمصر وراء خلق دين عام ضخم، وأسفرت هذه الأزمة المالية عن تحول فى موازين القوى السياسية والاقتصادية لصالح طبقة جديدة

---

(١) أمين سامى. تقويم النيل. القاهرة: دار الكتب، ١٩٣٦، كما تمت الإشارة إليه فى أبو لغد، ص. ٣٣٥. رقم ٢٣؛ كما يوجد مصدر آخر على قدر كبير من الأهمية والتفصيل فيما يتعلق بأثر التوسع فى البنية التحتية للدولة على أعيان الريف وهى ملفات الخدمة والمعاشات فى السجلات الحكومية المصرية.

من أعيان الأرياف على حساب الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة. وكانت زراعة القطن بمثابة الأرضية المشتركة من حيث المصالح والتى مهدت السبيل لتطور وعى لدى هؤلاء الأعيان بانتمائهم لهذه الطبقة، كما أعطت التحديات المشتركة التى واجهتهم - من قبيل العبء الضريبى الثقيل وهجرتهم للمراكز الحضارية، ومشاركتهم المتزايدة فى السياسات الوطنية وإشراك أعداد متزايدة من المصريين فى إدارة البيروقراطية الحكومية والقوات المسلحة - دفعة لهذا الشعور.



الفصل الثالث

تناقضات التنمية التابعة

(١٨٨٢-١٩٢٠)

شهدت الفترة بين عامى ١٨٨٢ و١٩٢٠ تغيرا اجتماعيًا واسع النطاق فى مصر، كما تسارعت وتيرة دمج مصر فى السوق العالمية مع الاحتلال البريطانى لها. ولعل التطور الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو ظهور عدد من التناقضات داخل المجتمع المصرى واكتمال التصور حول إنشاء بنك وطنى يديره ويموله مصريون لتقديم خدمات ائتمانية ورعاية إقامة مؤسسات صناعية. ويبرز هنا سؤال رئيسى: ما هى العوامل التى أدت لنضوج فكرة البنك الوطنى ـ وخصوصا تلك التى أدت لتأسيس بنك مصر؟

قد يبدو واضحا أن بريطانيا العظمى لم تتحايل لإخضاع مصر وإنما كان توالى الأحداث هو ما لم يترك أمامها بدا من غزوها فى ١٨٨٢، ومن ثم احتلالها لفترة تالية طويلة. وبينما كان حزب الليبراليين الحاكم تحت قيادة جلادستون يحاول تجنب الغزو، فإن المصالح المالية لبريطانيا فى مصر كانت من الكثرة بما يوجب التدخل لحمايتها. وهو ما يبرر بروز جماعات مالكى الأسهم البريطانيين (وغيرهم من الأجانب) كعوامل ضغط لوضع مصر تحت الحماية البريطانية نظرا لكونهم الجماعة الأكثر تضررا من قيام مصر بتحرك منفرد لإسقاط ديونها فى ظل نظام حكم يهيمن عليه أحمد عرابى وأتباعه. وكذلك كان مصنعو القطن البريطانيين الذين كان قلقهم نابعا من إمكانية فقدهم لمصدر هام لتوريد القطن كنتيجة لعدم الاستقرار السياسى فى مصر.[١]

---

(١) Jacques Berque. **Egypt: Imperialism and Revolution**. New York: Praeger, 1972). Pp 290-1.

وإذا كانت بريطانيا العظمى قد ترددت أولاً فى قيامها باحتلال مصر، فإنها كانت أكثر ترددا إزاء احتلالها لفترة زمنية طويلة، وكما هو موثق فى مدونات القنصل البريطانى لدى مصر آنذاك ـ السير إيفيلين بارينج (وهو من سمى لاحقا باللورد كرومر)، فقد كانت النية لدى البريطانيين مغادرة مصر فى أسرع وقت ممكن بعد استعادة النظام.(*) ولكن نظرا للمشكلات الاقتصادية التى ترتبت على الثورة العرابية، والخوف من التدخل الفرنسى والعثمانى لدعم جالياتهم، والنخبة السياسية الشركسية ـ التركية الحاكمة، تمت إعادة تقييم الموقف بخصوص أمد الاحتلال. وهكذا أخذ البريطانيون فى إدراك أن العمل الذى بدأ محدودا بهدف حماية المصالح المالية الأوروبية فى مصر تحول ليشكل احتلالا غير محدد المدة لمصر. وكان همهم الأول استعادة «التكامل المالى» للتأكيد على أن دين مصر، والذى بلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، يمكن تسويته.(١) ولتحقيق هذا الهدف، عمد البريطانيون لخلق موارد جديدة من خلال التوسع فى إنتاج القطن المصرى، ونظرا لارتباط ذلك بالتوسع فى مساحة الأراضى المتاحة للزراعة، فقد كانت أولوية إدارة الاحتلال تحسين نظام الرى.

فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، أتم البريطانيون العملية التى بدأها محمد على باشا لتحويل نظام رى الأحواض (الحياض) إلى نظام الرى الدائم، فمن خلال إنشاء سلسلة من القناطر والسدود والقنوات، أصبحت المياه متاحة للمزارعين خلال شهور الصيف الجافة وكذلك خلال الشتاء. وهكذا فلم يعد ممكنا فقط زراعة القطن عبر أرجاء الدلتا وإلى جنوبها حتى شمالى أسيوط، وإنما أمكن زيادة عدد مرات زراعته كذلك. وبينما

(*) هذا التفسير حول دوافع الاحتلال البريطانى لمصر ليس الوحيد ـ كما أنه ليس الأدق بالضرورة؛ لأنه لا يفسر ـ على سبيل المثال ـ قيام بريطانيا بمحاولة سابقة لاحتلال مصر قبل تنامى أزمة الديون الخارجية ـ فيما سمى بحملة فريزر على رشيد؛ هذا فضلا عن أن هذا التفسير لا يقدم مبررا حول الموقف المتعنت لبريطانيا خلال مفاوضات نيل الاستقلال، ولقد احتلت بريطانيا وفرنسا وهولندا وبقية الدول الاستعمارية حوالى ثلثى مساحة اليابسة فى الكرة الأرضية بحلول القرن العشرين، وبالطبع أوجدت المبررات فى كل حالة احتلال (المترجم).

(١) The Earl of Cromer (Sir Evelyn Baring), "The Struggle for a Policy, 1882-1883," **Modern Egypt** (London: Macmillan and Co., 1908), vol.2, pp.349-361; Samir Radwan. **Capital Formation in Egyptian Agriculture and Industry, 1882-1967.** London: Ithaca Press, 1974. p. 234.

أسفر تحسين الرى عن زيادة ملموسة فى إنتاج القطن على المدى القصير، فإن أثره على المدى الطويل كان سلبيا بسبب إجهاد التربة، وكان هذا الأثر أكثر وضوحا فى الأراضى التى يمتلكها صغار المزارعين الذى قاموا - مدفوعين بحاجتهم للأموال - بإتباع دورة زراعية كل سنتين بدلا من كل ثلاث سنوات كما كان الحال فى السابق.[١] وبينما شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر إنشاء عدد من مشروعات الرى كإنشاء القناطر الخيرية وسد أسوان وقناطر أسيوط على مدخل الترعة الإبراهيمية، فإنها عجلت بحدوث الانخفاض فى إنتاجية القطن. فمع الضغط من أجل تحقيق إنتاج أعلى، تسبب التوسع فى نظام الرى فى تدنى خصوبة التربة وارتفاع درجة ملوحتها نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية.[٢]

وكانت الركيزة الثانية للسياسة البريطانية تتمثل فى تحسين وسائل زراعة القطن وجنيه لتصبح أكثر كفاءة، وكان لزاما لتحقيق ذلك فرض النظام وضمان شيوع الاستقرار فى ربوع الريف المصرى. وهو ما دفع سلطة الاحتلال لاستمالة العنصر الاجتماعى الأكثر أهمية فى الريف، وهم كبار الملاك من المصريين، وهو ما تم من خلال ترشيد وخفض الضرائب المفروضة على الأراضى الزراعية وتقنين نظام الملكية الخاصة للأرض الزراعية.[٣] غير أن هذا الخفض فى قيمة الضرائب حرم الحكومة المصرية من تحقيق تراكم أى فوائض مالية يعتد بها لتوجهيها لأغراض الاستثمار - لاسيما فى البرامج الاجتماعية كالتعليم. فضلا عن أن نصف قيمة إيرادات الحكومة من القطن كانت موجهة لأغراض سداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها.[٤] ولكنه وعلى الرغم من ذلك، فقد أتت هذه السياسة نتائجها المرجوة فى الريف بوجه عام نظرا لاستقرار زراعة القطن دون مشاكل حتى اندلاع ثورة ١٩١٩.

---

(١) Alan Richards. "Primitive Accumulation in Egypt, 1798-1882." **Review** 1, no.2 (fall 1977): 38, 45.

(٢) W. Willcocks. **Egyptian Irrigation**. 2nd edition. London: E. and F. N. Spon, 1890). P. 757.

إنتاجية محصول القطن تزايدت من ٣,٢٩ قنطار للفدان عام ١٨٧٩ لتصل لأعلى مستوى لها وهو ٥,٤٧ قنطار خلال الفترة بين عامى ١٨٩٥ و١٨٩٩؛ بينما تدنى هذا الرقم ليصل إلى ٣,٦٧ فيما بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٤.

(٣) مصر، تقرير رقم ١ (١٩٠٣)، تقارير فخامة الوكيل والقنصل العام للمالية والإدارة وأحوال مصر والسودان، ص. ١٥. (يشار لهذا المرجع فيما يلى ب مصر رقم ١)؛

Baer. **Landownership**, pp. 10-12, 62; and Owen. **Cotton**. Pp. 245-247.

(٤) رضوان، ص. ١٢٦.

وبعيدا عن زراعة القطن، فقد كان لسياسة الاحتلال الإنجليزى فى مصر آثار أخرى بالغة الأهمية على الاقتصاد المصرى. فالاستقرار الذى شهدته مصر تحت الاحتلال جعل منها بقعة جاذبة للاستثمار الأجنبى. فبعد ترسخ الاحتلال، تأسست عدة شركات لاستصلاح الأراضى للاستفادة من الفرص المتاحة فى ظل التوسعات التى نتجت عن تطبيق نظام الرى الدائم.[1] ومع انتشار هذه الشركات، قامت المؤسسات المالية لتقديم خدمات الرهونات، والتى واكب تزايد نشاطها مع الاستقرار السياسى فى مصر فيما بين عامى ١٨٨٠ و١٩٠٧. وكانت الحاجة المتزايدة لهذا النوع من الخدمات المالية فى مصر نتيجة للحاجة لتمويل بيع الأراضى المستصلحة.

وهكذا، فإن سياسة الاحتلال البريطانى والاستثمار فى استصلاح الأراضى والتوسع فى تقديم الرهونات كانت كلها عمليات مكملة لبعضها فى إطار العملية المتسارعة والتى نتج عنها دمج مصر فى السوق العالمية. ولعل هذه المرحلة الثانية من دمج مصر فى السوق العالمية كانت مدارة بشكل أكثر وعيا. فبمجرد تولى سلطة الاحتلال لزمام الأمور وسيطرتها على توزيع الإيرادات المصرية وهيمنتها على مقاليد السلطة السياسية، أضحت مصر أكثر اعتمادا على بيع القطن طويل التيلة فى السوق العالمية وعلى رأس المال الأجنبى لتمويل التوسع فى زراعته داخليا. وكما لاحظ المفكر السياسى المصرى سلامة موسى: «لقد حولت فترة حكم كرومر سائر وادى النيل لمزرعة ضخمة لإنتاج القطن».[2]

وكنتيجة لسياسة الاحتلال الإنجليزى وما تمخضت عنه من تحولات اقتصادية، طرأت تغيرات عنيفة على الهيكل الطبقى المصرى. وأول هذه الآثار، وأكثرها أهمية، أن تزايد حجم الاستثمار الأجنبى ساعد على توسيع الفوارق بين الطبقات، فنظرا لقيام شركات استصلاح الأراضى بعرض الأراضى المستصلحة فى قطع كبيرة، فقد كان بمقدور كبار الملاك الذين يحوزون كميات كبيرة من رأس المال المتاح للتصرف التقدم للشراء،

---

(١) للإطلاع على قائمة بأسماء هذه الشركات وحجم ممتلكات كل منها، يمكن مراجعة: Owen. **Cotton**. P.292.

(٢) نقلا عن:

Jacques Berque. **Histoire Sociale d'un village Egyptian au XIVeme siecle**. Paris: Mouton/Ecole Practique des Hautes Etudes, 1957. p. 23.

وهو ما كان عليه الحال بالنسبة لمعظمهم ـ خصوصا فى الريف. غير أن هذا كان يعنى كذلك أن كبار الملاك أصبح متاحا لهم التمتع بالحصول على قروض رهنية فى حين لم يكن الحال كذلك بالنسبة لصغار الملاك. وهكذا حدثت طفرة كبيرة فى حجم ممتلكات عائلات أعيان الأرياف وكذا العائلات ذات الأصول التركية والشركسية بين عامى ١٨٨٢ و١٩٠٧، وهو ما أصبح واضحا بعد عام ١٨٩٦، وهو أول عام توافرت فيه إحصاءات شاملة لأنماط تملك الأراضى.[١]

وبينما كان بمقدور العديد من العائلات ذات الأصول التركية ـ الشركسية زيادة حجم ممتلكاتها من الأراضى الزراعية، فإن تراكم رأس المال كان ذا فائدة أعظم بالنسبة لملاك الأراضى المصريين، وهو ما يتضح من الأمثلة العديدة لعائلات أعيان الأرياف التى ساقها باير والدسوقى، وكذا بياناتى حول العائلات التى استثمرت فى بنك مصر. وهذا التزايد المتسارع الوتيرة فى الاستحواذ على مساحات أوسع من الأراضى الزراعية من قبل طبقة أعيان الأرياف عمل كذلك على تقليص الفجوة بين هذه الطبقة وطبقة الأتراك ـ الشراكسة الحاكمة. ولعل أحد المؤشرات على هذا التغير كان الزيادة الحاصلة فى عدد ونوع الألقاب التى تمكن أعيان الأرياف من الحصول عليها. فبتحليل جلسات البرلمان المصرى بين عامى ١٨٦٦ و١٩١٤ يتضح التزايد الثابت والمستمر فى عدد الألقاب التى حملها نواب الأرياف (والذين كان معظمهم تقريبا من المصريين) ـ كما هو موضح فى الجدول التالى. فمثلا كانت نسبة الأعيان ممن يحملون لقب بك ٤ بالمائة عام ١٨٦٦ (٣/ ٧٨)، وأضحت ٦٦ بالمائة بحلول عام ١٩١٤ (٣٧/ ٥٦). كما أنه فى حين لم يتمتع أى من نواب الأرياف بلقب باشا فى الفترة قبل عام ١٨٨١، فإنه بحلول عام ١٩١٤ كان ١١ منهم يحملونه. كما تزايد عدد نواب الأرياف من حاملى لقب أفندى من ٨ بالمائة عام ١٨٦٦ (٦/ ٧٨) ليصل إلى أعلى معدلاته فى مجلسى البرلمان المصرى خلال الفترتين ١٨٨٣-١٨٩٠، و١٨٨٥-١٨٨٩ ليبلغ ٥٨ بالمائة (٣٣/ ٥٧)، وإن كان العدد قد انخفض بعد ذلك إلى ١٣ بالمائة فى برلمان عام ١٩١٤ (٧/ ٥٦). ونظرا لتواضع مقام صاحب لقب الأفندى، فقد يكون ممكنا للفرد توقع مثل هذا الانخفاض ـ كما هو موضح

(١) انظر جدول ٧ فى: Baer. **Landownership**. P.77.

جدول (٢-١) النسبة المئوية للنواب أصحاب الألقاب من الأرياف فى البرلمان المصرى (١٨٦٦-١٩١٤)(١)

السنة	عمدة	أغا	أفندى	بك	باشا	نسبة ألقاب الأرياف	الرقم الكلى
١٨٦٩-١٨٦٦	٥٩ (٪٧٥,٦)	٥	٦	٣	٠	%١٧,٩=٧٨/١٤	٧٩=٤+٧٥
١٨٧٣-١٨٧٠	٨٧ (٪٩٧,٨)	١	١٤	١	٠	%١٨,٠=٨٩/١٦	٩٨=٢٣+٧٥
١٨٧٩-١٨٧٦	٧١ (٪٨٥,٥)	١	١٧	٠	٠	٪٢١,٧=٨٣/١٨	٩١=١٦+٧٥
١٨٨١	٢٧ (٪٣٥,٥)	١	٣٦	١٤	٢	٪٦٩,٧=٧٦/٥٣	٨٢=٢+٨٠
١٨٩٠-١٨٨٣ (١)	–	٠	١٠	١	٠	٪٦٨,٨=١٦/١١	١٩=٣+١٦
١٨٨٩-١٨٨٥ (٢)	–	٠	٢٣	١٢	٠	٪٨٥,٤=٤١/٣٥	٥٤=٨+٤٦
١٨٩٥-١٨٩٠ (١)	–		٥	١٠	٠	٪٨٣,٣=١٨/١٥	١٩=٣+١٦
١٨٩٤-١٨٩١ (٢)	–	٠	١٨	١٥	٠	٪٨٠,٥=٤١/٣٣	٥٢=٧+٤٥
١٩٠١-١٨٩٦ (١)	–	٠	٣	٩	٠	٪١٠٠,٠٠=١٢/١٢	١٥=٤+١١
١٨٩٩-١٨٩٦ (٢)	–	٠	١٧	١٥	١	٪٧٣,٣=٤٥/٣٣	٦٠=١٤+٤٦
١٩٠٧-١٩٠٢ (١)	–	٠	٨	١٣	٠	٪١٠٠,٠٠ =٢١/٢١	٢٣=٧+١٦
١٩٠٧-١٩٠٢ (٢)	–	٠	٢١	٢٠	٠	٪٩١,١=٤٥/٤١	٥٦=١٠+٤٦
١٩١٣-١٩٠٨ (١)	–	٠	٥	١٢	٦	٪١٠٠,٠٠ =٢٣/٢٣	٢٦=١٠+١٦
١٩١٢-١٩٠٩ (٢)	–	٠	١٦	٢٢	٢	٪٩٠,٩=٤٤/٤٠	٦٠=١٤+٤٦
١٩١٤	–	٠	٧	٣٧	١١١	٪٩٨,٢=٥٦/٥٥	٦٩=٤+٦٥
١٩١٢-١٨٨٣ (٣)	–	٠	٩	٧	٢٦	(٣) ٨٧,٥=٤٨/٤٢	٤٨=٣٤+١٤
إجماليات		٨	٢١٥	١٩١	٤٨	متوسط النسبة المئوية = ٪٧٣,٥	٨٥١

(١) المصدر: خليل. ج ٦. ص ص: ١٧-٨٦. العمود الأخير (الرقم الكلى) يشمل العدد الإجمالى لعدد النواب مضافًا إليه من دخلوا البرلمان نتيجة لوفاة أو استقالة بعض الأعضاء بعد انتخاب المجلس؛ الرمز (١) يشير لمجلس شورى القوانين؛ أما الرمز (٢) فيشير للجمعية العمومية؛ فى حين يشير الرمز (٣) للنواب المعينين من قبل القصر فى كلا المجلسين (والذين كانا يكونان معا البرلمان) بين عامى ١٨٨٣ و١٩١٢ والذى شمل نواب من الريف ومن الحضر. ويبدو واضحا هنا أن هذه المجموعة تنتمى بشكل أكبر للطبقة العليا.

فى الجدول أدناه ـ فى عدد نواب الأرياف من الأفندية نظرا لترقى مكانتهم الاقتصادية والسياسية، وهو ما دفعهم للتحول للحصول على الألقاب الأكثر وجاهة كالبك والباشا. وأخيرا، فلعل اختفاء النواب حاملى لقب الأغا، والذى كان قاصرا على الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة، إنما هو دليل آخر على التراجع العام لمكانة هذه الطبقة فى الحياة المصرية بشكل عام. كذلك، كما أن النفوذ القوى للعمد يبدو واضحا فى العمود الأول من الجدول، غير أن عدم تعريف نواب الأرياف حسب وظائفهم فى الريف فيما تلا برلمان عام ١٨٨١، إنما هو مؤشر آخر على ترقى مكانتهم الاجتماعية بحيث أضحت ألقابهم ذات صفة قومية ـ وليست محلية ـ وتصبغ عليهم مكانة الأعيان.

وكان من شأن استحواذ العديد من عائلات أعيان الأرياف على مساحات شاسعة من الأراضى وكذا على الألقاب الرفيعة أن يخلق نوعا من التجانس بين أعضاء طبقة كبار الملاك فى مصر بشكل عام، بالصورة التى أضحى ممكنا معها الحديث عن برجوازية زراعية مدركة لمصالحها السياسية والاقتصادية بنهاية القرن التاسع عشر. ذلك أنه تولد قدر كبير من الشعور بالتضامن بين أعضاء هذه الطبقة الجديدة، وهو ما عبر عن نفسه بوضوح مع تعالى النزعة الوطنية المصرية فى مطلع القرن العشرين. وفى العديد من دراسات الحركة الوطنية المصرية، تبرز أسماء قادة وطنيين من قبيل الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل والشيخ على يوسف وأحمد لطفى السيد. غير أن هذه الدراسات كانت تتغاضى عن تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية فى مقابل التركيز على العوامل الثقافية التى أسفرت عن بزوغ الحركة الوطنية. وبالتالى فقد حكم هذه الدراسات توجه قوى نحو استخدام القناعات الأيديولوجية لهذه الأعمال لتحليل الحركة الوطنية، وتم تقسيمها إلى جناحين: الأول يمثل التوجه نحو وحدة مع العالم الإسلامى ومثله الحزب الوطنى؛ أما الثانى فكان غربيًّا ليبراليًّا مثله حزب الأمة.

ولعله من الصحيح القول بأن كلا الحزبين ضم بين جنباته مفكرين أيديولوجيين لامعين، كان المنتمون منهم للحزب الوطنى مهتمين بتعريف المجتمع السياسى من منطلقات إسلامية؛ فى حين انصب اهتمام مفكرى حزب الأمة ـ من خلال لسانه الرسمى جريدة الجريدة ـ على الليبرالية الغربية ومفهوم الدولة القومية العلمانية المصرية؛ غير أن مزيدًا من التدقيق قد يقودنا لاكتشاف أن الاهتمام بالأيديولوجية كان قاصرا بالأساس

على قادة هذه الأحزاب الوطنية. فعند مسح مقالات الجريدة على سبيل المثال يتضح أن عددًا قليلاً من المساهمات جاء من كتاب غير الأب الروحى للحزب ورئيس تحرير المطبوعة ـ أحمد لطفى السيد ـ فيما يتعلق بمسائل التفاعل بين القيم الغربية والقيم الوطنية. هذا فضلا عن أن الادعاء باقتصار الفروق الأيديولوجية على مستوى قيادة الحزبين يمكن أن يجد له دليلا آخر من خلال استطلاع أنشطة الأعضاء بشكل عام. فعلى سبيل المثال، كان محمد طلعت حرب مؤسس بنك مصر وثيق الصلة بأعضاء بارزين من كلا الحزبين، كما كان أحد مؤسسى الجريدة ومساهمًا فاعلاً بالكتابة فيها.[١] ورغم أن عمر سلطان ـ ابن أحدى أقوى الأعيان خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر محمد سلطان باشا ـ كان المسئول المالى للحزب الوطنى[٢]، إلا أنه وبعض أفراد عائلته عملوا بهمة للتنسيق مع حزب الأمة للاعتراض على الأبعاد المختلفة للسياسة البريطانية فى مصر. كما تعاونت العائلة مع عدد من الأعضاء السابقين لحزب الأمة فى ١٩٢٠ ـ وكان الحزب قد توقف عن العمل ـ لتأسيس بنك مصر ـ بحلول هذا التاريخ. كما يمكن العثور على العديد من الأمثلة المشابهة والتى تؤكد أن الفجوة التى تمت محاولة تضخيمها بين الحزبين لم تكن حقيقية، حيث أن الاختلافات الأيديولوجية بينهما لم تحل دون إمكان قيام تعاون بين الحزبين، وهذه الاختلافات يمكن تفسيرها فى ضوء الصراعات الشخصية وليس بسبب الانتماء المتعصب لمبادئ وفلسفات متضادة.

وإذا كانت الحركة الوطنية فى مصر يمكن إبرازها فى إطار اجتماعى طبقى وليس من خلال المتغيرات الشخصية، فإن الفروق بين الحزبين السياسيين الرئيسين تتضاءل لتصبح أقل أهمية. فنخبة كلا الحزبين كانت تتكون من كبار الملاك الذين كانت تتلاقى مصالحهم المادية بشكل كبير. كما كان هؤلاء الملاك عرضة بنفس الدرجة تقريبا للتقلبات فى السوق العالمية من قبيل مستوى الطلب على القطن المصرى وتوافر الائتمان الأجنبى. وعلى الصعيد

---

(١) نشرت قائمة مؤسسى حزب الأمة فى أول إصدارات الجريدة فى ٧ مارس ١٩٠٧، وظهرت مقالات حرب فى الجريدة فى ١٣ مارس ١٩٠٧، ٢ ديسمبر ١٩٠٨، ٣٠ ديسمبر ١٩٠٨، و٣ و٧ فبراير ١٩١٠. كما كان طلعت حرب محاميا ومستشارا ماليا لعمر سلطان باشا وصديقا مقربا لكل من محمد فؤاد سليم حجازى، عمر لطفى، محمد حفنى ناصف وعدد آخر من أعضاء الحزب الوطنى.

(٢) Arthur Goldschmidt, Jr. "The Egyptian Nationalist Party: 1892-1919." In Holt (ed.). p. 324.

الداخلى، كان تراجع مستوى إنتاجية الأرض والأثر المدمر للمرابين على صغار الملاك من الأمور التى استرعت انتباه أعضاء كلا الحزبين. غير أن هذا التجانس قد يثير التساؤل حول الدوافع وراء ظهور حزبين بدلا من حزب واحد لمواجهة الاحتلال البريطانى، ولعل الافتراض الأكثر واقعية فى هذا الصدد هو اعتبار المتغيرات والصلات الأسرية بمثابة المحدد الرئيسى وراء استقطاب مزيد من الأعضاء لأى من الحزبين. وهكذا، فإنه يمكن النظر للحزبين بوصفهما عملية إضفاء غطاء رسمى مؤسسى على ما كان فى السابق يعد من قبيل الشبكات غير الرسمية أو جماعات منبثقة عن عائلات معينة ـ كصالون حسن عبد الرازق على سبيل المثال. وإن كان هذا لا ينفى أن الحزبين كانا يحملان بعض الاختلافات العرقية. فبينما ضم الحزب الوطنى فى عضويته عددًا غير قليل من ذوى الأصول الشركسية والتركية فقد تكون حزب الأمة بشكل أساسى من بين الأعيان المحليين. غير أنه لا يجب تفوتنا الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه عند هذه النقطة الزمنية لم تعد الخلفية العرقية بذات القدر من الأهمية للتميز داخل الطبقة العليا، فالوعى العرقى لم يكون سوى انعكاس لبعض الشبكات المجتمعية التى تواجدت لفترة زمنية معينة ثم ما لبثت أن اختفت وإن كانت قد أملت على العائلات ذات الخلفية التركية أو الشركسية الانضمام للحزب الوطنى فى حين شعر كبار الملاك من المصريين بالمزيد من الراحة فى الانضمام لحزب الأمة.

ومن ثم فيمكن القول بأن القضية الرئيسية وراء قيام الحركة الوطنية المصرية لم تكن الاختلافات الأيديولوجية بين الحزبين الوطنى والأمة، وإنما الصراع بين طبقة البرجوازية الزراعية الصاعدة ـ والمدفوعة بوعى طبقى قوى ـ ورأس المال الأجنبى. فعلى صعيد القضايا الهامة من قبيل ما إذا كان يجب على الحكومة المصرية ممارسة درجة أعلى من الرقابة على البنوك الأجنبية والشركات المساهمة بعد ما تضررت الأحوال الاقتصادية فى الدولة فى أعقاب الانهيار المالى فى ١٩٠٧(*)، وقد كان موقف الحزبين متشابها من حيث المطالبة

(*) هذا الانهيار المالى حدث فى السوق المالية الأمريكية وامتدت آثاره لعدد من أنحاء العالم من بينها مصر؛ وكان نتيجة لانكماش مفاجئ فى حجم الأوعية الائتمانية المتاحة بعد بلوغ السوق ذروة نشاطها عام ١٩٠٦، وهو ما أثار تخوفات عديدة بشأن مستقبل الاقتصاد العالمى بشكل عام. انتهى فى عام ١٩٠٩ وكان من أحد النتائج المترتبة عليه تأسيس الاحتياطى الفيدرالى فى الولايات المتحدة فى وقت لاحق ليقوم بدور البنك المركزى ولضبط السوق حال حدوث اضطرابات (المترجم).

بدرجة أعلى من الرقابة على رأس المال الأجنبى. ومن بين الشركات الإحدى والثلاثين التى كان يتم تصفيتها فى عام ١٩١٠، كانت خمس وعشرون منها قد تأسست خلال فترة الصعود المالى بين عامى ١٩٠٥ و١٩٠٧.[1] كما كانت ثمانية من هذه الشركات تعمل فى مجال استصلاح وبيع الأراضى سواء فى الريف أو الحضر. كما تأثر البرجوازيون الزراعيون سلبًا بالانهيارات المتتالية لعدد من المؤسسات الائتمانية التى كانت ترتبط فى نشاطها ببيع الأراضى. وانعكس الغضب المتولد عن الخسائر المتتالية التى لحقت بطبقة كبار الملاك كنتيجة لانهيار عام ١٩٠٧ المالى فى عدد من المقالات التى نشرتها الجريدة بين عامى ١٩٠٧ و١٩٠٨.[2]

وقد عمل كبار الملاك من كلا الحزبين على تكوين ائتلاف لمحاربة انتشار المرابين فى الريف والذين كان وجودهم خطرا يتمثل فى إفقار عدد كبير من صغار الملاك الذين يقترضون من المرابين بضمان أراضيهم أو محصولهم من القطن.[3] وكانت القضية الأخرى الهامة التى توحد فيها حزبا الحركة الوطنية هى معارضة محاولة البريطانيين مد عقد امتياز قناة السويس لأربعين سنة تالية على انتهاء عقد الامتياز الأصلى، فتمتد من عام ١٩٦٨ وتنتهى فى ٢٠٠٨، حيث لم ير كلا الحزبان فى هذا الطرح سوى سبيل لتمديد وجود الاحتلال البريطانى فى مصر. كما عبرت المجهودات المشتركة بين أعضاء كلا الحزبين عن نفسها من خلال مداولات البرلمان المصرى منذ مطلع القرن العشرين ووصولا إلى عام ١٩١٤، فطيلة هذه الفترة تعاون البرجوازيون الزراعيون فيما بينهم بصدد العديد من القضايا لتدعيم موقفهم فى مواجهة القصر وسلطة الاحتلال.[4] ولعل المثال الأخير على القضية التى شهدت تعاون كلا الحزبين كان الدعم الذى أبداه قطاع كبير من البرجوازية الزراعية لفكرة البنك الوطنى. وهكذا، فإنه يتضح أن نقاط الاتفاق

---

(١) Gouvernement Egyptien, Ministere des Finances. **Annuaire statistique de l'Egypte, 1910**. Cairo: Imprimerie Nationale, 1910). Pp. 327-329.

(٢) ولعل المقالات المنشورة فى ٢٤ أبريل ١٩٠٧ (خطبة حسن باشا عبد الرازق) و ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ و ١ يونيو ١٩٠٧ و١٨ مايو ١٩٠٨ و١٨ يوليو ١٩٠٨ و١٠ أكتوبر ١٩٠٨ هى أمثلة قليلة من بين الكثير الذى نشر حينئذ.

(٣) حفنى ناصف وآخرون. المجموعة الثانية تستعمل الخطب التى ألقيت فى نادى دار العلوم فى موضوع الربا. القاهرة: مطبعة الواعظ، بدون تاريخ.

(٤) أحمد شفيق. مذكراتى فى نصف قرن. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٦. ج ٢، الكتاب الثانى، ص ص: ٢٠٤-٥٠٨.

بين الحزبين الوطنيين الكبيرين كانت أكثر أهمية ودلالة من الفروقات العرقية والأيدلوجية التى ميزت بينهما، وكذا كان تنامى الشعور بالتضامن بين أبناء الطبقة الواحدة خلال الفترة بين عامى ١٩٠٠ و١٩١٤ واختفاء الفروقات العرقية بين أبناء طبقة البرجوازية الزراعية.

وكانت الآراء المعبر عنها فى الجريدة بين عامى ١٩٠٧ و١٩١٤ مؤشرا جيدا على مصدر هذا التزايد فى الوعى والتناغم الطبقى والذين صاحبا الإدراك المتزايد بأن مصالح رأس المال الأجنبى لن تصب بالضرورة فى جانب البرجوازية الزراعية. ففى مقالة لأحمد لطفى السيد عنوانها «الحالة الحاضرة» والمنشورة فى ١٨ مايو ١٩٠٨ لخص هذا التغير فى موقف البرجوازية الزراعية. ووضح لطفى السيد أن المصريين أصبحوا واقعين تحت قبضة القوى الخارجية ولم يعد بمقدورهم التحكم فى مصيرهم كشعب.

> «لا ينبغى أن يفهم من كلامى هذا أننى لا أعترف بالفضل الكبير الذى لحق بمصر جراء افتتاح بنوك أجنبية فيها، فعلى العكس من ذلك فأنا أعتقد أن وجودهم ضرورى لنا؛ غير أننى أشعر أن إحجام المصريين عن تقليد الأجانب فى افتتاح البنوك وتأسيس الشركات الأجنبية إنما يعوقهم عن تحقيق الاستقلال الحقيقى.»

وواصل لطفى السيد كلامه بالهجوم على دور إدارة الاحتلال البريطانى وربط بين السياسة البريطانية فى مصر واستمرار الأزمة فيها.

> «... وقد يكون من المؤسف بالنسبة لى القول بأنه على الرغم من اعتذار السير إيلدون جورست فى تقريره، بخصوص الامتناع عن التدخل لوقف الأزمة، فإن كل الأدلة تشير إلى أن حزمة السياسات هذه كانت محورية فى إطالة أمد الأزمة. ولعله من الصحيح أن الأزمة المالية التى تواجهها مصر أحدثتها مجموعة الشركات التى بنيت من رأس مال مضارب وكانت مخلة بالالتزامات المالية الصحيحة وبحقوق مالكى الأسهم، غير أن موقف إدارة الاحتلال من هذه الشركات أظهر عدم اهتمامها على الإطلاق.»

وهكذا، فإن لطفى السيد اتهم البريطانيين بالتقاعس عن عمل أى شىء سواء للسيطرة على المضاربين الأجانب أو لتحذير المستثمرين المصريين من المخاطر المحتملة التى يمكن أن يواجهوها كنتيجة لاستثمارهم فى هذه الشركات. وفى ختام مقالته، وضح

السيد: «أنه لو كان أمام الناس بنوكا وطنية، لما كان بإمكان هذه الشركات القيام بهذه المهزلة بانتهاك حقوق مالكى الأسهم ولم تكن الأزمة لتستمر حتى الآن». وهنا، كانت هذه أولى الإشارات حول رؤية البرجوازية المصرية لبنك وطنى كأحد الوسائل التى يستطيعون من خلالها التخلص من الاعتماد على رأس المال الأجنبى. كما أصبحت البرجوازية المصرية، بحلول عام ١٩٠٨، قادرة على توصيف العلاقة المباشرة بين تقييد الائتمان المتاح من قبل البنوك الأجنبية واعتماد المزارعين والتجار المحليين عليها من جهة والحاجة لخلق بنك وطنى من جهة أخرى.[١]

وكانت تداعيات هذه المشكلات الاقتصادية على المجتمع المصرى المحور الرئيسى لمقالة كتبها محمد طلعت حرب فى الجريدة. ولم يقتصر فيها على مناقشة الجوانب السلبية لرأس المال الأجنبى المضارب على أسعار السلع والأراضى، وإنما تطرق كذلك لتأثيرها على التركيبة الاجتماعية فى مصر. وكان مهموما بصفة خاصة بتداعى العائلة المصرية تحت دعاوى «تحرير» المرأة المسلمة، وبصفة عامة، كانت رؤية طلعت حرب لدور المرأة فى المجتمع المسلم مبنية على رؤيته للعائلة على أنها الوحدة الأساسية فى التركيبة الاجتماعية المصرية وكبناء يمنح البرجوازية الزراعية تجانسها الداخلى. وطالما أن المرأة بالنسبة لطلعت حرب، وبالتأكيد بالنسبة للبرجوازية الزراعية ككل، كانت تؤدى الدور الهام المنصب على التنشئة (وهو ما جعل منها «اللبنة الأساسية فى بناء العائلة») فقد استشعر أن النساء فى مصر يجب أن يحافظن على القيام بأدوارهن التقليدية. وبالتالى، فإن توغل رأس المال الأجنبى داخل مصر (وداخل العالم الإسلامى بشكل عام) لم يكن مدمرا من حيث تأثيره الاقتصادى فقط وإنما امتد هذا التأثير فى الوقت نفسه للمجال الاجتماعى مقوضا الروابط داخل العائلة المصرية من خلال الدعوة لتطبيق الدعاوى الغربية للمساواة بين الجنسين، لاسيما فى المجال الاجتماعى.[٢] ولعله فى هذا لإطار يمكن فهم رد الفعل الصارم من جانب طلعت حرب وآخرين لقضايا من قبيل خلع الحجاب وما شابهه.

---

(١) انظر على سبيل المثال: «بناء بنك وطنى متحد» بقلم سالم ديمترى بولاد، تاجر قطن من المحلة الكبرى، الجريدة. ٦ يونيو ١٩٠٨.

(٢) محمد طلعت حرب. «نقد ومقترح». الجريدة. ١٣ مارس ١٩٠٧.

وشهدت الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ و١٩٠٧ تحولا فى موقف الأعيان من الاحتلال البريطانى من المعاداة إلى الإذعان إن لم يكن الدعم الصريح. فعلى الرغم من إعادة تشكيل البرلمان المصرى ـ بمجلسيه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فإن كبار ملاك الأراضى لم يتمكنوا من ممارسة قدر كبير من التأثير على الساحة القومية بسبب القيود الكثيرة التى فرضها الاحتلال البريطانى من خلال القانون الأساسى لعام ١٨٨٣.[١] غير أن التطوير والتوسيع الذى شهدته البنية التحتية لزراعة القطن وزيادة الرقعة الزراعية خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر قضت على معظم العداوة التى تولدت لدى البرجوازية الزراعية تجاه الاحتلال البريطانى. وزاد هذا التحول قوة مع تدعيم قوة كبار الملاك السياسية وتحولها للنظام المؤسسى على المستوى المحلى من خلال إنشاء المجالس البلدية فى القرى ومجالس المديريات وكذا المجلس الحسبى.[٢] غير أنه مع ظهور حدود التوسع فى استصلاح الأراضى وإنتاج القطن، عاد كبار الملاك إلى سيرتهم الأولى من حيث معاداة رأس المال الأجنبى. إلا أنه فى عام ١٩٠٧ كانت البرجوازية الزراعية قد امتلكت القدرة على أن تصبح أكثر تهديدا لسلطة الاحتلال ولرأس المال الأجنبى حيث أصبحت أكثر اتحادا وأكثر قوة من الناحية الاقتصادية، وهكذا فلم يأت تأسيس الأحزاب، والذى مثل تنظيمات مؤسسية للعصبيات، عام ١٩٠٧ ـ وهو العام الذى شهدت فيه مصر أعنف أزماتها الاقتصادية منذ بداية الاحتلال ـ محض صدفة. ويكشف تحليل مضمون الجريدة بين عامى ١٩٠٧ و١٩١٤ أن ما كان فى مقدمة ما يدور فى عقول طبقة كبار ملاك الأراضى لم يكن القضايا الأيديولوجية أو الثقافية المجردة ولكن المشكلات الاقتصادية الملحة وتداعياتها على الاقتصاد المصرى.

وبعد استعراض السياق العام لحالة الاقتصاد السياسى فى مصر بين بداية الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ وما بعد انهيار ١٩٠٧، يمكننا التحول لاستعراض العلاقة بين ملاك

---

(١) هذا القانون كان نتيجة للتوصيات التى خرجت بها لجنة دوفرين التى قدمت إلى مصر عام ١٨٨٢.
Jacob Landau. **Parties and Parliaments in Egypt**. Tel Aviv: Oriental Publishing Co., 1953. p. 45.

(٢) Waleed Kazziha. "The Evolution of the Egyptian Political Elite, 1907-1921: A Case study of the Role of the Large Landowners in Politics" (Unpublished Doctoral Dissertation, University of London, Department of Politics, 1970). Pp. 134, 147-148.

الأراضى الذين ساهموا فى رأس مال بنك مصر والبرجوازية الزراعية بشكل عام ـ ذلك نظرا لعدم تمتع البنك بدعم كل قطاعات طبقة كبار ملاك الأراضى، وبالتالى يصبح تحديد العوامل التى ميزت مناصرى بنك مصر عما سواهم من عائلات كبار الملاك الأخرى من الأهمية بمكان، فقد كان من المذهل اكتشاف أن ما يزيد على ٢٧ بالمائة من رأس مال بنك مصر جاء من ملاك الأراضى بمحافظة المنيا بصعيد مصر،(١) فما هو السبب وراء ذلك؟ فسر العديد من موظفى ومديرى بنك مصر السابقين، ومسئولين حكوميين سابقين، وكذا أعضاء من عائلات كبيرة تنتمى لمحافظة المنيا، هذه النسبة فى ضوء أصول المجموعة التى تكونت حول مؤسس البنك محمد طلعت حرب، حيث يرى أصحاب هذا الرأى أن النسبة الكبيرة من رأس مال البنك القادمة من عائلات أعيان من محافظة المنيا جاءت نتيجة لأنشطة طلعت حرب الاقتصادية فى المنيا والتى كان يمتلك فيها عزبة، الأمر الذى أدى لتوثق صلاته بمجموعة معينة من ملاك الأراضى.(٢)

ولعله من المفيد عند هذه النقطة مناقشة مفهوم المجموعة، والذى عادة ما يتم استخدامه كمقابل لمفهوم الطبقة الاجتماعية فى دراسة سياسات الشرق الأوسط.(٣) ونظرا لأن عددا من مجموعات عائلات الأعيان يمكن التعرف عليهم من بين مناصرى بنك مصر، فما هى قيمة استخدام المفهوم بهذا الشكل فى إطار محاولة فهم تطور مجموعة شركات مصر؟ تكمن الإجابة فى أن الظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية التى أضفت مدلولا على مفهوم المجموعة تولدت فى إطار الخضم الأوسع من التوغل الامبريالى فى مصر. وهكذا ما كانت مجموعة أعيان المنيا ـ ومثلها من محافظات أخرى ـ لتصبح بمثل هذه الدرجة من التأثير فى تأسيس بنك مصر، وبالتالى بدايات التصنيع فى مصر، لولا تمكنها من القيام بتجميع رأس المال الناتج عن بيع القطن فى السوق العالمى. هذا فضلا

---

(١) مكتب البحث الاقتصادى ببنك مصر. اليوبيل الذهبى لبنك مصر ١٩٢٠-١٩٧٠. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ. ص ص. ١٥٢-١٥٤.

(٢) مقابلة مع فارس صاروفيم عبيد، ابن صاروفيم مينا عبيد، أحد أبرز أعيان المنيا، فى ١٨ إبريل ١٩٧٤، القاهرة، مصر.

(٣) على سبيل المثال، انظر:

C. H. Moore. "Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt." **Comparative Politics.** 6 (January 1974): 193-218.

عن أن مواقف عائلات المنيا من رأس المال الأجنبى لم تكن لتتحول من المساندة للمعاداة لولا المشكلات التى واجهها ملاك الأراضى كنتيجة للانهيار المالى فى ١٩٠٧. وقد يكون مفهوم المجموعة بذاته غير كافى فى شرح تأسيس بنك مصر، غير أنه مفيد من حيث توفيره لآلية تمت من خلالها تعبئة مصالح الطبقة وكذا تحديد سلوكها وشكل العلاقات فيما بين أفرادها. وبعبارة أخرى، فإن تواجد المجموعات قوى من التناغم الداخلى للبرجوازية الزراعية، لاسيما وأن المفهوم لا يكتسب معنى معبرا سوى عند تسكينه فى هيكل الطبقات الأوسع حيث أنه يصبح من المتعذر فى غير هذه الحالات فهم كيفية تعبئة الموارد وماهية مؤشراتها. وإجمالا، فإن المجموعة والطبقة الاجتماعية يشكلان مفهومين مكملين لبعضهما ـ وليسا متنافرين ـ وذلك لمساعدتنا على فهم العمليات التى أدت لتأسيس بنك مصر وشركاته.

ولعل إحدى نتائج تراكم ديون النخبة السياسية الحاكمة خلال الفترة السابقة على الثورة العرابية عام ١٨٨٢ كان رهن أراضى الدولة لمقرضين أجانب، وبهذه الطريقة تمكن الخديوى إسماعيل من الحصول على قرضى عام ١٨٦٥ و١٨٧٠ حيث رهن بعض الأراضى المملوكة للدولة والعائلة المالكة والمعروفة حينئذ على الترتيب بأراضى الدائرة السنية وأراضى الدائرة الخاصة. وبعد قدوم الاحتلال الأجنبى، تم فرض الوصاية الأجنبية كوسيلة لتسييل جزء من الدين المصرى على الأقل. وكانت مساحة أراضى الدائرة السنية قد بلغت ٤٣٤,٩٧٥ فدان عام ١٨٧٧ فى حين بلغت مساحة أراضى الدائرة الخاصة ٥٠,١٥٦ فدان فى ذات العام. ويبدو أن تقرير لجنة الدائرة السنية لعام ١٨٨٠ قد ضم أراضى الدائرتين فى فئة واحدة ـ وهى الدائرة السنية والتى ذكرت مساحة إجماليها على أنها ٥٠٣,٦٦٩ فدان. وكان من بين هذا النصف مليون فدان، ٣٢٨,٤٤٥ فدان فى مصر العليا والوسطى. وكما توضح سجلات بنك الأراضى المصرى، فإن معظم تلك الأراضى الموجودة فى صعيد مصر ومصر الوسطى تركزت فى محافظة المنيا.[١]

وكانت أراضى الدائرة السنية تدار بواسطة لجنة خاصة عهد إليها بتحويل أرباح تلك الأراضى لخزانة الدولة، حتى كان عام ١٨٩٨ عندما تم تأسيس شركة مختلطة بهدف بيع

---

(١) Baer. **Landownership.** P. 96.

هذه الأراضي بناءا على رغبة البريطانيين بهدف تسييل جزء من ديون مصر ـ وتركز ذلك على الجزء الذى استخدمت فيه أراضي الدائرتين السنية والخاصة كضامن، وهو الأمر الذى مثل للمستثمرين الأجانب والمحليين عائدا لا يستهان به على رؤوس أموالهم.[١] ولم يتوقف نفع تسييل أراضي الدائرة السنية على الشركة الجديدة فقط وإنما امتد ليشمل أكبر بنك للرهونات فى مصر وهو بنك الأراضي المصرى، والذى قام بتقديم القروض للمشترين المحتملين. وفى واقع الأمر، فلم تكن شركة الدائرة السنية سوى إحدى شركات البنك ذاته حيث كان العديد من مديريه أعضاء فى مجلس إدارة الشركة.[٢] وكان هدف البنك، والذى كان رأس ماله ذا أصول بلجيكية وفرنسية وإنجليزية، الحصول على أرباح من كل من بيع الأراضي وتقديم القروض الرهنية.

وكما هو موضح فى الجدول التالى، فإن عددا كبيرا من العائلات التى استثمرت فى بنك مصر عام ١٩٢٠ اشترت أراض من شركة الدائرة السنية، وقامت كل العائلات التى ساهمت فى رأس مال بنك مصر واشترت أراضي الدائرة السنية، بالشراء من خلال رهن أراضيها لبنك الأراضي. وبمقارنة حجم ممتلكاتها هذه العائلات قبل وبعد شرائها لأراضي الدائرة السنية يتضح حدوث تضخم شديد فى حجم ممتلكاتها من خلال عملية الشراء هذه. وقد تم رصد الممتلكات لثلاثة من أهم العائلات التى دعمت بنك مصر سياسيًّا واقتصاديًّا عبر فترة زمنية ممتدة فى الجدول ٣-٣. ولعله يصبح من الواضح أن مستثمرى بنك مصر الذين قاموا بشراء مساحات شاسعة من الأراضي فى الدائرة السنية أصبحوا مميزين بصورة أكثر وضوحا عما سواهم من العائلات كل فى قريته. هذا فضلا عن أن عائلات الأعيان التى كانت تتمتع بالنفوذ خلال مطلع القرن التاسع عشر والتى فشلت فى شراء مساحات إضافية من الأراضي من تلك التى عرضتها شركة الدائرة السنية تراجعت فى النفوذ والمكانة الاجتماعية.

---

(١) رؤوف عباس حامد. النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكية الزراعية الكبيرة: ١٨٣٧-١٩١٤. القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٧٣. ص ص: ٥٦-٦١.

(٢) Credit Foncier Egyptien. **Assemblee generale ordinaire: rapports du conseil d'administration et des censeurs-resolutions de l'assemblee, exercise 1906.** Cairo: n.p., 1907.

جدول (٢-٢) مساهمو بنك مصر يشترون أراضى الدائرة السنية ويحصلون على رهونات من بنك الأراضى المصرى[1]

المساهم	مساحة الأرض المشتراة (بالفدان)	حجم الرهنيات (بالجنيه المصرى)	أسهم بنك مصر
محمد طلعت حرب	٩٢	١١,٥٩٨	٥٠٠
عائلة عبد الرازق: حسن باشا، عبد اللطيف أحمد زكى، منسى، سوارس، ورولو (محمد زكى عبد الرازق)	١,٠٤٣	١١٣,٣٦٧	٣٠٠
عائلة ياغان: عدلى ياغان باشا، محمد بك حسين ياغان، وعبد الرحمن بك فهمى	٧٦	٣٥,٩٢٧	٢٥٠
أحمد باشا خيرى	٣٢٣	١٣,٨٢١	٢٥٠
عائلة الشريعى: محمد بك الشريعى وأحمد بك محمد الشريف، عبدالله الشريعى ومحمد بك توفيق، أحمد بك الشريعى وعلى لملوم السعدى	٦٢٩	٢٥٧,٣٨٢	٧٥٠
سليمان محمد السعدى	١٦٦	٤,٢٦١	١,٠٠٠
عمر بك سلطان	٨٨٥	١٦١,٨٨٠	٢٥٠
على بك حسن الشعراوى	٢٨١	١٢٣,٩٣٩	٢٥٠
أحمد أفندى إبراهيم	٦٧١	٢٦,٩١١	١,١٥٠

---

(١) مصدر: أرشيفات بنك الأراضى المصرى، القاهرة؛ سجلات أراضى الدائرة السنية ١٩٠٥؛ سجت الأراضى لكل من القرى التالى ذكرها بمحافظة المنيا ١٨٩٩-١٩٠٦: نزلة الثابت، أبو جرج، سمالوط، بنى مزار، المنيا، بنى أحمد، كوم اللوفى، وقلمشة وطوطون بمحافظة الفيوم.

وتجدر الإشارة أنه نظرا لتعذر وقوفنا على الحجم الحقيقى لمبيعات أراضى الدائرة السنية من أرشيفات بنك الأراضى، فلم يكن أمامنا سوى البحث عن المساحات الحقيقية من الأراضى المشتراة وحجم الرهنيات فى سجلات الأراضى ذاتها، وهكذا فإنه يكون من الطبيعى استحالة تغطية الأرقام المعطاة لكل قرية فى المنيا، وبالتالى فيجب التعامل مع الأرقام بعاليه على أنها غير مكتملة وأنها تقدير متحفظ على أحسن الأحوال.

المساهم	مساحة الأرض المشتراة (بالفدان)	حجم الرهنيات (بالجنيه المصرى)	أسهم بنك مصر
إسماعيل أفندى شكرى	٩٣	٢,٦٥٠	١٢٥
حامد محمود باسل	١٤٠	٤٢,٥٢٦	٢٥٠
فؤاد بك سليم	٨٧	٥,٧٩٥	٢٠٠
أحمد بك محمد الشريف	غير متاح	غير متاح	١٢٥
محمد الشوربجي	//	//	٥٠
بسيونى بك الخطيب	//	//	٢٥٠
صاروفيم مينا عبيد	٩١	١٤,٥٨٧	٢٠٠
صليب بك منقاريوس	غير متاح	غير متاح	٢٥٠
الإجمالى	٤,٥٧٧	٨١٤,٦٤٤	٦,١٥٠

ولعل استقصاء الوضع فى قرى أخرى خلاف تلك المذكورة فى جدول ٣-٣ يقدم دعما إضافيا للفرضية القائلة بأن رأس المال الأجنبى لعب دورا أساسيا فى تكوين البرجوازية الزراعية وفى خلق التناقضات بين أفراد هذه الطبقة وكذا الوعى بوجودها فى حد ذاتها إلى الحد الذى دفع بهم لتحدى الهيمنة الأجنبية على مصر. فعائلة الشعراوى على سبيل المثال لم تضف كثيرا لملكيتها من الأراضى فى قريتها المطاهرة لأنه لم توجد أراضى للدائرة السنية بها هذا فضلا عن عدم توافر ما يشير للقيام بمشروعات كبيرة لاستصلاح الأراضى بها، غير أن العائلة اشترت ٢٨١ فدان من شركة الدائرة السنية فى سمالوط وفى مناطق أخرى من محافظتى المنيا وأسيوط ـ ولم تتوافر بيانات كافية عنها.[١] أما عائلة سلطان ذات النفوذ فقد قامت بشراء ٨٨٥ فدانا من أراضى الدائرة السنية فى بندر المنيا، وهو ما مثل ٤٩,٩٪ من إجمالى الأراضى هناك.[٢] وكانت تربط هاتين العائلتين صلة

---

(١) انظر سجلات الأراضى لمركز سمالوط بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦، وكذا سجلات الرهنيات المسجلة فى أرشيفات شركة الدائرة السنية ببنك الأراضى المصرى، القاهرة.

(٢) انظر سجلات الأراضى لبندر المنيا بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

مصاهرة من خلال زواج هدى ابنة محمد سلطان باشا إلى على شعراوى باشا.[1] وكانت عائلة سلطان بدورها تربطها علاقة مصاهرة بعائلة خليفة ـ مرزوق، نشأت كنتيجة لزواج لوزة ابنة محمد سلطان باشا إلى إبراهيم بك خليفة (مرزوق).[2] وهكذا فلم يأت بيع أرض الدائرة السنية بزيادة فقط فى مقدار ما تتمتع به كل عائلة من قوة اقتصادية فحسب وإنما، عمق من أواصر الصلات الإقليمية والعائلية فيما بينها ـ كما فى حالة هذه العائلات الثلاث.

أما عائلة عبد الرازق فلم تزد فقط من حجم ممتلكاتها من الأراضى بمقدار ما يزيد على عشر أمثال ما كانت تمتلكه فى قريتها، أبو جرج فقط، وإنما اشترت كذلك حوالى ٢٩٩ فدان من أراضى الدائرة السنية فى بنى مزار.[3] وقامت عائلات البدو كعائلة الملموم ـ المصرى ـ السعدى وعائلة الباسل فى المنيا والفيوم بشراء ١٦٦ و ١٤٠ فدانا كل فى قريتها وهى مغاغة وقلمشة على الترتيب.[4] وهكذا فإنه يمكن استعراض العديد من الأمثلة لتأكيد حقيقة أن مزادات أراضى شركة الدائرة السنية ساهمت فى تقوية القوة الاقتصادية لعدد كبير من عائلات ملاك الأراضى من المصريين بشكل كبير. كما يجب مراعاة أن البيانات الموضحة إنما تحمل تحيزا محدودا للغاية بشكل يقلل من القدرة على تقييم الأثر الكلى لتسييل أراضى الدائرة السنية. ونظرا لاستحالة الحصول على بيانات مجمعة من سجلات بنك الأراضى المصرى للوقوف على إجمالى مساحات أراضى الدائرة السنية التى اشترتها العائلات التى دعمت فكرة تأسيس بنك مصر، فلم يكن هناك سوى الانغماس فى هذه العملية التى لا طائل من ورائها والقيام بتجميع البيانات من كل قرية على حدة. وبالمثل فلم يكن من الممكن مراجعة سجلات كل قرى المنيا والمحافظات الأخرى التى بيعت فيها أراضى الدائرة السنية، وهكذا فإن البيانات الموضحة هنا إنما تمثل جزءا من الكل الذى تم شراؤه من الأراضى. كما أن هذه البيانات لا تعتد إلا بتلك الأراضى التى

(٣) انظر تهانئ الجريدة يومى ١٠ أكتوبر ١٩٠٧ و٢٥ ديسمبر ١٩٠٧؛ وسجلات الأراضى لقرية بنى أحمد ١٩٠٧-١٩١٢ و ١٩١٣-١٩٢٧.

(١) انظر سجلات الأراضى لقرية بنى أحمد، مرجع سابق.

(٢) انظر سجلات الأراضى لبنى مزار بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

(٣) انظر سجلات الأراضى لقرية قلمشة بمحافظة الفيوم ١٨٩٩-١٩٠٦، ولقرية مغاغة بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

تم شراؤها مباشرة من شركة الدائرة السنية وهو مأخذ ثان عليها، حيث أن سجلات الأراضى تبين أن نسبة كبيرة من هذه الأراضى تم شراؤها من خلال المتاجرين بالأراضى (من الأجانب والمتمصرين) والذين قاموا ببيع ما اشتروه فى غضون فترة زمنية قليلة، والعديد من العائلات التى دعمت بنك مصر اشترت أراضيها من هؤلاء المتاجرين وليس من الشركة مباشرة.[١] وأخيرا، فلقد ركزت هنا على مزادات بيع أراضى الدائرة السنية المنعقدة عام ١٩٠٥ حينما تم بيع القسط الأعظم من هذه الأراضى. غير أنه قبل تأسيس شركة الدائرة السنية، كانت لجنة الدائرة السنية قد بدأت فى بيع مساحات صغيرة من الأراضى للمزارعين فى المنيا، وعن هذا الطريق، تمكنت عائلة الشريعى من الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضى فى سمالوط خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر.[٢]

وكانت نفس القوى التى أدت لمزيد من التميز الطبقى فى الريف كنتيجة لتراكم رأس المال لدى عائلات معينة من الأعيان وغيابه عن أخرى تحمل معها متناقضاتها. فالعائلات العديدة التى قامت فيما بعد بالاستثمار فى بنك مصر وتميزت عن عائلات الأعيان الأخرى، أضحت أكثر ارتباطا بالثروات المتاحة من رأس المال الأجنبى كنتيجة لقروضها الضخمة. وهو ما اتضح مع تراجع المعروض من الائتمان الأجنبى فى أعقاب انهيار عام ١٩٠٧ المالى حيث واجهت العديد من هذه العائلات مصاعب مالية شديدة.

كان تناقض آخر قد أخذ فى الصعود مهددا عائلات كبار ملاك الأراضى وهو خطر تفتت ملكية الأراضى.[٣] وبينما كانت المشكلة أكثر حدة بين صغار الملاك الذين لم يكن بمقدورهم التقدم لشراء أراضى الدائرة السنية أو أملاك الدولة أو الأراضى المستصلحة،

---

(١) وقد وجدت هذا النمط من شراء الأراضى تقريبا فى كل القرى التى قمت بمطالعة بياناتها.

(٢) انظر سجلات الأراضى لقريتى سمالوط وكوم اللوفى بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٦.

(٣) الآثار المتوقعة من عملية التفتت هذه اتضحت بشدة فى حالة عائلة عمران فرغلى من أبو تيج بأسيوط والتى فقدت تقريبا كل ممتلكاتها من الأراضى بين عامى ١٩٠٠ و١٩٢٣. انظر سجلات أراضى أبو تيج ١٨٩٩-١٩٢٣، وكذا وصف للعائلة (الشيخ عامر فرغلى عمران على سبيل المثال) فى فرج سليمان فؤاد. الكنز الثمين لعظماء المصريين. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩١٧). ص. ٥٦٨.

جدول (٣-٢) الأراضى المملوكة لعائلات الشريعى وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل (١٨٨٢-١٩٢٠)[١]

السنة	عائلة الشريعى: إجمالى مساحة الأراضى (بالفدان)	عائلة الشريعى: النسبة المئوية للزيادة	عائلة الشريعى: الدائرة السنية[٢]	عائلة عبد الرازق: إجمالى مساحة الأراضى (بالفدان)	عائلة عبد الرازق: النسبة المئوية للزيادة	عائلة عبد الرازق: الدائرة السنية	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: إجمالى مساحة الأراضى (بالفدان)	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: النسبة المئوية للزيادة	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: الدائرة السنية
١٨٨٢	٨٠٩			١٢٤			٣٩٩		
١٨٩٠	٨٠٦	-٠,٠٠٤		١٧٧	٢,٨		٢٣٤	٨,٥	
١٩٠٠	١٣٥٤	٤٠,٥		١١٥	-٣٥,٠		٣٢٢	٢٧,٢	
١٩٠٥	٢١١٤	٣٦,٠	٦٢٩ (٤١,٦٪)	١٢١١	١٠٥٣,٠	١٠٤٣ (٥٩,٣٪)	٩٩١	٣٠٧,٨	٦٧١ (٥٩,١٪)
١٩١٠	١٩٠٧	-٩,٨		١٢١١	٠,٠٠		٩٣٥	٥,٤	
١٩١٥	١٩٨٤	٣,٩		١٢٤٧	٢,٩		٩٩٥	-٥,١	
١٩٢٠	١٨٨٨	-٤,٨		١٢٤١	-٠٠,٠٠٥		٩٩٩	٠,٠٠٤	

(١) المصدر: سجلات أراضى سهالوط بالمنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة الشريعى؛ سجلات أراضى أبو جرج بالمنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة عبد الرازق؛ وسجلات أراضى بنى أحمد بالمنيا ١٨٨٢-١٩٢٠ لعائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل.

(٢) تشير لإجمالى أراضى الدائرة السنية المشتراة من قبل كل عائلة

فقد بدأت شواهد التفتت بين كبار الملاك فى الظهور كما يمكن مطالعته فى جدول ٣-٤.(١) وطالما أن التوسع فى مساحة الأراضى المنزرعة كان قائما، فلم يكن نمو عائلات كبار ملاك الأراضى يمثل أى مشكلة. ولكن مع توقف هذا التوسع بعد انقضاء العقدين الأولين من القرن العشرين، بدأت العناصر الشابة فى هذه العائلات فى الالتحاق بالسلك الوظيفى وعلى الرغم من أنهم كانوا دون شك لا يزالون يحصلون على قدر من أرباح العائلة فإن صلتهم بالأرض أخذت فى الفتور. وهكذا فإن الأثر الإجمالى لتراكم رأس المال وخطر تفتت الأراضى وكذا نمو المناطق الحضرية جاء ليعمق التمايز بين عائلات كبار ملاك الأراضى وكذا داخل البرجوازية الزراعية ذاتها. فمع تولى أبناء هذه العائلات الوظائف العامة فى الدولة وتمثيلهم بصورة متزايدة فى القوات المسلحة، خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى، وكذا فى السلك الدبلوماسى والمناصب الإدارية فى المؤسسات الوطنية والأجنبية، أصبحت العائلات الممتدة المنتمية للبرجوازية الزراعية أقل فى اعتمادها على زراعة القطن خلال مطلع القرن العشرين. وبهذا المنطق، يمكن اعتبار أن تأسيس بنك مصر جاء متماشيا مع نمط أكثر شمولا بين أبناء البرجوازية الزراعية بحيث لا يقتصر اعتمادهم فقط على النشاط الزراعى.

ولعل حقيقة أن بعضًا من أبناء عائلات كبار ملاك الأراضى تحصلوا على رواتب فى المناطق الحضرية (مدعومة بدخل إضافى من الزراعة) لم يقلل من الضغط الواقع على كاهل العائلة ويمكن الاستدلال على الإصرار الذى حاولت به هذه العائلات الحفاظ على مركزها وسلطتها فى الريف من خلال استعراض عمليات انتقال الأراضى من أعضاء

---

(١) فى الوقت نفسه، يجب التزام الحيطة فى تقييم هذا النوع المحدد من التغير. فمع المأسسة الرسمية للملكية الخاصة للأراضى بعد استكمال استطلاع كاداسترال فى ١٨٩٦، أضحى لتسجيل الأراضى أهمية قصوى لأغراض الضرائب على سبيل المثال. وعلى الرغم من أنه لم يسجل سوى أحمد أفندى عبد الرازق كمالك فى أبو جرج فى ١٨٨٢، فإننا نستطيع الوقوف على لمحات من هيكل العائلة فى سجلات الأراضى لعام ١٨٥٥ حينما ذكرت أسماء بعض أفراد عائلته على بعض من أراضيه أو الأحواض. ولعله من قبيل المتعارف عليه قبل انتشار المفاهيم الرأسمالية عن الملكية قرب نهاية القرن التاسع عشر أن يتم تسجيل كل أراضى العائلة باسم عميدها، وهو ما يقلل من أثر زيادة عدد ملاك الأراضى المذكورين فى السجلات، على الأقل جزئيا، مع بداية القرن العشرين. انظر سجلات أراضى أبو جرج بالمنيا عام ١٨٥٥.

جدول (٢-٤) الأراضى المملوكة لعائلات الشريعى وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل (١٨٨٢-١٩٢٠) وفقا لمساحة كل قطعة وعدد الحائزين[1]

السنة	عائلة الشريعى: إجمالى مساحة الأراضى	عائلة الشريعى: عدد الملاك	عائلة الشريعى: متوسط حجم قطعة الأرض (بالفدان)	عائلة عبد الرازق: إجمالى مساحة الأراضى	عائلة عبد الرازق: عدد الملاك	عائلة عبد الرازق: متوسط حجم قطعة الأرض (بالفدان)	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: إجمالى مساحة الأراضى	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: عدد الملاك	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: متوسط حجم قطعة الأرض (بالفدان)
١٨٨٢	٨٠٩	٦	١٣٤,٨	١٢٤	١[2]	١٢٤,٠	٣٩٩	١١	٣٦,٣
١٨٩٠	٨٠٦	٧	١١٥,١	١٧٧	١٠	١٧,٧	٢٣٤	١٣	١٨,٠
١٩٠٠	١٣٥٤	١١	١٢٣,٠	١١٥	١٢	٩,٦	٣٢٢	٢١	١٥,٣
١٩٠٥	٢١١٤	١٨	١١٧,٤	١٢١١	١١	١١٠,١	٩٩١	٢٥	٣٩,٦
١٩١٠	١٩٠٧	٢٣	٨٢,٩	١٢١١	١٢	١٠٠,٩	٩٣٥	٢٨	٣٣,٤
١٩١٥	١٩٨٤	٢٢	٩٠,٢	١٢٤٧	١٨	٦٩,٣	٩٩٥	٢٨	٣٥,٥
١٩٢٠	١٨٨٨	٢٦	٧٢,٦	١٢٤١	١٧	٧٣,٠	٩٩٩	٢٥	٤٠,٠

(١) المصدر: انظر جدول ٣-٣.

(٢) كل أراضى عائلة عبد الرازق كانت مسجلة تحت اسم أحمد أفندى عبد الرازق، وهو ما سيتم تناوله باستفاضة فى المتن.

العائلة المتوفين لأعضائها الآخرين، حيث كانت الانتقالات الفردية للأراضى غير مسموح بها، فكانت العائلة تجتمع، عادة خلال فترة من تاريخ الوفاة قد تبلغ فى طولها فى بعض الحالات عشرين عاما، ويتم توزيع أراضى العضو المتوفى على جمع من أفراد العائلة بأكملها. كما كانت الأراضى المملوكة لأعضاء العائلة دون سن الرشد توضع تحت الوصاية وعلى المشاع مع أراضى الأعضاء الآخرين من دون السن القانونية كذلك. وهذه الآلية لتوزيع الأراضى جماعيا وتقسيمها لوحدات متساوية ساهم فى تقليل النزاعات بين أفراد العائلة الواحدة بالتأكيد على أن جميع أفراد العائلة ستتم معاملتهم بالتساوى بدرجة أو بأخرى (على الرغم من أن أفراد العائلة الإناث كن يحصلن على أنصبة أقل مما يحصل عليه نظرائهن من الذكور). وعلى الرغم من قيام معاملات عديدة بين أفراد كل عائلة فى القرى التى تم مسحها، فقد كان من الصعب على فرد واحد أو فرع من العائلة أن يهيمن على ممتلكات العائلة بأكملها. كما أن هذه الطريقة الجماعية لتوزيع أراضى العائلة كانت تهدف لتحجيم البيع أو نقل الملكية المنفردة للأراضى خارج العائلة، وهكذا كانت هناك ضغوط للزواج داخل إطار شبكة العائلة الممتدة بصورة أكبر من مصاهرة عائلات أخرى من كبار الملاك.[1]

ولكنه، وبالرغم من ذلك، فإن تفتت الأراضى أخذ فى الازدياد فى الفترة بين عامى ١٩٠٧ و١٩٢٠، بالإضافة لتراجع إنتاجية الفدان من القطن وكذا الأثر المدمر للسوق العالمية على الاقتصاد المصرى ونهاية التوسع فى استصلاح الأراضى، وهو ما دفع، البرجوازية الزراعية للتفكير فى تأسيس بنك وطنى. وإن كان السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو لماذا استثمرت عائلات معينة من كبار الملاك فى بنك مصر فى حين فشلت عائلات أخرى فى القيام بذلك، وعلى وجه الخصوص، لماذا قام هذه العدد الكبير من عائلات ملاك الأراضى المنتمية لمحافظة المنيا ـ بحيث مثلت مساهمتهم ٢٢,٩٪ من إجمالى رأس مال البنك ـ بدعم البنك؟

فى هذا الصدد تقوم فرضيتان، تدعم كل منهما الأخرى، للإجابة على السؤالين

---

(١) مقابلة مع السيدة حواء إدريس (ابنة عم السيدة هدى شعراوى). القاهرة، ٢٥ مارس ١٩٧٤.

السابقين، الأولى ترى أن عائلات المنيا هذه حصلت على قروض أكبر من مثيلاتها فى المحافظات الأخرى نظرا لتركز أراضى الدائرة السنية فى محافظتهم، وفى إطار الانهيار المالى لعام ١٩٠٧، كانت هذه العائلات أكثر عرضة للتأثر السلبى نتيجة للانهيار عما سواهم من العائلات فى باقى المحافظات. والحد الذى وصل إليه التخبط الاقتصادى كنتيجة للانهيار المالى يمكن تأكيده من خلال ما حدث من لجوء للقروض الرهنية الثانية والثالثة (وبلغت درجات أعلى للبعض) والتى ظهرت فى سجلات الأراضى لعام ١٩٠٧.[١] وبالطبع فإن ما أصاب ملاك أراضى المنيا يجب أن ينظر إليه بصورة نسبية وليس من خلال أرقام مجردة، فبعض ملاك الأراضى فى محافظات الدلتا الكبرى كانوا مدينين بنفس القدر الذى كان عليه ملاك المنيا إن لم يكن أكبر، ولكن ديون ملاك المنيا كانت أكثر حداثة، حيث حصلوا عليها فى ١٩٠٥، وهكذا فإن الأثر النفسى لانهيار عام ١٩٠٧ كان فيما يبدو أكثر حدة فى أثره على ملاك الأراضى الذين لم يكونوا بذات القدر من المديونية الكبيرة قبل عام ١٩٠٥ (انظر جدول ٣-٥).

جدول (٣-٥) قيمة الديون الرهنية على حائزى الأراضى فى جهة المنيا مقارنة بمتوسط الديون على مالكى الأراضى فى مصر (بنك الأراضى المصرى) (١٨٨٠-١٩٢٠)[٢]

---

(١) عاصم الدسوقى. كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢. القاهرة: مطبعة دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦. ص ص. ١٣١-١٣٢؛ وتبين سجلات أراضى سمالوط، على سبيل المثال، أن أحمد بك الشريعى حصل على ١٨ قرضا رهنيا خلال الفترة ١٩٠٥-١٩٢٠.

(٢) المصدر:

Credit Foncier Egyptien. **Assemblee generale ordinaire: rapports du conseil d'administration et des censeurs-resolutions de l'assemblee, exercises 1900 a 1921.**

ملحوظة: عقدت مزادات بيع أراضى الدائرة السنية بين أكتوبر وديسمبر من عام ١٩٠٥. وكانت القروض الرهنية التى قدمها بنك الأراضى خلال فترة الثلاثة أشهر هذه غير مسجلة فى المحاكم حتى مطلع ١٩٠٦، وهو ما يفسر أسباب عدم ظهور الزيادة الكبيرة فى حجم القروض الرهنية لمالكى الأراضى من محافظة المنيا فى عام ١٩٠٥ على الرغم من أن المعاملات على أراضى الدائرة السنية حدثت فى ذلك العام. كما تنبغى ملاحظة أن بنك الأراضى لم يقدم أى قروض خلال تلك الفترة سوى بضمان تلك التى تزيد مساحتها عن مائة فدان، وهو ما يعنى أن قروض البنك كانت مصممة بالأساس للطبقة العليا دون غيرها. وأخيرا فإن هذه الإحصاءات لا تعتد بقروض الرهنية الثانية والثالثة (راجع الهامش السابق).

السنة	عدد الرهنيات		الحجم الإجمالى للديون الرهنية (بالجنيه المصرى)		متوسط حجم الرهنيات (بالجنيه المصرى)	
	المنيا	مصر	المنيا	مصر	المنيا	مصر
١٨٨٠-١٨٩٨	٥٩	٤١٢٨	١٥٣,٣٠٩	٩,٤١٥,٨٤٤	٢,٥٩٨,٥	٢,٢٨٠,٩
١٨٩٩	١٥	٦٢٦	١٢,٥٥٠	٩٧٥,٥٠٣	٨٣٦,٧	١,٥٥٨,٣
١٩٠٠	١٨	٥٤٧	١٤,٢٧٤	١,٠٤٨,٥٦٥	٧٩٣,٠	١,٩١٦,٩
١٩٠١	٢٦	٥٣٦	٢١٩,١٢٤	١,٦٧٨,٦٦٥	٨,٢٤٧,٨	٣,١٣١,٨
١٩٠٢	١٤	٥٨٥	٥١,٣٠٠	١,٦٦٢,٥٨٩	٣,٦٦٤,٣	٢,٨٤٢,٦
١٩٠٣	٢٠	٧٢٢	٤٦,١٦٥	٢,٠٩٣,٢٩٤	٢,٦٠٨,٣	٢,٨٩٩,٣
١٩٠٤	١٢	٧٢٩	٤٠,٦١٦	٢,٦٧٩,٨٨٣	٣,٣٨٤,٧	٣,٦٧٦,١
١٩٠٥	٤٥	١٠٩٦	٣٣٤,٩٣٨	٤,٤٠٩,٢٣٧	٧,٤٤٣,١	٤,٠٢٣,٠
١٩٠٦	٤٢٦	٢٥٢١	٤,٢٩٢,٦٢٤	١١,٨٨٧,٦٦٦	١٠,٠٧٦,٦	٤,٧١٥,٥
١٩٠٧	٤٨	١٠٣١	٤١٤,٢٧١	٥,١٩٣,٥٢٩	٨,٨٣٠,٦	٥,٠٣٧,٤
١٩٠٨	٢٥	٣٩٥	٨٤٦,٣٨٣	٣,٩١٣,٢٨٣	٣,٣٨٥,٥	٩,٩٠٧,٠
١٩٠٩	٥١	٦٩٦	٤٦٩,٤٩٥	٣,٢٧٨,٢٥٤	٩,٢٠٥,٨	٤,٧١٠,١
١٩١٠	٦٢	١٠٤١	٥٤٨,٣٥٥	٤,١٦٣,٧٣٨	٨,٨٤٤,٤	٣,٩٩٩,٧
١٩١١	٥٩	٩٠٧	٥٧١,٧٦٧	٤,١٨٠,٥٦٧	٩,٦٩١,٠	٤,٦٠٩,٢
١٩١٢	١٦٥	١٠٠٧	١,٢٢٥,٥٢٤	٤,٧٦٢,٤٨٦	٧,٤٢٧,٤	٤,٧٢٩,٤
١٩١٣	١٣٦	٨٣٣	٩٢٦,٦٧٥	٤,٣٠٠,١٢١	٦,٨١٣,٨	٥,١٦٢,٢
١٩١٤	٨٦	٥٩٠	٣٦٢,٣٢٩	٢,٩٣١,٨٩٠	٤,٢١٣,١	٤,٩٦٩,٣
١٩١٥	١٣	١٢٣	١٩٠,٨٨٤	٥١٦,٩١٠	١٤,٦٨٣,٤	٤,٢٠٢,٥
١٩١٦	١٢	١٥٠	٦٥,٢٤٥	٤٨٥,٣٢٨	٥,٤٣٧,١	٣,٢٣٥,٥
١٩١٧	٣٣	٣٧٥	١٩٣,٢١٨	١,٢٤٨,٧٨٠	٥,٨٥٥,١	٣,٣٣٠,١
١٩١٨	٣٥	٢٨٨	٢٦٨,٢٤٨	١,٠٩٨,٦٨١	٧,٦٦٤,٢	٣,٨١٤,٩
١٩١٩	٢١	١٥١	٦٢,٣٩٨	٦٦٤,٣٣٤	٢,٩٧١,٣	٤,٣٩٩,٦
١٩٢٠	١٢	٣٦٠	٢٦٦,٦٨٨	٢,٥٧٦,٩٩٩	٢٢,٢٢٤,٠	٧,١٥٨,٣

النسب المئوية لمساحات الأراضى المزروعة بالقطن بجهات البحيرة والدقهلية والغربية والشرقية والمنيا (١٨٩٣-١٩٢١)[١]



ومن حيث تراكم رأس المال، فيبدو واضحا أن ملاك أراضى المنيا كانوا ينتفعون أكثر من غيرهم من التوسع فى زراعة القطن خلال مطلع القرن العشرين عما عداهم من العائلات فى محافظات إنتاج القطن الأخرى. وكما هو مبين بالشكل السابق، فمحافظة

(١) Dowson and Craig. **Collection of Statistics**. Pp. 66, 68-69, 72; **Annuaires Statistiques**, for 1910, 1913, and 1921.

المنيا كانت تتوسع فى زراعة القطن خلال نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بصورة أسرع من المحافظات الأربع الأكبر إنتاجا للقطن ـ وهى الغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة. وهذا التطور السريع فى إنتاج القطن نتج من حقيقة أن محافظات مصر الوسطى والعليا جنت منافع التوسع فى نظام الرى بتأخير كبير عن محافظات المنيا، حيث كانت المنيا آخر محافظات مصر الجنوبية حصولا على نظام الرى الدائم خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر حينما تم تأسيس قناطر فى محافظة أسيوط عام ١٨٩٢.[١] ولعله من المدهش مقارنة النمو السريع لزراعة القطن فى المنيا وملوى وهو المركز الوحيد فى محافظة أسيوط الذى طبق فيه نظام الرى الدائم، مع غياب شبه كامل لزراعة القطن فى محافظة أسيوط ككل.[٢]

أما الفرضية الثانية حول أسباب وجود عدد كبير من كبار ملاك الأراضى فى المنيا من بين مساهمى بنك مصر أكثر من غيرهم من المحافظات الأخرى فترجع إلى حقيقة أن العديد من العائلات ذات النفوذ فى المنيا أقامت علاقات وثيقة مع الشركات المساهمة العاملة فى مجال استصلاح الأراضى.[٣] ونظرا لأن أراضى المنيا وبعض المناطق الأخرى فى مصر العليا والوسطى قدمت فرصة مثالية أمام هذه الشركات لإمكانية استصلاح أراضيها فقد تركز عمل العديد منها فى هذه المناطق. وكان نتيجة أنشطة شركات استصلاح الأراضى أن زادت مساحة التعاملات بين عائلات كبار ملاك الأراضى فى المنيا ورأس المال الأجنبى، حيث كان المستثمرون الأوروبيون حريصين على ضم أعيان من الدوائر التى يعملون بها فى مجالس إدارتهم، وإن كانت هذه المناصب شكلية فقط ـ حيث بدا جليا عدم تمتع هؤلاء الأعيان بأى سلطات أو بقدر محدود منها بشكل جعل انضمامهم يأتى وكأنه رغبة فى الحصول على المرتبات الهائلة التى عرضتها عليهم تلك الشركات ـ إلا أن هؤلاء الأعيان لعبوا على الرغم من ذلك دورا فاعلا فى تسهيل بيع الأراضى

---

(١) Willcock, **Irrigation.** Pp. 215-217, 451.

(٢) E. M. Dowson and J. I. Craig. **Collection of Statistics of the Areas Planted in Cotton in 1909**. Survey Department Publication No. 21, Ministry of Finances (Cairo: National Printing House, 1910), p. 30; **Egypt** No. 1 (1907). P. 46.

(٣) أما قبل هذه الفترة فكان كثير من ملاك الأراضى فى المنيا، ومن بينهم طلعت حرب، يقيمون مصانع للسكر فى عزبهم.

المستصلحة لنظرائهم من مالكى الأراضى فى المحافظة.[1] هذا الاتصال مع رأس المال الأجنبى جعل العديد من عائلات ملاك الأراضى واعيا بالمنافع المتحققة من خلال هذه الأنماط البديلة للاستثمار فى الزراعة. وهناك مؤشر آخر على أن ملاك الأراضى فى محافظة المنيا كانوا «تقدميين» أو مبدعين فى أنشطتهم الاقتصادية يمكن رؤيته فى مشاركتهم فى الجمعية الزراعية الخديوية والتى كانت معنية بتطوير سلالات جديدة وأكثر إنتاجية من القطن. وتشير الكتب السنوية للجمعية أن ملاك أراضى معينين من محافظة المنيا ـ كعلى شعراوى باشا الذى دعم بنك مصر ـ كانت مزارعه نموذجية ـ حيث حاول فيها زيادة إنتاجية الفدان من المحصول.[2]

وهكذا نجد أن كبار ملاك الأراضى فى المنيا راكموا رأس المال من خلال زيادة حجم ممتلكاتهم من الأراضى وكذا إنتاجهم من القطن كما أصبحوا محملين بديون ضخمة لرأس المال الأجنبى بوتيرة أسرع وخلال فترة زمنية أقل من تلك التى استغرقها حدوث نفس الأمر لنظرائهم فى المحافظات الأخرى، وهو ما جعل وقوع كارثة ١٩٠٧ يلحق بهم أضرارا أكبر. هذا فضلا عن أن الاحتكاك برأس المال الأجنبى حفز ظهور الخُلُق الرأسمالى لدى العديد من عائلات كبار ملاك الأراضى بتوجيه انتباههم الأساسى لجنى الأرباح من خلال الشركات المساهمة وكذا من خلال اعتماد الأساليب الحديثة فى الزراعة. وبينما كان ملاك الأراضى فى المنيا أكثر تاثرا بالمشكلات الاقتصادية التى واجهتها مصر خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى، فلم يكن الحال ليختلف كثيرا مع ملاك الأراضى فى المحافظات الأخرى الذين عانوا من تخبطات إقتصادية بدورهم. وللإلمام الشامل بالأسباب التى حدت بملاك الأراضى من المنيا، وكذلك من المحافظات الأخرى، لتشجيع فكرة البنك الوطنى، فمن المهم استعراض الأحوال السياسية ـ الاقتصادية الأشمل التى أثرت فى مصر فى مطلع القرن العشرين.

كان الحجم الكبير الذى قدم به رأس المال الأجنبى إلى مصر بين عامى ١٨٩٠ و١٩٠٧،

---

(١) F.O. 141/407. "Report on the Economic and Financial Situation of Egypt".
وهو يحتوى على قائمة بالشركات المساهمة العاملة فى مصر عام ١٩٠٦ ومجالس إداراتها؛ مقابلة مع فارس صاروفيم، ١٨ أبريل ١٩٧٤.

(٢) The Khedival Agricultural Society. **Yearbook of the Khedival Agricultural Society, 1909**. Glasgow: Robert Maclehose and Co. 1910. pp. 184-185.

لاسيما ذلك الجزء الذى توسع فى النظام البنكى، قد ظهر أثره ليس فقط على كبار ملاك الأراضى من المنيا، وإنما فى كافة أنحاء مصر. ولم يكن بنك الأراضى المصرى وعدد من بنوك الرهونات الأخرى هى المؤسسات الوحيدة التى قدمت قروضا للبرجوازية الزراعية، فالبنوك التجارية الأخرى مثل بنك روما وبنك الشرق الهولندى كانا نشطين بشدة فى هذا المجال. كما كانت شركات التأمين، مثل شركات جريشام لندن للتأمين على الحياة، نشطة كذلك؛ فضلا عن عدد كبير من المقرضين الأجانب ذوى الأصول الشامية واليونانية واليهودية.[1] ومع حصول أعضاء البرجوازية الزراعية على الألقاب وتوسيعهم لقوتهم السياسية من خلال توسيع صلاحيات المجالس المحلية والبرلمان، أخذت الحاجة لتملك المزيد من الأراضى باعتبارها أساس المركز الاجتماعى والقوة السياسية وتصبح أكثر حدة مع مطلع القرن الجديد. ومع الزيادة الحادة فى أسعار القطن والتوافد المتزايد لرأس المال الأجنبى (ألم يكن هذا مؤشرا على توالى المزيد من الرخاء؟) ورغبة المؤسسات الائتمانية على اختلاف أنواعها فى تقديم القروض، فقد كان من السهل نسبيا وقوع كبار الملاك فى فخ القروض الكبيرة.

وكان أحد البنوك الهامة التى قدمت قروضا للبرجوازية الزراعية المصرية هو بنك الشرق الألمانى الذى افتتح فرعا له فى مصر فى ١٩٠٦. ولا ترجع أهمية هذا البنك فقط لأثره على طبقة كبار ملاك الأراضى وإنما لأن تأثيره امتد ليشمل تأسيس وتشغيل بنك مصر كذلك. فقد جاء تأسيس بنك الشرق الألمانى فى مصر انعكاسا لتنامى حدة التنافس بين ألمانيا وبريطانيا فى السوق العالمية خلال الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الأولى. وحاول هذا البنك اجتذاب العملاء من خلال تقديم قروض ميسرة وتحويل العديد من حسابات القطن ـ من خلال ممثليها التجاريين الأساسيين فى شركة آر. دبليو. لندمان وشركاه ـ من البنوك الأجنبية الأخرى.[2] وربما كانت امكانية الحصول على القروض من بنك الشرق عاملا هاما فى تأخير تأسيس بنك مصر حتى عام ١٩٢٠ نظرا لتقديمه مصدرا

---

(١) F.O. 368/1720. War Trade Department of Egypt. "Report on the Policy Adopted in Restraint and Liquidation of Enemy Trade";

انظر كذلك سجلات الأراضى للقرى المشار إليها فى الجدول ٣-٢ وخصوصا للفترات ١٩٠٦-١٩١٢ و١٩١٣-١٩٢٧؛ وقزيحة ص. ٥٤.

(٢) F.O. 368/1720; and Owen. **Cotton**. Pp. 210-211.

بديلا للائتمان بعد الانكماش الذى شهدته السوق المالية عامى ١٩٠٧ و١٩٠٨. ولا يوجد شك كبير فى أن طلعت حرب وعدد آخر من مساهمى بنك مصر كانوا وثيقى الصلة بالبنك الألمانى قبل مصادرته من قبل البريطانيين فى ١٩١٤.[١] وقد جاءت هذه المصادرة لتعطى حافزا جديدا للتحرك نحو تأسيس بنك وطنى ذلك أنه مع إغلاق البنك الألمانى وجد العديد من عملائه أنفسهم مهددين مرة أخرى بمواجهة نقص حجم الائتمان المتاح.

ولعل الأكثر أهمية فى هذا الصدد هو النموذج الذى أرسته طريقة إدارة العمليات الذى قدمه بنك الشرق الألمانى لبنك مصر ويحتوى ملف الخدمات الحكومية والتأمينات لطلعت حرب فى مكتب السجلات الحكومية المصرى على مفتاح الصلة بين البنكين وذلك من خلال العلاقة بين تأسيس البنك وعائلة سوارس ـ وهى عائلة يهودية محلية كانت فاعلة بشدة فى مجال المضاربات واستصلاح الأراضى خصوصا فى محافظة المنيا.[٢] فقد حول طلعت حرب حسابه من بنك سوارس (والذى كان يحول إليه معاشه من الدائرة السنية) لبنك الشرق الألمانى فى ١٩٠٦. وقد اتبع البنك الألمانى نمطا ميّز بعد ذلك طريقة عمل بنك مصر، فقد ركز فى عملياته على المؤسسات الصغيرة ـ كبنك سوارس ـ وعلى التعاون مع التجار والمضاربين العاملين فى مجالات تجارة القطن والمضاربات على الأراضى وتقديم القروض الرهنية. ونظرا لتواجد مركزه الرئيسى فى برلين وتواجده فى الشرق الأوسط كشبه ممثل للإمبريالية الألمانية، فلم يكن بنك الشرق الألمانى مهتما بإتباع القواعد البنكية المثلى فى مصر، وإنما كان هدفه حرمان البريطانيين من أكبر قدر ممكن من سوق القطن المصرى وتوسيع حجم النفوذ الألمانى فى مصر. وفى إطار محاولته إتباع نفس السياسات غير المطابقة للقواعد المالية السليمة لبنك الشرق الألمانى، قوض بنك مصر من استقراره المالى فى عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.[٣]

---

(١) F.O. 368/1720.

(٢) ملف الخدمة والمعاش لمحمد بك طلعت حرب. رقم ٢٤٨-١-٤٩٥١-٥٢٤٦٢، مكتب السجلات الحكومية المصرى، القلعة، القاهرة.

(٣) لمزيد من الإطلاع على تأثير ممارسات البنك الألمانى على تفكير طلعت حرب، انظر "تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية" مقدم للجنة (المصرية) للتجارة والصناعة فى ١٢ يونيو ١٩١٦ من إعداد طلعت حرب بك ويوسف أصلان القطاوى باشا فى مجموعة خطب محمد طلعت حرب. القاهرة: مطبعة مصر، بدون تاريخ نشر). الجزء الأول وعلى وجه الخصوص الصفحات: ٢٢-٢٦.

ولعله يكون واضحًا عند هذه النقطة أن أصول التصنيع المصرى وُجِدت فى ظل التناقضات التى نجمت عن أنشطة رأس المال الأجنبى فى مصر، والتى فى ظلها ـ أى فى ظل هذه التناقضات ـ ولدت فكرة بنك وطنى يتم تمويله وإدارته من قبل مصريين. وعلى الرغم من أن فكرة بنك وطنى مصرى يمكن تتبع صداها فى الجريدة الأجنبية السورية ـ التجارة ـ والتى كان ينشرها أديب إسحاق وشيبلى الشميل خلال عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر، فإنها لم تحتل مركز الصدارة سوى مع وقوع انهيار ١٩٠٧. وكان العديد من المصريين واقعين تحت ضغط التوسع الحادث فى حجم رأس المال المتاح من قبل المرابين خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وقد نوه اللورد كرومر للخطر الناتج عن هذه التطورات فى عدد من تقاريره السنوية.[١] كما شهد مطلع القرن الجديد جدلا دينيا تركز حول الفرق بين الربا والفائدة فى الشريعة الإسلامية. ونظرا لكون الربا محظور تماما فى الإسلام، فإن العديد من رجال الدين المسلمين دعوا للامتناع عن الدخول فى التعاملات المالية سواء تلك التى تتضمن أى بنود ربوية أو التى تتضمن دفع أو الحصول على فوائد على ودائعهم البنكية. وبعد جدل طويل، انتصر التفسير الأكثر ليبرالية للشيخ محمد عبده ـ مفتى مصر ـ وتم قبول فكرة أن الفائدة البنكية مسموح بها فى الإسلام، على الأقل من قبل قطاعات كبيرة من الطبقة العليا. ونتيجة لذلك، استطاع بنك توفير هيئة البريد ـ المملوك للحكومة ـ العمل بداية من ١٩٠١ ودفع فوائد على الودائع. وكان الغرض الرئيسى لهذا البنك، والذى عمد لجذب مدخرات الموظفين وصغار المزارعين، حماية صغار ملاك الأراضى من المرابين.[٢] وبالنسبة لبنك مصر، فقد كانت أهمية بنك توفير هيئة البريد وقبول شرعية الفائدة البنكية أنهما ساعدا على تعبيد الطريق لفكرة تكوين بنك وطنى أكبر وأشمل.

ومع تصاعد الشعور بآثار انهيار ١٩٠٧، توجهت البرجوازية الزراعية للضغط على الحكومة للتدخل لضبط عمل رأس المال الأجنبى كما سبقت الإشارة إليه. وهناك تطوران

---

(١) Egypt. No. 1 (1901). Pp. 6-9.

(٢) Maxime Rodinson. **Islam and Capitalism**. New York: Pantheon Books, 1974). Pp. 148-149; Egypt. No. 1 (1902). p. 9; and A. E. Crouchley. **The Investment of Foreign Companies and Public Debt**. Cairo: Government Press, 1936. pp. 91-92.

آخران مهمان فى هذا المقام تمثلا فى الدعوة لتكوين التعاونيات الزراعية والدعوة لتأسيس بنك وطنى. ومرة أخرى، كان من المهم أن كلا الحزبين الوطنيين الرئيسيين تعاونا من أجل ترجمة هذه الدعوات لنتائج واقعية ملموسة. وبينما انتمى كل من عمر لطفى وعبد الرحمن الرافعى ـ وهما مؤسس ومنظر حركة التعاونيات على الترتيب ـ للحزب الوطنى، فإن العديد من التعاونيات الهامة كانت تحت قيادة أعضاء بارزين من حزب الأمة.[١] وخلال المؤتمر الوطنى المصرى الأول ـ والذى قدم إليه طلعت حرب اقتراحه المفصل الأول لبنك وطنى ـ فى ١٩١٠، أبدى وطنيون من كلا الحزبين دعما لفكرة هذا البنك بتقديم أراضيهم كضمان لرأس المال المستثمر على سبيل المثال.[٢]

كما شهد العام ١٩١٠ خطوة أخرى متقدمة فى اتجاه التحرك نحو تأسيس بنك وطنى، حيث قام طلعت حرب بالتنسيق مع عمر لطفى والأمير حسين كامل وألفريد عيد (رأسمالى بلجيكى) وتجار القاهرة البارزين وعدد من ملاك الأراضى ذوى الأصول المحلية بتأسيس شركة التعاون المالى والتجارة بمصر فى القاهرة.[٣] ووفقا للعديد من المديرين والموظفين السابقين ببنك مصر، كانت هذه الشركة بمثابة نموذج مصغر للبنك، وإن كانت قد اختلفت عنه فى أنها مثلت العلاقات الطبقية فى مصر قبل تشتتها نظرا لأن التناقضات السياسية والاقتصادية بين رأس المال الوطنى والأجنبى لم تكن قد عبرت عن نفسها بعد فى أشد صورها (كما حدث إبان الكساد الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين

---

(١) Omar Loutfy Bey. "Note sur le premiere cooperative de credit par decret khedival du 27 janvier 1910." **L'Egypte Contemporaine**. Vol. 1 (1910). Pp. 377-379;
انظر كذلك مقالات فى جريدة الأهالى: فى ١٢ يونيو ١٩١٧ لمعلومات عن الجمعية التعاونية التى أدارها محمد الشريعى فى بندر المنيا؛ وفى ٣ نوفمبر ١٩٢٠ لمعلومات عن الجمعية التعاونية التى أدارها عبد العظيم المصرى وصالح الملوم وآخرون فى مركز مغاغة بالمنيا.

(٢) على سبيل المثال، عرضت عائلة الملوم ـ المصرى ـ السعدى تقديم ٣٧٠ فدانا كضمان. كما يظهر من مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول (٢٩ أبريل ـ ٤ مايو ١٩١١). القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١١. ص. ١٨٤؛ PPTH، خطاب من رياض المصرى ـ رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر المصرى ـ لطلعت حرب بتاريخ ٢٠ مايو ١٩١١ يعين فيه طلعت حرب وعمر لطفى وعزيز منسى ويوسف الخاص وعبد الرازق الفار وأحمد عبد اللطيف وعبد العزيز فهمى لدراسة مسألة تأسيس بنك وطنى مصرى؛ انظر كذلك مقترح طلعت حرب المكون من سبع نقاط حول هذا البنك والذى أرسله للمصرى فى ذات الشهر.

(٣) بنك التضامن المالى، اليوبيل الذهبى لشركة التعاون المالى والتجارة ١٩١٠-١٩٦٠. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ نشر). ص. ٨. اسم الشركة تغير لاحقا ليصبح بنك التضامن المالى.

على سبيل المثال). ولم يكن رأس المال الوطنى قد أكمل تطوره بعد، فقد كان من الممكن للرأسماليين الأجانب وأعضاء الأسرة المالكة والتجار وملاك الأراضى الوطنيين الاشتراك فى مؤسسة مالية من هذا النوع. وعلى الرغم من أن الاستثمار فى الشركة لم يكن كثير المخاطر نظرا لمحدودية حجم رأس المال المتاح أمامها، فإن أعضاء البرجوازية الزراعية قد تولدت لديهم وجهة النظر أنه لا يجب الوثوق بالرأسمالى الأجنبى بدلا من كونه شريكا ماليا مرغوبا به. ولكن بحلول عام ١٩٢٠، كان الشك قد بلغ مداه برأس المال الأجنبى كما تمت الإشارة فى ميثاق بنك مصر والذى نص بوضوح على منع غير المصريين من تملك أسهم فيه.

ومع توسع حركة التعاونيات الزراعية، والتى استلهمت تجربة نظيرتها الأوروبية، كان الجدل العام حول الحاجة لتأسيس بنك وطنى وتأسيس شركة التعاون المالى يشير للتوافق المتزايد بين البرجوازية المصرية ـ لا سيما فى شقها الزراعى ـ حول الحاجة للفكاك من الاعتماد على رأس المال الأجنبى.[١] وكان تمرير قانون الفدادين الخمسة فى ١٩١٢ ـ بدعم من اللورد كيتشنر ـ قد منع البنوك الأجنبية والمرابين من تقديم القروض للملاك الحائزين على مساحات أقل من خمسة أفدنة بل وحرمهم من مصادر الائتمان. فجاءت الحركة التعاونية الزراعية لأداء الوظيفة الهامة وهى ضمان توفير الائتمان للمزارعين أصحاب المساحات الأقل من خمسة أفدنة، والذين مثلوا أغلبية الفلاحين، حيث قامت الجمعيات التعاونية باستبدال البنك أو المرابى بأحد كبار ملاك الأراضى ـ الذى أصبح مصدر تقديم القروض للفلاح. وهكذا فقد تحول قسط عظيم من الفائض المتحصل من الفلاحين من الأيدى الأجنبية لأيد محلية.[٢] وبينما لعبت التعاونيات دورا هاما فى السياسات المحلية والقومية ـ ويبرر عدم قصر النظر لدورها على الجانب الاقتصادى فقط ـ فإن عملها زاد من إدراك البرجوازيين لدور ووظيفة رأس المال ـ وهى حجر الأساس فى نمط الإنتاج الرأسمالى.

وإذا كان تهديد رأس المال المرابى والوعى المتنامى بالاستيلاء على الفائض الوطنى من

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ عبد الرحمن الرافعى. نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمرتها فى مصر وأوروبا. القاهرة: مطبعة النهضة العربية، ١٩١٤.

(٢) الدسوقى. ص ص. ٧٢-٧٣.

قبل رأس المال الأجنبى محوريين فى تحفيز ظهور حركة التعاونيات وتمهيد الطريق أمام تأسيس بنك مصر، فإن طريقة عمل البنوك الأجنبية الكبيرة بدورها دفعت بفكرة خلق بنك وطنى مسافة أكبر. ولعل وجهة النظر الأكثر لياقة للحاجة لمثل هذا البنك ظهرت فى كتاب طلعت حرب - علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة - والمنشور عام ١٩١١،[١] والذى فصل فيه الفوائد التى ستجنيها مصر من تأسيس هذا البنك. ولعل الخط الفكرى الأكثر أهمية فى الكتاب كان التأكيد على الطبيعة المحدودة للفائض المصرى والحجم الكبير للاستقطاعات التى يحصل عليها رأس المال الأجنبى منه. وفى إطار مناقشته للدور الذى يمكن أن يلعبه بنك وطنى فى تمويل شركات مشتركة مملوكة محليا، كان طلعت حرب يفكر بكل وضوح فى تحويل الأرباح الأجنبية لأيدى مصرية. كما حملت رؤية بنك وطنى كمصدر لرأس المال للصناعة الوطنية إنعكاسا لأثر مفهوم Grossbank الألمانى أو الشركة القابضة على تفكير طلعت حرب. فمن الواضح أن اتصال ببنك الشرق الألمانى كان ذا أهمية كبيرة من حيث تقبله لهذه الرؤية فى وظيفة البنك وبالتالى فى تحديد طبيعة الدور الذى سيلعبه بنك مصر فى الاقتصاد المصرى. وبالمثل كان أثر تكوين شركة التعاون المالى، والذى يجب عدم التقليل من شأنه نظرا لتقديمها للعديد من القروض للمنشآت الاقتصادية الصغيرة فى القاهرة خلال سنى تشغيلها الأولى.

كذلك حمل الانزلاق التنافسى بين القوى الاستعمارية لحرب مفتوحة فى ١٩١٤ تداعيات خطيرة على المجتمع المصرى، كان إحداها السياسة البريطانية لجعل أسعار القطن عند مستوى منخفض بشكل تحكمى حتى ١٩١٨ وهو ما استثار حفيظة البرجوازية الزراعية بشدة. وتسببت الحرب فى مشكلة أخرى وهى قطع التجارة بين مصر وأوروبا الأمر الذى حرم الأولى من العديد من السلع الأساسية كالصابون والمنسوجات ومواد البناء فضلا عن مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية التى اعتاد عليها أبناء الطبقة العليا. هذه التطورات حذت بالحكومة المصرية لتأسيس لجنة فى عام ١٩١٨ ضمت فى عضويتها السياسى المصرى المعروف إسماعيل صدقى وطلعت حرب وس. سورناجا - وهو أحد البارزين فى صناعة مواد البناء - وعدد كبير من بيروقراطيى الحكومة

(١) القاهرة: مطبعة الجريدة.

من المصريين والأجانب ـ وسميت بلجنة التجارة والصناعة،[1] عهد إليها استقصاء القدرة الصناعية لمصر واقتراح الوسائل التى يمكن من خلالها توسيع إنتاجها الصناعى ليشمل السلع الأساسية ـ والتى شح المعروض منها نتيجة للحرب. وكانت إحدى أهم النتائج التى تضمنها تقرير اللجنة هو حاجة مصر لبنك وطنى لا يكون فقط مصدرا لرأس المال قصير الأجل (أو بنك تجارى بالأحرى) ولكن كمصدر لرأس المال للمؤسسات الصناعية (أو بنك صناعى فى عبارة أخرى). وهكذا يكون تقرير اللجنة قد أضفى صبغة شبه رسمية على فكرة تأسيس بنك وطنى.

انصرفنا فى جل هذا الفصل لشرح الأسباب التى جعلت معظم الدعم الذى حصل عليه بنك مصر يأتى من البرجوازية الزراعية، ولكننا قبل التحول لاستعراض التأسيس الفعلى وتطور البنك، نرى من المهم طرح سؤال حول أسباب التخلف عن دعم البنك من قبل طبقة التجار الوطنيين. ففى ضوء أن توحد رأس المال التجارى مع قطاعات من رأس المال الزراعى قد أنتج الرأسمالية الصناعية فى غرب أوروبا، لا يتضح لماذا استثمر مثل هذا العدد القليل فقط من التجار فى بنك وطنى الهدف منه توسيع قاعدة نمو الصناعة الوطنية؟

تقوم فى هذا الصدد فرضيتان: الأولى، أن التدافع السريع من قبل رأس المال الأجنبى فيما تلا الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ جعل منافسة التجار المصريين لنظرائهم الأوروبيين أمرا غاية فى الصعوبة، خصوصا مع اتفاقيات الاستسلام والمحاكم المختلطة. كما تزايد حجم الأجانب العاملين بالتجارة فى مصر مع استقرار المزيد من الأوروبيين فى مصر، وتحليل السجلات التجارية للأعوام ١٨٩١-١٨٩٢، ١٩٠٥، ١٩١٤، ١٩١٧ يكشف بوضوح عن ضعف طبقة التجار المحليين ـ خصوصا فى أنشطة الاستيراد والتصدير (انظر الجدول التالى). وتقسيم البيانات إلى فئات فرعية أصغر يبين أن القطاع المسلم من طبقة التجار كان قاصرا إلى حد كبير على التجارة فى الحبوب والأرز والأقمشة والمنسوجات منخفضة الجودة والأثاث وبعض السلع الأخرى التى تشتريها الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى والطبقات الدنيا.

---

(١) انظر الحكومة المصرية. تقرير لجنة التجارة والصناعة ١٩١٨. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٢٥.

جدول (٢-٦) النسب المئوية للمسلمين والمسيحيين والأجانب بين التجار القاهريين (١٨٩١-١٩١٧)[1]

السنة	طبقة التجار	المسلمون العدد	المسلمون النسبة المئوية	المسيحيون العدد	المسيحيون النسبة المئوية	الأجانب العدد	الأجانب النسبة المئوية	الإجمالي
١٨٩١-	التجار	١٧١	٤٧,٤	٥٧	١٥,٨	١٣٣	٣٦,٨	٣٦١
١٨٩٢	الوسطاء	١١	١٤,١	١٣	١٦,٧	٥٤	٦٩,٢	
١٩٠٥	التجار	١٦٦	١٧,٠	١٦٧	١٧,١	٦٤٢	٦٥,٨	٩٧٥
	الوسطاء	٢	١,٠	١٣	٦,٤	١٨٨	٩٢,٦	
١٩١٤	التجار	٢٠	٥,٣	٤٠	١٠,٦	٣١٩	٨٤,١	١٨٥٩
	الوسطاء	١٢	١,٠	٣٦	٢,٤	١٤٣٢	٩٦,٦	
١٩١٧	التجار	٩٧٦	٣٥,١	٥١٠	١٨,٤	١٢٧٦	٤٥,٩	٢٧٧٩
	الوسطاء	٦	٢,١	٤٧	١٦,٢	٢٣٧	٨١,٧	

أما الفرضية الثانية فى معرض الإجابة عن السؤال السابق فترى أن تجار القطن فقط هم الذين كان لديهم حافز لدعم بنك مصر؛ أما تجار السلع التقليدية، والذين لم يجبروا على الخروج من السوق من قبل منافسيهم الأجانب كنتيجة لميزتهم التنافسية فى المتاجرة

(١) المصدر: إبراهيم عبد المسيح. دليل وادى النيل لعامى ١٨٩١ و١٨٩٢. (بدون ناشر أو تاريخ نشر)؛ دليل مصر والسودان لصاحبيه ثابت وأنطاكيلى لسنة ١٩٠٥. (المرة: مطبعة الشعب، بدون تاريخ نشر)؛ الشركة الشرقية لنشر الإعلانات بالقاهرة. الدليل المصرى ١٩١٧؛

F. Diemer, Finck and Baylaender Succ, Cairo. **Mercure Egyptien, moniteur commercial et industriel**. Cairo: Librairie Diemer, n.d.

ملحوظة: عمود التجار المسلمين كان الهدف منه الاقتصار على المسلمين من التجار المصريين فقط، غير أنه بدون شك يضم بعضًا من غير المصريين كذلك (كالمغربيين مثلا). وعمود التجار المسيحيين يضم أقباط مصر وكذا المسيحيين دوى الأصول الشامية. وعمود التجار الأجانب يضم الأوروبيين وكذا العناصر شبه المحلية كاليونانيين واليهود والإيطاليين والأرمن ومن على شاكلتهم. وطائفة الوسطاء تشير للتجار الذين كان يطلق عليهم «القومسيونجية» وهى الكلمة المعربة عن التركية وتعنى الوسيط أو الوكيل التجارى.

بسلعة معينة، والذين لم تكن لهم صلة بتجارة القطن ، لم يكونوا بحاجة للكميات الكبيرة من رأس المال التى وجد تجار القطن أنفسهم بحاجة إليها. فكان العديد من عائلات التجار التقليديين والذين لم تكن لهم صلة بتجارة القطن (مثل عائلة مدكور بالقاهرة والتى كان عميدها عبد الخالق باشا سر التجار ـ أو كبير تجار القاهرة) قد كونت علاقات قوية مع البنوك الأجنبية بحلول عام ١٩٢٠ ولم تر حاجة فى تحويل حساباتها لمؤسسة مالية جديدة تعتورها المصاعب.[١] وكان العديد من العائلات المسلمة التى تاجرت فى القطن قد اشترت أراضى أصبحت أقل عرضة للمنافسة من قبل التجار الأجانب، فأضحى العديد من هذه العائلات التى اشترت أراض بعد عام ١٨٨٢، كعائلة خشبة فى أسيوط، تعرف بمحصولها من القطن أكثر من أنشطتها التجارية.[٢] وكان أكثر التجار المحليين نجاحا هم أولئك الذين جمعوا بين زراعة القطن وتجارته (مثل عائلات الجزار من شبين الكوم والوكيل من سوموخراط والمنزلاوى من سمنود بالغربية). وكان شكل علاقتهم بالبنوك الأجنبية التى تعاملوا معها قبل ١٩١٤ ذا أثر هام على قيامهم أو عدم قيامهم بالاستثمار فى بنك مصر. فأولئك، الذين ارتبطوا بشدة ببنك الشرق الألمانى، على سبيل المثال، وجدوا صعوبة فى فتح حسابات جديدة مع بنوك أجنبية خلال الحرب العالمية الأولى وبالتالى نظروا لبنك مصر نظرة القبول. وهكذا، فعلى الرغم من تشجيع عدد من تجار القطن المحليين للبنك، فقد كان غياب عدد كبير من التجار المحليين من المساهمين الأوائل فى البنك أمرا يسترعى الانتباه.



(١) مقابلة مع عبد المنعم الديب، ابن التاجر المعروف محمد باشا الديب، الإسكندرية، ١٠ يونيو ١٩٧٤.
(٢) انظر سجلات أراضى بندر أسيوط ١٩٠٦-١٩١٢ و١٩١٣-١٩٢٣.

الفصل الرابع

محمد طلعت حرب والحركة الوطنية

لا يستقيم أى تقييم لنشأة وتطور بنك مصر إذا ما تجنب التعرض لدور مؤسسه محمد طلعت حرب. فالصورة النمطية للبنك لدى عامة المصريين تضع تركيزا كبيرا على الدور الذى لعبه طلعت حرب فى تأسيس وتطوير البنك ومجموعة شركاته. غير أن تتبع الرواية الفلكلورية حول بنك مصر، قد يقود فى الواقع إلى خلاصة مؤداها أن تحليل أنشطة طلعت حرب هو أمر كاف لفهم تطور البنك ذاته، وهى رؤية مبالغ فيها بالطبع. إلا أنه مما لاشك فيه أنه لولا جهود طلعت حرب لما كان لبنك وطنى مصرى أن يتأسس فى العام ١٩٢٠، ويتطلب دور طلعت حرب فى بنك مصر ومجموعة شركاته خلال عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين تلك تحليلا أشمل للقوى السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية التى أثرت على البنك خلال تلك الفترة. وهذا الفصل سوف يكتفى باستعراض حياة طلعت حرب قبل عام ١٩٢٠، والعوامل التى أثرت فيه وصولا لتأسيسه لبنك وطنى مصرى.

وُلِد محمد طلعت حرب فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧ بقصر الشوق ـ فى حى الجمالية بالقاهرة، أما والده ـ حسن بك محمد حرب ـ فولد فى ميت أبو على، وهى قرية صغيرة بمركز الزقازيق بمحافظة الشرقية؛ فى حين كانت والدته تنتمى لعائلة صقر والتى كان مركزها فى قرية كفر محمد أحمد بمركز منيا القمح بذات المحافظة.[١] وكانت عائلة حرب بالأساس عائلة بدوية، فوفقا لمؤرخ الشخصيات العربية المعروف خير الدين الزركلى، فإن

(١) مكتب البحث الاقتصادى ببنك مصر. اليوبيل الذهبى. ص. ١٣٧.

العائلة جاءت من قبيلة حرب والتى استقرت بين مكة والمدينة بالحجاز. وكان الزركلى قد وصل لهذه الخلاصة بعد سماعه لطلعت حرب يتناول هذه المسألة إما فى حوارات شخصية أو مع آخرين (سمعته مرة يتحدث عن قبيلة حرب القاطنة بين الحرمين فى الحجاز فرجح أن يكون أصله منهم).[1] وفى إطار جولة له بالعراق عام ١٩٣٦ خلال محاولته الحصول على حقوق الهبوط لطائرات مصر للطيران هناك، ذكر طلعت حرب للمراسلين أن عائلته أصلها بدوى وأن قبيلته يرجع أصلها لمنطقة البصرة.[2] هاتان الروايتان المتعارضتان حول أصل عائلة حرب يمكن الوصول لصيغة مشتركة بينهما حيث أنه ليس من المستبعد أن الجزء الذى قدم من قبيلة حرب إلى مصر، جاء إليها من منطقة البصرة عن طريق الحجاز.

ولعل الظروف الاقتصادية القاسية فى الحجاز هى التى حدت بشكل كبير بعدد من القبائل البدوية للقيام بهجرات متكررة لمناطق فى الصحراء الغربية المصرية أمكنهم منها إما الإغارة على مدن الدلتا أو الدخول فى تجارة مع الفلاحين. وقد تم قمع العديد من هذه القبائل البدوية إبان حكم محمد على باشا ـ لاسيما القبائل القوية التى حلت من ليبيا وبسطت سيطرتها على أجزاء كبيرة من صعيد مصر. كما أضحى عدد من قادة البدو الآخرين ملتزمى ضرائب خلال فترة حكم الباشا وهو ما تم مكافأتهم عليه بمنحهم إقطاعيات كبيرة من الأراضى مقابل خدماتهم، مثل عائلة أباظة المعروفة من محافظة الشرقية على سبيل المثال.

ويصبح الأمر أكثر صعوبة عند محاولة التعرف على الكيفية التى تحولت من خلالها العائلات البدوية الأقل مكانة ـ كشأن عائلتى حرب وصقر ـ لنمط الحياة الحضرية. ولعل الاحتمال الأرجح هنا هو أن التناقض بين قسوة وتقلبات الصحراء وحياة البداوة وبين حياة الفلاحين الأكثر أمنا قد جذب العديد من البدو للاستقرار فى مناطق مثل واحة الفيوم ومحافظة الشرقية. واتخذت عملية تمدن البدو المصريين أشكالا أكثر وضوحا مع التوسع فى زراعة القطن وتحسين الرى وما صاحبه من زيادة فى مساحة الرقعة الزراعية.

---

(١) خير الدين الزركلى. الأعلام: قاموس التراجم. بيروت: بدون ناشر، بدون تاريخ نشر. الطبعة الثالثة. ج ٧. ص. ٤٥.

(٢) المقطم. ٢٢ أبريل ١٩٣٦.

ووفقا لسجلات الأراضى عام ١٨٤٥ (١٢٦٢ هجرية)، وهى أقدم سجلات أمكن التوصل إليها لقرية ميت أبو على، فإن عائلة حرب كانت مستقرة بالفعل وكانت ذات مركز فى القرية فى هذا التاريخ، وكانت هناك عشرة فدادين مسجلة باسم على حرب ـ جد طلعت حرب. كما وُجِد اسما ابنيه ـ حسن وخضر ـ مدونان تحته (ولكن دون أى ذكر لأى مساحات من الأراضى بجوار اسميهما) وهو ما يشير إلى أن نمط ملكية الأراضى فى ميت أبو على كان مسايرا لما كان عليه الحال فى هذا الشأن فى بقية أنحاء مصر خلال تلك الفترة، وهو أن ملكية الأراضى تتم بصورة جماعية للعائلة وتسجل باسم أكبر أعضائها سنا (العميد). كما تشير حقيقة أن كبير العائلة ـ على حرب ـ كان مشارا إليه بالشيخ فى واحدة من وثائق طلعت حرب القانونية إلى تمتعه بنوع من المركز المرموق فى ميت أبو على.[١]

وفى العديد من سجلات الأراضى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان من الصعب تحديد مساحات الأراضى التى كانت بحوزة كل فرد. ونظرا لأن أحواض الأراضى الثلاث كانت مقيدة بجوار اسم على حرب فى الأعوام ١٨٤٥ و١٨٤٦ و١٨٤٨ ولكن بمساحات مختلفة، فقد يكون من الممكن أن الأرض المزروعة هى التى كانت يتم فرض الضرائب عليها، وهو ذات الإجراء الذى كان متبعًا فى صفط أبو جرج بمحافظة المنيا كما سبقت الإشارة إليه. ونظرا لأن سجلات الأراضى كانت تعد بالأساس لأغراض ضريبية، فإن حقيقة أن على حرب كان مسجلا بحوزته عشرة أفدنة فى ١٨٤٥ وسبعة أفدنة فى ١٨٤٦ وستة أفدنه فى ١٨٤٨ لم يعن بالضرورة خسارته لأراض كانت بحوزته وإنما بسبب حدوث تعديلات فى تقدير الضرائب المفروضة عليه على الأرجح. ولعل الواضح هنا أن والد طلعت حرب ـ حسن ـ لم يكن هو الفرد الأعلى مكانة فى العائلة، وإن كان يتمتع بحقوق فى الأراضى بحكم ذكر اسمه تحت اسم والده على حرب فى سجلات الأراضى.

وفى المجموعة التالية المتاحة من سجلات الأراضى، والتى كانت تغطى العام ١٨٥٧، كان واضحا أن على حرب قد توفى؛ فى حين ورد اسم أحمد حرب ـ أخوه على الأرجح ـ وبحوزته تسعة فدادين كما ذكر اسما حسن محمد حرب وخضر حرب على ظهر السجل وبجوارهما تقييم الضرائب المقدرة عليهما فى حين لم تذكر أى مساحات من

---

(١) PPTH, تعيين طلعت حرب وكيلا عن أحمد بليغ باشا.

الأراضى بحوزتها. وفى المجموعة التالية من السجلات، والتى كانت للعام ١٨٧٥، كان بحوزة أحمد حرب تسعة فدادين وستة أفدنة بحوزة خضر حرب فى حين كان بحوزة حسن حرب أكثر قليلا من الفدان. وهكذا فإن ممتلكات العائلة من الأراضى كانت تتراوح بين ثمانية وستة عشر فدانا بين عامى ١٨٤٥ و١٨٧٥.[١] وبينما لم تمكن هذه المساحة العائلة من أن تصبح بين العائلات المرموقة فى القرية، فإنها قطعا سمحت لأفرادها أن يكونوا من بين قاطنيها ذوى الاعتبار.

وبمحاولة سبر أغوار التركيبة الاجتماعية لقرية ميت أبو على، تتكشف لنا بعض القوى التى ساعدت فيما بعد على تشكيل شخصية طلعت حرب. فكما كان عليه الحال فى بقية قرى مصر، كانت ميت أبو على واقعة تحت نظام الضرائب الزراعية خلال مطلع القرن التاسع عشر. وفى حين كان بمقدور أعيان قرى صعيد مصر التمتع بقدر أكبر من النفوذ، لم يكن الحال كذلك فى الدلتا وذلك نظرا للصعوبات التى قابلها النظام الحاكم فى القاهرة فى بسط سيطرته على الصعيد. وهكذا فبينما كان أعيان القرى يتولون جمع الضرائب فى قراهم بصعيد مصر، كان الغالب أن يقوم على هذه المهمة موظفو الحكومة فى قرى الدلتا، وهو ما كان صحيحا خصوصا فى حالة محافظة الشرقية حيث كانت بعض مراكزها تقطنها قبائل البدو الوافدة حديثا، علاوة على تلك التى كانت لا تزال مستقرة فى الصحراء ـ التى كان ينظر إليها على أنها تمثل تهديدا محتملا لأمن الدولة. أما فى ميت أبو على، فقد كان يقوم على العهدة (أو وظيفة جمع الضرائب) مسئول حكومى هو رفعت بهجت بك، والذى كان مفتشا لهندسة المنوفية والغربية فى الوقت ذاته.[٢] وفى عام ١٨٤٥، بلغ ما كان بحوزته من الأراضى ٨٣٠ فدانا وصلت إلى ٨٤٥ فدانا فى عام ١٨٤٨.

ونظرا لكونه مشرفا على المنوفية والغربية، فقد يكون من المرجح أن بهجت بك كان يمضى وقتا قليلا فى ميت أبو على. وكذلك، بالأخذ فى الاعتبار أصوله التركية ـ الشركسية التى يشى بها اسمه، فمن المحتمل ألا يكون قد أدى سوى بعض الوظائف القليلة فى القرية من قبيل جمع الضرائب والاطمئنان على حسن سير الأمور فى أراضيه. وبينما كان

---

(١) سجلات أراضى قرية ميت أبو على بالشرقية أعوام ١٨٤٥ و١٨٤٦ و١٨٤٨ و١٨٥٧ و١٨٦٦ و١٨٧٥، دار المحفوظات المصرية، القلعة، القاهرة.

(٢) سجلات أراضى قرية ميت أبو على عامى ١٨٤٥ و١٨٤٨.

من يقوم بدور عمدة القرية أو شيخ البلد فيها على ذات القدر من الشدة فيما يتعلق بجمع الضرائب، فإنه على الأقل يستقر فى القرية ويؤدى بعض الوظائف الهامة لمجتمعها مثل النظر فى النزاعات بين العائلات وتوثيق الزيجات، وبهذه الطريقة تتم موازنة الأبعاد القمعية فى سلوك العمدة فى أعين الفلاحين بالخدمات الهامة التى يقدمها لهم.(١) أما المسئول التركى ـ الشركسى فنادرا ما كان يقيم علاقات قوية مع القرية نظرا لخلفيته العرقية واللغوية المغايرة. فالأتراك ـ الشراكسة كانوا فى الغالب ما ينظرون للقرويين المصريين نظرة دونية كونهم فلاحين بسطاء. ولعله من المحتمل أن بهجت بك كان لا يحظى بقبول عامة القرويين فى ميت أبو على نظرا للفائض الذى كان يستخلصه من القرية. ووفقا للجغرافية الاقتصادية والإدارية لمصر، فإن ٢٢٠ من بين قاطنى ميت أبو على الـ ١,٧٨٦ نسبة عاشوا فى عزبة بهجت باشا فى ١٨٩٩ حيث كان يملك بهجت بك وورثته حوالى ٨٠ بالمائة من أراضى القرية المزروعة.(٢)

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن العلاقات بين طلعت حرب والملك وأعضاء العائلة المالكة فى مصر كانت دوما باردة بل وأحيانا عدائية.(٣) وقد يكون هناك القليل من الشك فى أن معاداة طلعت حرب للعائلة المالكة والعناصر التركية ـ الشركسية التى كانت تدعمها يمكن ادراك أصولها بالعودة لعلاقات الإنتاج والإدارة السياسية التى حكمت ميت أبو على. وهذا الموقف يمكن فهمه بصورة أفضل إذا ما نظرنا للصعوبات الاقتصادية التى صادفت والد طلعت حرب والتى يبدو أنها كانت مسئولة عن هجرته والأسرة للقاهرة.

---

(١) Baer. **Studies in the Social History of Modern Egypt**. Chicago: University of Chicago Press, 1969. p. 43.

(٢) A. Boinet. **Geographie economique et administrative de l'Egypte**. Cairo: Imprimerie Nationale, 1902. vol. 1. p. 219.

(٣) كما تشير بعض التقارير، كان الملك فؤاد يشعر بالغيرة من شعبية طلعت حرب. كما شعر حرب بالغضب بسبب إحجام القصر عن إبداء الاهتمام والدعم لبنك مصر. كما كان طلعت حرب غاضبا من الملك فؤاد بسبب إنعامه على أحمد عبود بلقب باشا قبله على الرغم من أن إسهامات عبود فى التنمية الاقتصادية لمصر كانت أقل كثيرًا من تلك التى قدمها طلعت حرب. كما زاد من غضب طلعت حرب الطريقة الارتجالية التى منحه بها الملك فؤاد اللقب؛ حيث دعا حرب الملك فؤاد لزيارة مجمع المحلة الكبرى للغزل والنسيج وخلالها أبدى الملك إعجابه فعبر عنه قائلا: «مبروك يا باشا». مقابلة مع محمد أمين أحمد سكرتير طلعت حرب، ٢٦ يوليو ١٩٧٦؛ والمقطم، ٣١ مارس ١٩٣١.

أصبح حسن محمد حرب بعد ذلك موظفا فى هيئة السكك الحديدية الحكومية قبل ميلاد طلعت حرب فى ١٨٧٦. وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أن خط السكك الحديدية الأول الذى تم إنشاؤه فى مصر بدأه الخديوى عباس حلمى الأول حلال مطلع عقد الأربعينيات من القرن التاسع عشر ولم يكتمل إلا بنهاية العقد، فإنه من المحتمل أن هجرة حسن حرب للقاهرة قد تمت فى فترة ما خلال العقد التالى. وحقيقة تركه للقاهرة وحلوله على القاهرة للعمل بالحكومة ترجح أن الفدان الوحيد الذى امتلكه فى ميت أبو على لم يكن كافيا لإعالته هو وأسرته. وكما سبقت الإشارة فقد كان بحوزة حسن حرب قطعة الأرض الأقل مساحة مقارنة بباقى أفراد عائلة حرب، وبحلول عام ١٨٩٨، تناقصت مساحة ما بحوزته من الأرض من أكبر قليلا من الفدان إلى نصف فدان. ووفقا لسجلات الأراضى عن الفترة من ١٨٩٢ وحتى ١٨٩٩، كان من الواضح أن حسن حرب أُرغِم على بيع جزء من أرضه وفاءا لدين عليه حيث تم الاستيلاء على جزء من الأرض من قبل أصهاره، من عائلة صقر.[١]

وقبل تحول العديد من القبائل البدوية للحياة الحضرية، ولفترة معتبرة بعدها، فإن تمييزا قويا قام بين الفلاحين المصريين والبدو الذين عرفوا أنفسهم على أنهم عرب. هذا الوعى العرقى ظهر فى إطار عائلة طلعت حرب المباشرة، وهى الحقيقة التى أكدتها تعليقاته أمام الزركلى وحواراته مع المراسلين عام ١٩٣٦ فيما يتعلق بخلفية نسبه. وتعريف البدو بأصلهم العربى وقد تأكد ذلك بتعظيم طلعت حرب لهذا الإرث فى كتابه تاريخ دول العرب والإسلام، والذى نشر فى ١٩٠٥.[٢]

كان طلعت حرب شديد الفخر والاهتمام بالتاريخ العربى وشديد العداء للهيمنة الاقتصادية الأجنبية على مصر، وهى العداوة التى عبرت عن نفسها فى مجمل أعمال طلعت حرب سواء تلك المتعلقة بالتاريخ والثقافة العربية أو الاقتصادية منها. وقد اتخذت هذه العداوة طابعا شخصيا خلال تناول طلعت حرب لقضية الربا فى مؤلفه حول بنك وطنى وعلاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين. والذى هاجم فيه مقرضى الأموال الأجانب لامتصاصهم دماء الفلاحين المصريين من خلال الزج بهم فى دائرة

(١) سجلات أراضى ميت أبو على ١٨٩٢-١٨٩٨.

(٢) الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة جريدة ترك، ١٩٠٥. وقد اكتمل الجزء الأول فقط من هذا العمل.

لا نهائية من القروض.[١] وبينما لا يوجد دليل قوى لتدعيم وجهة النظر هذه، فقد يكون من المحتمل - بالنظر لوضعه الهامشى - أن يكون حسن حرب قد وجد نفسه مضطرا للجوء للمرابين للإنفاق على نفسه وعلى عائلته.[٢] هذا فضلا عن أن حقيقة ورود أسماء على صقر وإخوته كمقرضين لحسن حرب خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر لا تعنى بالضرورة أنهم كانوا المصدر الأصلى للقروض، فقد تكون عائلة صقر قد تدخلت، باعتبارهم أصهار حرب، لحماية أرضه من الضياع التام.[٣]

وإذا كان والد طلعت حرب قد واجه مصاعب مالية خلال إقامته فى ميت أبو على، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحا، فقد يكون من لمحتمل أن هذه المصاعب قد انعكست على رؤى ابنه السياسية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن طلعت حرب لم يعبر بأى طريقة مباشرة عن انتقاده للنخبة التركية - الشركسية الحاكمة، فقد كان هذا الانتقاد متضمنا فى كتاباته. فتعظيمه لانتصارات العرب الأوائل جاء مسايرا لتوجه عام لدى العديد من الكتاب الوطنين المصريين بإلقاء اللوم على الأتراك والإمبراطورية العثمانية لتخلف الشرق المسلم. وأحد الانتقادات الضمنية لطبقة الأتراك - الشراكسة الحاكمة تضمنها كتاب طلعت حرب «قناة السويس» والمنشور عام ١٩١٠ والذى تضمن دعاوى حادة ضد تجديد عقد امتياز قناة السويس لمدة خمسين عاما أخرى لشركة قناة السويس المملوكة للأجانب.[٤] فلم يتوقف الكتاب فقط عند انتقاد الخديوى عباس حلمى الثانى لقبوله فكرة تمديد عقد الامتياز وإنما امتد ليشمل الخديوين السابقين لتسهيل استيلاء الدول الأجنبية على حقوق مصر الوطنية. ونظرا لعدم قيام النخبة التركية - الشركسية السياسية بتوفير الحماية لا لقاطنى القرى المصرية من الضرائب المجحفة ومن ممارسات مقرضى النقود الأجانب ولا للدولة من الامبريالية الأجنبية، فلم تشعر عائلة حرب سوى بالقليل من التعاطف مع حكام مصر.

---

(١) القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١١. ص ص. ١٤-١٦.

(٢) تستمد وجهة النظر هذه حجيتها من حقيقة أن حسن حرب تملك مساحة الأرض الأصغر من بين كل أفراد العائلة كما كان عضو العائلة الوحيد الذى غادر القرية.

(٣) سجلات أراضى ميت أبو على ١٨٩٢-١٨٩٨.

(٤) محمد طلعت حرب. قناة السويس. القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١٠.

وفى سياق محاولة الربط بين تجربة عائلة طلعت حرب وبين نشاطه السياسى والاقتصادى فيما بعد، فقد تم التركيز على الصلة الإيجابية التى وضحها بأصوله البدوية، وكذا بمعاداته الواضحة لرأس المال الأجنبى والكامنة للنخبة السياسية من الأتراك ـ الشراكسة لعدم قدرتها على الحد من الآثار السلبية للامبريالية الغربية. غير أنه لا يفوتنا هنا التنويه إلى حقيقة أن طلعت حرب سمى كل شركاته باسم مصر، فى حين لم يكن يوجد مثل هذا الارتباط بمصر كهوية وطنية لا بين الأتراك ـ الشراكسة ولا بين معظم أعضاء الطبقة العليا من الأتراك ـ المصريين. ولهذا لم يكن مفاجئا اكتشاف أن عددا قليلا من البرجوازيين المصريين المتشبهين بالأتراك أو المتأتركين فقط تعامل مع مجموعة شركات مصر، وهو ما كان على نقيض تام من شعور طلعت حرب القوى بالقومية الاقتصادية.

وتعد خلفية طلعت حرب الاقتصادية على قدر عظيم من الأهمية فى تكوين شخصيته وكذا خطه الوظيفى فى أعقاب تخرجه. فبعد إتمامه للتعليم الثانوى فى مدرسة التوفيقية بالقاهرة، التحق طلعت حرب بمدرسة الحقوق الخديوية فى ١٨٨٥، ونظرًا لتأسيسها كوريثة لمدرسة محمد على باشا للإدارة واللغات، فقد منحت مدرسة الحقوق لطلعت حرب فرصة دراسة لغة أجنبية علاوة على دراسة الفقه. وحصل طلعت حرب على شهادة العلوم الأساسية فى الحقوق بدرجة عال فى مايو ١٨٨٦ كما حصل على درجة عالية فى امتحانات الترجمة فى اللغة الفرنسية فى نوفمبر ١٨٨٦ وفبراير ١٨٨٧.(١)

وبالنظر لخلفيته التعليمية يمكن ملاحظة بعد آخر من تطور طلعت حرب. فبالرغم من أن طلعت حرب قد تكون لديه المبررات الكافية للشعور بالعداء نحو الثقافة الغربية، فقد وجد نفسه مرغما خلال سنى دراسته أن يصبح ملما بهذه الثقافة. فقد أجاد الفرنسية كما درس القانون المدنى الفرنسى والذى كان أساس الدراسات القانونية فى مصر كما كان العديد من أساتذته فرنسيين. وهكذا، وجد طلعت حرب نفسه جزءا من مجموعة صغيرة ولكنها آخذة فى التزايد، من قادة الفكر التى تأثرت بكل من الحياة الريفية للقرية والقيم الكونية للحضارة الغربية والتى كانت منتشرة فى المناطق الحضرية. وكان التأثير المتزايد للثقافة الغربية فى مصر، واضحا فى تأثيرها على نظامها التعليمى ومتواكبا مع الاحتلال

(١) ملف الخدمة والمعاش لمحمد طلعت حرب.

البريطانى وسيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد، بمعنى أنه كان على طلعت حرب، وكذا على العديد من المصريين المنتمين للطبقة الوسطى البازغة وسريعة الحراك إلى الأعلى، أن يكونوا نوعا ما من التصور للعالم بحيث يكون بمقدورهم الاحتفاظ بالكثير من تقليديتهم بينما يدمجون عناصر أخرى من الثقافة الغربية فيها وهى التى كان لا مفر من مواجهتها بالنظر لمركزهم الاجتماعى. أما بالنظر للجزء الذى تأترك من الطبقة المصرية العليا والتى كانت تتحكم فى قدر كبير من الثروة والسلطة، والتى كانت تنظر بدونية للعامة من المصريين، فكان وصولها لمساحات مشتركة مع الثقافة الغربية أقل صعوبة من التواصل مع عضو ذى أصول برجوازية صغيرة كطلعت حرب. غير أنه فقط مع هذا البزوغ وتشكل قطاع من البرجوازيين المصريين الذى أنتج رجالا كطلعت حرب وسعد زغلول، وُجِد التحدى الأول للثقافة الغربية والاحتلال الأجنبى.

ومن المؤكد أن طلعت حرب تأثر بشدة بالقدر الهائل من الهياج السياسى الذى واكب فترة دراسته بمدرسة الحقوق الخديوية، حيث كان من بين رفاق دراسته بعض ممن أصبحوا قادة للحركة الوطنية فيما بعد كمصطفى كامل ومحمد فريد. كما كان من بين مدرسيه عدد من الوطنيين كعمر لطفى، مؤسس الحركة التعاونية الزراعية، والشاعر والباحث الدينى المطلع حفنى ناصف، وكذلك الشيخ حسونة النواوى، وهو عميد عائلة معروفة من العلماء من قرية النواوى بمحافظة أسيوط. وكما سبقت الإشارة إليه، كانت مدرسة الحقوق الخديوية مسيسة بشدة خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، فى حين كانت فرنسا وبريطانيا لم تتوصلا بعد لاتفاق حول أيهما ستكون صاحبة النفوذ فى مصر. وكان العديد من المصريين فى تلك الفترة يتطلعون لفرنسا لإجبار بريطانيا على إنهاء احتلالها العسكرى لمصر. ونظرا لأن القانون المدنى المصرى مستمد من نظيره الفرنسى، كان العديد من الأساتذة بمدرسة الحقوق من الفرنسيين قد قاموا دون شك بتشجيع فكرة أن فرنسا هى الحليف الطبيعى للحركة الوطنية المصرية الناشئة. وهكذا كان مما لا غبار عليه أن التزام طلعت حرب الجاد فى صف الحركة الوطنية المصرية قد تأثر بتجربته فى مدرسة الحقوق.(١)

Goldschmidt. Pp. 310-312. (١)

وفى محاولة لتقييم الأثر الذى خلفته دراسة طلعت حرب للقانون على تفكيره وأنشطته اللاحقة، فإنه يمكننا مقارنته بنوع التعليم الذى تلقاه من خلفه من محامين مصريين، وكذلك التدريب الذى تلقاه من عداهم من مهنيين مصريين - لا سيما المهندسين. ففى نظر عدد من المهنيين المصريين، ركز النظام التعليمى الفرنسى على توجه نظرى أكثر تجردا مقارنة بالتوجه البراجماتى الواقعى لنظام التعليم البريطانى. ووفقا لوجهة النظر هذه، فإن التعليم الفرنسى يميل بصورة أكبر لتسييس الطلبة بتشجيع التوجه المجرد أكثر من التوجه الواقعى، وعبر هذا التمييز بين النظرية والبراجماتية عن نفسه بصورة أكثر وضوحا بالأسئلة الأخلاقية والقيمية التى أثيرت فى إطار دراسة القانون بالمقارنة بالتوجه التقنى والقائم على حل المشكلات الذى تطلبته دراسة الهندسة.(١)

ويمكن أن يساعد السؤال المتعلق بأثر التعليم على تنشئة أعضاء البرجوازية المصرية الآخذة فى الاتساع من المصريين على بيان التوجهات المختلفة التى تبنوها بمجرد توليهم مناصب السلطة السياسية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، أظهر اثنان من أعضاء البرجوازية البارزين وهما أحمد عبود وحافظ عفيفى اهتمامًا محدودًا بأهداف الوطنيين بينما كانوا على أهبة الاستعداد للتحالف مع رأس المال الأجنبى. كان عبود قد تلقى تدريبا فى الهندسة، فى حين كان عفيفى طبيبا. أما أعضاء البرجوازية الذين طوروا وعيا وطنيا، من قبيل طلعت حرب ومصطفى كامل ومحمد فريد وبدرجة أقل إسماعيل صدقى، فقد تلقوا تعليما قانونيا.

ولقد تناولنا فيما سبق، متغيرين اثنين وهما خلفية الطبقة الاجتماعية والتعليم، فى إطار محاولة لفهم الرؤى السياسية والاقتصادية التى اعتنقها طلعت حرب. وقد يكون من المفيد عند هذه النقطة مقارنة خلفية الطبقة الاجتماعية لطلعت حرب بتلك التى انتمت إليها الشخصيات البارزة التى احتلت مكان القيادة من برجوازية مصر الصناعية البازغة خلال عقد الثلاثينيات مثل إسماعيل صدقى وأحمد عبود وحافظ عفيفى، وأمين يحيى وقد

---

(١) مقابلات مع المهندسين عبد الرحمن حمادة (باشا) بالقاهرة فى ٩ يوليو ١٩٧٤ وعباس يسرى بالقاهرة فى ٢ يونيو ١٩٧٤. تمت مقارنة المهندسين بالمحامين نظرا لأنهم كانوا يناظرون المحامين من حيث الأعداد، لا سيما أن الطلب عليهم كان شديدا فى إدارات الرى والسكك الحديدية. وحتى فى التدريب داخل مدارس الهندسة، وكما وضح المهندس يسرى، كان الطلبة الفرنسيون يدرسون بطريقة نظرية أكثر عن نظرائهم فى بريطانيا.

يكون من اللافت للانتباه ملاحظة أن كلا من عبود وعفيفى صعدا للقمة من العدم. ولا يعرف الكثير عن خلفية أحمد عبود سوى أنه كان ينتمى لأسرة معدمة.[1] وكان صعود نجمه فى المجالين السياسى والاقتصادى بهذه السرعة مما يسترعى الانتباه. كذلك كان حافظ عفيفى ابنا لأسرة فقيرة للغاية، ووفقا لابن حافظ عفيفى وابنته، أمين وثريا، فقد ضيع جدهما أراضى العائلة.[2] وعلى الرغم من صعوبة الأخذ بإدعاء أمين عفيفى بتضييع جده لأراضى العائلة، فإنه يبدو واضحا أن العائلة لم تكن ميسورة. وعلى النقيض من ذلك، ترجع أصول أمين يحيى باشا لعائلة بالغة الثراء.[3] أما صدقى باشا فكان ينتمى لعائلة من الطبقة الوسطى، حيث شغل والده أحد مناصب البيروقراطية الخديوية مما جعله يتمتع بمركز أعلى من ذلك الذى شغله والد طلعت حرب والذى كان يعمل بإدارة السكك الحديدية الحكومية.[4]

وفى محاولة ربط بين الخلفية الاجتماعية والتوجه الأيديولوجى، فإنه يمكن الإدعاء بأن أفراد البرجوازية المصرية الذين انتموا بالأساس لطبقات أدنى وأيضًا أولئك الذين كانوا ينتمون للطبقة العليا لم يلتزموا جانب الحركة الوطنية المصرية. على العكس من ذلك، كانت البرجوازية الناشئة، والتى كان طلعت حرب وسعد زغلول وإسماعيل وصدقى وعمر لطفى وحسن النواوى نتاجا لها، وهى التى تصدت لرأس المال الأجنبى. وهو الأمر الذى تأكد أكثر فى حالة أعضاء البرجوازية الناشئة من ذوى الأصول الريفية، حيث كان يتم التمسك بالثقافة التقليدية المصرية فى ريف مصر والمناطق البدائية من المراكز الحضارية ـ كقصر الشوق. وعلاوة على ذلك، فقد كانت طبقة الأعيان وصغار ملاك الأراضى هى الأكثر تمسكا بالقيم التقليدية. وهو ما لم يكن عليه الحال مع العناصر بطيئة الاستيعاب من الطبقات الدنيا فى الريف والحضر وكذلك بالنسبة لأبناء الطبقة العليا والذين كانوا وثيقى الصلة بالثقافة الغربية ورأس المال الأجنبى.

ولفهم قدرة طلعت حرب على الاستفادة من العدائية تجاه رأس المال الأجنبى التى

---

(١) F. O. 407/221/J1989. Lampson to Eden. April 16, 1937. "Egyptian Personalities". P. 23.

(٢) مقابلة مع ثريا عفيفى بالقاهرة فى ١٥ مايو ١٩٧٤؛ وأمين عفيفى بالقاهرة فى ٢٧ مايو ١٩٧٤.

(٣) أحمد يحيى باشا والد أمين يحيى باشا كان «محدث نعمة من الإسكندرية»؛ Berque. Egypt. P. 256.

(٤) إسماعيل صدقى. مذكراتى. القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٠. ص. ٥.

سادت فى أعقاب انهيار ١٩٠٧، نجد من الضرورى تسليط بعض الضوء على تجربته الوظيفية. فقد كان طلعت حرب قد عين فى أعقاب تخرجه من مدرسة الحقوق مترجما قانونيا بالقسم القانونى للدائرة السنية فى عام ١٨٨٨ بمرتب عشرة جنيهات مصرية. ثم رُقى رئيسا لقسم المراجعة فى ١٨٨٩ وأصبح مديرا لمكتب حل النزاعات فى ١٩٠١، واستمر فيه حتى عام ١٩٠٥ عندما تم تسييل الدائرة السنية من خلال بيع أراضيها بواسطة مجموعة شركات غربية. وفى ذلك الوقت كان مرتب طلعت حرب قد أصبح ستون جنيها شهريا كما حصل على البكوية.[١]

لقد كانت تجربة طلعت حرب ـ أكثر من أى شئ آخر ـ هى ما ساعده على العلاقات الشخصية العديدة التى مكنته فيما بعد من النجاح فى تأسيس بنك مصر. وكما هو مبين بسجلات أراضى محافظة المنيا، فقد قدمت الدائرة السنية قروضا رهنية لمالكى الأراضى خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.[٢] وبينما لم تكن هذه القروض بحجم تلك التى قدمها بنك الأراضى المصرى، فإنها نجحت فى جعل الدائرة السنية مصدرا هاما للإقتراض. وبوصفه مديرا لمكتب حل النزاعات، فقد شغل طلعت حرب منصبا فاعلا داخل الدائرة، كما أنه من المؤكد أن هذا المنصب أفاده من حيث قدرته على إصدار قرارات بصدد النزاعات التى تعرض عليه.

وعلاوة على خلق صلات بينه وبين عدد كبير من ملاك الأراضى من المصريين، فقد فتح منصب طلعت حرب بالدائرة السنية أمامه قنوات إتصال بالعديد من الأجانب. وكما ذكرنا آنفا، فقد تأسست شركة الدائرة السنية فى١٨٩٨٠ من قبل مجموعة من المستثمرين الأوروبيين لتسييل الأراضى التابعة للدائرة السنية. وهذه الشركة، التى عملت بالتعاون مع بنك الأراضى، عُهِد إليها العمل على تسييل هذه الأراضى لرد الديون الطائلة التى اقترضها الخديوى إسماعيل فى ١٨٧٩ قبل خلعه. وهكذا تواصل طلعت حرب مع العديد من الرأسماليين الغربيين خلال تلك الفترة وكذا العديد من الأجانب الذين كانوا يستثمرون فى مصر حينئذ. وبالتالى فقد تلقى طلعت حرب تعليما فى أساليب إدارة

---

(١) مصر. ملف الخدمة والمعاش لمحمد طلعت حرب.

(٢) انظر سجلات أراضى بندر المنيا وبنى مزار وبنى أحمد ومغاغة خلال فترتى ١٨٩٢-١٨٩٨ و١٨٩٩-١٩٠٥، دار المحفوظات.

المؤسسات الرأسمالية واستطاع ـ هو وأنصاره ـ الاستفادة منه فى مواجهة رأس المال الأجنبى.[1]

وإذا كانت خبرة طلعت حرب الوظيفية قد مكنته من الإلمام الواسع بآليات العمل الرأسمالى، فقد تعمق هذا الإلمام من خلال خبرته الشخصية. حيث اشترى طلعت حرب عزبة مساحتها ١٨٠ فدان فى نزلة الثابت وهى قرية صغيرة بالمنيا فى ١٩٠٥، والتى وجد طلعت حرب نفسه مرغما على اقتراض ٥,٠٠٠ جنيها من بنك الأراضى المصرى لشرائها.[2] ونظرا لكونه أحد كبار ملاك الأراضى العديدين الذين كان مستحقا عليهم ديونا طائلة عندما وقع الإنهيار المالى لعام ١٩٠٧، فمما لاشك فيه أنه قد تأثر سلبيا كنتيجة لوقوع الانهيار. ولعله لم يكن من قبيل المصادفة أنه بعد ١٩٠٧، تحولت كتابات طلعت حرب من استعراض الرؤى الثقافية والسياسية إلى استعراض الرؤى الاقتصادية.

وعند مغادرته للدائرة السنية، عُين طلعت حرب مديرًا تنفيذيًا لشركة كوم أمبو. ونظرا لتملكه لأراض وشغله لمنصب إدارى فى شركة هامة لاستصلاح الأراضى، فقد تحصل طلعت حرب على المركز والثروة اللازمين لاعتباره عضوا ضمن الطبقة العليا، وإن لم يكن من بين أعضائها البارزين. فقد وضعه منصبه فى شركة كوم أمبو على اتصال بعدد من العائلات اليهودية والتى كانت من بين العائلات الأقوى فى قطاع مزدوجى الجنسية داخل الطبقة العليا فى مصر، والتى كان من بينها عائلات سوارس والقطاوى وهرارى ورولو والموصيرى. وفى مقابلة عام ١٩٢٨، ذكر طلعت حرب أنه بعد تركه الخدمة فى الحكومة عام ١٩٠٥ اتصل بفيليكس سوارس، مدير شركة أومنيبوس القاهرة، والذى أسس فيما بعد شركة كوم أمبو ثم عينه مديرا لها. كما اعترف طلعت حرب بالدين الذى يشعر به تجاه عائلة سوارس لتعليمه الكثير عن التجارة والاقتصاد.[3]

وبجانب شركة أراضى البحيرة، كانت شركة كوم أمبو واحدة من أكبر شركتين

---

(١) فى مقابلة عام ١٩٢٨، ذكر طلعت حرب أن منصبه فى الدائرة السنية علمه الكثير حول اقتصاديات الزراعة وأسباب وقوع العديد من ملاك الأراضى المصريين فى الديون. "ساعة مع طلعت حرب"، غير معرف. الهلال. ج ٣٦. مايو ١٩٢٨. ص ص. ٧٧٩-٧٨٠.

(٢) سجلات أراضى نزلة الثابت بالمنيا ١٨٩٩-١٩٠٥، وأرشيفات شركة الدائرة السنية.

(٣) «ساعة مع طلعت حرب». ص. ٧٨٠.

للأراضى فى مصر فى مطلع القرن العشرين. ونظرًا لتوجه اليهود المصريين لإدارة شركاتهم كمؤسسات عائلية، فقد كان اختيار طلعت حرب، وهو مسلم ملتزم ومن خارج العائلة، يعد دليلا على القبول الذى حازه من قبل العائلة نظرا لمهاراته وكذلك اتصالاته التى كان قد اكتسبها عند هذه النقطة من حياته. ونظرا لارتباط عائلتى سوارس والقطاوى بصلات قوية برأس المال الأوروبى، فقد أصبح طلعت حرب أكثر تمرسا بعمليات التمويل الدولى. وكانت الصلة بين عائلة سوارس ورأس المال اليهودى فى ألمانيا، لا سيما بنك الشرق الألمانى ذا أهمية خاصة فى هذا الصدد. ومن هنا يمكن إرجاع غياب ثقة طلعت حرب طيلة حياته فى البريطانيين ليس فقط بسبب تعليمه الفرنسى أو لاعتزازه القوى بالثقافة العربية وإنما للصلات التى أقامها مع رأس المال الأجنبى كنتيجة لعمله بشركة كوم أمبو. وفى عام ١٩٠٦ حول طلعت حرب حسابه البنكى من بنك سوارس لبنك الشرق الألمانى، وهى الخطوة التى ترجح أن عائلة سوارس كانت قد بدأت فى التعاون مع بنك الشرق الألمانى إما قبل أو خلال ١٩٠٦ وأن طلعت حرب إنما كان ببساطة يحذو حذو مشغليه بنقل حسابه المصرفى.[١]

ومما لا شك فيه أن طلعت حرب ظل قريبا بشدة من أعضاء الطبقة العليا من اليهود فى مصر، فقد اختار يوسف القطاوى باشا رئيس الجمعية اليهودية فى مصر نائبا لرئيس بنك مصر فى ١٩٢٠. وتعلم طلعت حرب الكثير من العائلات اليهودية التى عمل معها حول رأس المال الدولى، حيث كان العديد من أعضاء هذه العائلات يقيم فى أوروبا والولايات المتحدة وحتى فى جنوب آسيا والشرق الأقصى وكانوا يساعدون بعضهم فيما يتعلق بالتعاملات المالية. كما زادت صلات طلعت حرب بملاك الأراضى نظرا لكونه أصبح مسئولا مباشرا عن استصلاح وبيع أراضى شركة كوم أمبو، وهى الصلات التى توسعت أكثر عندما استقال طلعت حرب من شركة كوم أمبو فى ١٩٠٨ وأصبح المدير المسئول فى شركة أراضى مصر.[٢] وبينما كانت عمليات شركة كوم أمبو تتركز بالأساس

---

(١) F.O. 141/633/778. "Deutsche Orientbank Aktiengesellschaft." ملف الخدمة والمعاش لمحمد طلعت حرب.

(٢) PPTH. خطاب من سكرتير شركة كوم أمبو يقبل فيه استقالة طلعت حرب كمدير للشركة بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٠٨.

فى محافظة قنا بصعيد مصر، كانت رقعة أعمال شركة الأراضى أوسع وهى الدلتا. وكانت ممتلكات الشركة الكبيرة فى محافظة الغربية قد مكنت حرب من إقامة علاقات مع العديد من عائلات الأعيان المعروفة فى هذه المنطقة الهامة. كما ساعد عمل طلعت حرب فى محافظة الغربية على زيادة ثروته بشرائه أراضى من الشركة فيها، حيث اشترى إجمالى ٣٠١ فدان فى الفترة بين ١٩٢٠ و١٩٣٩ فى قرى كفر الجنينة وكفر الخوازم وميت العرقى بمركز طلخا بالغربية.[١]

وقد تأثر طلعت حرب بالعائلات اليهودية التى عمل معها كذلك بطريقة أخرى. فلم يكن كثير من المصريين يعتبرون هذه العائلات مصرية حقيقية، وإن كان من الواضح أنهم فى ذات الوقت لا يمكن اعتبارهم أجانب نظرا لكون العديد منهم ولد ونشأ فى مصر. وكان عدد هذه العائلات قد ترقى للقمة من شبه العدم، فوفقا لرينيه قطاوى، ترجع أصول عائلته لقرية القطا بمحافظة الجيزة.[٢] فعلى العكس من معظم العائلات اليهودية الأخرى، كان القطاوية مزارعين ولم يكونوا بالأساس مهاجرين من أوروبا أو من مناطق أخرى بالشرق الأوسط. وحقيقة أن القطاوية والعائلات اليهودية الأخرى استطاعت تكوين مؤسسات رابحة وتبوء مناصب فى المجتمع المصرى وكسب احترام الأوروبيين لم يكن بلا تأثير على طلعت حرب. فهذه العائلات اعتمدت على التضامن بين أفرعها، وكانت فخورة بثقافتها وديانتها وتعمل داخل مجتمعها بطريقة إنسانية.[٣] وقد يستطيع المسلمون الوصول لنفس النتائج أيضا إذا ما أصبحوا أكثر إدراكا للحاجة للتكافل ولإحياء قيمهم التقليدية،[٤] وهى الأفكار الرئيسية التى دأب طلعت حرب على التركيز عليها وتكرارها فى كتاباته.

كذلك أدرك طلعت حرب أن العائلات اليهودية التى عمل معها لديها من الموارد ما

---

(١) سجلات أراضى كفر الجنينة وكفر الخوازم وميت العرقى بالغربية عن فترتى ١٩١٣-١٩٢٦، ١٩٢٧-١٩٣٩.

(٢) مقابلة فى باريس، ٤ يناير ١٩٧٥.

(٣) Jacob Landau. **Jews in Nineteenth Century Egypt**. New York: Praeger, 1972. pp. 231, 247.

(٤) PPTH. مقترح تأسيس بنك وطنى مصرى مقدم من قبل محمد طلعت حرب للمؤتمر المصرى بتاريخ ٣٠ مايو ١٩١١ (انظر أيضا: طلعت حرب. علاج مصر الاقتصادى. ص ص ١٤٥-١٤٦).

لا يستطيع المصريون الحصول عليه، فقد كان بمقدورهم الحصول على قدر كبير من رأس المال من البنوك والمستثمرين الأوروبيين، وقد كان بنك الشرق الألمانى مجرد مثال فى هذا الصدد. فإذا كان طلعت حرب يفكر بأنه على المصريين إبداء المزيد من التماسك فيما بينهم للوقوف فى وجه الثقافة الغربية للحيلولة دون إنهيار مؤسساتهم التقليدية، فلن يكون هذا كافيا لمواجهة الهيمنة الأوروبية على الاقتصاد المصرى. حيث أن اليهود كانوا مجتمعا متماسكا فى مصر واستطاعوا الحفاظ على إرثهم الثقافى وكانوا يتمتعون بمصادر لرأس المال لم يتسن للمجتمع المصرى الحصول عليها.

وقد عكست الكتابات الأولى لطلعت حرب، والتى عمد فيها إلى حث المصريين على عدم التخلى عن تقاليدهم، قدرا من السذاجة لرجل لم يتمرس بعد بالشكل الذى يمكنه من الإلمام بصلب المنطق المحرك للإمبريالية الأوروبية. غير أن العمل مع العائلات عالمية الإنتشار من البرجوازية اليهودية المصرية منحه فرصة الاقتراب بصورة أكبر من هذه الظاهرة. فتوصل لنتيجة مفادها أن على المصريين مراكمة رؤوس الأموال إذا ما رغبوا فى مقاومة رأس المال الأجنبى وليتحاشوا وقوع حوادث أخرى من قبيل الانهيار الكارثى الذى وقع فى ١٩٠٧. وخلافا لمعظم قادة الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة، تمكن طلعت حرب من الوقوف على العلاقات الأكثر أهمية، وإن كانت أقل وضوحا فى شكلها الخارجى، والتى تعبر عن تبعية مصر للغرب. فقد كان الاستقلال السياسى الرسمى لمصر هدفا ساميا فى حد ذاته، إلا أنه لم يكن ليعنى الكثير إذا لم تتمكن مصر من إحكام السيطرة على القوى الاقتصادية التى تتأثر بها. كما تمثلت قوة رأس المال أمام طلعت حرب فى بزوغ نجم بنك الشرق الألمانى والمؤسسات العديدة التى دعمها فى مصر. وكذلك كان طلعت حرب واعيا بدرجة اليقظة والحرص التى أولاها البريطانيون لتوسع نشاط رأس المال الألمانى فى السوق المصرية.

وهكذا كان التأثير الثانى لخبرة طلعت حرب الوظيفية على وجهات نظره ناتجا عن صلته برأس المال الألمانى، خصوصا خلال الزيارة التى قام بها إلى ألمانيا برفقة يوسف القطاوى باشا قبل قيام الحرب العالمية الأولى. وفى تقرير قدمه طلعت حرب والقطاوى باشا إلى لجنة التجارة والصناعة فى ١٩١٦، والذى جاء تحت عنوان «تقرير حول التجارة والصناعة الألمانية»، ركزا على سرعة الوتيرة التى توسعت بها ألمانيا فى مجالى التجارة والصناعة منذ عام ١٨٨٠، كما أبدوا إعجابهم الشديد بكفاءة العامل الألمانى. كما دهشوا

لدرجة الرعاية التى تقدمها الحكومة الألمانية تجاه الطبقة العاملة وكذا التجانس العام فى هيكل المجتمع الألمانى، والذى لم تلق طبيعته المترابطة انتقادا من جانبهم.[١]

ومن المهم فى هذه المقام الإشارة إلى الجزء الذى تناول النظام البنكى الألمانى فى التقرير. ففى هذه الجزئية تحديدا، سلط طلعت حرب والقطاوى الضوء على مفهوم البنك العالمى (Grossbank).[٢] وقد نقلوا جزءا من المادة الثانية من القرار المنشئ للبنك الوطنى الألمانى والتى تنص على أن: «غرض هذه الشركة هو القيام بأى مشروع مهما كانت طبيعته، سواء أكان عمليات بنكية أو إقراض أو عمليات مالية أو إصدار سندات أو مشروعات صناعية».[٣] وقد ذهب د. على الجريتلى إلى أن طلعت حرب والقطاوى ومساعدوهم فى بنك مصر قد أساءوا فهم النظرية الألمانية عن البنوك ذلك أن البنوك العالمية الألمانية كانت ترى فى استثماراتها فى المجال الصناعى مصرفا مؤقتا لفوائض رؤوس الأموال لديها فى حين جاء تعامل بنك مصر مع استثماراته فى شركات مصر كاستثمارات دائمة.[٤] أما جيرشينكرون فقد رأى أن مفهوم طلعت حرب عن النظرية الألمانية للبنوك المختلطة جاء أقرب للحقيقة مما ذهب إليه الجريتلى.[٥] هذا فضلا عن أن الجريتلى غاب عن ذهنه نقطة فى غاية الخطورة ولعلها النقطة الأكثر أهمية هنا، وهى عدم التفاته لأهمية التأثير الذى تركته الأفكار الغربية على رؤية العالم لدى طلعت حرب وقطاع عريض من البرجوازية المصرية. فحقيقة الأمر أن الإمبريالية الأوروبية تترك عادة أثرا ثقافيا ـ علاوة على أثرها المادى ـ على الشعوب التى تستعمرها وعادة ما تقتصر هذه الآثار على النقاشات حول المجالات الفنية وأفكار الديمقراطية الليبرالية، وما يغيب هو ضرورة التركيز على أن الفلسفات الاقتصادية لبرجوازيات العالم الثالث قد تأثرت بشدة بالغرب الصناعى.

---

(١) محمد طلعت حرب. «تقرير حول التجارة والصناعة الألمانية». مجموعة خطب محمد طلعت حرب، القاهرة: مطابع مصر، ١٩٢٧. ج ١، ص ص: ١٦-١٧.

(٢) نفس المرجع السابق. ص ص. ٢٢-٢٦.

(٣) نفس المرجع السابق. ص. ٢٢.

(٤) الجريتلى. الهيكل. ص ص. ٤٣٩-٤٤٠.

(٥) Alexander Gerschenkron. **Backwardness in Historical Perspective**. Cambridge, Mass.: The Belknap Press, 1966). P. 14.

البنوك الألمانية، كما تقدم القول، واكبت رحلة المؤسسات الصناعية من المهد إلى اللحد، أى منذ تأسيسها وحتى تسييلها وساندتها فى مواجهة كل التقلبات التى واجهتها."

وهناك بعد ثالث هام فى الخبرة العملية لطلعت حرب تمثل فى عمله كوكيل لعدد من كبار ملاك الأراضى المصريين المعروفين، كان من بينهم: فؤاد سالم حجازى، ابن الناشط الوطنى المعروف لطيف سالم حجازى؛ وأحمد بليغ باشا، الناظر السابق للدائرة السنية، وعمر سلطان باشا ـ وهو الأكثر أهمية ـ، لأنه العضو الأكثر بروزا من بين أعضاء العائلة واسعة النفوذ والثراء وهى عائلة سلطان بمحافظة المنيا.[١] وكان لخبرة طلعت حرب كوكيل عن كبار الملاك هؤلاء نتيجتان: الأولى أنها أسست لعلاقات متينة لطلعت حرب مع عدد من العائلات القوية والتى كانت ذات نفع كبير له خلال تأسيسه لبنك مصر فيما بعد.[٢] أما الثانية فقد مكنت طلعت حرب من اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع أعضاء الطبقة المصرية العليا ممن هم أعلى منه فى المركز الاجتماعى، وهى المهارات الهامة التى احتاج طلعت حرب إلى تطويرها بشدة نظرا لأنه وجد نفسه مرغما على استعمالها بين الحين والآخر لتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة فى مصر خلال محاولاته لتأسيس مجموعة شركات مصر. وبصفته وكيلا لعمر سلطان، كان طلعت حرب مسئولا عن مباشرة أعماله المالية، وكان عمر سلطان مدمنا على المقامرة وكثيرا ما كان يرسل لطلعت حرب طالبا نقودا لإنفاقها فى صالات القمار الأوروبية. وما كان تأنيب طلعت حرب القاسى لسلطان بسبب إسرافه فى إنفاق نقوده إلا مؤشرا على أنه كان يتمتع بدرجة كبيرة من التأثير الخفى عليه على الرغم من كونه موظفا لديه من الناحية الرسمية.[٣] كما تشير المراسلات بين طلعت حرب وفؤاد حجازى إلى الحرية المطلقة تقريبا التى كان يتمتع بها طلعت حرب فى التعامل على حسابات وأراضى موكله.

أما البعد الهام الرابع فى أنشطة طلعت حرب والذى أسهم فى تطوره على المستوى

---

(١) **PPTH.** وثائق ١٤ و١٩؛ توكيلات بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٠٧ و ١٧ يونيو ١٩٠٨.
PPFSH. توكيل بتاريخ ٢٢ يناير ١٩١٦. وفى الواقع، وكما تبين الخطابات الشخصية المتبادلة بين طلعت حرب وفؤاد سالم حجازى، فقد كان طلعت حرب وكيلا غير رسميا للأخير منذ ١٨٩٨، راجع خطاب حرب لحجازى حول الأوضاع المادية لممتلكات الأخير بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٨٩٨.

(٢) كنتيجة لإدارته لدائرة عمر سلطان، نشأت صلات كثيرة بينه وبين الفلاحين والمزارعين «احتككت كثيرا بالفلاحين والمزارعين». «ساعة مع طلعت حرب». ص. ٧٨٠.

(٣) **PPTH.** من طلعت حرب لعمر سلطان، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٠٩ فى رد على تيليجرام من سلطان فى ميلانو بإيطاليا طالبا إمداده بأموال.

الشخصى فكانت مشاركته فى الحياة السياسية والفكرية المصرية. وكما تقدم، فمن المحتمل أن تكون المشكلات المالية التى صادفت عائلة طلعت حرب فى ميت أبو على قد لعبت دورا هاما فى تشكيل وعيه السياسى، حيث ورد ذكر مشكلة الربا وقيود الديون التى تثقل كاهل الفلاحين والمزارعين غير مرة فى كتاباته، الأمر الذى يجعل من الصعب عدم الوصول لخلاصة مؤداها أن هذه المشكلات كانت عاملا أساسيا فى جذب طلعت حرب لمركز السياسة المصرية والنشاط الثقافى.[1]

وعلى الرغم من صعوبة الوقوف على نقطة البداية فى أنشطة طلعت حرب السياسية، فمن الواضح أنه كان متأثرا للغاية بالثورة العرابية عام ١٨٨٢، وأنه كان قد أضحى وطنيا أصيلا مع حلول وقت التحاقه بمدرسة الحقوق. وقد ارتبط طلعت حرب بصلات وثيقة مع عمر لطفى ومحمد فريد ومصطفى كامل خلال فترة دراسته للقانون، حيث كانت مدرسة الحقوق بؤرة لنشاط الحزب الوطنى. ونظرا لكل ذلك وأيضًا للدور الذى لعبه محمد فريد فى إيجاد وظيفة له فى الدائرة السنية وصداقته لفؤاد سالم حجازى، فقد انضم طلعت حرب للحزب الوطنى فى وقت ما خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر.[2]

كما شهدت نهاية القرن التاسع عشر دخول طلعت حرب فى الجدل الذى دار حول ماهية المجتمع الشرقى. وبينما بدت كتابات طلعت حرب خلال هذه الفترة ثقافية فى طبيعتها، فقد كان مضمونها سياسيا للغاية. وكانت أولى مشاركاته المعروفة فى المجالين السياسى والفكرى قيامه بترجمة خطاب أُرسِل من عثمان بك إسماعيل، سكرتير السلطان العثمانى، لمؤتمر المستشرقين المنعقد فى باريس فى ١٨٩٤ من الفرنسية للعربية. وكان هذا الخطاب ردًّا على الموضوع الرئيسى للمؤتمر وهو أن الإسلام انتشر عن طريق استخدام

---

(١) قضية الربا، والتى تطرق إليها طلعت حرب فى علاج مصر الاقتصادى و**L'Europe et l'Islam** وفى عدد من كتاباته الأخرى، ظهرت كذلك خلال المقابلة المشار إليها سابقا. فعند حديثه عن الثورة العرابية، ذكر أن أحد أسباب قيامها كانت الحاجة لإنشاء بنك وطنى خصوصا «لحماية المزارعين من قهر المرابين». «ساعة مع طلعت حرب» ص. ٧٧٨. انظر كذلك المقالة حول أسباب تأسيس بنك مصر فى الأخبار، ٢٧ يونيو ١٩٢٠.

(٢) حافظ محمود وآخرون. طلعت حرب. (القاهرة: شركة مصر للطباعة، ١٩٣٦). ص. ٩؛ محمود الهجرسى، طلعت حرب: مسرحية إذاعية من راديو صوت العرب. (القاهرة، ١٩٦٥). ص. ٣٣؛ «ساعة مع طلعت حرب» ص. ٧٨١.

القوة، وكان هذا الإدعاء أن الإسلام انتشر بالغزو وليس بسبب الاقتناع بمزاياه من قبل أتباعه، قد استتبع ردود أفعال غاضبة من الوطنيين أمثال طلعت حرب.

وقد جاءت ترجمة طلعت حرب تحت عنوان «كلمة الحق عن الإسلام والدولة العثمانية».[١] فخلال هذه الفترة، ارتأى طلعت حرب دوره كمفكر مصرى يقف موقف المدافع عن رجالات دولته فى وجه أفكار المستشرقين الغربيين الهدامة، فجاء كتاباه خلال هذه الفترة عن موقع المرأة فى المجتمع الإسلامى. وبينما كان الهدف المباشر لهجوم طلعت حرب هو الرؤى التى عبر عنها قاسم أمين فى كتابه تحرير المرأة، فقد كان يهاجم كذلك ـ ولو بطريقة غير مباشرة ـ دراسة وضعها مستشرق فرنسى عام ١٨٥٤ كان يهدف فيها للحط من قدر المجتمع المسلم من خلال التعرض لوضع المرأة فى الإسلام.[٢]

وعلى الرغم مما عرف عن الطبيعة المحافظة لطلعت حرب طيلة حياته، فإنه لم يكن يرى كتاباته حول وضع المرأة فى الإسلام كرد فعل.[٣] بل إنه من عدة نواحى، لم يكن يرى أن كتاباته عن المرأة تقتصر على وضع المرأة فقط، وإنما كان يرى فى نفسه الرد على محاولات المفكرين الغربيين تقويض تركيبة المجتمع المصرى من خلال تدمير بنية العائلة فيه. فمثلاً، كانت إزالة الحجاب رمزا للجهود الرامية إلى إخضاع المرأة المسلمة لأنماط السلوك والمواقف الغربية، وبمجرد حدوث ذلك، فإن العائلة وبالتالى المجتمع بأسره سيفقد تماسكه.

وفى إطار محاولة تبرير موقفه بأن المرأة فى المجتمع الإسلامى كانت أكثر تحررا من نظيراتها فى المجتمع الغربى وبالتالى فهى ليست بحاجة للتساوى بالرجال من حيث الحقوق، اعتمد طلعت حرب على آراء الشيخ محمد عبده.[٤] وكان طلعت حرب، كما كان

---

(١) محمود وآخرون. ص ص. ١١-١٤.

(٢) نفس المرجع السابق. ص. ١٥؛ محمد طلعت حرب. تربية المرأة والحجاب؛ وفصل الخطاب عن المرأة والحجاب. كلا هذين الكتابين نشر بواسطة مطبعة التركى بالقاهرة فى ١٨٩٩ و١٩٠١ على الترتيب.

(٣) انظر، على سبيل المثال، «ساعة مع طلعت حرب». ص. ٧٨٠؛ و «طلعت حرب يتحدث عن شركة الغزل والنسيج». السياسة الأسبوعية. ٢٩ يناير ١٩٢٧، ص ص. ٧-٨، والتى سئل فيها طلعت حرب عن رؤاه حول المرأة.

(٤) على سبيل المثال، استخدم طلعت حرب العبارة التالية من تأليف الشيخ محمد عبده فى صفحة العنوان من فصل الخطاب عن المرأة والحجاب: «لقد خلق الله النساء لإدارة البيوت وهذه هى المساحة التى خصصها لهن أزواجهن. كما جاء عقلهن كافيا لاحتياجاتهن فى هذا الصدد. القانون الإسلامى صالح لكل زمان ووفقا لتشريعاته، فإن النساء غير خاضعات للرجال ولا إماء لهن، بل هن شاهدات ووارثات». والشاهد على =

محمد عبده، إزاء تناقض استعصى على الحل. فبينما رفض الاثنان بشدة أى تقليد تابع للمجتمع الغربى، فإن كلا منهما كذلك وقف فى وجه أى رأى عبارة عن مجرد رد فعل للغرب.[1] ولم يكن بمقدور أى منهما أن يمزج بشكل صحيح بين ما ارتآه أبعادا مرغوبا فيها من كل من المجتمع المصرى المسلم والمجتمع الرأسمالى الغربى. وبالاعتماد على دعاوى العلماء البارزين من قبيل محمد عبده وحفنى ناصف، كان طلعت حرب يمثل طليعة برجوازية محلية تهدف للإصلاح، وبينما كانت تنادى بسياسات اقتصادية ليبرالية، فقد ظلت محافظة على أساسيات القضايا الاجتماعية.

وعلى الرغم من مشاعر طلعت حرب المختلطة تجاه الغرب، فمن الواضح أن كتاباته الأولى كانت ضد الامبريالية. فكتابه التالى الذى ظهر بعد ذلك كان تاريخ دول العرب والإسلام.[2] وبينما تعرض الكتاب لوضع المجتمع العربى من الجاهلية وحتى عصر الخلفاء الراشدين مما يبدو ملمحا برئ المضمون، فإن جزءا لا يستهان به من مقدمة الكتاب تضمن هجوما على الكيانات الامبريالية الفرنسية والبريطانية فى العالم العربى. وفى ذات العام حرر طلعت حرب كتابا بعنوان «أوروبا والإسلام» إم. جى. هانتو والشيخ محمد عبده. وكان الهدف الرئيسى من وراء هذا الكتاب هو تعريف القارئ الأوروبى بردود الشيخ محمد عبده فى الجريدة اليومية القاهرية المؤيد على سلسلة مقالات المستشرق الفرنسى ووزير الخارجية الأسبق إم. جى. هانتو والتى نشرها فى Le Journal. غير أن طلعت حرب استغل مقدمة الكتاب لشن هجوم على النزعة الاستعمارية الأوروبية، حيث تساءل فيها كيف يمكن للغرب المسيحى أن يهاجم الإسلام مع وجود كل هذا القدر من الفقر والانحلال فى المجتمع الغربى، ومع قيام الغرب بكل هذه المجازر فى أنحاء كثيرة من العالم الإسلامى وغير الغربى إبان احتلالها.[3]

=قرب طلعت حرب من محمد عبده هو الرثاء القوى الذى كتبه فى وداع المفتى الأكبر فى الجورنال القاهرى **L'Egypte** فى ١٣ يوليو ١٩٠٥. تمت إعادة طبع النعى:

Mohammed Talaat Bek Harb (ed.). **L'Europe et l'Islam: M.G. Hanotaux et le Cheik Mohammed Abdoh**. Cairo: Imprimeries Jean Politics, 1905. pp. 73-78.

(١) محمود وآخرون. ص ص. ٢١، ٢٤.

(٢) ويبدو أن هذا الكتاب قد حقق بعض الشهرة، فمن بين أوراق طلعت حرب الخاصة كان خطابا بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٠٦ من زعيم دينى هندى (سيد إقبال أحمد) يمتدح فيه الكتاب. P.A. from Fatehgrah.

(٣) **L'Europe et l'Islam**. P.7.

غير أن طلعت حرب كان حريصا على بيان أنه لم يكن يهاجم المسيحية، فلم تكن المسيحية أو المسيحيون الغربيون هم من أفسدوا المجتمعات المسلمة ولكنها كانت ممارسات المحتلين و«المرابين والمجرمين ومالكى الحانات وأولئك الفاقدين لإدراكهم الذين يراهم المرء بين الشرقيين والأوروبيين على حد سواء» هى التى خلقت المشكلة.[1] وإذا ما أخذنا فى الاعتبار مستوى تعليم طلعت حرب وقراءاته المتعمقة للكتب الأوروبية ورحلاته لأوروبا وكذا أصدقائه ومعاونيه العديدين من الأوروبيين والمتفرنجين، يمكن القول بأن طلعت حرب كان وثيق الصلة بالمجتمع والثقافة الأوروبيين لدرجة يصعب معها قيامه بالحكم عليها فى ضوء أى صورة نمطية معينة.[2] كما كان طلعت حرب فخورا بأصدقائه ومعارفه العديدين من الأوروبيين. وقد اشتملت أوراقه الخاصة على مراسلات بين عامى ١٩٠١ و١٩٠٤ مع أمريكى مغترب يدعى سيدنى سميث وكان يعيش فى بلجيكا ويعمل لدى شركة أحبار كارتر ـ بوسطن.[3] والمثير فى هذه المراسلات هو حقيقة أن سميث كان معجبا شديد الحماس بالثقافة العربية ـ الإسلامية.[4] وقد أتاح سميث لطلعت حرب فرصة التعبير عن آرائه

---

(١) محمود وآخرون. ص. ٢٤.

(٢) من بين أوراق طلعت حرب الخاصة توجد العديد من المؤشرات على مصالحه الدولية وصلته الوثيقة بالحضارة الغربية، والأمثلة على ذلك هى من قبيل قوائم الكتب التى اشتراها من مكتبة جورج روستان بباريس، زيارته مع حامد خلوصى للجريدة الباريسية اليومية **Le Matin**، وهديته للجامعة المصرية المكونة من عدد ضخم من الكتب فى الفلسفة. وبالنظر لتقليدية طلعت حرب، فقد يكون من المهم ملاحظة قيامه بشراء عدد من الكتب حول حدة الإدراك. الأوراق بتاريخ ١٠ مارس ١٩١٠، ١ يوليو ١٩٠٧ و١٩ ديسمبر ١٩١٠ على الترتيب.

(٣) **PPTH.** وثائق ١-٦، خطابات بتواريخ ١٣ سبتمبر ١٩٠٣، ٥ نوفمبر ١٩٠٣، ١٢ نوفمبر ١٩٠٣، ٥ ديسمبر ١٩٠٣، ١٧ ديسمبر ١٩٠٣، و١٦ أبريل ١٩٠٤.

(٤) وتضح هذه النقطة فى عبارات سميث حول الإسلام والمجتمع العربى، فعلى سبيل المثال:

" L'arabe represente pour moi, etant sincere, le plus haut type de l'humanite, peut-etre parceque (*sic*) ses principes sone ceux que j'estime le plus . خطاب سميث لطلعت حرب فى ٣٠ اكتوبر ١٩٠٣. كذلك، J'ai depeint vos habitudes, le peu d'autorite de vos pretres, la liberte de la Mosquee (*sic*) pour les pauvres aussi bien que les riches (et dans votre religion elle est reellement le Maison de Dieu), le veritable sens du harem; votre vie si pure, la democratie reelle de votre vie ." **PPTH** . من سميث لطلعت حرب ١٨ نوفمبر ١٩٠٣.

بخصوص المجتمع العربى لغربى متعاطف. وبينما مثلت خطابات طلعت حرب لسميث توصيفا لمثالية المجتمع العربى، فإنها عبرت كذلك ـ وربما بتفصيل أكثر مقارنة بكتاباته ـ عن رؤيته للحد الذى مثل بالنسبة المجتمع العربى عنده بديلا عن التراجع الأخلاقى للغرب.[1] وبهذه الطريقة يكون طلعت حرب قد تبنى نظرة للعالم لم تختلف كثيرا عن تلك التى اعتنقها غيره من المفكرين المعاصرين له، والتى تقضى بأنه على الرغم من التقدم التكنولوجى للغرب، فقد التفت الغرب عن العديد من مؤسساته وقيمه التقليدية كالأسرة والدين. غير أنه إذا كان المجتمع العربى المسلم يسمو من الناحية الروحية عن الغرب، فإن الفرد لا يجب أن يخلص من ذلك إلى ضرورة رفض الغرب كله بل إلى حقيقة أن العالم الإسلامى يستطيع التعامل مع الغرب على قدم المساواة.

وبالإضافة لكتاباته السياسية، فقد كان طلعت حرب نشيطا كذلك فى السياسات الحزبية، فعلى الرغم من ثناء مصطفى كامل على كتابات طلعت حرب عن المرأة والمجتمع الإسلامى فى مقالة له فى اللواء فى عام ١٩٠٠، فقد انقلبت العلاقة بينهما لحالة من العدائية الشديدة بحلول عام ١٩٠٢.[2] وفى خطاب كتبه طلعت حرب لفؤاد سالم حجازى من لندن، أنه غادر حجرته بالفندق عن عمد لتجنب الالتقاء بمصطفى كامل الذى أتى للقاء رفيقه فى الرحلة، حامد خلوصى. وبينما لم تتضح طبيعة الخلاف بينهما، فإن حدة لهجة الخطاب ورفض طلعت حرب قبول توسط خلوصى لديه لمقابلة مصطفى كامل، يرجحان أنه كان خلافا شديدا.[3]

إلا أنه فى عام ١٩٠٥، بدا أن العلاقات بين الطرفين قد تحسنت مع تراجع الخلافات بينهما وقيام مصطفى كامل بكتابة مقال فى اللواء مهنئا فيه طلعت حرب لكونه أول

---

(١) PPTH. خطابا طلعت حرب لسميث بتاريخ ٧ و١٧ نوفمبر ١٩٠٣.

(٢) للإطلاع على ثناء مصطفى كامل على طلعت حرب انظر: عبد الرحمن الرافعى. مصطفى كامل. القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٦٢. ص. ٤١٦.

(٣) PPFSH. خطاب طلعت حرب لفؤاد سالم الحجازى بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٠٢.
من المهم ملاحظة أن فؤاد الحجازى كان صديقا مقربا من مصطفى كامل حيث كانا كلاهما من الدارسين بمدرسة الحقوق الخديوية، وبلا شك فقد كان الحجازى طرفا فى تقديم طلعت حرب لمصطفى كامل. انظر عبد العزيز حافظ الدنيا (محرر). رسائل تاريخية من مصطفى كامل لفؤاد سالم الحجازى. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

مصرى يتم تعيينه فى أهم شركتين فى مصر، وهما شركة أراضى كوم أمبو وشركة أراضى مصر.[1] إلا أن هذا لم يثن طلعت حرب عن قبول دعوة أحمد لطفى السيد للانضمام لحزب الأمة الذى أسسه، ثم انقطعت كل صلة له بالحزب الوطنى فى ١٩٠٨. وكان عمر سلطان مساهما بارزا فى صحيفة الحزب الوطنى اللواء، الأمر الذى مكنه من تولى الأمانة المالية للحزب بالمقابل، لكن مع ضغوط طلعت حرب، أوقف عمر سلطان كل معوناته المالية للحزب فى ١٩٠٨.[2] هذا التصرف لم يكشف فقط عن مدى النفوذ السياسى الذى كان يتمتع به طلعت حرب فى ذلك الوقت وإنما عن مدى تحكمه فى أموال عمر سلطان كذلك.[3] وهكذا فعلى الرغم من كونه عضوا فى الحزب الوطنى فى سنواته الأولى، فقد تحول ولاؤه السياسى فى ١٩٠٧. وقد ظهر اسم طلعت حرب من بين أسماء مؤسسى الجريدة، وهى الصحيفة الرسمية لحزب الأمة، كما أبرزت المقالات التى كتبها للجريدة فى ١٩٠٧ و١٩٠٨ و١٩١٠ صلته الوثيقة بالحزب.[4]

وفى إطار تفصيل تحالفات طلعت حرب السياسية، يجب ألا يفوتنا أنه خلال سنى دراسته فى مدرسة الحقوق الخديوية، أقام علاقات قوية بمصطفى كامل ومحمد فريد، زعيما الحزب الوطنى فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. وبينما كان مديرا لمكتب المنازعات بالدائرة السنية، فقد أقام طلعت حرب علاقات بعدد من ملاك الأراضى من المصريين الذين كونوا حزب الأمة فى ١٩٠٧، فتطور هذه العلاقات الأخيرة والخلاف الواضح بين طلعت حرب وقيادة الحزب الوطنى هى ما يفسر التحول فى تحالفاته الحزبية.

وكانت الخلافات السياسية التى وجد طلعت حرب نفسه إزاءها بين عامى ١٩٠٢ و١٩٠٨ دافعا له لمحاولة التحرر مما أسماه بالتشتت الحزبى. فكانت هذه الخبرات الأولية لطلعت حرب بالسياسات الحزبية هى الدافع الرئيس وراء قراره تحاشى الربط بين بنك

---

(١) الرافعى. مصطفى كامل. ص. ٤١٦.

(٢) **The Memoirs of Muhammad Farid**, as cited by Goldschmidt. P. 325.

(٣) تعرف طلعت حرب على عمر سلطان وتوطدت علاقته به خلال فترة عمله فى الدائرة السنية وشركة كوم أمبو. مقابلات مع ابنة عم عمر سلطان، مدام حواء إدريس، بالقاهرة فى ٢٥ مارس ١٩٧٤، ومع السكرتير الإدارى لطلعت حرب، محمد أمين أحمد، بالقاهرة فى ٢٦ يوليو ١٩٧٣. والطريقة التى تقابل بها طلعت حرب مع عمر سلطان تؤكد أهمية بدايات عمره الوظيفى.

(٤) الجريدة. ١٣ مارس ١٩٠٧، ٢ ديسمبر ١٩٠٨، ٩ مايو ١٩٠٧ و٣ و٧ فبراير ١٩١٠.

مصر وحزب سياسى بعينه.[1] وبعد عام ١٩٠٧، انصرفت كتابات طلعت حرب لتناول القضايا الاقتصادية فقط، وبالمثل اقتصر فى أنشطته السياسية بعد ١٩٠٧ على التركيز على القضايا الاقتصادية والابتعاد عن السياسات الحزبية. ولعل المثال الواضح هنا هو الدور الذى لعبه طلعت حرب فى الخلاف حول تجديد عقد امتياز قناة السويس. ففى ١٩١٠، حثت شركة قناة السويس، بدعم من الحكومة المصرية ومستشاريها البريطانيين، الجمعية العمومية المصرية على تمرير خطة يتم بمقتضاها تمديد امتياز الشركة لمدة أربعين عاما إضافية من ١٩٦٨ وحتى ٢٠٠٨،[2] فشكلت الجمعية العمومية لجنة خاصة لدراسة المقترح الحكومى، وعهدت اللجنة بدورها لطلعت حرب وسمير صبرى باشا بإعداد تقرير حول المسالة.[3] وكان قد تم اختيار طلعت حرب لأنه شارك بالفعل فى دراسة عن قناة السويس نشرت فى ١٩١٠ وكتب عدة مقالات فى الصحافة استنكر فيها غياب السيادة المصرية على القناة والقدر الهزيل من الأرباح الذى تحصله مصر منها.[4] وقد بدا جليا أن طلعت حرب، وليس سمير صبرى، كان المؤلف الرئيسى للتقرير الذى قدم إلى لجنة الجمعية العمومية. وكان تمديد امتياز قناة السويس قد أثار موجة عارمة من الغضب لدى الوطنيين المصريين أسهمت فى اغتيال رئيس الوزراء المصرى بطرس غالى باشا فى ١٩١٠.[5] كما كانت هناك معارضة للمقترح داخل البرلمان المصرى، غير أن التقرير الذى أعده طلعت حرب وسمير صبرى والذى بينا فيه حجم الخسائر التى ستعود على الحكومة المصرية من جراء هذا التمديد هو الذى قدم مسوغا قويا لمعارضة التمديد، فما كان من البرلمان إلا أن رفض تمرير المقترح والتزم الخديوى برغبة المجلس.[6] ومرة أخرى، فمن المهم الانتباه لمقدرة طلعت حرب على تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من خلف الستار؛ فبالرغم من قيامه بكتابة معظم إن لم يكن كل التقرير، فقد فضل طلعت حرب عدم ذكر اسمه حتى فى التقرير النهائى للجنة.[7]

---

(١) كان هذا ملمحا تكرر تقريبا فى كل المقابلات التى أجريتها مع السياسيين السابقين وموظفى بنك مصر وشركاته المتقاعدين.

(٢) Goldschmidt. P. 325.

(٣) شفيق. ج ٢ الفصل الثانى. ص. ٢٠٧.

(٤) الجريدة. ٣ و٧ فبراير ١٩١٠.

(٥) Goldschmidt. P. 325.

(٦) شفيق. ج ٢ الفصل الثانى. ص. ٢٠٨.

(٧) الحكومة المصرية. محاضر الجمعية العمومية المصرية، ١٩١٠، الجلسة الرابعة عشر. ص ص. ٤١٠-٤٤٥.

وواكب تراجع طلعت حرب التدريجى عن الانغماس فى الحياة السياسية المصرية والذى بدأ مع خلافاته مع قيادة الحزب الوطنى تزايد اهتمامه بالقضايا الاقتصادية، لا سيما مع تأسيس مؤسسات إقراض يملكها المصريون ويديرونها. ففى ١٩١٠، قام طلعت حرب بالتعاون مع عمر لطفى، أستاذه السابق فى القانون وزعيم حركة التعاونيات، والأمير حسين كامل وألفريد عيد، وهو رجل أعمال بلجيكى، وعدد من التجار القاهريين المعروفين بتأسيس شركة التضامن المالى بمصر.[١] وكانت شركة التمويل التعاونية صغيرة نسبيا وكان عملاؤها فى الغالب من تجار المدن. وعملا على جذب انتباه كبار ملاك الأراضى فى الريف للاستثمار فى بنك وطنى، نشر طلعت حرب علاج مصر الاقتصادى وقدم مقترحه لإنشاء بنك وطنى للمؤتمر المصرى الأول فى ١٩١١.[٢] وكان لا يوجد أدنى شك هنا فى أن طلعت حرب قد قطع كل صلاته بالحياة الحزبية فى مصر، فمنذ ١٩١١ وحتى قيامه بتأسيس بنك مصر، استمر فى قصر أنشطته على المسائل الاقتصادية؛ حيث أصبح نائب رئيس الغرفة التجارية المصرية كما اختير للانضمام للجنة الموارد بوزارة المالية فى ١٩١٥ وكذلك عضوا بلجنة التجارة والصناعة كما حاول فى ذات العام تأسيس شركة لتمويل جنى المحاصيل المصرية (شركة تمويل المحاصيل المصرية).[٣]

وفى إيجاز، فإن أصول طلعت حرب الاجتماعية وخبراته التعليمية والمهنية ومساهمته فى الحياة السياسية والفكرية المصرية قد شكلت التركيبة المثلى لتأهيله لتأسيس أول بنك وطنى فى مصر. أما فشل البنك فى تحقيق المتوقع من ورائه ودور طلعت حرب فى هذا الفشل فهو موضوع الفصول التالية.

---

(١) بنك التضامن المالى. اليوبيل الذهبى. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٠.

(٢) كل ما تلقاه طلعت حرب بالمقابل كان عددا من الخطابات والتقارير بأن مشروعه المقترح حول بنك وطنى تحت الدراسة. **PPTH** من سكرتير لجنة مشروع البنك الوطنى بالمؤتمر الوطنى لطلعت حرب، ١٧ يناير ١٩١٢ و١١ مارس ١٩١٣.

(٢) وعلى الرغم من عدم إمكانية تحديد العام الذى تولى فيه المنصب، فقد كان طلعت حرب نائبا لرئيس الغرفة التجارية المصرية فى ١٩١٨. انظر جريدة الغرفة التجارية المصرية (يناير ١٩١٨). ص. ٢؛ وبخصوص دور حرب فى لجنتى الموارد و التجارة والصناعة انظر: مصطفى كامل الفلكى. طلعت حرب: بطل الاستقلال الاقتصادى. القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٩٤٠. ص. ٢٦؛ وبخصوص دور طلعت حرب فيما يتعلق بتكوين شركة لجنى المحاصيل الجديدة انظر: «ساعة مع طلعت حرب» ص. ٧٨٠.

الفصل الخامس

إعادة تعريف الاحتلال

(١٩٢٠-١٩٣٠)

لقد مثل إعلان تأسيس بنك مصر فى أبريل ١٩٢٠، برأس مال مشترك قدره ثمانين ألف جنيه مصرى وما حققه من نمو خلال العقدين التاليين وتحوله لشركة قابضة ضخمة ذات رأسمال مشترك يفوق أربعة ملايين جنيه مصرى إنجازا متميزًا بكل المقاييس. وإن كان انهيار مجموعة شركات مصر مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ذلك الانهيار الذى وضع حدا لتوسعه الديناميكى، قد برهن على أن عملية التصنيع التى دشنها البنك وطورها كانت مليئة بالمتناقضات. فما هى العوامل التى سهلت التوسع لبنك مصر وشركاته فى البداية؟ وما هى القيود التى أدت فى النهاية إلى إخفاق آمال القائمين عليه فى خلق قطاع اقتصادى مصرى معتمد على ذاته فقط؟ وإن الإجابة على هذه التساؤلات تكمن فى إدراك أن قوتين اجتماعيتين رئيسيتين كانتا السبب الرئيسى وراء نجاح البنك فى البداية وهما بعينهما اللتان كانتا السبب وراء تقويض دوره الاقتصادى فيما بعد. ولعل الأشمل فى هذا الإطار هو الدعم الذى تلقاه بنك مصر من طبقة كبار ملاك الأراضى والحركة الوطنية المصرية.

باستعراض المساهمين الأصليين فى بنك مصر، يتضح أن ٩٢ بالمائة من رأس مال البنك أتى من كبار ملاك الأراضى. وكان دعم البرجوازية الزراعية لفكرة البنك الوطنى قد نبع من رغبتها فى تحرير ذاتها من تحكم البنوك الأجنبية ولضمان توافر الائتمان. لها غير أن ما جعل هذه الرغبة أكثر إلحاحا هو الصعوبات التى صادفت القائمين على زراعة القطن فيما تلا الحرب العالمية الأولى. فالعديد من ملاك الأراضى أدركوا الحاجة لتنويع

القاعدة الاقتصادية التى يقومون عليها بتحويل جزء من رؤوس أموالهم للعمل فى الصناعة. وهذا التشجيع الذى لاقاه بنك مصر من قبلهم فى ١٩٢٠ لم يكن تعبيرا فقط عن الصلات الشخصية بطلعت حرب وإنما جاء تعبيرا عن وعيهم المتزايد بمصالحهم الاقتصادية الجماعية. ولم تقم البرجوازية الزراعية فقط بدعم البنك فى ١٩٢٠، وإنما كونت كذلك جماعة ضغط قوية فى ذات العام، وهى النقابة الزراعية المصرية العامة، للضغط على الحكومة لإتباع سياسات تراعى مصالحهم.

ولقد فجرت الفترة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٣٩ التناقضات العدة المتأصلة فى نمو اقتصاد القطن. وكانت المشكلة الأكثر بروزا هى الانخفاض الذى حدث فى أسعار القطن. فباستخدام أسعار عام ١٩١٣ كسنة الأساس، نجد أن رقم الأسعار أصبح ٢٢٠٪ فى ١٩٢٥ و١٤٨٪ فى ١٩٢٩. ولكن باتخاذ أسعار سنة ١٩٣٤ كسنة الأساس، نجد أن رقم الأسعار وصل إلى مستوى لم يتعد ال٩٠٪ خلال الجزء الأول من فترة الكساد الكبير بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٣، ثم ارتفع إلى ١١٣٪ فى ١٩٣٧ وما لبث أن انخفض إلى ٩٢٪ فى ١٩٣٨. ومن خلال النقابة الزراعية المصرية العامة، ضغطت طبقة كبار ملاك الأراضى على الحكومة لتقليل مساحة الأراضى المزروعة قطنا وشرائها وتخزينها لمحصول القطن حتى ترتفع الأسعار. وبالنظر لصغر نسبة المحصول المصرى فى إجمالى الإنتاج العالمى، فلم تترك هذه الجهود سوى أثر بسيط على سوق القطن العالمية. أما أهمية القطن للاقتصاد المصرى فيمكن رؤيتها فى أنه مثل نصيب الأسد من إجمالى الصادرات، فقد مثل القطن ٩٢ بالمائة من إجمالى عائدات الصادرات فى ١٩٣٠، وإن كان هذا الرقم قد انخفض إلى ٧٢ بالمائة فقط فى ١٩٣٩.[١]

وحملت الأرقام المعبرة عن إجمالى مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة شواهد جديدة على عدم قدرة القطاع الزراعى على الحفاظ على معدلات النمو فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. فبين عامى ١٨٧٧ و١٩١٤، كانت مساحة الأرض القابلة للزراعة قد زيدت بنسبة ٥,٦ بالمائة فى حين لم تتحقق سوى زيادة بنصف المائة خلال الفترة من

---

(١) Zvi Herschlag. **Introduction to the Modern History of the Middle East**. Leiden: E. J. Brill, 1964. pp. 222-223.

١٩١٥ وحتى ١٩٣٩. وبالمثل فقد زادت مساحة الرقعة المزروعة فعلا بنسبة ٣٥,٧ بالمائة خلال الفترة الأولى فى حين لم تتوسع سوى بنسبة ٧,٤ بالمائة خلال الفترة الثانية.(١)

والذى حدث نتيجة للتوسع السريع فى الإنتاج خلال أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فقد عانت الزراعة المصرية من تراجع نسبة خصوبة التربة خلال فترة ما بين الحربين. ولم يحدث استثمار فى مشروعات أنظمة الصرف بنفس وتيرة إنشاء السدود والقناطر الجديدة. وكان أول المحاصيل التى عانت من تلك الظروف هو القطن. فنظرا لأن جذور نبات القطن عادة ما يتوغل فى التربة لأعماق أكثر من محاصيل مصر الهامة الأخرى كالذرة وقصب السكر، فقد كان القطن أكثر تأثرا بالارتفاع الذى حدث فى مستوى المياه الجوفية. كما عانى محصول القطن من عاملين سلبيين آخرين، وهما أن السلالات المتنوعة للقطن التى تم استقدامها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كانت عادة ما تفقد إنتاجها ذا الجودة العالية خلال العشر إلى الخمس عشر سنة الأولى من البدء فى زراعتها. أما العامل الثانى فقد كان حقيقة أن القطن كان المحصول الوحيد الذى كان عرضة لهجوم كاسح من الآفات.(٢)

كل هذه المشكلات، التى تكاتفت لإحداث تراجع فى المستوى العام لإنتاج القطن قبل ١٩١٤ تصاعدت حدتها بسبب الحرب.

> خلال فترة الحرب العالمية الأولى، توقفت كل الجهود التى بذلت لوضع حد للتراجع الحادث فى إنتاج القطن. ومن بين كل هذه العوامل، كان إرجاء العمل فى مشروعات الصرف بالدلتا العامل الأكثر أهمية دون منازع.... وفى ذات الوقت تمخضت الحرب عن نتائج سلبية على الزراعة المصرية بشكل عام. فالفلاحون المزارعون، وكذلك دوابهم، تم استخدامهم فى صفوف قوات العمال المصريين؛ كما تراجعت واردات المخصبات الكيميائية، وهو ما تزامن مع تراجع فى الحصص المخصصة لكل حقل من الأسمدة لتناقص حجم الماشية اللازمة لنقلها هذا فضلا عن أن معظم الروث ـ الذى كان يستغل عادة كمخصب طبيعى للتربة ـ تم الاعتماد عليه كوقود لتعويض شح كميات الزيت.

---

(١) سمير رضوان. ص. ٢٧٠. وتم حساب النسب المئوية من جدول A-10.

(٢) E. R. J. Owen. "Agricultural Production in Historical Perspective: A Case Study of the Period 1890-1939." In P. J. Vatikiotis (ed.). **Egypt Since the Revolution**. New York: Praeger, 1968. pp. 56-57.

كذلك، زاد التوجه نحو الرى بالغمر كنتيجة للتوسع فى الرى الحر الذى اقتضته صعوبة تشغيل رافعات المياه التى تدار بالفحم.[1]

وعلاوة على الصعوبات التى واجهتها زراعة القطن، فإن تفاقم مشكلة تفتت ملكية الأراضى ساعد على تقويض مكانة البرجوازية بشكل أكبر خلال العقدين الثانى والثالث من القرن العشرين. وكانت هذه المشكلة أكثر وضوحا بين صغار ملاك الأراضى، ولكن طبقة كبار الملاك لم تكن محصنة ضدها. فبينما ارتفعت نسبة ملكيات قطع الأراضى التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنة من ٩ , ١٩ بالمائة فى ١٨٩٦ إلى ٥ , ٣١ بالمائة فى ١٩٣٦؛ فإن نسبة ملكيات قطع الأراضى التى تزيد مساحتها عن خمسين فدانا تراجعت من ٨ , ٤٣ بالمائة إلى ٣٦ , ٦ بالمائة خلال نفس الفترة.[2] ذلك أن الزيادة السكانية التى بلغت نسبتها ١ , ٢٩ بالمائة بين عامى ١٩١٧ و١٩٣٧ أثرت على كل من البرجوازية الزراعية وكذا الطبقات الدنيا كما يتبين من أنماط ملكية الأراضى بين عامى ١٩٢٠ و١٩٤٠ لثلاث من أبرز العائلات التى دعمت بنك مصر. وعلى الرغم من أن البيانات فى الجدول التالى لا تشير لأى تراجع حاد فى وضع أى من هذه العائلات، فإنها كانت تنبئ بمستقبل محفوف بالمخاطر.

وبالإضافة لانخفاض مستوى خصوبة التربة وتزايد تشتت الأراضى كنتيجة لارتفاع عدد السكان، فقد واجه المزارعون المصريون تراجعًا فى الطلب فى السوق العالمية على القطن المصرى. وبينما شهدت الفترة السابقة على عام ١٩١٤ ارتفاعا يكاد يكون ثابتا فى أسعار القطن، فقد تراجعت هذه الأسعار بحدة بعد الحرب العالمية الأولى، وهو ما تبعه توقف التوسع الحادث فى الرقعة الزراعية بعد عام ١٩١٤. وهكذا حدث عجز فى مساحات الأراضى المضافة التى تصبح تحت تصرف الأعضاء الجدد فى عائلات كبار الملاك. وعلى الرغم من التراجع الكبير فى عدد الموظفين الأجانب فى الجهاز البيروقراطى للدولة بعد الحرب، فقد أضحى الحصول على وظيفة حكومية أكثر صعوبة، وبالتالى حدث تعذر فى توفير منفذ للعدد المتزايد من أعضاء هذه العائلات. ونظرا للطبيعة الكاسدة للقطاع الزراعى، فإن العديد من المصريين، ومنهم طلعت حرب، ارتأوا ضرورة تطوير صناعة وطنية.

---

(١) **Ibid**. p. 59.

(٢) Baer. **Landownership**. Pp. 80-81.

جدول (٥-١) الأراضى المملوكة لعائلات الشريعى وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل (١٩٢٠-١٩٤٠)

السنة	عائلة الشريعى: إجمالى مساحة الأراضى	عائلة الشريعى: عدد الملاك	عائلة الشريعى: متوسط عدد الأفدنة لكل مالك	عائلة عبد الرازق: إجمالى مساحة الأراضى	عائلة عبد الرازق: عدد الملاك	عائلة عبد الرازق: متوسط عدد الأفدنة لكل مالك	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: إجمالى مساحة الأراضى (بالفدان)	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: عدد الملاك	عائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ إسماعيل: متوسط عدد الأفدنة لكل مالك
١٩٢٠	١٤٠٧	١٩	٧٤,١	١١٨٢	١٦	٧٣,٨	١٠٢١	٢٧	٣٧,٨
١٩٣٠	١٦٥٠	٤١	٤٠,٢	١٢٠٢	٣٥	٣٤,٣	١١٣٩	٣٤	٣٣,٥
١٩٤٠	١٣٦٤	٤٠	٤٣,١	١٢٩٧	٣٥	٣٧,١	١٠٨١	٤٦	٢٣,٥

وبينما كانت الأبعاد السياسية والاجتماعية كلها خلال فترة الحرب العالمية الأولى تشير لحتمية تأسيس بنك وطنى؛ فإن الدافع الرئيسى وراء اتخاذ هذه الخطوة كان ثورة ١٩١٩. فعلى الرغم من أن خطط إنشاء مثل هذا البنك كانت محل دراسة قبل قيام الثورة، فإن حدوثها شجع طلعت حرب ورفاقه على إنضاج أفكارهم. ولم يقتصر تأثير الثورة فقط على تسهيل تأسيس بنك مصر، وإنما نتج عنها كذلك دعم وطنى قوى للبنك وهو ما كان فى غاية الأهمية للحفاظ على كيان البنك خلال السنة الأولى العسيرة من تشغيله. وكانت الإشارات الثابتة لبنك مصر فى وسائل الإعلام بالمشروع الوطنى والممثل لمحاولات مصر لتحقيق استقلالها الاقتصادى دليلاً على الحد الذى كان يتم النظر إليه من منظور وطنى.[1] وكما لاحظ المؤرخ المصرى المعروف، عبد الرحمن الرافعى ـ وهو أحد مناصرى بنك مصر:

من الواضح أن إنشاء بنك مصر هو جوهر النهضة المالية والاقتصادية التى بدأت فى

(١) انظر مقالات فى المقطم. ٤ أبريل ١٩٢٠؛ الوطن. ١٨ مارس ١٩٢٠، ١٥ أكتوبر ١٩٢٠، ١٠ أبريل ١٩٢١؛ الأخبار. ١٨ مارس ١٩٢٠، ٥ مايو ١٩٢٠، ١٤ أكتوبر ١٩٢٠؛ الأفكار. ١١ أبريل ١٩٢٠؛ مصر. ٩ يوليو ١٩٢٠، ٥ يناير ١٩٢٢، ٢٥ يناير ١٩٢٢، ٥ فبراير ١٩٢٢؛ اللواء المصرى. ٢٤ أغسطس ١٩٢١؛ النظام. ٢٠ أبريل ١٩٢٠؛ وادى النيل. ٨ نوفمبر ١٩١٩.

أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث جاء بمثابة النتيجة الاقتصادية للثورة. فالروح العامة التى خلقتها الثورة كانت مسئولة عن نجاح هذه الخطوة، وهو ما يمكن التأكد منه بالعودة للماضى القريب. فالتحرك نحو إنشاء بنك وطنى بدأ أولا خلال وقت الثورة العرابية ثم تجدد قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى - أى قبل حوالى عشر سنوات من قيام ثورة ١٩١٩، غير أن هذه الخطوات لم تحظ حينئذ بدعم الأمة بالدرجة التى كانت تضمن نجاحها.... وهكذا فإن حركة تأسيس بنك وطنى فشلت فى حشد الدعم الوطنى قبل الثورة، وإن كانت قد حصلت عليه بعدها. وبدون شك، فإن هذا يمكن إرجاعه للروح العامة للثورة والتى ولدت قوة روحية فى قلوب الناس ضمنت نجاح الحركة لتأسيس بنك مصر.[١]

ونظرا لعدم اتساع المقام هنا لتحليل ثورة ١٩١٩ بصورة متكاملة، فإنه سيتم الاكتفاء باستعراض بعض التفسيرات حول أصولها وقواعدها الاجتماعية. ولعل القسط الأعظم من توفير السياق للثورة نتج عن قيام البريطانيين برفع توقعات المصريين بشأن قيامهم بوضع حد للحماية والاحتلال البريطانيين لمصر بعد الحرب. ففى إطار محاولة بريطانيا لحث العرب على عدم مساندة عدوتها تركيا العثمانية، فقد أصدرت بريطانيا عدة إعلانات مبادئ خلال الحرب تؤكد فيها على حقوق شعوب الشرق الأوسط فى الاستقلال وتقرير المصير. وفى هذا الإطار، جاء عقد مؤتمر فرساى للسلام ونقاط ويلسون الأربعة عشر للتأكيد على فكرة تقرير المصير. غير أنه مع انتهاء الحرب، رفضت بريطانيا منح مصر استقلالها ومنعت وفدا مصريا، برئاسة الزعيم الوطنى سعد زغلول، من حضور مؤتمر فرساى، وهى السياسة البريطانية التى فجرت مشاعر العداء لدى المصريين لأن المصريين من كل الشرائح الاجتماعية ساهموا فى جهود الحلفاء الحربية من خلال خدمتهم فى الجيش البريطانى.

ولعل الأوضاع الاقتصادية فى ١٩١٩ كانت أكثر أهمية من دور البيانات البريطانية فى خلق الوعى الثورى، ولا سيما فيما يتعلق بسياسة القطن البريطانية خلال فترة الحرب. ففى أعقاب محصولين خاسرين للقطن فى ١٩١٤ و١٩١٥ بسبب انخفاض الأسعار، قامت الحكومة المصرية، بناء على أوامر المستشار المالى البريطانى بتحديد أسعار القطن عند مستوى منخفض بشكل تحكمى طيلة فترة الحرب. ويقدر الرافعى خسارة المزارعين

(١) عبد الرحمن الرافعى. ثورة سنة ١٩١٩. ط ٢. القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٥٥. ج ٢. ص. ٢٥٩.

بحوالى ٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩١٨ وحده. ووجد العديد من الفلاحين أنفسهم مرغمين على بيع مواشيهم ومصوغات عائلاتهم للوفاء باحتياجاتهم. كما كانت معظم مؤسسات تصدير القطن بالإسكندرية مملوكة بالكامل للأجانب وكانت عادة ما تدفع أسعارًا لقنطار القطن أقل من الأسعار الرسمية لتغزى المشاعر المناهضة للأجانب.(١)

وفى المناطق الريفية، وجد المزارعون البنوك التجارية تقلص من حجم عملياتها المحلية وتقلل من حجم الائتمان المتاح. كما ضغطت بنوك الرهنيات لاسترداد القروض على الرغم من إعلان الحكومة تأجيل دفع الديون المستحقة للبنوك فى ١٩١٤.(٢) وأخذ مقرضو الأموال يتوسعون فى نشاطهم مرة أخرى مثيرين بذلك غضب الفلاحين.(٣) كما كانت الأحوال سيئة فى المراكز الحضرية كذلك نتيجة للتضخم الذى صاحب الحرب. ووفقا للجنة ملنر، والتى تشكلت لتقصى أسباب قيام ثورة ١٩١٩، فإن الارتفاع المتواصل فى أسعار السلع الأساسية من قبيل القمح والأقمشة والوقود أدت لتراجع شديد فى مستوى معيشة الطبقة الوسطى الحضرية هذا فضلا عن الوصول بفقراء الحضر إلى حد الكفاف.(٤)

وكان وراء اندلاع الثورة فى ١٩١٩ عامل أساسى هو نمو الطبقة الوسطى الحضرية بسبب هجرة قطاعات من عائلات صغار الملاك للمناطق الحضرية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ومع تزايد الحاجة للمهارات التقنية والفنية التى صاحبت التوسع فى مشروعات البنية التحتية، فإن العديد من أبناء هذه العائلات التحقوا بنظام التعليم الآخذ فى التوسع وهو المكان الذى أصبحوا فيه أكثر راديكالية بفعل الأفكار الوطنية.

وبينما كانت المشاعر الوطنية ملتهبة لدى سائر قطاعات مجتمع الطلبة، فإنها كانت فى أوجها بين طلاب مدرسة الحقوق الخديوية (التى أسسها محمد على باشا فى البداية

---

(١) نفس المرجع السابق. ج ١. ص ص. ٧٤-٧٥، ٧٩.

(٢) نفس المرجع السابق. ص. ٧٥؛

A.G.M. Dickson to the Governor of the National Bank of Egypt, May 27, 1950, St. Antony College, Oxford, Middle East Archives.

(٣) الرافعى. ١٩١٩. ج ١. ص. ٧٤.

(٤) الرافعى. ١٩١٩. ج ١. ص ٧٧.; F. O. 141/780/8878. Milner Commission Report, 1919-1921

كمدرسة للغات والإدارة). ونظرا لتأسيس النظام القانونى المصرى وفق مثيله الفرنسى، فقد تأثرت مدرسة الحقوق بشدة بالفلسفة الفرنسية فى التعليم. وعلى العكس من مجالات تعليمية أخرى فى نظام التعليم العالى والتى كانت مجالا للتأثير الإنجليزى، تخلت مدرسة الحقوق عن التوجه الواقعى وركزت بصورة أكبر على دراسة أوسع للحقائق والمشكلات من الناحية النظرية. ووفقا لعبد الرحمن حمادة (باشا)، المدير السابق لشركة مصر للغزل والنسيج وأحد أبرز المهندسين المصريين، فإن خريجى مدرسة الحقوق كان لديهم وعى سياسى أكثر من خريجى المدارس المهنية والتى كان نظام التعليم فيها أقل شمولا.[١] وكانت محاولات المدرسين الفرنسيين تأجيج المشاعر المناهضة للوجود البريطانى بين طلابهم - فى الفترة السابقة على الوئام الفرنسى - الإنجليزى فى ١٩٠٤ - عاملا آخر فى تحفيز المشاعر الوطنية. كما أدى العدد الكبير من المحامين الذى تخرج فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى وتضاؤل الفرص فى الحصول على عمل كذلك إلى انضواء الكثير من الطلاب تحت لواء الحركة الوطنية. كما أدت المطالبة بتحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى عن بريطانيا العظمى من قبل وسائل الإعلام والبرجوازية الزراعية إلى تسييس المجتمع الطلابى بأسره وليس فقط دارسى القانون.[٢]

وهكذا كان مجتمع الطلاب فى الحضر عنصرًا محوريًّا فى ثورة ١٩١٩، الذى تركز فى الكليات المهنية، لاسيما مدرسة الحقوق. وقد مثل الأيسر حالاً من هؤلاء الطلاب غالبية المستثمرين الصغار الذين ساهموا بنسبة وصلت إلى ٧٥ بالمائة من إجمالى المساهمات الأقل من مائة سهم فى رأس مال البنك.[٣] وتتأكد حقيقة أن هذا النمط الاستثمارى كان ناتجا عن ثورة ١٩١٩ فى ضوء عدم قيام أى من هؤلاء الطلاب أو المهنيين بالمساهمة بمثل هذه النسبة الكبيرة فى رأس مال أى من مؤسسات البنك. فالقرارات المتتالية والمنشئة للشركات التى أسسها بنك مصر توضح أن عددًا صغيرًا نسبيًّا من مالكى الأراضى وتجار القطن وموظفى الحكومة كانوا أصحاب النسبة الأكبر من الاستثمار الخاص.

ولا يمكن التقليل من أهمية ودور الطلاب من أبناء الحركة الوطنية والذين ساهموا

---

(١) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة (باشا) فى ٩ يوليو ١٩٧٤.

(٢) Goldschmidt. Pp. 310-312, 328.

(٣) بنك مصر. مكتب البحوث الاقتصادية. اليوبيل الذهبى. ص. ١٥٤.

فى نجاح بنك مصر. فمع تصاعد السخط الشعبى فى أعقاب ثورة ١٩١٩، تزايدت حدة القمع البريطانى لدرجة القبض على سعد زغلول وعدد من الأعضاء البارزين من حزب الوفد (والذين كانوا يطالبون بالاستقلال الفورى وإنهاء الحماية البريطانية) ونفيهم لجزر سيشل فى صيف ١٩٢١. فنظم حزب الوفد حملة مقاطعة للبضائع البريطانية مع نهاية العام ذاته. وفى يناير ١٩٢٢، شكل الطلاب بالتعليم العالى والمدارس الثانوية فى القاهرة والإسكندرية وكذلك الأقاليم لجانًا للمقاطعة، وكانت تسعى إلى تحقيق هدفين: الأول هو محاولة إقناع المواطنين بمقاطعة كل المؤسسات الإنجليزية وشراء البضائع من المحلات التجارية الوطنية فقط، مثل الجمال والمواردى وشيكوريل. أما الهدف الثانى فكان دعوة المصريين لسحب ودائعهم من البنوك البريطانية وإيداعها فى بنك مصر.[١] ويمكن التأكد من نجاح المقاطعة فى المساهمة فى نمو بنك مصر بمراجعة حجم الودائع لديه. فكما يوضح جدول ٥-٢ فإن النسبة الأكبر للنمو فى الودائع حدثت بين عامى ١٩٢١ و١٩٢٢، أى خلال فترة المقاطعة. ويمكن إرجاع الانخفاض الذى حدث فى متوسط حجم المدخرات فى حسابات بنك مصر من ٤٠٩ جنيه مصرى فى ١٩٢٠ إلى ٢٣٦ جنيه مصرى فى ١٩٢١ ثم إلى ١٩٢ جنيه مصرى بنهاية عام ١٩٢٢ إلى الإدعاء القائل بأن ثورة ١٩١٩ وما تلاها من فوران وطنى جذب المودعين الأقل ثراءًا من قبيل صغار التجار والمهنيين والطلاب، وليس ملاك الأراضى الأثرياء، الذين استحوذوا على النصيب الأكبر من رأس مال البنك الأصلى وودائعه.

ويوجه استقصاء أنشطة الطلاب خلال عام ١٩٢٢ الانتباه إلى العلاقة الضمنية بين القوتين الاجتماعيتين اللتين ساهمتا فى إنجاح بنك مصر وهما طبقة كبار ملاك الأراضى والحركة الوطنية. فبينما كانت أغلبية الطلبة الذين شاركوا فى العمل الوطنى ذات أصول اجتماعية متوسطة أو متوسطة دنيا، فإن أعضاء اللجان الطلابية التى سافرت للأقاليم للعمل على توسيع نطاق المقاطعة كانوا عادة ما ينحدرون من عائلات أعيان الأرياف. ولعله من المهم ملاحظة أن من بين العناصر الطلابية النشطة فى المقاطعة الوفدية من كانوا

---

(١) المقطم. ٢١ يناير ١٩٢٢، ٢٤ يناير ١٩٢٢، ١٧ فبراير ١٩٢٢؛ الأهرام ٣ يناير ١٩٢٢، ٢٨ فبراير ١٩٢٢؛ مصر ٢٤ يناير ١٩٢٢.

ينتمون للطبقة العليا أو الوسطى العليا، وهو ما بدا واضحا فى حالة الوفود الطلابية التى زارت محافظات أسيوط والمنيا وبنى سويف والقليوبية والشرقية.[١]

جدول (٥-٢) الودائع لدى بنك مصر (١٩٢٠-١٩٢٩)[٢]

نهاية العام	الودائع (بالألف جنيه مصرى)	الحسابات	متوسط حجم المدخرات (بالجنيه المصرى)	النسبة المئوية للزيادة فى الودائع
١٩٢٠	٢٠١	٤٩٢	٤٠٩	
١٩٢١	٤٠٥	١,٧١٧	٢٣٦	١٠١,٥
١٩٢٢	٩٨١	٥,١١٤	١٩٢	١٤٢,٢
١٩٢٣	١,٧٦٩	٨,٧٠٥	٢٠٣	٨٠,٣
١٩٢٤	٢,٦٢٤	١٢,٧٩٥	٢٠٥	٤٨,٣
١٩٢٥	٣,١٩٠	١٧,٧١٠	١٨٠	٢١,٦
١٩٢٦	٤,٤٢٥	٢٣,٦٨٠	١٨٧	٣٨,٧
١٩٢٧	٥,٥١٨	٢٩,٣٣٥	١٨٨	٢٤,٧
١٩٢٨	٦,٧٣٣	٣٤,٢١٨	١٩٧	٢٢,٠
١٩٢٩	٧,٢٥٠	٣٩,٦٩٤	١٨٣	٧,٨

كما ساهمت الأنشطة الطلابية فى تعظيم حجم رأس مال بنك مصر من خلال طرق أخرى. فعلاوة على لجان المقاطعة، شكل الطلاب لجانًا لمعاونة بنك مصر على مستوى الجامعة والمدارس الثانوية على السواء، وتنافست هذه اللجان فيما بينها لبيع القدر الأكبر من الأسهم. وكانت جائزة المدرسة التى تحقق هذا الهدف هو حصولها على عدد من أسهم البنك. وشارك فى هذه المسابقة اثنتان وثلاثين مدرسة بالقاهرة والإسكندرية وعشر مدارس بالأقاليم.[٣] وعلى صعيد آخر، أرسلت المدارس الحضرية وفودا للريف بهدف إقناع الأعيان المحليين بشراء كميات كبيرة من أسهم بنك مصر. وكما كان الحال مع لجان

(١) المقطم. ٣ و٧ و٢٢ و٢٨ فبراير ١٩٢٢.
(٢) المصدر: مستمد من رضوان. ص. ١٨٥.
(٣) النظام. ١٦ فبراير ١٩٢٢.

المقاطعة، حققت هذه اللجان نجاحا بالغا لاسيما مع وجود طلاب من أبناء الأعيان المحليين على رأس هذه اللجان. وفضلا عن ذلك، فإن أنشطة المدارس فى الحضر، استفادت من تسليط الضوء عليها فى الصحافة، وحفزت جماعات ومنظمات أخرى على دعم بنك مصر.[1]

وبينما كانت لجان الطلاب فى طور التشكيل، كان العديد من الأعيان فى الأرياف يؤسسون كذلك لجانًا للترويج لأسهم بنك مصر فى محيطهم، وهو ما كان يقوم به بعضهم بصورة فردية كذلك. وتأسست أيضًا لجنة تنسيقية عرفت بلجنة تغطية أسهم بنك مصر فى القاهرة فى يناير ١٩٢٢، وحاولت بدورها تنظيم فروع إقليمية تحت رئاسة الأعيان المحليين.[2] وتشكلت لجان فرعية فى محافظتى الغربية والفيوم ومدن الزقازيق وبنى سويف والمنصورة.

وكانت لجنة الفيوم تحت رئاسة فرد من أغنى عائلات ملاك الأراضى بالمحافظة وهى عائلة بهنس؛ فى حين أن اللجنة الأم فى القاهرة كانت تحت رئاسة عبد الستار الباسل، ممثلا لأبرز عائلة فى المحافظة. وفى محافظة الدقهلية، تقابل عدد من الأعيان فى نادى المنصورة الوطنى فى فبراير ١٩٢٢ واشتروا ٧٦٠ سهما، وكان من بينهم عدد من أبناء العائلات المعروفة فى المحافظة كعائلات فودة والإتربى ونور والطاهرى والشناوى وعبد النبى وعبد الرازق.[3] كما قام بعض الأعيان ببيع أسهم بنك مصر فى بيوتهم وأماكن عملهم بمحافظاتهم، وكان من بينهم - على سبيل المثال لا الحصر - مؤسسة أبناء بدوى الشيتى من طنطا، وتاجر القطن المعروف عبد العزيز رضوان من الزقازيق ومؤرخ مصر الأشهر عبد الرحمن الرافعى من المنصورة، وأبناء عائلة الوكيل وهم تجار قطن وملاك أراضى بدمنهور، وسيد محمد خشبة وهو تاجر ومالك أرض بأسيوط وبنى سويف، وتاجر القطن على إسلام من بنى سويف، ومالك الأراضى الكبير صاروفيم بك مينا عبيد من المنيا، وتاجر القطن مأمون أفندى قنديل من المحلة الكبرى، والتاجر الأسوانى حنفى بك منصور وعلى لهيطة أشهر تجار بورسعيد.[4] وبالإضافة لهذه الأنشطة من قبل الأعيان فى

(١) المقطم. ٢ فبراير ١٩٢٢، والتى ذكرت قيام لجنة المرأة المصرية ببيع ٤٥ سهما لبنك مصر.
(٢) المقطم. ٢ فبراير ١٩٢٢.
(٣) المقطم. ٣ فبراير ١٩٢٢.
(٤) الأهرام ٢٧ مايو ١٩٢٠.

الريف والحضر، فإن الأقوى من بين المؤسسات الاقتصادية لطبقة كبار ملاك الأراضى، وهى النقابة الزراعية المصرية العامة، دعت الحكومة المصرية لضخ الائتمان الزراعى من خلال بنك مصر.[1]

وكان وراء تعظيم أثر الدعم الذى قدمته الجماعات الطلابية والبرجوازية الزراعية لبنك مصر قيام التجار من كافة أرجاء القطر بتشكيل غرف تجارية فى أعقاب ثورة ١٩١٩. وعلى الرغم من عدم الوقوف على ما يشير لانغماس هذه المؤسسات فى الترويج لشراء أسهم بنك مصر، فإن هذه الغرف كانت شرسة فى دعوتها للمقاطعة وأصدرت عدة بيانات تدعو لسحب الودائع من البنوك الأجنبية وتحويلها لبنك مصر.[2] كما كان مطلبها بإحلال بنك مصر محل البنك الأهلى المصرى الذى كان يسيطر عليه الإنجليز كبنك الدولة على قدر كبير من الأهمية، فالمقارنات بين البنك الأهلى ذى المكانة وبنك مصر الذى تأسس لتوه ساهمت فى تقوية مركز الأخير لدى أفراد الشعب بشكل عام وساعدت دون شك على تشجيع المصريين المترددين (الذين كانوا معروفين بتفضيلهم للعقارات كمخازن للقيمة عن الودائع البنكية لتوفير مدخراتهم) على القيام بشراء أسهم وفتح حسابات بالبنك. كما دفع عدد من التجار بأن نمو بنك مصر هو من الأهمية بمكان إذا ما كان لمصر أن تؤسس وتوسع صناعتها الوليدة. وأكد عبد الماجد الرمالى، سكرتير غرفة القاهرة التجارية، أنه لو قام كل مصرى بشراء سهم واحد من رأس مال بنك مصر، فإن الحصيلة ستكون كافية لتمويل المشروعات الصناعية التى يأمل البنك فى القيام بها.[3] وقد أتى الدعم لبنك مصر بالأساس من التجار الوطنيين القائمين على التجارة الداخلية والذين قاوموا الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد. أما التجار الكبار الذين قامت تجارتهم على الاستيراد والتصدير والذين كانت تربطهم علاقات وثيقة بالأجانب، كما كان الحال مع أمين يحيى باشا، فلم يتزعموا مسيرة تقديم الدعم للبنك لأنه لم يكن أمامهم الكثير ليجنوه من ورائه. وكانت هذه المجموعة الأخيرة من وكلاء الأجانب السبب فى العديد من المصاعب السياسية لبنك مصر فى عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

---

(١) الأهرام ٩ فبراير ١٩٢١.

(٢) المقطم. ٢١ يناير ١٩٢٢.

(٣) المقطم. ١٠ يناير ١٩٢٢.

وعلى الرغم من الدعم الذى تلقاه البنك من الوفد ومنظمات الطلبة وكبار ملاك الأراضى وقطاعات كبيرة من مجتمع التجار، فقد كان حريصا على ألا يتم تعريفه كتابع لأى جماعة أو منظمة خلال الفترة الأولى من تأسيسه، وهو الموقف الذى عكس طبيعة البنك المحافظة أكثر من أن يكون توجها لا سياسيًّا له. فالصورة التى عمد بنك مصر إلى الظهور بها هى وجوده فوق السياسة، وهى التى أخفى وراءها انغماسه الشديد فى النشاط السياسى، لا سيما خلال الفترة اللاحقة لمنح بريطانيا الاستقلال الاسمى لمصر تحت دستور ١٩٢٣ وسماحها بإعادة افتتاح البرلمان المصرى فى العام التالى.

وكانت هذه الطبيعة السياسية الحذرة لبنك مصر مؤشرا على التناقض بين أهدافه كمؤسسة رأسمالية تهدف لتوسيع حجم قوتها الاقتصادية وبين أهداف الحركة الوطنية التى كانت تسعى إلى تخليص مصر من قبضة الاحتلال البريطانى. فقد خلقت الانتفاضات المسلحة مناخا استثماريا طاردا بالنسبة للبنك وما هدد عملياته، حتى أن أدعياء المقاطعة الوفدية، والتى كانت صاحبة فضل كبير فى مساعدة البنك لتوسيع حجم رأسماله، تلقوا تحذيرات من قبل البنك للتخفيف من حدة أنشطتهم.(١)

وفى مقالة بتاريخ ٤ يناير ١٩٢٢ فى الأخبار وفى مقالة أخرى أطول فى المقطم فى اليوم التالى دعا على إسلام المصريين جميعًا لعدم إيداع أى نقود أخرى فى البنك حتى لا تزيد عما تقتضيه معدلات عمله قياسا بحجم رأس ماله. فمن وجهة نظر إسلام كان هذا سيؤدى لوضع يقوم فيه البنك إما بالاحتفاظ بودائع غير مستثمرة فى محافظه وبالتالى يخسر قيمة العائد المستحق عليها، أو أنه سيقوم باستثمار كل ودائعه فلا تتبقى نقود كافية لتغطية طلبات السحب ويجد نفسه مرغما على الاقتراض من البنوك الأخرى وهو ما سيؤدى لتقويض المقاطعة. وبدلا من ذلك، تقدم على إسلام بطرح مفاده قيام القادرين من المصريين بالتركيز على شراء سهم واحد على الأقل من رأس مال البنك لمساعدته على بلوغ رأس ماله المستهدف وهو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى. وفى مقالة أخرى فى الأخبار بتاريخ ٢ يناير ١٩٢٢، عبر سيد كامل، مدير مكتب بحوث بنك مصر ومهندس العديد من مشروعاته الأولى، عن نبرة تحفظية مماثلة حيال المقاطعة. حيث ذهب أولا إلى أن المقاطعة

---

(١) الأهرام ١٠ مايو ١٩٢٠، ١٣ أبريل ١٩٢١؛ المقطم. ١١ أبريل ١٩٢١.

المصرية بحاجة للمزيد من المراجعة، من قبيل تحليل الآليات التى استخدمتها الهند ضد بريطانيا ونتائجها. وكذلك ينبغى على التجار توخى منتهى الحرص خلال عملية استبدال البضائع البريطانية بأخرى غير بريطانية أو مصنوعة محليا حتى لا تتعرض مصالحهم للضرر، وهو ذات الحرص الذى يجب أن يتحلى به التجار الذين يبتغون بيع قطنهم للولايات المتحدة بدلا من إنجلترا. كما عبر سيد كامل ثانيا عن مخاوفه من أن سحب النقود من كل البنوك الأجنبية قد يؤدى لقرار بوقف سداد القروض يماثل القرار الذى أصدرته الحكومة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. هذا فضلا عن أن سحب النقود من البنوك قد يؤدى ببعض المصريين لتفضيل الاحتفاظ بها فى منازلهم. وعلاوة على ذلك، فقد تعلن الأحكام العرفية وتصادر المدخرات. وهكذا فإنه على الرغم من أن التوجه الشعبى قد يشعر بأنه يجب ألا يحدث التفاف حول مضمون المقاطعة، فإن سحب الودائع على نطاق واسع قد يسبب حرجًا فيما يتعلق بمصداقية النظام البنكى المصرى. ولذا، فإنه يجب أن توزع عملية سحب الودائع عبر عدة أسابيع.

وعلى الرغم من قيام الحركة الوطنية بتأييد بنك مصر، فقد وقع انشقاق داخلها أثر بدوره على شكل تطور البنك فيما بعد. فقد دعت العناصر المحافظة داخل الحركة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى قبل الاستقلال السياسى بوصف الأول شرطا ضروريا لتحقق الأخير؛ فى حين ذهبت العناصر الأكثر راديكالية للتأكيد على الحاجة لإنهاء الاحتلال البريطانى بأسرع وقت ممكن وتحقيق استقلال رسمى. وقد كان ينظر لطلعت حرب وحزب الدستوريين الأحرار على أنهما من أنصار الاتجاه الأول، فى حين تزعم سعد زغلول والعناصر المسلحة من حزب الوفد الاتجاه الثانى.[1]

ويمكن تفسير هذا الاختلاف فى الرأى جزئيًّا، فى ضوء الهدف الذى أراد طلعت حرب تحقيقه من وراء تأسيس بنك مصر كمؤسسة مالية قوية فى مقابل رغبة سعد زغلول فى الاستحواذ على السلطة السياسية. وإذا ما أخذنا فى الاعتبار رغبة طلعت حرب فى تكوين البنك بحيث يمثل منافسا ذا شان للبنوك الأجنبية، فقد كان من الممكن إذا ما جعل هوية البنك تابعة للحركة الوطنية أن يؤدى بالبريطانيين للتدخل فى شئونه.[2]

---

(١) المقطم. ١٥ يناير ١٩٢٢.

(٢) مقابلة مع محمد أمين أحمد فى ٢٩ مارس ١٩٧٣؛ الأخبار، ٢٦ يوليو ١٩٧٣.

وعلاوة على ذلك، ونظرا لطبيعة الأنشطة الوطنية العنيفة أحيانا، فقد أضرت هذه الأنشطة بمصالح البنك من حيث تهديدها لمناخ الاستثمار ومعدل الثقة فى الاقتصاد. أما بالنسبة لسعد زغلول، فقد كان النهج التدرجى لطلعت حرب ومن معه من الوطنيين المحافظين يعنى إطالة أمد الاحتلال الكريه. وهكذا، فإنه يبدو أن تحمس سعد زغلول لبنك مصر قد تراجع بشدة بعد المقاطعة الوفدية.[1]

ومن وجهة نظر أعم، فإنه يمكن تفسير الانقسام الذى وقع داخل الحركة الوطنية فى ضوء الأسس الطبقية المختلفة التى انتمى إليها أقوى حزبين سياسيين، حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد. فحزب الدستوريين الأحرار كان يمثل، بشكل كامل تقريبا، الشريحة العليا من طبقة الأتراك ـ المصريين وطبقة كبار ملاك الأراضى المحليين والتى كان همها الأول بيع إنتاجها من القطن فى السوق العالمية. وبينما عارضت طبقة كبار الملاك المصريين طريقة عمل رأس المال الأجنبى داخل مصر، فإنها كانت لا تزال تعتمد على الأسواق الأجنبية، لا سيما بريطانيا العظمى، لشراء محصولها من القطن. وعلى الرغم من أن حزب الوفد ضم بين أعضاءه العديد من ملاك الأراضى فإنهم كانوا عادة يملكون مساحات من الأراضى أقل كثيرا من تلك التى كان يمتلكها أعضاء حزب الدستوريين الأحرار كما أنه اعتبر ـ وهو الأكثر أهمية هنا ـ العديد من التجار وخصوصا تجار القطن ـ من بين مؤيديه؛ وكان الكثير من هؤلاء التجار ملاكا لأراض يزرعونها قطنا علاوة على قيامهم بمنافسة التجار الأجانب فى بيعه. كما كان حزب الوفد يتلقى الدعم من ملاك المصانع الصغيرة والذين كانوا ناقمين على هيمنة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى. وإجمالا، فإنه يمكن القول أن الوفد كان ممثلا لبرجوازية ناشئة تعتبر مصالحها أقل توافقا مع رأس المال الأجنبى عما كان الحال عليه بالنسبة للأحرار الدستوريين.

وفى إطار تفسير التشاحن الذى حدث داخل الحركة الوطنية المصرية بين ذوى التوجه الاقتصادى وذوى التوجه السياسى، يجب أن يستخدم مفهوم الطبقة الاجتماعية بحذر. فقد جاء تكون حزب الأحرار الدستوريين فى ١٩٢١ كانشقاق على حزب الوفد بسبب بعض الصراعات الشخصية. غير أنه قد يكون من الخطير الحديث عن أجنحة

(١) كما أنه يبدو كذلك أن سعد زغلول شعر بقدر من الغيرة إزاء موقع طلعت حرب كزعيم مصر الاقتصادى.

داخل الطبقة العليا المصرية خلال تلك الفترة كما ذهب بعض الماركسيين المصريين، بسبب صغر حجمها.[1] إلا أن هذا لا ينفى كون المصالح الاقتصادية المختلفة العامل الرئيسى فى تفسير الانضمام لأى من الحزبين. غير أن الاقتصاد المصرى كان لا يزال ناميا من حيث قاعدته الصناعية وكذا كان هيكله الوظيفى يعوزه التنوع بحيث لم يكن من الممكن للفروقات الطبقية أن تتخذ معالم ثابتة غير مرنة. وكان من الممكن التحدث عن تكون فرق جديدة وبدء نشوب خلافات فيما بينها فى إطار الطبقة الحاكمة فيما يتعلق بالجدل حول ما إذا كان يتوجب على الحركة الوطنية أن تجعل هدفها الرئيسى الاستقلال السياسى أم الاقتصادى.

ونظرا لأن العديد من الصراعات الطبقية كانت لا تزال كامنة خلال مطلع العقد الثالث من القرن العشرين، فقد كان بنك مصر قادرا على حشد التأييد من تقريبا كل قطاعات المجتمع المصرى. فقد باع كبار ملاك الأراضى والتجار أسهما له فى الأقاليم وبذل الطلاب وشركة التضامن المالى جهودا مماثلة مع الأعيان والطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا فى الحضر.[2] كما لعب أعضاء منتمين للأحزاب السياسية الثلاث الرئيسية، الوفد والوطنى والأحرار الدستوريين، أدوارا هامة فى تمويل وإدارة البنك. وخلال فترة توسعه الأولى بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٢، استفاد بنك مصر من التضامن الطبقى الذى تكون لفترة مؤقتة بعد قيام ثورة ١٩١٩ وكذا بسبب الطبيعة غير المتمايزة للاقتصاد المصرى.

أما فترة التوسع الثانية لبنك مصر فقد حدثت بين عامى ١٩٢٣ و١٩٣٠، وقد شهدت معدلا أقل للنمو فى كل من رأس ماله وحجم ودائعه. غير أنه خلال هذه الفترة، تم تأسيس أهم شركات مجموعة مصر. كما شهدت هذه الفترة تفككا أكبر للحركة الوطنية المصرية وظهور صراع قوى ثلاثى الأبعاد كانت أطرافه القصر والإنجليز والحركة الوطنية ـ وهو الصراع الذى هيمن على الساحة السياسية المصرية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ . هذا فضلا عن أن هذه الفترة كانت مسرحا لصراع طبقى أكثر وضوحا بين

---

(١) يقدر د. عاصم الدسوقى العدد الإجمالى لعائلات كبار ملاك الأراضى ممن يحوزون ١٠٠ فدان فأكثر بـ ٢,٥٣١ عائلة، ليس من بينها عائلة محمد على: كبار الملاك. ص. ٢٩.

(٢) الأخبار، ١٠ مايو ١٩٢٠، ٢٠ مايو ١٩٢٠.

طبقات المجتمع المصرى وداخلها. فداخل الطبقة العليا، عمد ملاك الأراضى والتجار وموظفو الحكومة الذين استثمروا فى الصناعة إلى الضغط على الحكومة المصرية لخلق حواجز جمركية وتقديم الدعم للصناعات المصرية الناشئة. فى حين ناصب منتجو القطن الذين لم يقوموا باستثمارات مماثلة وكذا التجار المحليين وثيقى الصلة برأس المال الأجنبى هذه المطالب العداء لما رأوا فيها من تهديد للتجارة الحرة. كما حاول صغار رجال الأعمال تملق الحكومة للحصول على كميات أكبر من رأس المال فى شكل قروض منخفضة الفائدة لتشجيع الصناعة المحلية.

كذلك، أضحى الانشقاق داخل الحركة الوطنية بين أولئك الذين رأوا هدفهم المباشر فى تقليل نفوذ رأس المال الأجنبى وبين أولئك الذين رغبوا فى إنهاء الاحتلال البريطانى وتقليص قوة القصر والعائلة المالكة أكثر وضوحا وتحديدا. فالعديد من المنظمات التى ساندت بنك مصر مثل اتحاد الغرف التجارية المصرى واتحاد الصناعات المصرى والجريدة اليومية المحافظة المقطم انتقدت زعامة الحركة الوطنية لتشتيتها لقوتها من خلال الانقسامات الداخلية.[1] وفيما تلا إعادة افتتاح البرلمان المصرى، استمر بنك مصر محافظا على سياسته بتجنب الوقوف بجانب أى من أجنحة الحركة الوطنية؛ إلا أن هذا لا يعنى أن البنك قد عزف عن المشاركة فى النشاط السياسى حيث كان العكس هو الصحيح.

ومع إعلان دستور ١٩٢٣، حققت مصر قدرا من التحكم فى مقدراتها الداخلية. وبالنظر لأهداف بنك مصر والانقسامات التى هيمنت على الأحزاب السياسية، فقد كان من الطبيعى أن يحاول البنك تجنب السياسات الحزبية وأن يحاول فقط تحقيق نفوذ داخل مراكز القوة التى لم تكن تتبع منظمة سياسية بعينها، وهو ما دفع البنك للحصول على تمثيل داخل المجلس الاقتصادى المصرى والمجلس التعاونى الأعلى الذين تشكلا عامى ١٩٢٣ و١٩٢٦ على الترتيب لتقديم النصيحة للحكومة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية.[2] كما تمكن من الحصول على تمثيل لدى مكتب التجارة والصناعة وفى لجنة بورصتى منيا البصل والقاهرة. كما حظى البنك بنفوذ قوى فى إتحاد الصناعات المصرى،

---

(١) المقطم، ١٢ فبراير ١٩٢٤.

(٢) الأخبار، ١٤ مايو ١٩٢٣؛ المقطم، ٥، ٩ سبتمبر ١٩٢٥.

الذى تأسس فى ١٩٢٣، وكذلك فى مجلس إدارة بنك الأراضى المصرى القوى.[١] كذلك وسع البنك من نفوذه داخل غرفة القاهرة التجارية وداخل فروعها فى الأقاليم.[٢]

وبينما رفض بنك مصر أن ينطوى تحت لواء الوفد أو أعدائه، فإن هذا لم يحل دون قيامه بالتأثير فى البرلمان المصرى المعاد تشكيله. فبعد افتتاح البرلمان فى ١٩٢٤، شكل البنك مجموعته المؤيدة له داخل كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وبفارق كبير، تم انتخاب د. فؤاد سلطان بك، نائب المدير التنفيذى للبنك، رئيسًا للجنة المالية بمجلس النواب فى حين حصل يوسف أصلان القطاوى باشا، نائب رئيس البنك، على ثانى أعلى نسبة من الأصوات. كما تم ترشيح اثنين آخرين من المؤيدين المهمين للبنك وهما طاهر اللوزى ومحمد سليمان الوكيل للجنة ذاتها.[٣]

كذلك كان بنك مصر قادرا على تحصيل قدر من النفوذ داخل مجلس الشورى المصرى. فقد انتخب محمد علوى الجزار بك، مدير فرع البنك فى شبين الكوم، وكيلا للمجلس، هو وأحمد زكى أبو السعود باشا فى ١٩٢٤. هذا فضلا عن، انتخاب طلعت حرب رئسيا لأقوى لجان مجلس الشيوخ وهى لجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك. وقد تمكن طلعت حرب وأنصاره من التغلب على محاولة مجموعة من الأعضاء لإعادة تشكيل اللجنة وفصلها للجنتين مستقليتين.[٤] وبينما تم انتخاب أنصار بنك مصر للجنتى المواصلات والأشغال العامة فقد تحصلوا على أكبر أعداد من الأصوات للمناصب الثلاث الأولى فى لجنة الزراعة.[٥] كما تدعم نفوذ البنك داخل مجلس الشيوخ بتسمية فؤاد سلطان مراقبا للجنة مؤتمر مجلسى النواب والشيوخ.[٦]

وعلاوة على نفوذه فى المؤسسات الحكومية والمرتبطة بها وداخل البرلمان المصرى، فقد

---

(١) الوطن، ٢٨ مايو ١٩٢٤.

(٢) المقطم ٢١ أكتوبر ١٩٢٤.

(٣) مجلس النواب المصرى، الجلسة الحادية عشرة، ٣١ مارس ١٩٢٤، ص. ١١٠، ملحق الوقائع المصرية. ٣١ مارس ١٩٢٤.

(٤) مجلس الشيوخ المصرى، الجلسة الحادية عشرة، ١٥ أبريل ١٩٢٤، ص. ٩٢؛ الجلسة الثالثة عشرة، ٢٢ أبريل ١٩٢٤، ص. ١٠٣؛ الجلسة الخامسة عشرة، ١٩ مايو ١٩٢٤، ص. ١١١. (منشور فى الوقائع المصرية فى ذات التواريخ المذكورة لكل منها).

(٥) نفس المرجع السابق. ص. ١١٢.

(٦) مجلس الشيوخ المصرى، الجلسة الرابعة عشرة، ٢٩ أبريل. (منشور فى الوقائع المصرية فى ذات التاريخ).

وجد بنك مصر دعما قويا لدى البنية التحتية السياسية فى الأقاليم. فعلى سبيل المثال، قررت مجالس المدن والقرى فى ١٩٢٥ تحويل حساباتها من البنك الأهلى المصرى إلى بنك مصر. وهكذا، أضاف البنك ٤٩٨.٨٥١ جنيهًا من مجالس المديريات و٦٠٨.٠٠٠ جنيهًا من مجالس المدن والقرى ليبلغ إجمالى حسابات الودائع لديه ١.١٠٦.٨٥١ جنيها مصريًا.[(١)]

وبتحليل تركيبة هذه المجالس، يتضح لنا الكيفية التى تمكن بها بنك مصر من توسيع أنشطته التجارية بمثل هذه السرعة فى الريف خلال عشرينيات القرن العشرين. فمناصرو البنك سيطروا على المجالس المحلية فى محافظتى المنيا والغربية، اللتين أصبحتا تمثلان أهم مركزين لأنشطة البنك التجارية. كما كان البنك يحظى بتمثيل قوى فى مجالس محافظات ومدن أسيوط والفيوم وبنى سويف.[(٢)] هذا علاوة على أن البنك دعم موقفه فى الأقاليم من خلال قيامه بتعيين أبناء الأعيان المحليين فى فروعه ومكاتب شركاته فيها.[(٣)]

وأخيرًا، عمد بنك مصر لتحقيق بعض النفوذ داخل عدد من الوزارات، لا سيما المهمة منها لأنشطته التجارية كوزارات المالية والزراعة والنقل، ذلك أن هذه الوزارات كانت تسيطر على القرارات المتحكمة فى إنشاء أنواع معينة من الشركات المساهمة. كما كان الوزراء عادة ما يُعرض عليهم مناصب فى مجالس إدارات شركات مصر بعد استقالتهم أو تقاعدهم من مناصبهم فى مقابل الحصول على دعمهم السياسى خلال وجودهم فى مناصبهم، وهى السياسة التى أضحى يعول عليها كثيرا خلال ثلاثينيات القرن العشرين مع التوسع الكبير الذى شهدته مجموعة شركات مصر وحجم الأرباح الكبير الذى أصبحت تحققه.[(٤)] ونظرا لأن هذه المناصب الإدارية أصبحت ذات عائد كبير، فقد أصبحت محل نظر كل قطاعات الطبقة العليا.

---

(١) بنك مصر. تقارير، ١٩٢٦. ص. ١١.

(٢) انظر الدليل المصرى ١٩٢٠ و١٩٢٥. القاهرة: الشركة الشرقية للنشر، ١٩٢٠، ١٩٢٥. فصول محافظات المنيا والغربية والفيوم وأسيوط وبنى سويف.

(٣) الدليل المصرى ١٩٣٠. ص ص. ١٣٣٥، ١٤٣٣، ١٥٨٩.

(٤) من بين الوزراء الذين انضموا لبنك مصر أو شركاته بعد تركهم لمناصبهم: مصطفى ماهر باشا (وزير المالية)، يوسف القطاوى باشا (وزير المالية، النقل)، عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العامة)، على ماهر باشا (وزير التعليم العام، المالية)، توفيق دوس باشا (وزير الزراعة، النقل)، عبد الحميد سليمان باشا (وزير النقل)، وأحمد مدحت ياغان (وزير الشئون الخارجية).

وبإيجاز، فإنه مع توالى أعوام العقد الثالث من القرن العشرين، كان بنك مصر يتجه للاعتماد بصورة أكبر على الدولة وعلى الهياكل التقليدية لتحقيق مصالحه. وأدى هذا التحول من الاعتماد على دعم جموع الشعب للاعتماد على الحكومة المصرية وعدد معين من عائلات الأعيان إلى القضاء على الحماس الذى كان موجودًا للبنك لدى قطاعات الحركة الوطنية. فبعد عام ١٩٢٣، لم تقم الصحف بدعم البنك بذات الحرارة التى كانت عليها خلال العامين التاليين لثورة ١٩١٩. وكانت هذه الفترة فى الواقع، هى التى شهدت أول الانتقادات الحادة للبنك، وكان أشدها ما ورد فى جريدة الوطن التى اتهمت البنك بعدم صرف العوائد على حساب الائتمان الصناعى الذى فازت به فى العام السابق لتشجيع الصناعات الصغيرة.[1] كما أن صورة البنك كممثل لمصالح الشعب بأكمله تراجعت تدريجيا ليصبح أكثر التصاقا بالعناصر الأكثر محافظة من المجتمع المصرى، لاسيما ملاك الأراضى من الطبقة العليا. وإن كان هذا لم يحل دون قيام المصريين من كل الشرائح الاجتماعية بالتعبير عن شعورهم بالفخر حيال إنجازات بنك مصر وشركاته خلال النصف الثانى من عقد العشرينيات من القرن العشرين. إلا أن الجناح الراديكالى من الحركة الوطنية لم يكن شعوره بهذا الفخر ليأت دون انتقاد للتوجه المحافظ للبنك.

وعكس التوسع السريع لبنك مصر ومجموعة شركاته خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين علاقات طلعت حرب ومؤسسى البنك القوية مع الأعضاء البارزين من طبقتى التجار وملاك الأراضى. وفيما بين عامى ١٩٢٣ و١٩٣٠ توسع البنك فى عملياته فيما وراء مكاتب القاهرة والإسكندرية. ففى عام ١٩٢١ افتتح فرعا بالإسكندرية، فى حين شهد عام ١٩٢٢ افتتاح فروع فى الموسكى، وهو منطقة السوق التقليدية بالقاهرة، وروض الفرج وأثر النبى، وهما مرفأين مهمين بالقاهرة على النيل، وفى المنصورة، إحدى أهم المدن التجارية فى الأقاليم. وفى ١٩٢٣، افتتح بنك مصر الفرع الذى أصبح أهم مكاتبه فى الأقاليم فى مدينة المنيا مع مكتب فرعى فى مغاغة. كما أسس البنك مراسلا فى دمياط، وهى مركز تجارى آخر هام فى مصر. وفى محاولة للإفادة من تجارة السياحة عبر المتوسط، تم افتتاح فرع صيفى فى رأس البر بالقرب من دمياط. وفى العام التالى تم افتتاح

---

(١) الوطن، المحرر. ١٦ يونيو ١٩٢٤.

فرعين للبنك فى طنطا والمحلة الكبرى بمحافظة الغربية كما توسعت دائرة أعمال فرع المنيا لتشمل بنى مزار وملوى. كما شهدت الفترة بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣٠ قيام بنك مصر بافتتاح خمسة أفرع رئيسية وستة مكاتب فرعية وعدد من شون تخزين القطن فى أنحاء مختلفة من الدلتا والصعيد. وهكذا، فإنه بحلول عام ١٩٣٠ كان تمثيل البنك من خلال عشرة أفرع رئيسية وعشرة مكاتب فرعية ومراسل فى دمياط ومكتب موسمى فى واحد من أهم منتجعات مصر علاوة على مكتبه الرئيسى.[١]

وكان على نفس القدر من الأهمية التوسع فى تأسيس شركات بنك مصر خلال عشرينيات القرن العشرين. ففى عام ١٩٢٢ تم تأسيس مطبعة مصر، أولى شركاته، وتلاها فى ١٩٢٣ إنشاء الشركة المصرية لإنتاج الورق. وكانت كلتا الشركتان ذات رأس مال صغير نسبيا كما لم تقم شركة الورق بأى إنتاج فعلى.[٢]

غير أن تأسيس الشركة المصرية للتجارة وحلج القطن فى ١٩٢٤ جاء ليمثل نقطة البدء الفعلية فى ما يسمى بمجموعة شركات مصر. وتلا هذه الشركة تأسيس شركة مصر للنقل والملاحة، وشركة مصر للمسرح والسينما (ستديو مصر) فى ١٩٢٥. كما تم تأسيس بنك مصر فرع فرنسا فى ١٩٢٦، وكان الهدف من ورائه تقديم خدمات السفر للسياح المصريين فى أوروبا. وشهد العام التالى ميلاد أهم شركات بنك مصر وهى شركة مصر للغزل والنسيج، وثلاث شركات أخرى أصغر حجما هى شركة مصر للكتان وشركة مصر للمصايد، وشركة مصر لنسج الحرير. كما تم افتتاح بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان فى ١٩٢٩ بمساعدة عدد من عائلات الأعيان فى سوريا ولبنان. أما عام ١٩٣٠ فقد شهد استحواذ بنك مصر على ما تبقى من ممتلكات عائلة ليندمان فى مصر، وهى شركة مصر العليا والسفلى لتجارة القطن، وتأسيس شركة مصر لتصدير القطن.

وهكذا فإنه فى غضون ما لا يزيد على عقد من الزمن، استطاع بنك مصر زيادة حجم رأسماله من ٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٢٠ إلى مليون جنيه فى ١٩٣٠، كما استطاع افتتاح عدد كبير من الفروع وشون تخزين القطن عبر أرجاء مصر، كما أنشأ عشر شركات

---

(١) بنك مصر. تقارير، ١٩٣٠. ص. ١.

(٢) د. الجريتلى. هيكل الصناعة الحديثة فى مصر. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٨. ص. ٤٣٥.

بلغ إجمالى حجم رأسمالها ٢,٥ مليون جنيه مصرى. هذا فضلا عن تأسيسه لفرعين خارجيين، هما بنك مصر سوريا لبنان برأس مال بلغ مليونًا من الليرات اللبنانية وبنك مصر فى فرنسا برأس مال مصدر حوالى ٥ مليون فرنك فرنسى.[١]

وعلاوة على نجاحه فى توسيع نطاق عملياته فى القطاع الخاص، نجح بنك مصر أيضًا فى لعب دور هام فى القطاع العام الصغير ولكن الآخذ فى النمو. ولم يكن البنك وحده هو الذى ارتأى ضرورة التصنيع لمصر بحلول نهاية عشرينيات القرن العشرين، وإنما شاركته فى ذلك قطاعات عدة من المجتمع المصرى. وهو التوجه الذى لاقى دعما من معظم، إن لم يكن كل، الوزارات التى تشكلت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وخلال مطلع العقد الثالث من القرن العشرين، قررت الحكومة المصرية إنشاء صندوقين يتم من خلالهما تشجيع تنمية التعاونيات الزراعية والصناعات الصغيرة، وتم اختيار بنك مصر ليكون الجهة التى يتم من خلالها ضخ الموارد المخصصة لهذين الصندوقين.

وكما تقدمت الإشارة، أدى عدم الاستقرار فى أسعار القطن فى السوق العالمية خلال وبعد الحرب العالمية الأولى لقيام طبقة كبار ملاك الأراضى بتكوين النقابة الزراعية المصرية العامة لحماية مصالحها. ولهذه الغاية، اتبعت النقابة سياستين: الأولى هى محاولة تقليل حجم مساحة الأراضى المزروعة قطنا؛ أما الثانية فكانت الضغط على الحكومة المصرية لشراء وتخزين محصول القطن لحين تحقق ظروف أفضل لبيع المحصول. وقد نجحت سياستا النقابة على الرغم من أن تأثيرهما كان ضئيلا أو لا يكاد يذكر على الأسعار فى السوق العالمية. وقد استفاد بنك مصر بقدر عظيم من سياسة الحكومة حيث كان منوطا به شراء معظم إنتاج القطن والقيام على تخزينه بصورة مؤقتة.[٢] وهكذا فإن الدعم الذى تلقاه بنك مصر من الحكومة المصرية كان أحد أسباب نموه السريع حيث حصل على عوائد كبيرة من وراء تقديم القروض للصناعات الصغيرة والجمعيات الزراعية ومن وراء قيامه بشراء وتخزين القطن.

وظاهريا، كان يبدو للكافة أن بنك مصر يسير على الدرب الصحيح ليصبح أقوى

(١) Elie Politi. **Annuaire des societes egyptiennes par actions 1932**. Alexandria: Imprimerie A. Procaccia, 1933. P. 207.

(٢) بنك مصر. تقارير، ١٩٣٠. ص ص. ٤-٥.

مؤسسات مصر المالية بحلول عام ١٩٣٠. ولكن الواقع أن المشكلات التى اعترضت طريق البنك فيما بعد وأدت فى النهاية لانهياره المالى كانت قد أخذت فى التجمع خلال هذه الفترة، ولعل أهمها كان الدعم الذى حظى به البنك من طبقة كبار ملاك الأراضى. ففى البداية، كان أبرز ملاك الأراضى هم الذين قاموا بتشجيع البنك من محافظات الصعيد، وجاء ذلك انعكاسا لصلات طلعت حرب خلال فترة عمله فى الدائرة السنية. أما بين عامى ١٩٢٣ و١٩٣٠، فقد تمكن البنك من استقطاب الدعم المالى لعائلات كبار ملاك الأراضى من مناطق أخرى. وهكذا، فإنه قد يبدو على السطح أن النمو السريع كان عاملا إيجابيا فى حين أنه لم يأت سوى ليزيد من اعتماد البنك على البرجوازية الزراعية.

ومع تراجع أسعار القطن بشدة فى عام ١٩٢٥، وخلافا لما قامت به عدة بنوك أجنبية، رفض بنك مصر بيع القطن المخزون لديه فى شونه، فكان أن عبر بعض من الملاك كالسيد محمد بدراوى عاشور باشا والأمير عمر طوسون عن امتنانهم للبنك لقيامه بـ«إنقاذ ثروة البلاد من الضياع».[1] كما عمد البنك لجذب مزارعى قطن جدد والتغلب على منافسيه من خلال سياسة القروض فى البنك، حيث اعتمد هامشا للربح يقل عن ذلك الذى كانت تحصله البنوك الأجنبية.[2] ونظرا لشروطه الميسرة للاقتراض، يصبح من السهل تفسير تمكن البنك من الاستحواذ على العديد من الحسابات البنكية التى كانت موجودة لدى بنوك أخرى فى السابق. ونظرا لأن كل هذه الحسابات الجديدة كانت خاصة بكبار ملاك الأراضى، أضحى مصير بنك مصر أكثر اعتمادا على تصرف البرجوازية الزراعية.

كما كان العديد من ملاك الأراضى الذين أصبحوا عملاء للبنك، تجار قطن مهمين، منهم عائلات الوكيل وخشبة والمنزلاوى. وأكدت تعاملات البنك مع هذه الشريحة الفرعية من البرجوازية الزراعية على الإشارة للمشكلات التى واجهها البنك فى نهاية

---

(١) المقطم ١٧، ١٩، ٢١، ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥. كما كان أحد ملاك الأراضى المهمين الذين قاموا بتوجيه الشكر للبنك كذلك هو أليكسان أبسخرون باشا من أسيوط والذى صرح بأنه سعيد فيما يتعلق بسياسة البنك فيما يتعلق بالقطن، كما أضاف أنه يتمنى قيام البنك بتأسيس شركة للغزل والنسيج فى المستقبل المنظور. وهكذا، يبدو أن سياسة بنك مصر حول القطن مهدت الطريق للحصول على دعم البرجوازية الزراعية لوحدات تصنيع النسيج فيها، وكان بدراوى عاشور باشا أول مساهم فى شركة مصر للغزل والنسيج.

(٢) مقابلة مع د. على الجريتلى، ٢٤ فبراير ١٩٧٣.

عشرينيات القرن العشرين، وهى المشكلات التى عبرت عن نفسها بوضوح فى حالة أحد أهم عملاء البنك، وهو صادق بك قلينى سليمان والذى كان مالكا لأراضى وتاجرا للقطن وابن صراف وجامع للضرائب بمحافظة المنيا. وكان لقلينى عدة مكاتب منتشرة لمباشرة أعماله فى ربوع مصر وكانت كلها فى المبانى التى افتتح فيها البنك فروعه.[1] وباحتمال تعرف طلعت حرب به إما خلال فترة عمله أو خلال قضائه إحدى إجازاته بعزبته بالمنيا، فقد اعتمد طلعت حرب على صلات قلينى المكثفة داخل المديرية. وبنهاية عشرينيات القرن العشرين، كانت المصالح الاقتصادية لتجار القطن قد امتزجت بمصالح بنك مصر. وكان قلينى سعيدا بمعدل الفائدة المتواضع على قروضه، وطالما كانت حالة الاقتصاد المصرى جيدة، فقد كانت أنشطة قلينى الاقتصادية ليست ذات خطر يذكر على بنك مصر. ونظرا لقيام البنك باستخدامه كقناة لتصريف أمواله، فقد تمكن قلينى من التوسع فى أعماله بشدة، لاسيما فى صعيد مصر. ولكن عندما حل الكساد الكبير وما تبعه من جمود فى النشاط التجارى خلال أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، أثبتت هذه الممارسات أنها كانت مدمرة.[2]

وبينما تمكن البنك من الحصول على الدعم المالى لقطاعات عريضة من البرجوازية الزراعية، فقد أصبح من المسلم به لدى هؤلاء حصولهم على معاملة تفضيلية من قبل البنك. فعلى سبيل المثال، تمكن البنك من الاستحواذ على قدر كبير من سوق حلج القطن، أولا فى الصعيد ثم فى الدلتا، من خلال طرحه لمعدلات فائدة أقل وهو ما نجم عنه تمكنه من التغلب على منافسيه، غير أن المعدلات المنخفضة للفائدة على حلج القطن والشروط الميسرة للقروض أضحت أمورا متوقعة من قبل زارعى القطن.[3] هذا فضلا عن أن نمو بنك مصر أصبح أكثر تبعية للدعم الذى يحظى به من قبل البرجوازية الزراعية من خلال وجود كبار ملاك الأراضى فى البرلمان. فقد تم إفشال مشروع القرار، الذى أعدته وزارة أحمد زيور باشا فى ١٩٢٥، بمنع مجالس المديريات والمدن والقرى من سحب ودائعها

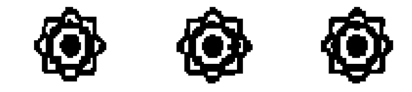
(١) الدليل المصرى ١٩٣٠ ص. ١٥٧٥.

(٢) مقابلة مع د. على الجريتلى، ٢٩ مايو ١٩٧٤، ومع المرحوم د. نجيب إسكندر (باشا) فى ٨ يونيو ١٩٧٣. ووفقا لهذين الشخصين، فقد كان قلينى مدينا لبنك مصر بنصف مليون جنيه مصرى فى ١٩٣٩.

(٣) مقابلة مع مجد الدين حفنى ناصف، ٢٦ مايو ١٩٧٤.

لدى البنك الأهلى المصرى وتحويلها لبنك مصر فقط بسبب دور كبار ملاك الأراضى داخل البرلمان.[1] وللحفاظ على دعم طبقة كبار ملاك الراضى، فقد اتبع بنك مصر سياسة تقديم مناصب فى مجالس إدارات البنك أو إحدى شركاته للوزراء السابقين، وهى السياسة التى لم تحقق فائدة فى كل الأحوال نظرا لأنه لم يكن من الممكن استيعاب جميع الوزراء.[2]

كما كان الارتفاع الحادث فى متوسط حجم الأسهم المملوكة لكل من مساهمى بنك مصر بين عامى ١٩٢١ و١٩٣١ مؤشرا آخر على حدوث تحول فى قواعده الاجتماعية. ففى عامى ١٩٢١ و١٩٢٢ كان هذا المتوسط يبلغ عشرة أسهم لكل مساهم، وقد زاد ليبلغ ١٦ سهما فى ١٩٢٦ وصولا إلى ٢٠ سهما فى ١٩٣٠،[3] وهذه الأرقام هى التى دحضت التأكيدات الواردة فى التقارير السنوية للبنك أنه مملوك للشعب ويمثل مصالحه. فقد كان واضحا أن البنك أصبح تحت سيطرة الطبقة العليا ويخدم مصالحهم.



---

(١) F.O. 371/11609/J2141.
وللإطلاع على الجدل بشأن هذه المسألة انظر: المحاضر المجمعة لمجلس النواب. الجلسة الحادية عشرة، ١٩ يوليو ١٩٢٦. ص ص. ١١٧-١٢٩. وكانت وزارة أحمد زيور تمثل القطاع الذى تأترك من الطبقة الحاكمة فى مصر وكان وثيق الصلة بالقصر، وظل معظم أعضاء هذا القطاع من الطبقة الحاكمة والقصر على معاداتهم لبنك مصر طيلة فترة توسعه بين عامى ١٩٢٠ و١٩٣٩.

(٢) على الرغم من احتمال كونها قصة مختلقة، إلا أنه يقال أن الخلاف الذى دب بين طلعت حرب وعلى ماهر.باشا نجم عن حقيقة أن على ماهر لم يتم إعادة تعيينه عضوا فى مجلس إدارة بك مصر بعد عمله كوزير للمالية فى وزارة محمد محمود بين عامى ١٩٢٨ و١٩٢٩. مقابلات مع النائب السابق جمال العبد فى ١٥ مايو ١٩٧٤، محمد أمين أحمد ٢٧ فبراير ١٩٧٣، ورينيه قطاوى فى باريس فى ٤ يناير ١٩٧٥.

(٣) بنك مصر. تقارير، ١٩٢٠. ص. ٦؛ ١٩٢١ ص. ٧؛ ١٩٢٥ ص. ٤؛ ١٩٣٠ ص. ١٦.

الفصل السادس

بنك مصر والاستعمار الجديد

تعتبر الفترة بين عامى ١٩٠٣ و١٩٣٦ هى الفترة الثالثة والأكثر ديناميكية فى رحلة توسع مجموعة شركات مصر، فخلال هذه الفترة بدأت كبرى شركات بنك مصر، وهى شركة مصر للغزل والنسيج، فى الإنتاج وتطورت لتصبح كبرى شركات الغزل والنسيج بمصر والشرق الأوسط. هذا فضلا عن قيام البنك بتأسيس عدد من الشركات الهامة، التى حقق الكثير منها ربحية عالية. غير أنه، للأسف، قام خلال تلك الفترة أيضًا بإنشاء عدد من الشركات الأخرى التى ساهمت فى تقويض صورته بشدة فى الدوائر الحكومية ولدى الرأى العام، وقد ثبت عدم جدوى هذه الشركات تجاريًّا واستنزافها لقسط وافر من موارد البنك. وأدى قيام البنك بتأسيس شركات جديدة إلى تسييس عملية التصنيع فى مصر بصورة أكبر. فمع تنامى رغبة العديد من أبناء الطبقة العليا والسياسيين فى الحصول على مواقع فى مجالس إدارات هذه الشركات، توخى البنك المزيد من الحذر لتحقيق التوازن بين الجماعات السياسية، لاسيما مع حاجة البنك للاستمرار فى الضغط على الحكومة بكل ما أوتى من قوة للحفاظ على استمرار مخصصات الدعم التى كان يعتمد عليها بشدة لتسيير العمل فى الشركات غير المربحة، كمصر للطيران. وإن كان نجاح البنك والدعم والتسهيلات التى حصل عليها لعدد من شركاته لم تأت دون مشكلات نظرا لأن هذا النجاح دفع بعدد من الرأسماليين المصريين الآخرين لتوسيع نطاق أعمالهم وتأسيس شركات جديدة للحصول على الدعم الحكومى، وبالتالى منافسة مجموعة شركات مصر.

وقد تمثل النمو السريع لبنك مصر فى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين فى تأسيس سبع شركات جديدة والتوسع فى عدد من الشركات القائمة. ففى ١٩٣٢، تم تأسيس شركة

مشتركة مع شركة طيران هيوستن بلندن (والتى أصبحت فيها بعد جزءا من الخطوط الجوية البريطانية) لتأسيس أول شركة مصرية للنقل الجوى، وهى مصر للطيران. وفى العام ذاته، أسس البنك شركة بيع المصنوعات المصرية، لا سيما المنسوجات. ولعل السنة الأكثر نشاطا للبنك خلال هذه الفترة كانت سنة ١٩٣٤، والتى أسس فيها البنك أربع شركات جديدة. كانت أولاها شركة مصر لعموم التأمينات والتى تأسست بالاشتراك مع شركة بورنج للتأمين بلندن وشركة تريستا العامة للتأمين. أما الشركات الثلاث الأخرى فكانت شركة مصر للملاحة البحرية وشركة مصر لصناعة دبغ الجلود، وشركة مصر للسياحة، والتى أكملت الخدمات التى قدمها مكتب مصر للنقل والمكاتب المصرية لوكلاء لندن السياحيين، وهى كوكس وكنجز المحدودة.

ومن بين كل الشركات التى أنشأها البنك خلال عقد العشرينيات والنصف الأول من ثلاثينيات القرن العشرين، كان البنك وشركاته التى تعمل فيها يتعلق بجنى وتسويق وتصنيع القطن هى التى حققت بعض الأرباح، وكانت الشركة الأكثر ربحية فى هذا الإطار هى شركة مصر للغزل والنسيج. كما نجحت شركتا مصر لحليج الأقطان ومصر للملاحة البحرية فى تحقيق بعض الأرباح، ويبين جدول ٦-١ صافى أرباح هذه الشركات بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٦. وعلى الرغم من أنه لم يصدر بيان بأرباح وخسائر شركة مصر لتصدير الأقطان (كما كان الحال مع كل مؤسسات البنك الأخرى) فقد نجحت الشركة وأصبحت بحلول عام ١٩٣٦ واحدة من أهم شركات تصدير القطن فى مصر.[1] وتشير معدلات النمو المشجعة لشركات بنك مصر المتعاملة فى القطن، بالمقارنة بتلك التى لم تكن أنشطتها متعلقة بتجارة أو تصنيع القطن، لواحدة من الصعوبات الجوهرية التى اعترضت سبيل التصنيع فى إحدى دول العالم الثالث كمصر والتى يعتمد اقتصادها على عدد محدود

---

(١) إجمالى صادرات شركة مصر لتصدير القطن بلغت ٣٨,٥٣١ قنطارا لموسم ١٩٣٦-١٩٣٧ و٤٤,٥٨٨ قنطارا للموسم ١٩٣٧-١٩٣٨، وهو ما أهلها لاحتلال المركز الثانى عشر من بين أكبر ٤٨ شركة لتصدير القطن وفق دليل القطن الدولى. وكما كان الحال حينها كانت الشركة مملوكة لعائلة ليندمان، ظلت ألمانيا العميل الرئيسى للشركة مستحوذة على ٧٠ بالمائة من إجمالى صادرات الشركة فى ١٩٣٦-١٩٣٧ و٥٥ بالمائة فى ١٩٣٧-١٩٣٨، وهو ما كان سببا فى انزعاج المندوب السامى البريطانى فى القاهرة.
Internation Cotton Bulletin. Vol. 16 (58). January 1938 pp. 116-117; vol 17 (71) January 1939 pp. 56-57.

من المحاصيل. فغياب التنوع فى القطاع الزراعى انعكس من خلال عدم القدرة على تنويع القطاع الصناعى نظرا لأن مصر كانت تمتع بميزة نسبية مرتفعة فى مجال تصنيع المنسوجات القطنية فقط.

جدول (٦-١) صافى أرباح بنك مصر ومجموعة شركات بنك مصر المتعاملة فى القطن (بالجنيه المصرى) (١٩٣٠-١٩٣٦)[١]

السنة	أرباح بنك مصر	أرباح مصر للغزل والنسيج	أرباح مصر للحلج	أرباح مصر للنقل
١٩٣٠	١١٤,٩٢٥	٦٠٧	٢٨,٧٤٣	غير متوافر
١٩٣١	١٣٤,٨١٦	٢,٨٠٧	٢٣,٧٩٠	//
١٩٣٢	١٤٠,٣٨٤	٣٧,٨٠٧	١٤,١١٢	//
١٩٣٣	١٤١,٩١٠	٤٣,٦٣٥	١٠,٧٨٧	١,٢٩٢
١٩٣٤	١٤٤,٧٨٨	٤٥,٤٩٢	٢٢,٢٠٤	٧,٢٠٨
١٩٣٥	١٤٦,١٩٥	٥٩,٦٩٣	٧,٣٨٥	٣,٩٧٠
١٩٣٦	١٤٠,٩٣٨	٦٤,٣٩٥	١٥,٩٦٤	٨,٢٠٣

ولم تحظ أى من شركات بنك مصر بتسليط الأضواء عليها كما كان الحال مع شركة مصر للغزل والنسيج، والتى كان مقرها بالمحلة الكبرى بالغربية. فقد توسعت هذه الشركة بمعدل سريع حيث ارتفع حجم رأسمالها من ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٢٧ إلى مليون جنيه فى ١٩٣٦. وخلال فترة تشغيلها الأولى بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٦، زاد معدل استهلاك الشركة من القطن بما يزيد على ٩٠ بالمائة من ٢٢,٣٠٨ إلى ٢٨١,٨٠٣ قنطار. وخلال نفس الفترة زاد إنتاج غزل الشركة من ٨٤٣,٧٤٤ إلى ١٠,٧١٦,٨٩٤ كيلو جرام من الغزل، كما زاد إنتاج المنسوجات من ١٤٨,٣٢٤ إلى

(١) المصدر: Elie Politi. **Annuaire des societes egyptiennes par actions** 193٦. Alexandria: Imprimerie A. Procaccia, 193٧. Pp. 559, 563; Clement Levy (Ed.). **The Stock Exchange Yearbook of Egypt 1937**. Alexandria: Procaccia Printing Works, 193٧. Pp. 40, 173, 440.

١,٤٩٩,٥٨٦ مترا مربعا.[١] وهذه الأرقام لا تعكس إنتاج مصنع الشركة للكتان (والذى كان جزءا من مجمع مصانع المحلة الكبرى) أو إنتاجها من الملابس الداخلية والناموسيات والخيوط القطنية والقطن الطبى والبطاطين.[٢]

وعلى الرغم من أن الأرقام المسجلة لشركة مصر للحلج تبين تحقيقها معدلا سنويا لصافى الأرباح بلغ ٥١,٢ بالمائة بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣٠، فقد سجلت معدلا سلبيا للنمو وبلغ صافى الأرباح سنويًا ١٦,٥ بالمائة فقط بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٦. والأرقام التالية تعبر عن حالة التوسع التى عاشتها الشركة خلال السنوات العشر الأولى من دخولها السوق. ففى عام ١٩٢٤، كانت الشركة تمتلك مصنعا واحدا بالمنيا وكان يستخدم ٤٤,٨٥٠ قنطارا من القطن. بينما أصبح لدى الشركة خمسة محالج للقطن بحلول عام ١٩٣٠ وكانت تستخدم ١٩١,٩٠١ قنطارا من القطن، فى حين بلغ عدد المحالج ثمانية فى ١٩٣٦ وبلغ إجمالى كمية القطن المدخل للمحالج ٩٦٩,٩٩٥ قنطارا.[٣] وبهذا تكون شركة مصر لحليج القطن قد زادت من كمية القطن التى تقوم بتصنيعها بحوالى ٢٠٠٠ بالمائة بين عامى ١٩٢٤ و١٩٣٦، وهو ما أهلها لتصبح ثالث أكبر شركة لحلج القطن فى مصر، وهو ما يعد إنجازا هاما نظرا للتنافسية العالية التى ميزت صناعة حلج القطن والتى كان الكثير من الشركات الكبرى العاملة فيها قد تأسس قبل مطلع القرن العشرين.

وكانت شركات مصر للملاحة البحرية ومصر لتصدير الأقطان ومصر لعموم التأمينات كلها شركات مساعدة، مكنت البنك وشركة مصر لحليج القطن من تعظيم حجم عملياتها. وقد أصدر البنك قروضا على القطن الذى كانت شركة مصر تقوم بحلجه فيما بعد، ثم كان ينقل فى النيل من خلال شركة مصر للملاحة البحرية حتى بورصة مينا البصل حيث كان يباع لصالح أصحابه ثم يشحن للخارج بواسطة شركة مصر لتصدير الأقطان. أما شركة مصر لعموم التأمينات فكان دورها يتركز فى التأمين على القطن الذى كان ينقل بواسطة شركتى مصر للملاحة البحرية ومصر لتصدير الأقطان.

---

(١) Clement Levy (Ed.). **The Stock Exchange Yearbook of Egypt 1937**. Alexandria: Procaccia Printing Works, 1937. Pp. 435.

(٢) على الرغم من توسعها السريع، فقد واجهت شركة مصر للغزل والنسيج صعوبات عدة خلال سنوات عملها الأولى، وهو ما سيتم استعراضه بالتفصيل فى الفصل الثامن.

(٣) Politi. P. 536.

كما عملت مجموعة شركات مصر فى عدة مجالات متعلقة بتجارة القطن، والتى لم تكن لتستطيع التوسع فى أنشطتها للقيام بها لولا حجم التمويل الذى خصصه بنك مصر لقروض القطن. فقد زاد حجم التحويلات مقابل السلع والسندات والضمانات الأخرى من ٤,٨٨٧,٢٣٢ جنيه مصرى فى ١٩٣٠ إلى ٨,١٥٣,٧٣٧ جنيه مصرى فى ١٩٣٦، بمعدل زيادة بلغ ٦٦,٨ بالمائة. وفى ١٩٣٦، أصبح بنك مصر ثانى أكبر بنك تجارى فى مصر، فى حين مثلت مجموعة شركات مصر أكبر شركة قابضة محلية.[١] وهنا يثور التساؤل: كيف كان هذا النمو السريع ممكنا؟ وهل كان توسع مجموعة شركات مصر مدفوعا بنمو اقتصادى حقيقى أم كان توسعا قصير الأمد على غير أساس متين.

وبلا شك، أن العامل الأهم فى نمو بنك مصر خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين كان يرجع إلى مجموعة التعريفات الجمركية الحمائية التى فرضتها الحكومة المصرية فى ١٩٣٠ و١٩٣٤ و١٩٣٨ لحماية صناعة المنسوجات الوليدة،[٢] وهو الأمر الذى كان ممكنا فقط بعد فبراير ١٩٣٠ عندما انقضى أمد آخر معاهدات الاستسلام التى كانت توفر للدول الأجنبية ميزات تجارية تفضيلية (إيطاليا فى هذه الحالة).

ولم يأت فرض التعريفات الجمركية الحمائية لتشجيع التصنيع المصرى كنتيجة لمبادرة بنك مصر وحده فقط فى هذا الشأن، حيث كان اتحاد الصناعات المصرى فى ١٩٢٦ قد طالب الحكومة بالفعل بفرض تعريفات حمائية وقام فى العام التالى بمحاولات للضغط على لجنة العمل الحكومية التى شكلت لدراسة مراجعة التعريفات القائمة لزيادة التعريفات الحمائية المقترحة، وكان الاتحاد يطمح لفرض «تعريفة حمائية مزدوجة»، وليست منفردة كما كان عليه المقترح الحكومى، وكان سيتم بمقتضاها رفع الرسوم على البضائع المصنعة المستوردة فى حين تخفض الرسوم على المواد الخام المستوردة.[٣] وقد كان بنك مصر بالطبع عاملا مؤثرا فى تشكيل سياسة الاتحاد فيما يتعلق بالتصنيع. كما أصدر البنك ورقة بموقفه قدمها للحكومة تضمنت رؤيته فيما يتعلق بوسائل وأهداف التصنيع

---

(١) بنك مصر. تقارير، ١٩٣٠. ص. ١٣؛ ١٩٣٦ ص. ١٧.

(٢) خطاب شخصى من السير سبع حبشى فى ٢٥ يونيو ١٩٧٤.

(٣) Great Britin, Foreign Office, Departement of Overseas Trade, **Report on the Economic and Finanacial Sitation of Egypt 1927**. London: HMSO, 1927. pp. 12-13.

المصرى، وكان مما جاء فيها دعوة البنك لفرض تعريفات جمركية حمائية لتحفيز قطاع عريض من الصناعات المصرية كما دعا لإنشاء بنك صناعى مملوك للدولة.[1]

وفى يونيو ١٩٣٠، فاز حزب الشعب بزعامة إسماعيل صدقى بالانتخابات البرلمانية. وبعد وفترة وجيزة من توليه السلطة، أوقف صدقى العمل بدستور ١٩٢٣ وأسس نظاما شبه ديكتاتورى. فتم إغلاق البرلمان واندلعت المظاهرات فى أنحاء متفرقة من البلاد. وحتى تمت استعادة النظام بشكل تدريجى أحكم معه إسماعيل صدقى قبضته على الدولة. ووفقا للدستور الجديد الذى أقر فى أكتوبر ١٩٣٠، تم تقليل حجم وسلطات مجلسى البرلمان كما عهد للملك بسلطات أوسع لم يكن يتمتع بها وفق الدستور القديم. ونظرا للسلطات الواسعة التى تمتع بها إسماعيل صدقى والتأييد الذى حظيت به حكومته من قبل القصر، كانت حكومته فى موقف قوى للقيام ببعض التغييرات الإيجابية فى السياسة الاقتصادية للدولة، وكذلك مواجهة أى رد فعل غير مرحب لهذه السياسات من قبل بريطانيا العظمى أو أى من القوى الأجنبية الأخرى.

وقبل قيامه بفرض التعريفات الجمركية الحمائية بفترة قصيرة، كان إسماعيل صدقى أحد دعاة التصنيع المصرى. ولم يقتصر دوره فى هذا الصدد على ترأسه للجنة التجارة والصناعة والتى أجرت دراسة عن الاقتصاد المصرى خلال فترة الحرب العالمية الأولى فقط، وإنما كان فاعلا فى تأسيس إتحاد الصناعات المصرى فى ١٩٢٣. وكما يوضح بيرك، فلم يكن صدقى سياسيًّا محافظًا ولكن اقتصاديًّا تقدميًّا. وفى ظل حكومته، حصلت الصناعة المصرية على دفعة قوية كانت مطلوبة من خلال التعريفات التى تم تطبيقها فى ١٩٣١، وكذلك تنفيذ مشروع بنك كريدى أجريكول بعد سنوات عدة من المناقشات بشأنه، كما تم تقليص أجور الأراضى وإعلان إرجاء سداد الديون. غير أن صدقى لم يقم بتمديد فترة سداد القروض الرهنية بل قام، من خلال مناورات عديدة، بإجبار عدد من أعضاء البرجوازية الزراعية على الاستقالة من حزب الوفد والانضمام لحزب الشعب.[2]

---

(١) بنك مصر، مكتب البحوث الاقتصادية. تقرير إنشاء الصناعة الأهلية فى مصر. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٩. ووفقا لعدد من الموظفين السابقين فى بنك مصر، فقد كان سيد كامل المؤلف الرئيسى للتقرير.

(٢) F.O. 141/694, "Political Situation, 1932" pieces numbered 1/1/32 to 1/48/32;
مقابلة مع د. عباس عمر الهلالى، من عائلة الهلالى المعروفة بأسيوط، ٩ يونيو ١٩٧٤. وقد روى د. الهلالى أن صدقى هدد عدد من ملاك الأراضى من مديرية أسيوط بالحجز على أراضيهم إذا لم ينضموا لحزب الشعب.

ولعله يكون واضحا أن سياسات إسماعيل صدقى أثارت قدرا هائلا من الغضب والمقاومة من قبل الوفد ومناصريه فى الحركة الوطنية. وكان سوء طالع مجموعة شركات مصر أنها أصبحت ينظر إليها على أنها تابعة لحكومة صدقى التى أقرت التعريفات الجمركية الحمائية المناسبة لشركات بنك مصر للمنسوجات، كما قدمت الدعم لشركات البنك وعهدت للبنك بالحقوق الحصرية بإنشاء ناقل جوى وطنى.

كما اشتكى عدد من أصحاب المصالح من الأجانب من أن الحكومة المصرية كانت تعمل لصالح مجموعة شركات مصر. وفى الواقع، فقد تمكنت المؤسسة الوطنية من التغلب على الصعوبات التى واجهتها خلال تلك الفترة من خلال الاعتماد على المقدرات السياسية.(١)

وقد كان هذا الاعتماد على «المقدرات السياسية» ممكنا لأنه تماشى مع المصالح الاقتصادية لصدقى، والتى كانت تدور فى فلك مصالح شركة الحرير الوطنية، وشركة مصر للغزل والنسيج، والتى كانت لا تزال شركة صغيرة فى ١٩٣٠. فلم يكن صدقى وشركاؤه يعدونها بمثابة تهديد لشركة الحرير الوطنية الأقدم، كما وضعت خطط فى عامى ١٩٣٢ و١٩٣٣ للقيام بعمليات تسويق مشتركة داخل مصر.(٢) وفضلا عن ذلك، مرر صدقى قانونا من خلال البرلمان يقضى بتقديم دعم مقداره عشرون قرشا لكل من الشركتين عن كل قنطار من القطن يتم غزله ونسجه فى مصانعهما.(٣)

وكان العضو الأهم فى حكومة صدقى، من وجهة نظر بنك مصر، هو توفيق دوس باشا وزير المواصلات، والذى كان محاميا ثريا ومالكا لأراض فى أسيوط. حيث كانت توجيهاته هى السر وراء نجاح البنك فى الحصول على امتياز إنشاء شركة مصر للطيران مع حقوق حصرية للنقل داخل القطر. كما كان دوس مهما للبنك من حيث الحصول على دعم سمح لشركة مصر للطيران الوليدة بتدريب الطيارين المصريين ومهندسى الصيانة وإنشاء المطارات. ولم يكن من قبيل المصادفة كذلك أنه فى أعقاب استقالته من الحكومة،

---

(١) Berque. Egypt. P. 448.

(٢) F.O. 37/17985, no 54/84/33, Larkins to Secretary of state for Foreign Affairs, Department of Overseas Trade, December 23, 1933.

(٣) مجلس النواب المصرى. الجلسة الثامنة والخمسين، ١٤ يونيو ١٩٣٢. ص. ١٠٧٥. منشور بالوقائع المصرية فى ذات التاريخ.

أصبح دوس رئيسا لشركة مصر للغزل والنسيج فى ١٩٣٣ وفى العام التالى عين رئيسًا لشركتى مصر لعموم التأمين ومصر للملاحة البحرية الجديدتين. كما عين أخوه مهيب، الذى كان عضوا بمجلس الشيوخ، مديرا لشركة مصر للكتان.[١]

وكانت شركة مصر للطيران واحدة من عدة شركات تم تأسيسها فى العقد الرابع من القرن العشرين، وكانت بمثابة الكارثة على بنك مصر؛ حيث إنها لم تتسبب فقط فى سحب البنك بصورة أكبر لفلك الحياة السياسية المصرية، والتى كانت تزداد تفككًا؛ وإنما دفعت البريطانيين لتوجيه مزيد من الاهتمام لمجموعة شركات مصر بشكل عام. وكعادة البنك، عمد فى تأسيسه لشركة مصر للطيران لضم عدد من السياسيين ورجال الأعمال من أصحاب النفوذ بين مؤسسيها. ومن بين الأسماء التى ظهرت فى بيان تأسيس الشركة والصادر فى مايو ١٩٣٢ كان اسم محمد طاهر باشا، والذى كان عضوا ذا نفوذ فى العائلة المالكة وطيارًا متقاعدًا. وكان لطاهر علاقات وثيقة بالمصالح السياسية والاقتصادية الألمانية فى مصر وهو ما أثار قلق البريطانيين، فقد كان نائب رئيس سيمنس الشرق الأوسط، ولم تتراجع مخاوف البريطانيين حتى مع تعيين بريطانى، وهو رئيس شركة طيران هيوستن البريطانية، مديرا مشاركا لمصر للطيران.[٢] وبسقوط حكومة صدقى فى ١٩٣٣، تفاقمت مشكلات البنك حيث وجد نفسه فى مواجهة حكومة جديدة غير راضية عن الدعم الذى تتلقاه شركة مصر للطيران.

وعلاوة على قلقهم حيال نفوذ دول المحور داخل مجموعة شركات مصر، كان لدى البريطانيين مصدر آخر للقلق تمثل فى تراجع كمية السلع المصنوعة التى تقوم مصر باستيرادها من مصانع النسيج بمانشستر فى أعقاب فرض التعريفات الجمركية الحمائية. فبينما كانت بريطانيا تسيطر على ٧١,٨ بالمائة من سوق المنسوجات فى مصر (مقدرًا بالأمتار المربعة)، فقد تراجعت هذه النسبة إلى ٤٢ بالمائة فى ١٩٣٣ وإلى ٣٦ بالمائة فى ١٩٣٦؛ فى حين وصلت النسبة إلى ٢٧ بالمائة فى ١٩٣٨. وفى المقابل زادت نسبة دول المحور، إيطاليا وألمانيا واليابان، حتى بلغت ٦٠,٤ بالمائة. وفى ١٩٢٥،

---

(١) شركة مصر للغزل والنسيج، ١٩٣٣. ص. ١١؛ Levy, 1937. p. 546.

(٢) F.O. 371/20J28, F.A.I. Muntz to Gerald Delaney, 16 April 1936; interview with Mr. Muntz in London 14 Jan. 1975.

سيطرت إيطاليا واليابان مجتمعتان على ٢٨,٦ بالمائة من السوق فى وقت لم تكن ألمانيا قد دخلت فيه ساحة المنافسة بعد.[١] ونتيجة لذلك، ثار جدل بين وزارة الخارجية البريطانية ومجلس التجارة وغرفة تجارة مانشستر حول ما يجب أن يكون عليه ردهم على التغيرات التى طرأت جراء فرض التعريفات الحمائية المصرية وسياسة «الإغراق» التى اتبعتها دول المحور، وخصوصا اليابان. وفى البداية، هددت غرفة تجارة مانشستر بتحول أعضائها من الشركات للبحث عن مصادر بديلة للقطن الخام المصرى.[٢] كما عمدت بعض شركات مانشستر للتغلب على منافسيهم بالالتفاف حول حاجز التعريفات الجمركية من خلال تأسيس شركات مصرية - إنجليزية مشتركة مسجلة بمصر، وهو ما قامت به واحدة من أكبر شركات مانشستر وهى مجموعة كاليكو للطباعة والتى قامت بمشاركة شركة الحرير المصرية فى ١٩٣٤ لتكوين شركة جديدة لتصنيع المنسوجات فى مصر.[٣]

وكنتيجة لسياسة شركة كاليكو، قامت منافستها الرئيسية، مجموعة صباغى برادفورد، بالاستفادة من الحماية التى وفرتها الرسوم الجمركية العالية وقامت بتصنيع منسوجاتها من القطن فى مصر. وعلى الرغم من انعدام ثقة البريطانيين وعداوتهم الظاهرة لبنك مصر، فقد انتصر رأى وزارة الخارجية البريطانية فى النهاية بعد نزاع طويل مع الحكومة البريطانية والدوائر التجارية، حيث تم الاتفاق على أنه بدلا من محاولة إرغام بنك مصر على إتباع سياسات يقبلها الإنجليز، فإنه يجب بذل بعض الجهود لاستقطاب مجموعة شركات مصر من خلال تشجيع توسيع العملية التى كانت قد بدأت بالفعل، وهى عملية تأسيس شركات مشتركة بين الشركات البريطانية ومجموعة شركات مصر.[٤] غير أنه

(١) Great Britain. **Financail Situation**. Pp. 27-31; F.O. 371/20898/J2998, Lampson to Eden, June 18, 1937.

(٢) F.O. 141/729/51, Smart (?) to Turner, Jan. 10, 1931; F.O. 141/697/184, Secretary of Chamber of Commerce in Egypt to Commercial Secretary in Cairo, January 26, 1932; F.O. 141/755/70, A.G. Mills to Secretary of British Chamber of Commerce in Egypt, January 10, 1933.

(٣) F.O. 371/54_/17985.

(٤) F.O. ١٤١/755/70, Lorraine to Secretary of State for Foreign affairs, Department of Overseas Trade, November 10, 1933.

حتى تلك النقطة، كان بنك مصر هو الذى يقوم بدعوة الشركات البريطانية وغيرها من الشركات الأجنبية للاشتراك فى تأسيس شركات جديدة، ولذلك حينما تقدم المستشار القضائى السابق ورئيس المخابرات البريطانية فى مصر، السير ألكسندر كيون بويد، بمقترح أولى نيابة عن شركة بيرفورد رفضه البنك. وبالرغم من ذلك، فقد استمرت وزارة الخارجية البريطانية وشركة بيرفورد فى النظر لبنك مصر على أنه مفتاح لتقليص النفوذ الاقتصادى لليابان وإيطاليا وألمانيا فى مصر، وكذلك لتقليل أثر الرسوم الجمركية الحمائية على تجارة المنسوجات البريطانية مع مصر.

وقد شهدت الفترة الأخيرة لتوسع مجموعة شركات مصر بين عامى ١٩٣٦ و١٩٤٠ تأسيس سبع شركات جديدة، ست منها فى ١٩٣٨: وهى شركة مصر للغزل الرفيع والمنسوجات، وشركة صباغى البيضا بكفر الدوار، وشركة مصر للتنمية العقارية، وشركة مصر للمناجم والمحاجر، وشركة مصر لتكرير الزيت، وشركة مصر للتبغ والسجائر.[١] فى حين كانت آخر شركة تؤسس تحت المظلة الوطنية لبنك مصر هى شركة مصر للمستحضرات الدوائية فى ١٩٤٠. كما كان هناك مشروع لدمج شركة مصر للنقل والملاحة وشركة فلوفيال لتصبحا شركة مصر فلوفيال، غير أنه لم يتحقق على أرض الواقع على الرغم من قيام الشركتين ببعض أشكال التعاون خلال الحرب العالمية الثانية.[٢] كما لم ينفذ مشروع مصنع الحرير السليلوزى، والذى كان إنشاؤه مخططا قبل قيام الحرب العالمية الثانية بين طلعت حرب وعائلة اللوزى ـ تجار الحرير ـ حتى حلول عام ١٩٤٦.[٣]

ومن بين كل هذه الشركات، كانت شركة مصر للغزل الرفيع والنسيج، وشقيقتها، شركة صباغى البيضا، هما اللتان تحققان ربحا. كما تم حل شركة مصر للتبغ والسجائر من قبل مجلس إدارتها بعد فترة وجيزة من إعلان تأسيسها بسبب عدم ملاءتها المالية.[٤] وبعيدا عن شركة مصر للمستحضرات الدوائية، فقد تمكنت الشركات الأخرى من

---

(١) Levy, 1939, pp. 605, 606, 622, 630, 634, 637.

(٢) Levy, 1946, p. 199.

(٣) PPTH. سيد اللوزى لطلعت حرب بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٣٦. مقابلة مع السيد اللوزى فى ٢ أغسطس ١٩٧٤.

(٤) مقابلة مع عبد المنعم الديب (بك)، عضو مجلس إدارة شركة مصر للتبغ السابق، فى ١٠ يونيو ١٩٧٤.

الاستمرار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب توقف حركة التجارة.[1] أما شركة مصر للمستحضرات الدوائية، فلم تصبح مؤسسة ناجحة حتى قيام ثورة ١٩٥٢، وحتى بعد ذلك، لم تتمكن من أن تصبح شركة كبيرة. ومرة أخرى، تأكد بوضوح أن شركات النسيج فقط داخل مجموعة شركات مصر كانت هى الأقدر على تحقيق النجاح المالى.

جدول (٦-٢) مجموعة شركات مصر (١٩٢٠-١٩٤١)[2]

الشركة	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع (بالألف جنيه مصرى)	النسبة المملوكة لبنك مصر	رأس المال فى ١٩٤١ (بالألف جنيه مصرى)
١. شركة التضامن المالى	١٩١٠		-	
٢. بنك مصر	١٩٢٠	٨٠	-	١,٠٠٠
٣. شركة مطبعة مصر	١٩٢٢	٥	٤٣,٢	٥٠
٤. شركة مصر للورق	١٩٢٣	٣٠	٥٠,٧	-
٥. شركة مصر لحليج الأقطان	١٩٢٤	٣٠	٥٠,٠	٢٥٠
٦. شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠	٧٥,٠	٢٥٠
٧. ستديو مصر	١٩٢٥	١٥	٦٦,٧	٧٥
٨. شركة مصر للغزل والنسيج	١٩٢٧	٣٠٠	٤٨,٤	١,٠٠٠
٩. شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠	٥٤,٠	٧٥
١٠. شركة مصر لنسيج الحرير	١٩٢٧	١٠	٦٥,٠	٧٥
١١. شركة مصر للكتان	١٩٢٧	١٠	٥٥,٠	٤٥
١٢. بنك مصر- سوريا - لبنان	١٩٢٩	١٦٠	٨٣,٠	١٦٠
١٣. شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٠	١٦٠	٥٠,٠	١٦٠
١٤. شركة مصر للطيران	١٩٣٢	٢٠	٢٧,٠	٨٠

(١) بنك مصر، اليوبيل الذهبى. ص ص. ٣٢١-٣٢٥.

(٢) ملاحظات: بنك مصر-فرنسا لم يتم إدارجه فى الجدول لأنه من الناحية الفنية كان يعد فرعا لبنك مصر.

المصدر: ;Politi. 1932, 1939; Levy. 1937, 1939, 1941

بنك مصر. اليوبيل الذهبى ١٩٢٠-١٩٧٠. القاهرة، ١٩٧٠. ص. ٣١٨.

الشركة	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع (بالألف جنيه مصرى)	النسبة المملوكة لبنك مصر	رأس المال فى ١٩٤١ (بالألف جنيه مصرى)
١٥. شركة بيع المنوعات المصرية	١٩٣٢	٥	٠,٠	٨٠
١٦. شركة مصر لعموم التأمينات	١٩٣٤	٢٠٠	٤٩,٨	٢٠٠
١٧. شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤	٢٠٠	٧٨,٣	٢٠٠
١٨. شركة مصر للجلود	١٩٣٤	٥	٨,٠	-
١٩. شركة مصر للشحن	١٩٣٤	٧	٤٤,٣	٧
٢٠. شركة مصر للغزل الرفيع والمنسوجات	١٩٣٧	٢٥٠	٧١,٢	٥٠٠
٢١. شركة مصر للتنمية العقارية	١٩٣٨	٦	٢٩,٣	٦
٢٢. شركة صباغى البيضا	١٩٣٨	٢٥٠	٢٠,٠	٤٠٠
٢٣. شركة مصر للمناجم والمحاجر	١٩٣٨	٤٠	٧٦,٥	٤٠
٢٤. شركة مصر لتكرير الزيت	١٩٣٨	٣٠	٨٢,٠	٣٠
٢٥. شركة مصر للتبغ	١٩٣٨	٤٠	٤٧,٠	٤٠
٢٦. شركة مصر للمستحضرات الدوائية	١٩٤٠	١٠	٢٠,٠	١٠
٢٧. شركة أراضى مصر[١]	١٨٩٧	٣٨٠,٣	-	١١٣,١

وقد يتطلب فهم الأسباب التى أدت لتراجع بنك مصر كمحرك للتصنيع المصرى وكمنافس قوى لرأس المال الأجنبى فى السوق المصرية مراجعة للتغيرات الهيكلية التى لحقت بالسوق العالمية وبالاقتصاد المصرى وبالهيكل الطبقى المحلى فى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. ولعل العامل الأهم هنا هو التراجع الذى حل على صناعة النسيج البريطانية وبزوغ إيطاليا واليابان، وألمانيا بدرجة أقل، كمنافسين أقوياء فى أسواق دول العالم الثالث للمنسوجات المصنعة. أما الاقتصاد المصرى، فقد أسفرت التعريفات الجمركية الحمائية والسياسات التى طبقتها الحكومة المصرية عن تأسيس ١٣٢ شركة

(١) استحوذ بنك مصر على الشركة فى ١٩٢٧.

جديدة بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٩ بإجمالى رأس مال بلغ ٧.٤١٧.٨٠ جنيه مصرى. ونظرًا لأن المستثمرين كانوا على دراية منذ ١٩٢٧ بأن شكلاً ما من أشكال التعريفات الجمركية الحمائية سوف يفرض فى ١٩٣٠، فإن الشركات التى تم تأسيسها بين عامى ١٩٢٧ و١٩٢٩ كانت ٣٦ شركة بإجمالى رأس مال ٣.٥٧١.٠٠٠ جنيه مصرى، ليصل إجمالى عدد الشركات المنشأة بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٩ إلى ١٦٨ شركة بلغ حجم رؤوس أموالها ١٠.٩٨٨.٨٠٠ جنيه مصرى. وإذا ما تمت مقارنة هذه الأرقام بنظيرتها للفترة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٦، حيث بلغ إجمالى عدد الشركات الجديدة عندئذ ٨٣ شركة بإجمالى رأسمال بلغ ٧.٤١٧.٨٠٠ جنيه مصرى، وبمقارنة معدلات تكوين رأس المال الجديد يتبين أن الشركات الجديدة كانت تؤسس بمعدل ١٢ شركة فى العام للفترة ١٩٢٠-١٩٢٦ بمتوسط رأسمال ٦٣.٢٠٠ جنيه مصرى. فى حين كان المتوسط ١٣ شركة فى العام بمتوسط حجم رأس مال بلغ ٦٥.٨٠٠ للفترة بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٩.[١] وبالنظر لأن سنوات الفترة الأخيرة قد ضمت سنوات الكساد العظيم، فإنه يبدو جليا أن سياسة الحكومة كانت بالغة الأثر فى تحفيز رأس المال لتكوين شركات جديدة.

وكانت معظم الشركات التى تأسست بين عامى ١٩٢٠ و١٩٢٦ إما شركات تجارية أو مؤسسات ائتمانية أو تتعامل فى تصدير القطن. وبدراسة القرارات المؤسسة لهذه الشركات، يتضح أنه، باستثناء شركات بنك مصر، لم يشارك سوى عدد قليل من المصريين (فى مقابل المتمصرين) فى تأسيس هذه الشركات. هذا فى حين أنه من بين الشركات التى تأسست بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٩، كانت نسبة كبيرة منها صناعية تعمل فى أنشطة يأتى على رأسها النسيج والكيماويات والأسمنت والأحذية. ونظرا لأن القوانين المصدرة فى عام ١٩٢٨ وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين كانت تشترط أن يكون اثنان على الأقل من بين مديرى الشركة المنشأة وفق القوانين المصرية (وكذا ٥٠ بالمائة من العاملين بها من المصريين)، فقد أصبح السياسيون والمديرون المصريون أكثر أهمية فى تأسيس الشركات الجديدة. كما أضحى مما لا مفر منه أن تستدعى أى مجموعة من المستثمرين الأجانب عددا من الشخصيات المصرية البارزة للمناصب الشكلية، وأحيانا

(١) قرارات التأسيس مأخوذة من الوقائع المصرية، يناير ١٩٢ ـ ديسمبر ١٩٣٩.

عددًا من الشخصيات ذات السلطات، ليكونوا من بين أعضاء مجالس إداراتها إذا ما أرادوا لشركاتهم أن تحصل على الدعم أو أى شكل من أشكال المعاملة التفضيلية الأخرى من الحكومة المصرية، وهو ما انعكس فى شكل عدد كبير من المستثمرين المصريين المقيدين فى البيانات المؤسسة للشركات المساهمة خلال العقد الرابع من القرن العشرين. وهكذا، فقد صاحب تأسيس شركات جديدة ظهور برجوازية صناعية مصرية وليدة. وقد خلفت هذه العمليات الثلاث، أى تنامى التنافس بين القوى الامبريالية وفرض التعريفات الجمركية الحمائية وظهور البرجوازية الصناعية، كلها أثرًا هامًّا على تطور بنك مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

وكانت بريطانيا العظمى قد ضعفت بشدة اقتصاديًّا من جراء الكساد الكبير وكان الأكثر تضررًا من وراء هذه الأزمة الاقتصادية هى صناعة المنسوجات لديها. فقد وجدت عدة شركات فى لانكشير نفسها مجبرة على الإغلاق بعد تراجع الطلب الداخلى والأجنبى. كما فقد الآلاف وظائفهم.[1] وبالنظر لقسوة أثر الكساد على حظوظ لانكشير الاقتصادية، فقد لا يكون من المستغرب مجئ رد فعل عنيف من جانب غرفة لانكشير التجارية بحدة وعنف شديدين ضد قوانين فرض الرسوم الجمركية الحمائية فى أعوام ١٩٣٠، ١٩٣٤، ١٩٣٨.

وجاء تنامى التنافس بين القوى الامبريالية خلال عقد الثلاثينيات ليزيد مشاكل بريطانيا الداخلية تعقيدا. وقد أخذت هذه المنافسة فى مصر شكل صراع حول سوق المنتوجات القطنية. وعلى الرغم من فرض حواجز جمركية، فقد مارس اليابانيون سياسة الإغراق لمنتجاتهم داخل السوق المصرية، فى حين كان مصنعو المنسوجات البريطانيين عاجزين عن إتباع سياسات مماثلة وبالتالى فشلوا فى منافسة أسعار المنتجات اليابانية. فضلا عن أن الحكومة اليابانية كانت تنسق بشدة مع مصنعى النسيج لديها لضمان توفير أفضل الظروف للإنتاج. فمثلاً، ساعدت الحكومة اليابانية أصحاب المصانع على تثبيت مستويات أجور العمالة عند مستوى منخفض، كما وفرت لهم تكاليف مناسبة للطاقة وكان هذا غير الدعم الذى تلقته الشركات التى كانت تنتج على مدار الساعة.[2] وفى المقابل، لم يكن

(١) **The Economist**. November 27, 1937; **The Times of London**. July 5, 1939.

(٢) المقطم. ١ فبراير ١٩٣٧. **The Economist**. November 6, 1937.

جدول (٦-٢) رءوس أموال الشركات المصرية المساهمة (١٩٢٠-١٩٢٩) (بالجنيه المصرى)[١]

السنة	عدد الشركات	إجمالى رؤوس الأموال	البنوك: البنك الأهلى المصرى	البنوك: بنوك أجنبية	البنوك: بنك مصر	غير المعروفة أو غير المتاحة
١٩٢٠	١٩	١.١٢٥,٦	١٧٢,٠	٩٠٩,٤	-	٤٤,٤
١٩٢١	٧	١٩٠,٠	٥٧,٠	١٣٣,٠	-	-
١٩٢٢	٨	١.١٧٢,٠	١٢٥,٠	١.٠٤٧,٠	٥,٠	-
١٩٢٣	١٢	٩٦١,٣	٩٠,٠	٨٤١,٣	٣٠,٠	-
١٩٢٤	٩	١.١٢١,٠	١.٠٤٥,٠	٤٦,٠	٣٠,٠	-
١٩٢٥	١٠	٣٣٠,٠	٢٠,٠	٢٥٥,٠	٥٥,٠	-
١٩٢٦	١٧	٣٤١,٧	١٧٢,٥	١٦٩,٤	-	-
١٩٢٧	١١	٧١٤,٠	٢٤٢,٠	١٢٩,٠	٣٤٣,٠	١٠,٠
١٩٢٨	١٢	١.١٢٦,٥	٩٥٣,٠	١٤٣,٥	٢٠,٠	١٠,٠
١٩٢٩	١٣	١.٧٣٠,٥	٢٢٠,٠	١,٥١٠,٥	-	٤٠,٠
١٩٣٠	١١	٦٢٨,٠	٥٠,٠	٥٧٨,٠	-	-
١٩٣١	٩	١.٤٧٦,٤	-	١٧٦,٤	-	١.٣٠٠,٠[٢]
١٩٣٢	٩	٣٢٣,١	١٠٠,٠	٢١٦,٤	٦,٧	-
١٩٣٣	٦	٣٢٤,٠	٢٨٠,٠	٣٥,٠	٩,٠	-
١٩٣٤	١٧	١.٢٨٤,٠	٦٢٠,٠	٣٤٩,٠	٣١٢,٠	٣,٠
١٩٣٥	١٥	٤٩٦,٠	٥٦,٥	٣٢١,٦	١١٠,٠	٨,٠
١٩٣٦	١١	٥٠١,٠	٢٠٤,٠	٢٩٧,٠	-	-
١٩٣٧	١٨	٦٤٤,٠	١٩٣,٠	٤٠١,٠	٥,٠	-
١٩٣٨	٢٨	١.٢٣٦,٣	٣٩٧,٠	٥١٢,٠	٣٤٥,٣	-
١٩٣٩	٨	٥٠٥,٠	-	٥٠٥,٠	-	-
الإجمالى	٢٥٠	١٦,٢٣٠,٤	٥,٢٢٩,٠	٨,٢٧٠,٠	١,٣١٦,٠[١]	١,٤١٥,٤

(١) المصدر: القرارات المنشئة للشركات المساهمة. الوقائع المصرية. يناير ١٩٢٠-ديسمبر ١٩٣٩.

(٢) رأس مال بنك كريدى أجريكول.

بمقدور المصنعين البريطانيين الاستفادة من أى مزايا مماثلة على الرغم من تمتعهم بنفوذ كبير لدى دوائرهم الحكومية. ونظرا لعدم وجود اتحادات قوية للعمال فى اليابان، فقد كان بمقدور أصحاب المصانع ليس فقط دفع أجور أقل لعمالهم، وإنما كذلك تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية من خلال العمل طيلة الأربع وعشرين ساعة فى اليوم.

وقد أصبح التنافس بين بريطانيا العظمى واليابان ثلاثى الأبعاد مع رفع شركة مصر للغزل والنسيج لمستويات إنتاجها. كانت شركة مصر للغزل والنسيج، تواجه تهديدا أكبر من واردات المنسوجات اليابانية عما كانت تمثله نظيرتها البريطانية. نظرا لأن البضائع اليابانية كانت مصنوعة من خامات أثقل وأقوى مقارنة بمعظم الواردات البريطانية وبالتالى كانت موجهة للطبقات الدنيا وليس الطبقات العليا والوسطى، وقد نافست المنسوجات اليابانية إنتاج الشركة الذى كان يعتمد هو أيضًا على أسواق الطبقات الدنيا والوسطى الدنيا. غير أن المنافسة بين بريطانيا واليابان منحت بنك مصر الفرصة لبذل جهوده للقيام بالتوسعات اللازمة فى عمليات إنتاج المنسوجات لديه. ولامتصاص الغضب المصرى بسبب سياسة الإغراق اليابانية بمنتوجاتها القطنية، وعرضت اليابان شراء نصيب أكبر من شركة القطن المصرية. وكما يبين جدول ٦-٤، فقد زادت كمية القطن المصرى المصدر لليابان من ٥٠,٠٠٠ بالة خلال الموسم ١٩٣٢-١٩٣٣ إلى ١٩٤,٠٠٠ بالة فى الموسم ١٩٣٦-١٩٣٧. وعلى الرغم من تراجع حجم هذه الصادرات إلى ٥٥,٠٠٠ بالة فى ١٩٣٨ نتيجة لقانون التعريفة الجمركية لعام ١٩٣٨ واحتلال اليابان لمنشوريا، الذى أتاح لها موردًا جديدًا أسهل للقطن، حيث أنه قبل عام ١٩٣٨ كان أعضاء الطبقة العليا، لا سيما كبار مزارعى القطن، يرون فى اليابان وسيلة للتغلب على التنافس الشديد الذى واجهوه من الولايات المتحدة فى سوق عالمية آخذة فى الانكماش.[١] كما كان العديد من ملاك الأراضى يعانون من ضائقة مالية بسبب عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم فى سداد أقساط الديون الرهنية وبالتالى الاستحواذ على ممتلكاتهم. وبينما كان المصنعون

---

(١) **Internationl Cotton Bulletin**. 16 (64). July 1938. p. 554.

البريطانيون يهددون بالتحول للاعتماد على القطن الأمريكي طويل التيلة إذا لم تقم مصر بخفض التعريفات الجمركية، فقد كان مناصرو بنك مصر، من قبيل نائب وزير المالية أحمد عبد الوهاب، قادرين على الرد على هذا التهديد بأنه خالى من أى معنى لأن أصحاب المصالح التجارية اليابانية كانوا على استعداد للاستحواذ على القطن المصرى الذى لا تشتريه بريطانيا.[1]

جدول (٦-٤) الدول المستوردة للقطن المصرى (١٩٢٢-١٩٣٨) (بالألف بالة)[2]

الدولة	الموسم (أغسطس- مارس) متوسط ١٩٢٢-١٩٢٤ حتى ١٩٣٣-١٩٣٤	١٩٣٥-١٩٣٦	١٩٣٦-١٩٣٧	١٩٣٧-١٩٣٨	النسبة المئوية الإجمالية متوسط ١٩٢٢-١٩٢٤ حتى ١٩٢٣-١٩٣٣	١٩٣٥-١٩٣٦	١٩٣٦-١٩٣٧	١٩٣٧-١٩٣٨
المملكة المتحدة	٤٣٢	٤٤٢	٥٠٣	٤٣٤	٤٠	٣٤	٣٥	٣٣
فرنسا	١٤٠	١٧٩	١٥٩	١٨٠	١٣	١٤	١١	١٤
الولايات المتحدة	١٢٧	٤٣	٥١	٢٩	١٢	٨	٤	٢
ألمانيا	٧٦	١١٧	١٠٥	١٥٠	٧	٩	٧	١١
إيطاليا	٧٢	٧٤	٧١	٨٦	٧	٦	٥	٧
اليابان	٥٠	٨١	١٩٤	٥٥	٥	٦	١٣	٤
دول أخرى	١٩٠	٤٢٠	٣٥٧	٣٧٢	١٦	٢٨	٢٥	٢٩
إجمالى	١,٠٨٧	١,٢٨٢	١,٤٤٠	١,٣٠٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ودفعت حركة الاعتداد بالقومية المصرية المتصاعدة لدى عدة حكومات توالت على حكم مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين كثيرًا من الشركات الأجنبية لإعادة تقييم مواقفها فى مصر. فأعادت تسجيل نفسها كشركات مصرية للاستفادة من القانون

(١) F.O. 141/755/70, Ronald Campbell to Secretary of State for Foreign Affairs, Department of Overseas Trads, May 16, 1933.

(٢) المصدر: "Cotton Trade Statistics," **International Cotton Bulletin**. 16 (64). July 1938. p. 554.

الجديد والسياسات التى طبقتها هذه الحكومات.[1] وللقيام بذلك، فقد كان على هذه الشركات استيفاء متطلبات من قبيل أن نسبة معينة من رأس المال المصدر وكذا من أعضاء مجالس الإدارات تكون مصرية. وهكذا، كان من الضرورى لهذه الشركات لإعادة هيكلتها أن تستقطب عددًا من أعضاء الطبقة العليا المستعدين للمساهمة فى الشركات الجديدة. وقد اعتمدت شركات أجنبية عديدة فى مصر على المتمصرين، وخصوصا ذوى الأصول اليونانية والشامية والأرمينية واليهودية، من حملة الجنسية المصرية لتوسيع مصالحهم التجارية فى البلاد. وعلى الرغم من أن هؤلاء المتمصرين كان من الممكن استخدامهم للوفاء بالمتطلبات القانونية لإعادة الهيكلة، فإن عددا قليلا منهم كانوا من أصحاب الحقائب الوزارية، وكانت سلطتهم محدودة حينما يتعلق الأمر بالحصول على الدعم والتسهيلات.

وخلال استقطابهم لأعضاء البرجوازية المصرية للعمل فى شركاتهم، لم يكن اهتمام الرأسماليين الأجانب منصبا على أعضاء طبقة كبار الملاك فى حد ذاتها؛ وإنما كانوا يريدون أعضاء البرجوازية من الناشطين سياسيا، لاسيما الوزراء السابقين ونواب الوزراء من المتمرسين بالشئون الحكومية وتعقيدات القوانين المتعلقة بعمل الشركات المساهمة المصرية. وهكذا فلم يكن هؤلاء الأعضاء المعينون فى الشركات الأجنبية الجديدة أو المعاد تشكيلها من أعضاء طبقة كبار ملاك الأراضى بتعريفها الضيق، وإن كان هذا لا يعنى أن هؤلاء الأعضاء البرجوازيين لم يكونوا من بين ملاك الأراضى حيث كان العديد منهم يمتلك مساحات شاسعة من الأراضى فى الواقع.[2] غير أن هذه الأراضى لم تكن دوما مملوكة لهم كثروة موروثة، وإنما من خلال انغماسهم فى السياسة المصرية والخدمة العامة (والتى عادة ما كانت تسفر عن رشاوى كمكملات للدخل) وإدارة الشركات الأجنبية.

(١) وهكذا، فإنه من الممكن أن تكون الأرقام الواردة فى جدول ٦-٣ مبالغ فيها فيما يتعلق بتكوين رأسس المال الجديد خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين على الرغم من أن عملية إعادة التسجيل كشركات مصرية تمت خلال العشرينيات كذلك ولكن على نطاق محدود.

(٢) وبالنظر لثلاثة من أبرز أعضاء البرجوازية الصناعية كأمثلة نجد أن : إسماعيل صدقى امتلك أراضى فى مركز أبو حمص بالبحيرة؛ فى حين امتلك أحمد عبود ١٢,٠٠٠ فدان فى أرمنت بقنا (راجع سجلات الأراضى لأرمنت ١٩٢٧-١٩٤١)؛ أما حافظ العفيفى فقد امتلك عزبة بالبحيرة. أود أن أعبر عن امتنانى ل د. عاصم الدسوقى للمعلومات التى أمدنى بها فيما يتعلق بصدقى والعفيفى.

وإذا لم يكن مستمدا من البرجوازية الزراعية، فكيف يمكن فهم تطور هذا القطاع من البرجوازية المصرية؟ العامل الأول والأكثر أهمية هو أن أعضاءه لم يكونوا ذوى أصول تمتد لأعيان الريف. وإذا كانوا قد ولدوا فى الريف فإن أسماءهم لم تكن بارزة فى القرى التى أتوا منها حيث لم يكن بمقدورهم استعراض شجرة لعائلة ذات مركز أو نفوذ. وكذلك لم يكن أجدادهم عمدا أو مشايخ فى القرى، ولا حتى علماء إذا كانوا من مراكز حضرية. وإنما كانوا بعبارة أخرى محدثى نعمة. فقد كان آباء معظمهم من صغار المزارعين أو موظفى الحكومة المتواضعين. وكانوا يدينون بثرواتهم لتوسع حجم جهاز الدولة فى أعقاب الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ وبصورة أكثر مباشرة لتوسع الصناعة المصرية خلال عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. وكان استحواذهم على الأراضى عادة ما يأتى بعد حساب مصالحهم المالية الأخرى وبصورة أساسية لتوفير أرضية سياسية لهم، ولزيادة حجم دخلهم السنوى، وللرفع من مستواهم مقارنة بنظرائهم، فقد كانت ملكية الأراضى أمرا لا غنى عنه إذا ما كان لعضو الطبقة العليا أن يكون صاحب صوت مسموع. وهكذا، كان هذا القطاع الناشئ من البرجوازية المصرية الأكثر تبعية وليس الأكثر تقدمية داخل الطبقة العليا الصغيرة، على العكس مما ذهب إليه أنور عبد الملك وعدد آخر من الماركسيين المصريين.

ولم تتمكن البرجوازية الصناعية البازغة من لعب أى دور تقدمى خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين (مثل ذلك الدور الذى لعبته نظيرتها الأوروبية خلال الثورة الصناعية، على سبيل المثال) نظرا لأنها لم تكن مستقلة عن رأس المال الأجنبى بل على العكس من ذلك، فإن أعضاء البرجوازية المصرية الذين تحالفوا مع رأس المال الأجنبى خلال ثلاثينيات القرن العشرين يجب أن ينظر إليهم باستخدام مفردات الاحتلال الجديد حيث مثلوا جبهة أخفت المتحكم الرئيسى فى الشركات محل الدراسة. وعلى السطح، فقد كان يبدو كما لو أن المصريين أصبحوا ذوى قدرة أكبر على التحكم فى اقتصادهم مما كان عليه واقع الحال. ويمكن الاستدلال على الأثر السلبى لهذا القطاع من الطبقة العليا المصرية على التطور السياسى والاقتصادى لمصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين من خلال تتبع أفعال بعض أعضائها البارزين. حيث كان عدد من أعضاء هذه الشريحة هم من قلبوا الطاولة على رأس مجموعة شركات مصر المتعثرة فى ١٩٣٩.

ولعل الشخصيات الأكثر بروزا بين أعضاء البرجوازية الصناعية كانت: إسماعيل صدقى باشا ومحمد أحمد عبود باشا، وأحمد عبد الوهاب. كما برزت مجموعة جديدة من الإداريين فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، كان الأكثر أهمية من بينها د. حافظ عفيفى باشا والذى تولى رئاسة بنك مصر بعد الإطاحة بطلعت حرب فى ١٩٣٩. وباستثناء صدقى، الذى كان والده موظفًا حكوميًّا رفيعًا نسبيًّا لدى الخديوى إسماعيل، فقد أتوا جميعا من خلفيات معدمة. وكان صدقى قريبا من مجموعة مختلطة ضمت رأسمالاً بريطانيًّا وبلجيكيًّا وفرنسيًّا وهى المجموعة التى تحكمت فى الحرير الوطنية وشركات استصلاح الأراضى كشركة أراضى البحيرة وكما كانت لها أنشطة فى مجالات حلج القطن واستخراج المعادن والنفط والكيماويات.[1]

هذا فى حين يدين أحمد عبود بصعوده إلى بؤرة الضوء للمنحة المالية التى تلقاها من الزعيم الوطنى الشيخ عبد العزيز جاويش والتى مكنته من دراسة الهندسة فى جامعة جلاسجو فى ١٩٠٤، وتلا ذلك عمله مساعدا لمهندس الرى البريطانى الشهير سير ويليام ويلكوك فى إنشاء سد الفرات فى ١٩١٣. ونظرا لعمله مع العديد من البريطانيين قبل الحرب العالمية الأولى، فقد تمكن عبود من تأسيس شبكة من العلاقات الجيدة مع العديد من رجال الأعمال والسياسيين البريطانيين، وكانت اهتماماته فى عالم الاقتصاد تتركز فى مجالات النقل والشحن والإنشاءات وبناء السفن. فكان عبود شريكا فى الشركة البريطانية التى تولت إنشاء سد أسوان، ومساهما كبيرا ومديرا لشركة الأومنيبوس المصرية وسفن البوستة الخديوية وشركة جرافنج دوك المحدودة. وأشار السفير البريطانى لمصر، السير مايلز لامبسون، فى ١٩٣٧ إلى أن «عبود مهم بالنسبة لنا لأنه يمثل عددا كبيرا من الشركات البريطانية.... وهو يدعى، وهو على حق فى دعواه، أنه ساهم فى توسيع حجم العقود البريطانية لتبلغ ٤ ملايين جنيه استيرلينى بين يوليو ١٩٣٠ ويناير ١٩٣١».[2]

أما أحمد عبد الوهاب فقد كان وثيق الصلة ببنك مصر حتى وفاته غير المتوقعة

---

(١) F.O. 371/17985/J54.

(٢) Lampson to Eden, April 16, 1937. F.O. 407/221/J1989.

فى ١٩٣٨ . وكان قد التحق بمدرسة التجارة العليا حيث تأثر بالأفكار الوطنية، كما أكمل دراسته بجامعة ليدز ويحصل منها على درجة عليا فى التجارة، وبعدها قضى عامين فى بيت تجارى بريطانى. وعلى الرغم من حقيقة أنه كان يوصف بأنه من أدعياء الحمائية الاقتصادية، وتم تصنيفه من قبل مايلز لامبسون بأنه «معاد جزئيا» للمصالح الأجنبية، فقد كان عبد الوهاب فاعلا فى إقناع طلعت حرب بدعوة الشركات البريطانية لتأسيس شركات مشتركة مع بنك مصر.(١) وكنائب لوزير المالية خلال عشرينيات القرن العشرين وكوزير للمالية فى عدد من الحكومات فى العقد التالى، فقد ترك عبد الوهاب بصمة واضحة على عمليات التصنيع فى مصر.

ومع تعمق آثار الكساد الكبير، استمرت مجموعة شركات مصر فى التوسع على الرغم من عدد من الممارسات المالية التى كانت محل تساؤل وبالرغم من تآكل مواردها من خلال عدد من الشركات غير الرابحة. وقد تمكنت مجموعة شركات مصر من بناء دعم سياسى قوى من خلال تقديم مناصب إدارية لعدد من الوزراء المختارين بعناية وتقديم «قروض» لعدد من ملاك الأراضى من أعضاء البرلمان والذين كانوا يواجهون صعوبات فى سداد ديونهم لبنوك القروض الرهنية المملوكة للأجانب مثل بنك الأراضى المصرى، وبنك أرض مصر، Credit Hypothecaire d'Egypte وكذا عدد من البنوك التجارية من قبيل البنك الأهلى المصرى.(٢) واعترافا منهم بنجاح مجموعة شركات مصر، فقد حاولت المصالح التجارية التى مثلها صدقى وعبود اقتفاء آثاره.

وكان عبود أول من تحدى المعاملة التفضيلية التى كان يحظى بها بنك مصر من الحكومة المصرية، وكان أكثر ما يزعج عبود هو النمو الهائل الذى شهدته شركة مصر للملاحة البحرية والتى تأسست فى يناير ١٩٣٤. وقد كان تأسيس شركات الملاحة المصرية من الأمور التى شجعتها حكومة صدقى وما تلاها من حكومات، حيث كانت

---

(١) F.O. 141/765/J1103. Delaney to Stevenson, November 15, 1932 and Larkins to Picton-Bagge, November 18, 1932.

وفقا لوثائق الخارجية البريطانية فقد كان عبد الوهاب مؤثرا فى إقناع طلعت حرب بالدخول فى شركة مشتركة مع شركة تأمين بورنج عندما أسس بنك مصر شركة مصر لعموم التأمين.

(٢) مقابلة مع د. على الجريتلى، ٦ يوليو ١٩٧٤.

الحكومة والشعب على حد سواء ينظرون لإنشاء أسطول بحرى يرفع العلم المصرى على أنه مهم من ناحية مكانة مصر الدولية وكذا من الناحية الاقتصادية. وكانت أول شركة للملاحة البحرية قد تأسست إبان عهد الخديوى سعيد، وإن كانت قد وقعت فى قبضة رأس المال الأجنبى مع تنامى الدين العام وتمت إعادة هيكلتها تحت مسمى خطوط البوستة الخديوية.[١] وكان قيام الحكومات المصرية بتشجيع إنشاء أسطول مصرى جديد نابعا من رغبتها فى الاستحواذ على الأرباح التى كان يتحصل عليها رأس المال الأجنبى بسبب شحن الفحم، والمواد الخام والبضائع المصنعة من أوروبا لمصر وشحن القطن من مصر لأوروبا.

وكانت أول محاولة لتشكيل أسطول حديث قد حدثت بين عامى ١٩٢٨ و١٩٢٩ عندما حاولت شركة مصر للنقل والملاحة الحصول على الامتياز الحصرى لنقل الحجاج من مدينة السويس لمدينة جدة بالحجاز.[٢] وكانت أولى المحاولات الناجحة للحصول على دعم لبناء أسطول قادر على الملاحة فى أعالى البحار فى ١٩٣٠ من خلال شركة الإسكندرية للملاحة، تحت رئاسة التاجر والإدارى السكندرى القوى يحيى أمين باشا. وكانت الوسيلة التى حصل بها يحيى على الدعم المبدأى قد أحاطتها الفضائح وهو ما أشار للعملية التى كان يتم من خلالها الحصول على التسهيلات حتى نهاية ذلك العقد. وكان عبد الفتاح يحيى باشا، أخو مؤسس الشركة، وزيرا للشئون الخارجية فى حكومة صدقى وحضر الاجتماع الذى تم فيه مناقشة طلب أخيه للحصول على الدعم، وقد هاجمت أحزاب المعارضة قرار الموافقة على منح الدعم بشدة، لاسيما حزبا الوفد والأحرار الدستوريين.[٣]

وحصلت شركة مصر للملاحة البحرية كذلك على دعم بدأ مع تاريخ تأسيسها، وقد تجاوز حجم الدعم السنوى المخصص لشركة الإسكندرية للملاحة المبلغ المخصص لها بكثير كما يتبين من الجدول التالى.

(١) حمزة، ص. ١٢. Levy, 1937. p. 574

(٢) المقطم. ١٢ نوفمبر ١٩٣٤.

(٣) الأحرار الدستوريين. ٢٥ يناير ١٩٣١. ولعله من الهام ملاحظة أنه تم وقف إصدار الصحيفة بعد وقت قصير من نشرها لهذه الاتهامات.

جدول (٦-٥) الدعم الحكومى لشركة الإسكندرية للملاحة، وشركة مصر للملاحة البحرية (١٩٣٤-١٩٣٩)[1]

الدعم (بالألف جنيه مصرى)

السنة	شركة الإسكندرية للملاحة	شركة مصر للملاحة
١٩٣٤	١١,٣٧٦	-
١٩٣٥	١٤,٣٢٢	٤١,٩٥١
١٩٣٦	١٣,٩٩٨	٩٩,٠١٠ (+١,٣٥٣)[2]
١٩٣٧	١٣,١٢١	٩٧,٠٣٢
١٩٣٨	١٦,٩١٧	١٠٢,٥٣٥
١٩٣٩	١٥,٤٦٥	٨٩,٥٤٠
الإجمالى	٨٥,١٩٩	٤٣١,٤٢٢

وفى ١٩٣٦، تمكن أحمد عبود من إقناع مجلس إدارة البوستة الخديوية بحلها وإعادة تشكيلها تحت اسم البوستة الفرعونية. وقد اتخذ عبود هذه الخطوة لكى يقنع كلا من الحكومة والشعب أن شركته للشحن لم تعد تحت هيمنة الأجانب. وبعد إتمام إعادة الهيكلة، تقدم عبود بطلب للحصول على دعم من الحكومة المصرية. ونظرا لكون عبود، على العكس مما كان عليه طلعت حرب، منغمسا بشدة فى السياسات الحزبية، فقد كانت قضية الحصول على دعم مسيسة بصورة أكبر. وخوفا من المنافسة فى وجود البوستة الفرعونية، انضم بنك مصر لأعداء عبود فى حزب الوفد باتهامه أن الشركة الجديدة لا تزال مملوكة للأجانب على الرغم من إعادة الهيكلة.[3] وقد رد عبود بقيامه بمحاولة الاستحواذ على قدر كبير من أسهم بنك مصر و، كما أكد البعض، الوقوف فى وجه تقديم الدعم لشركة مصر للطيران.[4]

(١) المصدر: Politi. 1936. p. 420; 1937. p. 376; 1938. p. 514; 1940. p. 465; Levy. 1939. p. 238; 1941. p. 233.

(٢) هذا المبلغ الإضافى للدعم جاء من وزراة النقل ليكمل الدعم المعتاد من وزارة المالية.

(٣) المقطم. ٩ يوليو ١٩٣٩.

(٤) مقابلة مع إرنست ويصا، ٥ أبريل ١٩٧٣.

فكان أن دافع البنك عن ذاته من خلال قيامه بإعادة هيكلة حقوق التصويت لمالكى الأسهم بالشكل الذى جعل شراء عبود للأسهم غير ذى قيمة.[١] وتسرب هذا الصراع بصورة تدريجية للصحافة حيث ادعى أنصار عبود أنه نظرا لمرور مصر بحالة من الكساد فقد كان تقديم معونات كبيرة للشركات غير الرابحة كمصر للطيران غير ذى جدوى.[٢]

وبينما كان بنك مصر يعانى فى مواجهة المصالح الاقتصادية التى مثلها أحمد عبود، فقد تعرض للهجوم من مصدر آخر. فبعد قيام شركة كاليكو بتأسيس شراكة ناجحة مع شركة الحرير الوطنية فى ١٩٣٤ (الشركة المصرية للمنسوجات الصناعية)؛ فقد حاولت منافستها الرئيسية صباغى برادفورد، القيام بتعاون مع بنك مصر. وفى ١٩٣٦ تقدمت شركة برادفورد باقتراح لخلق مؤسستين، الأولى لغزل ونسج القطن الرفيع ويهيمن عليها بنك مصر، أما الثانية فتقوم على عمليات الصباغة والتى ستسيطر عليها شركة برادفورد. ووفقا لأحد الأطراف فى المفاوضات، فقد رفض طلعت حرب، والذى كان مريضا بشدة طيلة فترة المفاوضات، مناقشة العرض. ولكن عندما هددت شركة برادفورد بالمضى قدما فى خططها، حتى وإن لم يشارك بنك مصر، ومنافستها مباشرة لمجموعة شركات مصر، أعاد طلعت حرب النظر فى المقترح.[٣] وفى اجتماع حملة أسهم بنك مصر، أعلن طلعت حرب تأسيس شركتى مصر للغزل الرفيع والنسيج وشركة صباغى البيضا.[٤]

كان إسماعيل صدقى أحد أشد المناصرين لقانون التعريفة الجمركية لعام ١٩٣٠. وعلى الرغم من عدم وجوده فى السلطة فى ١٩٣٤، فقد كان محبذا للزيادة فى التعريفات

---

(١) مقابلة مع إيميل دوس، ابن توفيق دوس باشا فى ١٨ مايو ١٩٧٤، وتاجر القطن المعروف محمد أحمد فرغلى باشا فى ٤ مايو ١٩٧٤.

(٢) الوفد المصرى. ١٠ ابريل ١٩٣٨.

(٣) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة باشا، ١١ يوليو ١٩٧٤. تقدم السير ألكسندر كيون ـ بويد بمقترح غير رسمى للمهندس حمادة فى مطلع عام ١٩٣٦ وكان أن تجاهله نظرا لأنه لم يكن يوجد ما يستدعى الالتفات إليه. وخلال مارس وأبريل ١٩٣٧، تقدم كيون ـ بويد وشركة برادفورد بمقترحهما مرة أخرى لحمادة ولطلعت حرب ايضا هذه المرة مهددين بالمضى قدما فيه مع أو بدون مجموعة مصر.

(٤) بنك مصر. تقارير. ١٩٣٧. ص ص. ١٦-١٩.

الجمركية فى ذلك العام لمواجهة الإغراق اليابانى. أما فى ١٩٣٧، فقد شن حملة هائلة ضد الزيادة الثالثة المقترحة فى التعريفات الجمركية. ذلك أن هذه الزيادة الجديدة كان مخططا لها من قبل بنك مصر للوفاء باحتياجاته، وهو ما دفع صدقى للتخوف من أن التعريفة الجمركية الجديدة ستعود بالنفع الكبير على الشراكة بين بنك مصر وشركة برادفورد، نظرا لأنها ستزيد الهوة المتسعة أصلا بين إنتاج وأرباح مجموعة الحرير الوطنية ومجموعة شركات مصر.(١)

وفى الوقت نفسه، كانت اليابان تتجه لخفض وإرادتها من القطن المصرى. وكما يظهر جدول ٦-٤، فقد استوردت اليابان ٥٥,٠٠٠ بالة من القطن المصرى خلال موسم ١٩٣٧-١٩٣٨ بينما بلغ إجمالى وإراداتها فى العم السابق ١٩٤,٠٠٠ بالة. وكان أحد أسباب هذا التراجع هو قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٣٤ والذى أثر سلبيا على قدرة اليابان على توريد المنسوجات القطنية المصنعة للسوق المصرية (هذا على الرغم من أنه بعد ١٩٣٤، كانت كمية كبيرة من هذه المنتوجات اليابانية يعاد تصديرها عبر إيطاليا). ثم جاء استيلاء اليابان على منشوريا وأجزاء من الصين خلال أواخر ثلاثينيات القرن العشرين ليعنى أن اليابان حصلت على مصدر جديد للقطن الخام (ذو جودة أقل وهو ما جعله أكثر ملائمة لاحتياجات مصنعيه) وكذلك سوقا جديدا لبضائعها.(٢) ومع توجه تجارة القطن نحو الركود بشكل أكبر بين عامى ١٩٣٧ و١٩٣٨، فقد انضم العديد من تجار القطن لصدقى ومصالح أصحاب مصانع النسيج البريطانية فى الهجوم على قانون التعريفات الجمركية باعتباره هادما للاقتصاد المصرى وأنه يعمل فقط لمصلحة شركة مصر للغزل والنسيج على حساب البلاد بأكملها. وادعى تجار القطن وعدد من ملاك الأراضى أن الدول الأجنبية ستكون أكثر استعدادا لشراء كميات أكبر من القطن المصرى فى حالة تم تخفيض الحواجز الجمركية فى مصر، وبالتالى السماح بدرجة أكبر من النفاذية للسوق المصرية.(٣)

---

(١) F.O. 371/20898/J2555, Selous to the Secretary of State for Foreign Affairs, Department of Overseas Trade, May 4, 1937.

(٢) **The Economist**. December 12, 1937.

(٣) الوفد المصرى. ١٤ أبريل ١٩٣٨؛ ١٥ أبريل ١٩٣٨؛ المقطم فى ٤ اغسطس ١٩٣٩.

وهكذا عكس إسماعيل صدقى، والذى كان فى السابق السيف المسلط على رأس المال الأجنبى، موقفه التقليدى وهاجم معارضة بنك مصر لنظام الحصص الذى اقترحته غرفة مانشستر التجارية فى ١٩٣٤ والذى تبناه فيما بعد كل من قبل مجلس التجارة ووزارة الخارجية البريطانية كسياسة بريطانية رسمية. ونظرا لأن بريطانيا كانت تقوم بشراء نصيب الأسد من محصول مصر من القطن، فقد ادعت غرفة مانشستر التجارية أن مصر ينبغى عليها أن توافق على شراء كمية معينة من المنسوجات القطنية المصنوعة فى بريطانيا سنويا فى المقابل. وبقيام بريطانيا بتأسيس المعادلة التى قامت عليها الحصة على أسس تاريخية، فقد وجد البريطانيون طريقة لتحجيم منافسيهم الأحدث عهدا فى السوق المصرية، وهى دول المحور، ألمانيا واليابان وإيطاليا.[١]

وفى ظل هذه الهجمات من صدقى ومن سواه، فقد كان لزاما على بنك مصر حشد المزيد من الدعم السياسى له داخل كل من البرلمان والحكومة، وهو ما تم القيام به من خلال تقديم المزيد من «القروض» لعدد من أعضاء عدة أحزاب سياسية. وهكذا أضحى من المتعارف عليه بين أبناء البرجوازية المصرية أن البنك لا يرفض أى طلبات بقروض. ومع تفاقم آثار الكساد الكبير ومواجهة المزيد من شركاته لمصاعب أكبر، وجد البنك أنه من الضرورى توجيه المزيد من رأس المال للدفع بعملياتها، كما يتضح من الجدول التالى. ونتيجة لذلك، بدأ حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنك يصل لمستويات منخفضة بدرجة خطيرة. وكان لزاما استرضاء حملة الأسهم وفوق هذا كان يجب الحفاظ على الثقة فى مجموعة شركات مصر فى ظل هذه الظروف السيئة. ونظرا لأنه لم يكن مسموحا سوى للمصريين بتملك أسهم فيه، فقد كانت مجموعة شركات مصر أكثر عرضة لفقد الثقة بها عن شركات أخرى مثيلة.[٢] ولكى يستمر فى دفع الفوائد، وجد البنك نفسه مرغما على الالتفات نحو الأصول الرأسمالية.[٣]

---

(١) المقطم فى ١٢ نوفمبر ١٩٣٨ ;F.O. 371/21956/J3925

(٢) الجريتلى. ص. ٤٣٦.

(٣) نفس المرجع السابق. ص. ٤٣٥.

جدول (٦-٦) تحويلات بنك مصر لشركاته (١٩٣٨-١٩٣٩)[1]

الشركة	قروض البنك (بالجنيه المصرى)	القروض الحكومية (بالجنيه المصرى)	السنة
خطوط مصر (للملاحة)	٢٧٢,٦٦٧	-	١٩٣٨
مصر للطيران	٨١,٩٨٤	-	١٩٣٨
مصر للغزل	٢,٧٩٣,٠٤٥	١٢٨,٠٨٦	١٩٣٩
مصر للغزل الرفيع	١٥٦,٩٣٣	-	١٩٣٩
مصر للكتان	٩٣,٣٠٤	٢٢,٦٢٥	١٩٣٩
مصر للمصايد	٧٩,٧٧٥	١٤,٦٧٣	١٩٣٩
مصر للحرير	٢٥١,٩٣٧	٢١,٣٤٨	١٩٣٩
مصر للسينما	١٨٢,٦٢٧	٨,٣٦١	١٩٣٨
مصر للحلج	٣٣,٠٢٩	١٣٥,٧٥٠	١٩٣٩
مصر للمحاجر	٧٧,٢٢٩	-	١٩٣٩
الإجمالى	٤,٠٢٢,٥٣٠	٢٠٢,٨٨٥	

كما ساهم فى تفاقم المشكلات المستعصية بالفعل توقيع معادة ١٩٣٦ بين مصر وإنجلترا، وهى الوثيقة التى جلبت من المنافع بقدر ما سببت من المشكلات لمصر. فمن ناحية، أعطت مصر درجة أكبر من السيطرة على مقدراتها الداخلية. فعلى سبيل المثال، سمحت المعاهدة الجديدة للحكومة المصرية بزيادة حجم جيشها مع السماح بانضمام المزيد من المصريين للخدمة كضباط. ولكن كان على مصر فى المقابل وفقا للمعاهدة أن تدفع قدرا أكبر فى تكاليف الدفاع عن البلاد ككل.[2] وناشد حزب الوفد، الذى تفاوض لإبرام المعاهدة تحت رئاسة مصطفى النحاس، كل قطاعات المجتمع المصرى للمساهمة فى تغطية

(١) المصدر: د. الجريتلى. هيكل الصناعة الحديثة فى مصر. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٨. ص. ٤٣٨.
ملحوظة: يلاحظ د. الجريتلى كذلك أن «مصر للطباعة كان لها حساب إئتمانى لدى البنك»، وهو ما يعنى أن المبالغ المخصصة لها ليست متضمنة فى الجدول. كما تنبغى ملاحظة أن قروض البنك وصلت لنسبة تزيد على ربع ودائعه فى ١٩٣٨ (أى ١٥,٦٧٨,٠٠٠ جنيه مصرى).

(٢) لمراجعة بنود المعاهدة يمكن مطالعة: Berque. Egypt. Pp. 525-527.

ميزانية الدفاع الموسعة. ونظرا لأن بنك مصر وشركاته كان متوقعا منهم المساهمة، فقد وجدوا أنفسهم إزاء تكاليف جديدة.[1] فقد كان التخلف عن الركب فى هذا الشأن سيقوض الدعم الوفدى لمجموعة شركات مصر فى الحكومة والبرلمان.

وأصبح الموقف المالى لمجموعة شركات مصر على درجة عالية من الخطورة بحلول عام ١٩٣٨ لدرجة سعى معها البنك للاستدانة من البنك الأهلى المصرى. وقد كان مدير البنك، سير إدوارد كوك، مترددا فى البداية فى تقديم القرض، فقد كان مدركا للممارسات الاقتصادية المثيرة للتساؤل التى كان يقوم بها بنك مصر والتى أحيطت بها وزارة الخارجية البريطانية علما منذ ١٩٢٩.[2] ولعل العامل الآخر الذى أثر على تفكير كوك إزاء طلب القرض كان حقيقة أن بنك مصر هو المنافس الرئيسى للبنك الأهلى المصرى. غير أن طلعت حرب لجأ مرة أخرى الضغط السياسى من خلال تدخل وزير المالية أحمد ماهر. فكان أن تفاوض بنك مصر مع البنك الأهلى المصرى حول قرض بقيمة حوالى ٣ مليون جنيه مصرى بضمان شركة مصر للغزل والنسيج.[3]

وإذا ما كان الموقف المالى للبنك غير كاف للفت الانتباه، فقد أصبح بنك مصر منغمسا للغاية فى السياسة فى أعقاب الانتخابات الشرسة عام ١٩٣٨ والتى تخللتها أحداث عنف وتزوير على نطاق واسع فى صناديق الانتخاب. وطوال فترة ما بين الحربين العالميتين، ظل الوفد الحزب الأكثر معارضة ومقاومة مسلحة للبريطانيين من بين كل الأحزاب. غير أن قوة الحزب ما لبثت أن تراجعت مع عدد من الانشقاقات التى أسفرت عن تكون أحزاب جديدة. ولم تكن العقبة الأكبر التى تواجه الوفد لاستكمال صراعه ضد الإنجليز متمثلة فى البريطانيين بقدر ما كانت ممثلة فى القصر الذى عارض بكل قوة محاولات الوفد تحجيم سلطات القصر. ولقد تمخض توقيع معاهدة ١٩٣٦ عن أثرين هامين على السياسة فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. تمثلت الأولى، فى تكثيف الأحزاب الأخرى لحملاتها ضد

---

(١) المقطم فى ١٠ يونيو ١٩٣٨.

(٢) F.O. 141/560, L. B. Larkins, "Memorandum on the Subject of the History and activities of the bank Misr," September 6, 1930; F.O. 371/24604/J2084, Lampson to Halifax, December 12, 1940.

(٣) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة (باشا) المدير التنفيذى لشركة مصر للغزل والنسيج خلال ذلك الوقت، ٢٠ مارس ١٩٧٣؛ وحسن النحاس نائب الوزير أحمد ماهر فى ٩ مايو ١٩٧٤؛ F.O. 371/24604.

الوفد، حيث انشق فصيل آخر عن حزب الوفد فى ١٩٣٧ وكون الحزب السعدى الذى عارض النحاس وانتقده لعدم حصوله على قدر أكبر من الامتيازات من البريطانيين. وقد أيد القصر بالطبع الحملة ضد الوفد. وظهرت الثانية، مع تقليص النفوذ البريطانى المباشر فى مصر ومنح مصر قدر أكبر من الاستقلالية، فقد أزالت الاتفاقية العديد من القضايا التى أشعلت الحركة الوطنية. وهكذا تحولت السياسة فى مصر لصراع بين الأحزاب بدلاً من الكفاح ضد الإنجليز.

وقد أثارت انتخابات ١٩٣٨، والتى زورها القصر لهدف رئيسى تمثل فى القضاء على سلطة الوفد (الذى نجح فى الفوز بأربع مقاعد فقط فى البرلمان)، حفيظة الوفد ومؤيديه.[١] وعلى الرغم من تقديم بنك مصر لمساهمات كبيرة لصندوق الدفاع الوطنى تحت حكومة النحاس، فقد تحولت صحافة الوفد للهجوم عليه لإبدائه بعض الميل نحو تحالف السعديين والأحرار الدستوريين الذى حصل على السلطة فى انتخابات ١٩٣٨. ونظرا لكون أحمد ماهر محل هجوم من الوفديين، فلم يكن من المفيد للبنك حصوله على مساعدة من أحمد ماهر فى الحصول على قرض عام ١٩٣٨. علاوة على ذلك، انضم الوفد للهجوم على قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٣٨ باعتباره معدا فقط لخدمة شركة مصر للغزل والنسيج.[٢]

ونظرا لضعف موقف مجموعة شركات مصر الاقتصادى وتقدم سن طلعت حرب واعتلال صحته، فقد أصبحت المجموعة هدفا لعدد من المؤامرات. وعلى الرغم من أن العديد من البرجوازيين كانوا يطمحون لمنصب طلعت حرب كمدير تنفيذى للمجموعة، إلا أنه لم يُظهر أى قلق بشأن منصبه أو بشأن الانهيار الاقتصادى المتوقع لأنه استشعر أن الحكومة المصرية لم تكن لتسمح للمجموعة بمواجهة انهيار مالى شامل.[٣] وكان وراء

(١) البلاغ ٢٢ أبريل ١٩٣٨.

(٢) الوفد المصرى. ٢٠ أبريل ١٩٣٨.

3 F.O. 371/24603/J1227, Lampson to Halifax, April 19, 1940.

العديد من مديرى مجموعة مصر السابقين والسياسيين والمسئولين الحكوميين أكدوا أن عدة مؤامرات كانت تحاك فى ١٩٣٨، ولعل الأكثر وضوحا كانت خطة حسين سرى لتمكين أحمد عبد الوهاب من الحصول على منصب الرئاسة من بنك مصر. وعلى الرغم من أن عبد الوهاب وافق على إقصاء طلعت حرب، فقد مات قبل فترة قصيرة من قيامه هو وسرى بتنفيذ الخطة. مقابلة مع أحمد عنان فى ٢١ مايو ١٩٧٤.

مؤامرة إقصاء طلعت حرب د. حافظ عفيفى باشا، والذى كان معروفا بأنه إنجليزى أكثر من الإنجليز أنفسهم كما خدم كسفير لمصر لدى بريطانيا بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣٤ ثم فى الفترة من ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٨. وقد ترأس وفدا مصريا تجاريا هاما لبريطانيا فى أبريل ١٩٣٥، ونوقشت فيه تجارة المنسوجات القطنية ونظام الحصص المقترح وعدة أبعاد أخرى من العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا.(١) وفى ١٩٣٤، عين طلعت حرب عفيفى مديرًا لشركة مصر لعموم التأمين فى أعقاب تأسيسها. وفى ١٩٣٨، تمكن طلعت حرب من إقناع عفيفى بالاستقالة من منصب سفير مصر لدى بريطانيا والعودة لمنصبه السابق بشركة مصر لعموم التأمين وأيضًا بانضمامه لمجالس إدارات أربع شركات أخرى فى المجموعة. ونظرا لأن خلفيته المهنية كانت عمله كطبيب للأطفال، فلم يكن لديه أى تدريب يعتد به فى الأمور المالية؛ غير أن طلعت حرب فضل الاستعانة به اتباعا للقاعدة نفسها التى اتبعها الرأسماليون الأجانب فى مصر الذين أعادوا هيكلة شركاتهم وتسجيلها كشركات مصرية، فقد كان هدفه التخفيف من قلق البريطانيين بشأن أى موقف مناوئ لبريطانيا أو مؤيد لدول المحور. وهكذا قرر طلعت حرب ومديرو المجموعة الاستعانة بشخصيات عامة بريطانية الهوى مثل حافظ عفيفى وصادق وهبة باشا.

وفى يناير ١٩٣٩، ظهرت إشارات فى الوقائع المصرية من عائلات تناشد فيها اللجنة المشكلة حديثا لمناقشة مسألة القروض الرهنية أن تساعدهم فى إرجاء سداد قروضهم. وكان يتولى النظر فيها وزير المالية الذى كان رئيسا للجنة كذلك، وكانت هذه الالتماسات معبرة ليس فقط عن حالة الهلع التى وصلت إليها تلك العائلات، وإنما أيضًا عن الصعوبات التى كان يواجهها بنك مصر والبنوك المصرية الأخرى. وعلى الرغم من الحرج الذى كان يلحق بمن يتم الكشف عن شئونه الشخصية للعامة، فقد كان موقف هذه العائلات التى تقدمت بالتماسات بائسا للغاية فى واقع الأمر. ويقدم جدول ٦-٧ بيانا بدرجة المديونية لبعض العائلات المالكة للأراضى المقترضة من بنك مصر. وهو يمثل نسبة ضئيلة فقط من قروض بنك مصر الضخمة نظرا لأن العديد من هذه القروض كان يقدم فى الواقع على شكل رشاوى. وفى حالة الديون بالغة الضخامة، كتلك المستحقة على حمد الباسل باشا، فقد توصل البنك لاتفاقية تقوم بموجبها شركة

---

(١) F.O. 407/221/J1989.

أراضى مصر التابعة له بإدارة أراضى غير القادرين على الدفع وحجز نسبة من الأرباح لسداد الدين.

كان طلعت حرب المدير التنفيذى لشركة أراضى مصر قبل تأسيس بنك مصر واستمر فى هذا المنصب حتى ١٩٣٩. غير أنه منذ ١٩٢٧، عمد البنك إلى تمصير الشركة من خلال شراء نسبة مساهمة حاكمة فيها. حتى أصبحت شركة الأراضى فى الواقع عضوا فى مجموعة شركات مصر. وعلاوة على أدائها لوظيفتها الأصلية وهى استصلاح الأراضى، فقد قامت الشركة بإدارة أملاك أصحاب الأراضى الموشكين على الإفلاس بسبب عدم قدرتهم على سداد أقساط ديونهم الرهنية. وبعد التوصل لاتفاقية مع الحكومة المصرية فى ١٩٣٠، أصبحت الشركة مسئولة عن السداد بدلا من ملاك الأراضى مع وضع أراضيهم تحت وصايتها حتى يتم سداد القروض.[1] ويبدو أن المستفيدين من هذه الاتفاقية كانوا كبار ملاك الأراضى نظرا لأن قطع الأراضى التى كان يتم عرضها للإيجار كانت كبيرة للغاية كما تبين من الإعلانات التى نشرتها الشركة فى الصحف، وكانت أسماء ملاك الأراضى التى ظهرت فى هذه الإعلانات من بين الأسماء الأبرز فى البرجوازية الزراعية.[2] غير أنه من سوء طالع البنك أن أسعار القطن واصلت تراجعها وبالتالى لم يتمكن أصحاب هذه الأراضى من سداد مديونياتهم التى أضحت شركة الأراضى، مع بعض المساعدة الحكومية، مسئولة عنها.

ولم تكن الأزمة الأخيرة التى أوصلت بنك مصر لمرحلة الانهيار المالى ناتجة عن أفعال البرجوازية الزراعية ولا المناوشات السياسية. كما سلفت الإشارة، فقد تم تحويل حساب توفير هيئة البريد لبنك مصر عام ١٩٢٧. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩، وجد البنك نفسه فجأة بإزاء عدد كبير من صغار المودعين من أصحاب المدخرات فى بنك التوفير لهيئة البريد مطالبين بسحب ودائعهم. وكانت خطورة هذه الهجمة على بنك مصر تتمثل فى حقيقة أن هذه المدخرات وغيرها من الودائع الصغيرة كانت تمثل ٧٥,٣ بالمائة من إجمالى ودائعه التى قدرت بـ ١٢,٧١٧,٥٠٧ جنيه مصرى فى ١٩٣٩،[3] هذا فى حين أن البنك كان يحتفظ فقط بـ ١٠٨,٠٠ جنيه مصرى كنقود سائلة

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) المقطم. ٧ أبريل ١٩٣٢، ٦ يناير و٣ مارس ١٩٣٣.

(٣) الجريتلى. ص. ٤٤١. رقم ٥.

عند وقوع الأزمة فى ١٩٣٩.[١] ومع سقوط حكومة محمد محمود باشا فى الشهر السابق على وقوع الكارثة، فلم يكن بمقدور طلعت حرب اللجوء لوزير المالية أحمد ماهر للتقدم لمساعدة البنك.

جدول (٦-٧) الديون الرهنية المستحقة على عائلات مالكى الأراضى الحاصلين على قروض من بنك مصر[٢]

العائلة	المديرية	الأرض المرهونة (بالفدان)	المبلغ إجمالى القرض (بالجنيه المصرى)	المستحق لبنك مصر	النسبة المئوية	درجة الرهنية
الشريعي	المنيا	٣١١	٣١,٣٤٩	١٢,٢٧٣	٣٩,١	الثانية
ثروت	المنيا وأسيوط	٣٣٥	٣٢,٥٣١	٥,١٧٠	١٥,٩	الثانية
ديب	المنيا	٢٨٤	٢٢,٩٠٣	٣٦٣	١,٦	الرابعة
سيدة	الدقهلية	٣٢٠	٤١,٦٣٦	٦,٠٠٠	١٤,٤	الرابعة
عبد النبى	الدقهلية	٦٠٧	٩٤,٥٢٧	٦,٤٨٥	٦,٩	الثالثة عشر
عطا	الغربية	٢٤٩,٥	٧,٨٣٤	٤٤٥	٥,٧	الثانية
الخولي	الغربية	١٠٠	٢٢,٩٩٨	٣,٩٠٠	١٧,٠	الثانية
خضر[٣]	الغربية	٥٠٣/ منزل	٤٦,٨١٤	٢,٣٨٧	٥,١	الخامسة
خضر	الغربية	٥٧٦/ منزل	١٨,٩٤١	٢,٣٨٧	٤,٥	السادسة

---

(١) مصر، البرلمان المصرى. الأوراق السرية الخاصة ببنك مصر ١٩٤١. (مذكرة) وثيقة ١، ص. ٤. (يشار إليها فيما يلى بالأوراق السرية)

(٢) المصدر: الوقائع المصرية. ٢٧ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩؛ ٦، ١١، ١٣، ٢٠، ٢٤ أبريل ١٩٣٩؛ ٢٩ مايو ١٩٣٩؛ ١٠، ١٣ يوليو ١٩٣٩؛ ٧، ١١، ٢١، ٢٥ سبتمبر ١٩٣٩؛ ١٠ أكتوبر ١٩٣٩؛ ٦، ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩؛ ١٢ ديسمبر ١٩٣٩.

ملحوظة: عدة قروض من المذكورة فى الجدول تم تقديمها من قبل صادق فلينى بك، ويبدو أنه من المشروع تجميع قروض بنك مصر وقروض فلينى بك نظرا لأن الأخير استمد تمويله من خلال بنك مصر وكان ذاته مديونا لبنك مصر بما يزيد على النصف مليون جنيه مصرى فى ١٩٣٩.

(٣) مبلغ القرض الأصلى الذى قدمه بنك مصر لعائلة خضر (والمشار إليها فى أربع صفوف متتالية فى الجدول بعاليه) كان ١١,٨٠٥ جنيه مصرى.

العائلة	المديرية	الأرض المرهونة (بالفدان)	إجمالى القرض (بالجنيه المصرى)	المبلغ المستحق لبنك مصر	النسبة المئوية	درجة الرهنية
حصر	الغربية	٤٧٤/ منزل	٤٦,٤٧٢	٣,٣٧٨	٧,٣	الخامسة
حصر	الغربية	١٩٢/ منزل	١٨,٩٤١	١,٤٠٥	٧,٤	الخامسة
المصري	المنيا	١٦٢٩/ ٥ منازل	١٢٦,٤٠٤	٥٢,٥٤٠	٤١,٦	الثانية
الفار	الغربية	٦٦٤/ متجر	٥٤,٠٣٣	١١,٥٠٠	٢١,٣	الثالثة
نجيب	الدقهلية	٩٣٩	٥٥,٨٢٠	٢٣,٠٠٠	٤١,٢	الثالثة
الحياني	المنيا	١٠٠	٧,٩٨٥	٢٩٥	٣,٧	الثانية
بشر عمر	المنيا	٨٦	٢٤,٥٤٨	١٥,١٥٣	٦١,٧	الثالثة/ الرابعة
بشر عمر	المنيا	٢٧	١٢,٥٠٦	٦,٠٠٠	٤٨,٠	الأولى
بشر عمر	المنيا	١٢٠	١٤,٩١٤	٤,٨٤٠	٣٢,٥	الثانية/ الثالثة
بشر عمر	المنيا	١١٢	١٤,٩٨٨	٣,١٥٣	٢١,٠	الثانية
مقبل	البحيرة	١٧٥	٣٠,١٣٣	٤,٢٥٠	١٤,١	الثانية
عبد النور	جرجا	٤٩٦/ محلج	٢٨,٠٥٠	١,٤٠٠	٥,٠	الرابعة
العجمي	الدقهلية	٣٩/ منزل	٣,٤٧٠	١,٠٠٠	٢٨,٨	الثانية
حسن	المنيا	٩	٧,٣٣٠	٦,٦١٥	٩٠,٢	الثانية
بدر	قنا	٢٣٧	١٢,٩٠٦	١,٤٦٦	٢٣,٤	الثانية/ الثالثة
الأتربي	الدقهلية	٣٧	٣,٣٠٧	١,٢٧١	٣٨,٤	الثانية
الشريف	الغربية	٢٧٧	٢٧,٦٠٣	٣٠٠	١,١	الثانية عشرة
القرين	البحيرة	٢٧٥	٢٢,٩٦٩	٢,٥٠٠	١٠,٩	الرابعة
عبد ربه	المنيا	٦٢/ منزل	١٦,٦٢٤	٣,٤٠٠	٢٠,٥	الثالثة
الغازي	الغربية	٣٨	٦,١١٢	٢,٠٣٧	٣٣,٣	الثانية
إسماعيل أحمد	المنيا	٤٧٩/ منزل	١٠٥,٥٦٥	٣٥,٦٣٩	٣٣,٨	الثانية
الشندويلي	سوهاج والغربية	١٠٩	١١,٨١٩	٤,٨٠٤		الثانية/ الثالثة
إجمالى المبالغ المستحقة لبنك مصر				٢٢٦,٣٣٨		

كانت الحكومة الجديدة التى تشكلت فى أغسطس ١٩٣٩ تحت رئاسة على ماهر باشا، أحد أكثر سياسيى مرحلة ما قبل ١٩٥٢ قسوة. وكان وزير ماليته، حسين سرى باشا، ابن أول مهندس مصرى يتخرج من جامعة بريطانية ومعروف بولائه الشديد للإنجليز، والأهم من ذلك أنه كان وثيق الصلة بأحمد عبود. وعندما حاول طلعت حرب عقد قرض جديد مع البنك الأهلى المصرى، رفض إدوارد كوك تقديم أى ائتمان إضافى للبنك. وعندما حاول طلعت حرب اللجوء لحسين سرى للضغط على كوك للموافقة على طلب قرض بنك مصر، وافق حسين سرى بشرط تقديم طلعت حرب استقالته كمدير تنفيذى أو كعضو منتدب للبنك وشركاته، والذى لم يكن أمامه خيار سوى الإذعان وتقديم الاستقالة.[1]

وبعد استقالة طلعت حرب، تولى حافظ عفيفى رئاسة البنك. كما أصبح عبد المقصود أحمد، وهو شاب صغير من وزارة المالية، مديرا تنفيذيا للبنك وإن كانت السلطة كلها قد تركزت مع عفيفى. وطيلة عام ١٩٤٠، عمل مكتب المحاسبة البريطانى هيويت وبريدسون ونيوبى على مراجعة ملفات مجموعة شركات مصر المالية للمديرين الجدد. وكان تقريره بأن مراقبى بنك مصر وشركات مصر، والذين كانوا جميعا موظفين بالبنك، قد انصرفوا تماما عن القيام بواجباتهم على الوجه الصحيح.[2] وبعد إصدار هذا التقرير، عقد البرلمان المصرى بمجلسيه جلسة سرية تداول فيها مصير مجموعة شركات مصر. وتم إصدار قانون بإعادة هيكلتها فى يوليو ١٩٤١ نص على ضمان الحكومة المصرية لودائع البنك. ولإقالة عثرة البنك، قدمت الحكومة للبنك قرضا قيمته ٢ مليون جنيه مصرى للوفاء بالتزامات البنك العاجلة على أن يقوم بسداده من أرباحه المستقبلية. وفى المقابل، تم الاتفاق على تسييل كل شركات مصر غير الرابحة طوعًا مع الالتزام بعدم تكوين شركات جديدة. كما حصلت الحكومة على حق النقض فيما يتعلق بأى تعيين لمجلس إدارة البنك على أن يحضر مفوض عنها اجتماعات المجلس كمستشار وللقيام ببعض أعمال

(١) مقابلة مع محمد أمين أحمد، المساعد الإدارى لطلعت حرب، والذى شاهد طلعت حرب فى أعقاب لقائه مع سرى، ٢٩ مارس ١٩٧٣؛ انظر كذلك: محمد رشدى. التطور الاقتصادى فى مصر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢، ج. ٢، ص ص. ٤٦-٤٨.

(٢) الأوراق السرية. وثيقة ٥.

المراجعة المستقلة.[1] ولعل ما أنقذ مجموعة شركات مصر من الحل حقيقة أن عددا من السياسيين ذوى النفوذ كانوا من أصحاب الحصص الكبيرة فى أسهم الشركات.[2]

واستبدل مدير البنك الجديد، حافظ عفيفى، تدريجيًا كل المديرين الذى عملوا مع طلعت حرب والذين ارتأوا دور بنك مصر الأساسى فى تقديم رأس المال للمؤسسات التجارية والصناعية الجديدة. ولم تبذل القيادة الجديدة للبنك أى جهد لتوسيع مجموعة شركات مصر وإنما تركزت جهودها بالأساس على استخلاص أكبر قدر من الأرباح من البنك وشركاته. وبدلا من تراجعه، استشرى الفساد بشكل ملحوظ فى مجموعة شركات مصر مع احتدام الصراع بين أعضاء البرجوازية على الاستحواذ على مناصب الإدارة.[3]



(١) الوقائع المصرية. قانون رقم ٤٠ لعام ١٩٤١ والصادر فى ٢٨ يوليو ١٩٤١.

(٢) مقابلات مع النواب السابقين، محمود سليمان الغنام فى ٢٦ أبريل ١٩٧٤، حسن الجداوى فى ١٢ أغسطس ١٩٧٤، ونجيب إسكندر فى ٧ ابريل ١٩٧٤ والذين كانوا من بين الحضور فى الجلسة المغلقة. ووفقا لهؤلاء النواب، فقد كان أحد أبرز المعارضين لحل مجموعة مصر هو توفيق دوس باشا الذى كان يمتلك قدرا كبيرا من الأسهم فى بنك مصر وشركاته.

(٣) F.O. 371/41305, file no. 3, note by financial counselor Mr. Johnson January 1, 1944; F.O. 371/41307/J3612 and J3830, Shone to Foreign Office, October 13, 1944; F.O. 371/41305/J972, Killearn to Eden, March 3, 1944.

الفصل السابع

بنك مصر والتنمية الاقتصادية العربية

على الرغم من قلة ما كتب عن تأثير بنك مصر فى الحياة السياسية والتنمية الاقتصادية فى مصر، فإنه يعد كثيرا إذا ما قورن بما كتب عن تأثير البنك فى العالم العربى. فبعد سنوات قليلة من تأسيسه، أخذ بنك مصر يستكشف إمكانية افتتاح فروع فى الدول العربية المجاورة وكذا إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة مع الحكومات العربية ومستثمرى القطاع الخاص لديها. وقد شهد مطلع ثلاثينيات القرن العشرين تحول هذه المشروعات إلى حقيقة واقعة. وكان النمط الذى اتبعه البنك لتوسيع رقعة نشاطه فى العالم العربى وكذا المعوقات التى واجهته خارج مصر مشابهًا لما لاقاه البنك من ميزات ومشكلات خلال محاولته ترسيخ أقدام كيانه الاقتصادى فى مصر.

ولعل أحد الأسئلة الهامة التى تثور فى هذا الصدد يتعلق بماهية العوامل التى حدت ببنك مصر للاتجاه نحو الانغماس فى الشئون العربية. ومن المرجح أن هذا كان يعود إلى طلعت حرب نفسه الذى اعتبر هذا المجال بمثابة الساحة الأبرز الذى تمارس فيه شخصيته تأثيرها. ففى ضوء المشكلات الزراعية التى واجهتها مصر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، تولد حافز قوى لدى أعضاء البرجوازية المصرية لتحويل جزء من استثماراتهم من الزراعة للصناعة. غير أن الاستثمار فى المشروعات الاقتصادية فى الدول العربية الأخرى كان ينطوى على درجة عالية من المخاطرة كما أنه لم يكن بمقدور كبار المتعاملين فى السوق المالية مثل إسماعيل صدقى وأحمد عبود الإلمام بهذه الأسواق الخارجية. ولهذا فقد مثل قرار طلعت حرب بتوسع مجموعة شركات مصر فى الدول المجاورة سياسة خلاقة بحق. وحيث مثل انغماس بنك مصر فى الشئون الاقتصادية للعالم

العربى ركيزة غالبا ما يتم إغفالها وهى البعد الاقتصادى فى دراسات القومية العربية كما يدحض فكرة أن التعاون الاقتصادى العربى لم يحظ بالقبول سوى مع ظهور النظم الراديكالية القومية العربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

يكمن تأسيس وعى طلعت حرب بالوحدة العربية فى عوامل ثلاث. الأول، وكان يتعلق بجذور أسرة طلعت حرب العراقية (تم استعراضها فى الفصل الرابع). وكما هو الحال مع العديد من العائلات البدوية المعروفة، مثل عائلة الباسل فى الفيوم وعائلة الملوم ـ المصرى ـ السعدى فى المنيا، وكان من الواضح أن عائلة طلعت حرب أولت اهتماما لأصولها العربية. أما التأثير الهام الثانى فقد كان تلقى طلعت حرب لتعليمه فى القاهرة وخصوصا فى مدرسة الحقوق الخديوية، حيث أصبح صديقا لعدد من السياسيين وأعضاء الحزب الوطنى والمصريين المهتمين بشئون الوحدة العربية والوحدة الإسلامية. وكان من أصدقاء طلعت حرب البارزين فؤاد سالم حجازى وأحمد شفيق وحفنى ناصف.[1] كما كان طلعت حرب وكيلا لعمر سلطان، أمين خزانة الحزب الوطنى. وهكذا، أضحى طلعت حرب على صلة بقطاع عريض من الطبقة العليا ذات الأصل التركى ـ المصرى والتى كانت لها مصالح وصلات بمناطق أخرى من العالم العربى. وأخيرا يأتى دور الكثير الذى تعلمه عن الاستثمار الأجنبى خلال عمله كمدير للمكتب القانونى للدائرة السنية، حيث لاحظ كيف تضافر رأس المال البريطانى والفرنسى والبلجيكى لتسييل أراضى الدائرة السنية فى مصر. ومن المؤكد أن هذه الخبرة حول تعاون الرأسمالية العالمية قد تركت أثرها عليه حيث أشارت لإمكانيات العمل فى الدول العربية الأخرى المتاحة أمامه.

وقد جاء نجاح بنك مصر فى تأسيس علاقات اقتصادية مع الدول العربية المجاورة مدفوعا فى جانب كبير منه بنجاح ثورة ١٩١٩ وصعود النزعة المناوئة للإمبريالية فى كافة أرجاء العالم العربى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد نشأت صلة قوية بين بنك مصر والقومية العربية والمعاداة للإمبريالية وانتشرت ليس فقط فى مصر وإنما فى الدول العربية

---

(١) PPFSH، مراسلات متبادلة بين طلعت حرب وفؤاد سالم حجازى (١٣ مراسلة) من ٤ نوفمبر ١٨٩٨ وحتى ؟ أغسطس ١٩٢١؛ مقابلة مع راشد شفيق فى ١١ أبريل ١٩٧٤؛
PPTH خطاب من محمد حفنى ناصف لطلعت حرب بتاريخ ٧ مايو ١٩١٠.

الأخرى. ونتيجة لذلك فقد كتب بعض الأعيان الفلسطينيين فى ١٩٢٤ لطلعت حرب طالبين منه فتح فرع لبنك مصر فى فلسطين لمساعدة المزارعين المحليين فى الحصول على القروض وتجنيبهم الاضطرار لبيع أراضيهم للمستعمرين الصهاينة.[١]

كما أن حملة العلاقات العامة التى قادتها الرابطة الشرقية لصالح البنك كانت من الأهمية بمكان للتعريف بالبنك فى أرجاء الوطن العربى. وكانت الرابطة قد تأسست فى ١٩٢٢ بدعوة من سر (كبير) التجار فى إيران ميرزا مهدى رافعى مشكى بك. وفى أول اجتماعاتها الرسمية، تم انتخاب السيد عبد الحميد البكرى، زعيم إحدى الطرق الصوفية المعروفة فى مصر، رئيسا فى حين تم تعيين أحمد شفيق عضوا فى مجلس الإدارة.[٢] وكانت الرابطة الشرقية تعبر عن خليط غير متجانس ضم أعضاء من العائلة المالكة فى مصر وعلماء مصريين وشوام ومسيحيين وأتراك وفرس. غير أن ما كان يجمع هذه المجموعات هو كرهها الشديد لبريطانيا العظمى وفرنسا، وكذا مفهوم مبهم حول توثيق العرى بين الأمم الشرقية. كما أن أحد الأسباب التى مكنت أعضاء الرابطة من العمل سويا كان انتماء العديد منهم (مثل أحمد شفيق) لعائلات ممتدة تواجدت فى أكثر من بلد عربى.[٣] وفى ميثاقها التأسيسى، أعلنت الرابطة تجنب النشاط السياسى وأكدت على الحاجة للتركيز على خلق صلات اقتصادية وثقافية أقوى بين دول الشرق الأوسط، كما شددت على طبيعتها غير الطائفية حيث ضمت أعضاء من المسلمين والمسيحيين على حد سواء.[٤]

ونظرا لتأكيدها على الحاجة لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط وكذا رغبتها تحاشى المواجهات السياسية مع سلطات الاحتلال، فقد وجدت الرابطة نفسها أحد أشد مؤيدى بنك مصر الذى كان يشاركها الفلسفة ذاتها. وبالفعل، قام أحمد شفيق متحدثا عن الرابطة فى ١٩٢٣ بالدعوة لإنشاء فروع لبنك مصر فى كل أنحاء الشرق الأوسط.[٥] وعلى الرغم من قيام مسئولين أتراك بتشجيع أحمد شفيق

(١) لمقطم. ٢١ أغسطس ١٩٢٤.
(٢) أحمد شفيق. مذكراتى فى نصف القرن. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٦. ج. ٣. ص ص. ٣١٧، ٣١٩.
(٣) مقابلة مع راشد شفيق فى ١١ أبريل ١٩٧٤.
(٤) شفيق. ص. ٣١٩.
(٥) نفس المرجع السابق. ص ص. ٣٢٠، ٣٢٧.

لافتتاح فرع للبنك فى اسطنبول، فقد فضل طلعت حرب أن يكون أول فرع للبك خارج مصر فى الشام.

وقد دفع طلعت حرب لاتخاذ هذا القرار أسباب عدة منها أولا أن مصر كانت لها علاقات اقتصادية وثيقة بفلسطين وسوريا ولبنان بدرجة أكبر مما كان عليه شأن علاقاتها بتركيا أو بأى دولة أخرى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت مصر تاريخيا تحتفظ بعلاقات تجارية قوية مع الشام لتبادل الفاكهة والخضراوات والحبوب مقابل الحرير الشامى والفواكه ومنتجات أخرى. كما عاش عدد من الشوام فى مصر، التى هاجروا إليها إما لأسباب اقتصادية أو هربا من قمع الإمبراطور العثمانى. وكانت إحدى أبرز العائلات المصرية الداعمة لبنك مصر عائلة اللوزى من دمياط والتى كانت تشتهر بمنتجاتها من الحرير كما كانت تحتفظ بعلاقات تجارية وثيقة ببلاد الشام.[1] علاوة على ذلك، كان عدد كبير من البرجوازيين المصريين عادة ما يتوجه للشام لقضاء إجازاتهم، لاسيما فى جبال لبنان خلال أشهر الصيف. ولذلك كان يبدو أن افتتاح فرع للبنك ببلاد الشام هو الخطوة المنطقية الأولى لبنك مصر فى توجهه لتوسيع نطاق أعماله خارج مصر.

كما ساعد طلعت حرب فى أنشطته التجارية عدد من الأعيان المقيمين فى مصر. فقد زوده محمد على طاهر، رئيس اللجنة الفلسطينية بمصر، بأسماء عدد من الأعيان الذين يتعين عليه زيارتهم خلال رحلته لفلسطين فى صيف ١٩٢٥، وكان من بينهم مفتى القدس السيد محمد أمين الحسينى ورئيس الجمعية الإسلامية الفلسطينية بيافا عمر أفندى البيطار.[2] وفى ذات الشهر، زود أحمد شفيق طلعت حرب بخطابين للتعارف، كان أحدهما موجها لأمين الحسينى والآخر لعساف بك النشاشيبى، عضو إحدى أكبر العائلات السورية وعضو المجلس التعليمى بدمشق.[3] كما تلقى طلعت حرب عونا من عائلة اللوزى ومن حيدر بك معلوف، وهو رجل أعمال لبنانى كان يعد برامج للمسافرين

(١) مقابلة مع سيد اللوزى فى ٢ اغسطس ١٩٧٤.

(٢) PPTH، خطاب من محمد على طاهر لطلعت حرب، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٢٥.

(٣) PPTH، خطابين من شفيق لطلعت حرب، بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٢٥.

المصريين للبنان، ومن جبرائيل تقلا، عضو العائلة اللبنانية المعروفة صاحبة جريدة الأهرام اليومية القاهرية، للقيام ببعض الاتصالات فى لبنان.[1]

وبدلا من القيام بعمليات جديدة كليا فى الشام، اتبع طلعت حرب أسلوبا مشابها لذلك الذى انتهجه فى مصر من خلال استقطاب الأعيان المحليين والبناء على أساس من الهياكل المالية القائمة. ففى ١٩٢٨ و١٩٢٩، قام طلعت حرب برحلتين لفلسطين ولسوريا ولبنان قابل فى إطارهما الأعيان المحليين فى يافا والقدس ورام الله وبيروت ودمشق. وخلال هذه الرحلات، ركز طلعت حرب على افتتاح فرعين جديدين لبنك مصر، والأول فى فلسطين والثانى فى سوريا ولبنان.

وعلى الرغم من الحماس الشديد فى فلسطين لفكرة بنك مصر ـ فلسطين، فإنه لم يكتب له الظهور على أرض الواقع. وكانت الخطط الموضوعة فى عام ١٩٢١ تقتضى افتتاح أربعة فروع للبنك المقترح على أن يكون مركزه الرئيسى فى حيفا.[2] كما شكلت لجنة تحضيرية وتم نشر إعلان للاكتتاب فى البنك، ومن إجمالى رأسماله المقدر بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية، كان بنك مصر سيقدم ٥١,٠٠٠ ليرة على أن يكتتب الفلسطينيون فى مبلغ ٤٩,٠٠٠ ليرة المتبقية. وأشارت تقارير إلى أن حجم المساهمات بلغ ٢٥,٠٠٠ ليرة أو ربع حجم رأس المال المقترح.[3] غير أنه وبعد يونيو ١٩٢٩، لم تقدم أى من الصحف أى إشارة عن البنك.

وفى محاولة استقصاء الأسباب التى أعاقت افتتاح وتشغيل بنك مصر ـ فلسطين، فقد يكون من السهل الإدعاء بأن البريطانيين لم ينظروا نظرة الرضا للمشروع واعترضوا سبيله. كما يمكن استخدام إدعاء شبيه حول فشل مشروع فرع مقترح لبنك مصر فى العراق، وهو المشروع الذى تداولته الصحف بكثرة خلال ثلاثينيات القرن العشرين.[4] ولكن إذا كان البريطانيون مسئولين عن منع بنك مصر من افتتاح فروع له بفلسطين

(١) المقطم. ٢٥ يوليو ١٩٢٥ و٢٥ مايو ١٩٢٩ و٢٢ ديسمبر ١٩٢٩.

(٢) نفس المرجع السابق. ٢٤ مايو ١٩٢٩، ٥ يونيو ١٩٢٩.

(٣) نفس المرجع السابق. ٢٨ يونيو ١٩٢٩.

(٤) نفس المرجع السابق. ١١ مارس ١٩٣٢، ١ و٢ فبراير ١٩٣٦، ٢٤ مارس ١٩٣٦ و١٠ يناير ١٩٣٧.

والعراق، فإنه يكون من الصعب تفسير الأسباب التى حدت بهم لمنح البنك تصريحا بتسيير خطوط جوية بين البلدين لبنك مصر لصالح شركة مصر للطيران خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

هذا فى حين حقق بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان نجاحا أكبر، فقد افتتح فى يناير ١٩٣٠ برأس مال بلغ ٢٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.[١] ويمكن إرجاع هذا النجاح لعدة أسباب يأتى على رأسها، أولا وجود حجم كبير للتبادل السياحى بين مصر ولبنان بقدر تجاوز مثيله بين مصر وفلسطين، وهو الأمر الذى منح بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان القدرة على العمل من الناحية الاقتصادية. ثانيا، أن طلعت حرب وزملاؤه كانت لهم صلات تجارية بسوريا ولبنان فى حين كانت صلاتهم فى فلسطين ذات طبيعة سياسية وثقافية بصورة أكبر. وهكذا، فعلى الرغم من تحمس الفلسطينيين بصورة أكبر من اللبنانيين والسوريين لفكرة افتتاح فرع لبنك مصر، فقد كان يعوز بنك مصر ـ فلسطين القاعدة الاقتصادية الصلبة، فقد كان طلعت حرب وسيد كامل وباقى مديرو بنك مصر ينتابهم بلا شك قلق بشأن النفوذ الصهيونى المتصاعد فى فلسطين. وأخيرا، ولعله العامل الأهم فى هذا المقام، أن بنك مصر تمكن من البناء على المؤسسات المالية الموجودة فى لبنان، مثل بنك عز الدين فى طرابلس. وكان بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان ـ عبارة فى الواقع عن مؤسسة مشتركة بين بنك مصر وبنك عز الدين، والذى كان يضم بدوره عددا من العائلات السورية واللبنانية المعروفة كعائلات الدواق وأديب وتقلا والسباعى.[٢]

وقد أصبح بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان مؤسسة ناجحة نسبيا كما تمكن من التوسع فى حجم عملياته بافتتاح فرع جديد فى حمص. وإن كان قد فشل على الرغم من نجاحه فى لعب الدور نفسه الذى لعبه بنك مصر حيث فشل البنك الجديد فى تقديم الرعاية الواجبة للصناعة فى لبنان. وقد عمل طلعت حرب كاستشارى لمجموعة من رجال الأعمال السوريين ترأسهم شكرى القوتلى وساهم من خلال منصبه فى خلق بعض الصناعات الخفيفة.[٣] كما حاول طلعت حرب التوسط فى النزاع الذى نشب بين مصر والشام حول

---

(١) نفس المرجع السابق. ١٣ و٢٢ ديسمبر ١٩٢٩.

(٢) نفس المرجع السابق. ٢٢ ديسمبر ١٩٢٩، ٤ يناير ١٩٣٠.

(٣) نفس المرجع السابق. ٢ و٣ يونيو ١٩٣٤ و١٩ نوفمبر ١٩٣٧.

التعريفات الجمركية.[١] وعلى الرغم من قيام العديد من المزارعين اللبنانيين بالتعبير عن أملهم فى مساعدة البنك الجديد لهم على الخروج بالزراعة فى لبنان من حالة الكساد التى كانت تعانى منها، فإن البنك لم يقم بلعب أى دور مؤثر على الإطلاق فى الاقتصادين السورى واللبنانى.[٢] وهكذا، لم يحقق البنك نجاحا تجاريا كبيرا، فعلى سبيل المثال، أوردت بعض التقارير أن البنك كان يخسر نقودا خلال مطلع ثلاثينيات القرن العشرين.

وكان تشكيل أسطول بحرى تجارى مصرى، كما تقدم فى الفصل السادس، فكرة قديمة بدأت فى عهد الخديوى محمد سعيد، وتضافر عاملان لتحويل هذه الفكرة لحقيقة. كان الأول بداية الكساد الكبير فى ١٩٢٩ بينما كان الثانى الحالة المزرية لوسائل النقل بين مصر والحجاز والتى كانت تقل المسلمين لأداء فريضة الحج بمكة. وكان موقف بنك مصر أنه لن يستطيع تشغيل شركة للملاحة البحرية دون تلقيه دعما من الحكومة.[٣] وحينما تقدم البنك فى منتصف عشرينات القرن العشرين بمقترحه الأول لتأسيس شركة للملاحة البحرية تركز على نقل الحجاج، تم رفض المقترح. فكان أن تقدم البنك بمقترح جديد فى ١٩٢٩ أحالته وزارة النقل للجنة لإعداد دراسة مستفيضة، وانتهى به المطاف عند هذه النقطة.[٤] وعوضا عن ذلك، اقترحت الحكومة المصرية فى ١٩٣١ تقديم دعم لشركة الإسكندرية للملاحة البحرية، كان من بين بنوده منحها الحق فى نقل الحجاج، غير أن انغماس شركة الإسكندرية فى فضيحة سياسية (انظر الفصل السادس) أدى لسحب مقترح الدعم. كما كان واضحا أن شركة البوستة الخديوية كانت تطمح للحصول على بعض التسهيلات.[٥] ومع الضغط على وزير النقل، توفيق دوس باشا، ومعارضة تقديم الدعم لشركة الإسكندرية من قبل عبد الحميد سليمان باشا، والذى كان يشغل منصب مدير

---

(١) نفس المرجع السابق. ١٠ و٣٠ أكتوبر ١٩٣٠.

(٢) نفس المرجع السابق. ٢٦ يناير ١٩٣٠. خلال العامين الأولين من تشغيله، لم يتمكن البنك من النمو بالدرجة التى تمكنه من الانغماس بنشاط فى الشئون التجارية فى الشام. وأرجعت تقارير عام ١٩٣٠ خسائر البنك المالية لسوء الإدارة. نفس المرجع السابق. ٢٣ مايو ١٩٣٣.

(٣) نفس المرجع السابق. ٢٨ يناير ١٩٣١.

(٤) نفس المرجع السابق. ٢٠ أبريل ١٩٣٠.

(٥) نفس المرجع السابق. ٦ أبريل ١٩٢٩؛

F.O. 141/744/1174, British Consulate General, Alexandria to High Commission, Cairo, December 12, 1933.

مصلحة السكك الحديد المصرية وصديقا مقربا لبنك مصر، تم توجيه الدعم لشركة مصر للملاحة البحرية.[1] وقد أسفر هذا الاقتحام للساحة السياسية عن حصول بنك مصر على تسهيلات عظيمة ولكنه تمخض كذلك عن تكوين أعداء سياسيين أقوياء له. وفى خطاب طويل أرسل لجريدة المقطم، اشتكى أمين يحيى باشا بحدة من هذا التسييس الذى حرمه من الدعم المستحق له والتكاليف الهائلة التى تكبدها كنتيجة لذلك.[2] وبالمثل، فقد ادعى المدير العام لخطوط البوستة الخديوية أن هذا الدعم ينقض اتفاقية ١٨٩٨ المبرمة بينه وبين الحكومة المصرية والتى تقضى بأن شركات الشحن الأخرى لن يسمح لها بمنافسة الخدمات التى تقدمها. ونظرا لأنها كانت تعد سفنًا لنقل الحجاج، فإنها خسرت مبلغا كبيرا من المال بسبب التسهيل الذى منح لبنك مصر.[3] وهكذا، فبينما نجح البنك فى الحصول على دعم مادى لشركته، شركة مصر للملاحة البحرية، فقد أوغر صدور منافسيه الرئيسيين فى صناعة الشحن وانزلق بنفسه بقدر أكبر فى أتون السياسات الحزبية.

وكانت قرارات الحكومة المصرية بصدد إنشاء أسطول بحرى مصرى قد تأثرت بعدد من العوامل. أولا، شهدت أواخر العقد الثالث من القرن العشرين حالة عامة من الكساد فى مجال الشحن فى العالم وهو ما نتج عنه أن كثيرًا من الشركات كانت مستعدة لبيع قطع من أساطيلها بأسعار زهيدة. ثانيا، نظرا لأن الحكومة كانت إزاء أزمة مالية، فقد أرادت أن تحصل لنفسها على قدر من الفائض الوطنى الذى كان يتسرب لأيدى شركات الشحن الأجنبية وكذا لتوفير فرص عمل لقطاع عريض من الشباب المصرى العاطل. وكان ينظر النظر لشركة مصر للملاحة البحرية على أنها حجر الزاوية فى الأسطول المصرى.[4] غير أن شركة مصر لم تحصل أبدا على المكانة المرجوة لها كمنافس قوى للشركات الأجنبية فى التجارة فى نقل الأفراد والبضائع بين مصر وأوربا. وعلى الرغم من قيام العديد من البرجوازيين المصريين بالاستفادة من خدماتها لنقل الركاب لأوربا، إلا أن أكبر جهود الشركة كانت منصبة على نقل الحجيج والانغماس فى شئون الحجاز.

---

(١) المقطم. ٢٧ و٢٨ يوليو ١٩٣٢.

(٢) نفس المرجع السابق. ٢٨ يناير ١٩٣١.

(٣) F.O. 141/744/1174

(٤) المقطم. ٢٧ يوليو ١٩٣٢.

وكانت أحوال نقل الحجيج بين مصر والحجاز وكذا داخل الأراضى الحجازية قد أحاطت بها الفضائح فى منتصف عشرينات القرن العشرين، حيث اتهمت حكومة أحمد زيور بمنح حق نقل الحجيج لشركة إيطالية على الرغم من تقدم شركة مصرية بعرض أفضل منها وكان يجب على الحكومة تفضيل الشركات المحلية فى منح العقود. هذا فضلا عن أن وزارة النقل اتُهِمت بعدم إتباع القواعد الصحيحة فى منحها التسهيلات. وهكذا كانت كل الإشارات فى هذا الجدل تذهب إلى أن العقد تم الحصول عليه من خلال الرشوة.[١] هذا فضلا عن الشركة الإيطالية كانت تقدم أماكن للإقامة بدرجة أقل من المستوى المطلوب، وهو ما جاء فى رسالة تلغرافية لتاجر القطن المعروف والمساند المالى لبنك مصر، على إسلام، للصحافة القاهرية اشتكى فيها من أن السفن لم تكن مهيأة كما ينبغى لنقل الحجيج نظرا لازدحامها وعدم توافر أماكن لإقامة بعض الركاب، وعدم صلاحية المياه المخصصة للشرب عليها هذا فضلا عن إهمالها خدمة النساء المسافرات.[٢] وعلى إثر الشكاوى العديدة التى ظهرت فى هذا الشأن، شكلت «لجنة تقصى حقائق حول شكاوى الحجيج» ليس فقط للنظر فى المشاكل التى أشار إليها المصريون وإنما كذلك لتلك التى أثرت على الحجاج الأجانب الذين سافروا للحجاز عبر الأراضى المصرية.[٣] وفى الحجاز ذاته، كانت الحرب بين قوات شريف مكة وعبد العزيز بن سعود سببا آخر فى تدهور أحوال النقل فى هذا الجزء من شبه الجزيرة.[٤] فمنح امتياز لمدة خمسة عشر عاما لشركة مصر للملاحة كما تلقت منحة قيمتها ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى على أن تسدد على أقساط سنوية قيمة كل منها ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى. كما اشترطت الحكومة أن يبلغ رأس المال للشركة التى أسسها بنك مصر ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى على الأقل وأن تكون أغلبية حملة الأسهم من المصريين. كذلك كان على الشركة أن تمتلك على الأقل سفينتين بخاريتين وأن يكون كل موظفيها من المصريين فى غضون ثلاث سنوات. وشددت الحكومة على

---

(١) الوطن. ٥ و٢٥ مايو ١٩٢٤.

(٢) نفس المرجع السابق. ٢٣ مايو ١٩٢٤.

(٣) نفس المرجع السابق. ٦ و٧ مايو ١٩٢٤.

(٤) المقطم. ٥ مايو ١٩٣٢.

F.O. 141/691/387. A.S. Calvert, Jedda, to Sir, John Simon, Foreign Office, November 22, 1933.

الشركة الجديدة أن تقوم ليس فقط بمساعدة الحجاج المصريين، وإنما كان عليها أن تعمل بدأب لتحسين أحوال سفر الحجيج من الدول العربية المجاورة وبالتالى توطيد العلاقات بين هذه الدول ومصر. أما من ناحية الخدمات فقد كان مطلوبا من شركة مصر للملاحة وضع حد لعدد الركاب المسموح لهم بالسفر على متن كل رحلة وتقديم ماء صالح للشرب وتوفير مستشفى وخدمات طبية وتليجراف لاسلكى على كل سفنها.(١)

وفى غضون سنوات قليلة من بدء عملها، حسّنت شركة مصر للملاحة بشدة من أحوال النقل بين مصر والحجاز. وعلى الرغم من أن تزايد عدد الحجاج خلال مطلع ثلاثينيات القرن العشرين يمكن إرجاعه فى جزء منه لانتهاء العمليات الحربية بين آل سعود والهاشميين، فإن السبب الرئيسى وراء الزيادة يرجع لجهود بنك مصر. وقد أثنى النظام السعودى الجديد فى الواقع على طلعت حرب وبنك مصر فى مناسبات شتى. ومن بين الخدمات التى قدمها البنك بالإضافة لتحسين مستوى الخدمة والإقامة على سفنه كانت بناء فنادق جديدة فى السويس وجدة ومكة، وتنقية آبار المياه العذبة فى مكة، وتعبيد الطرق بين جدة ومكة، وتأسيس نظام تليجراف، وتوفير عربات أجرة لنقل الحجيج برا ومراكب جديدة لنقل الحجيج من السفن لمرفأ جدة.(٢) كما كانت إحدى أهم الخدمات التى قدمها بنك مصر هى تثبيت سعر استبدال الدينار السعودى خلال فترة الحج بناءا على اتفاقية بين البنك والحكومة السعودية، حيث كان الحجيج قبل هذه الاتفاقية تحت رحمة مستبدلى النقود المحليين الذين غالبا ما كانوا يحتالون عليهم لاستنفاذ ما لديهم من نقود. وهكذا أصبح بمقدور الحجاج بمقتضى الاتفاقية استبدال ما لديهم من نقود فى السويس قبل بدء رحلتهم للحجاز عند قيمة محددة مسبقا بالاتفاق بين بنك مصر والحكومة السعودية.(٣)

---

(١) المقطم. ١٠ أكتوبر ١٩٢٩. على الرغم من اشتراط بلوغ حجم رأسمال الشركة ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، فإنه لم يتعد فى الواقع ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، وهو ما يعد مؤشرا آخر على نقص رأس المال الذى عانى منه بنك مصر فى ثلاثينات القرن العشرين.

(٢) نفس المرجع السابق. ١٢ ديسمبر ١٩٣٣، ٢٥ أبريل ١٩٣٥، ٣٠ أغسطس ١٩٣٥، ٨ مارس ١٩٣٧، ٢٤ أغسطس ١٩٣٧، ٢ أبريل ١٩٣٨، ٥ مايو ١٩٣٩؛ F.O. 371/19018/J6401, J7005.

(٣) نفس المرجع السابق. ٣٠ يناير ١٩٣٥.

وعلاوة على نقل الحجيج وخدماته المتعددة فى مجال البناء وأنشطته البنكية، فقد كان البنك حريصا على افتتاح فرع له فى المملكة العربية السعودية. وقد بدا أن هذه الدولة الأكثر ملاءمة للبنك لافتتاح مكتب له فى ضوء تعاملات البنك الاقتصادية المكثفة مع الحكومة السعودية. وقد جاء هذا الحرص فى أعقاب محاولات متتالية أخرى لتأسيس نظام مصرفى فى الحجاز. فكان حبيب لطف الله، وهو مساند قوى للخديوى السابق عباس حلمى الثانى، بدعم من الرابطة الشرقية قد تقدم بمقترح لتأسيس بنك الحجاز الوطنى العربى. وعلى الرغم من موافقة شريف مكة الهاشمى على المقترح، فقد أتى انتصار عبد العزيز بن سعود عليه ليعوق تنفيذه على أرض الواقع.[١] وقد أعلن الحاكم السعودى المنتصر أنه لن يسمح لبنوك بالعمل فى الحجاز نظرا لأن مبادئ البنوك تعتمد على الربا وهو محرم وفقا للشريعة الإسلامية. ومما لا شك فيه أن الملك عبد العزيز مدفوعا فى قراره برفض السماح لبنك مصر بافتتاح فرع له فى السعودية بقناعات دينية وكذا برغبته فى عدم إقصاء مناصريه الوهابيين. هذا فضلا عن أن الملك كان متشككا وكذا متضايقا من البنك بسبب ما اعتبرته الحكومة أرباحا مبالغا فيها جناها البنك من جراء بيع العملة السعودية للحجاج.[٢]

وعلاوة على أنشطتها فى حوض المتوسط والحجاز، فقد نشطت شركة مصر للملاحة البحرية فى الأعمال التجارية فى السودان. ففى الوقت نفسه الذى كان يطالب فيه الفلسطينيون بنك مصر بافتتاح فرع له فى بلادهم، خرج اقتراح بقيام البنك بافتتاح فروع له فى مدينتى الخرطوم وأم درمان السودانيتين.[٣] وكما آل إليه حال الفرعين المقترحين فى

---

(١) F.O. 141/819/17993.

لعله من المهم ملاحظة أن أحمد شفيق كان مساهما فى مقترح بنك لطف الله وكان كلاهما عضوا فى الرابطة الشرقية. ولم يناصب البريطانيين العداء فقط محاولة لطف الله تأسيس بنك فى الحجاز وإنما كذلك الرابطة الإسلامية. ولعل قيام الرابطة الشرقية بتشجيع بنك مصر بشكل واسع لم يساهم فى تحسين صورة بنك مصر فى عيون البريطانيين. انظر أيضا

F.O. 141/691/387, A.S. Calvert, Jedda, to Sir, John Simon, Foreign Office, November 22, 1933.

(٢) F.O. 141/630/927;

كما نشرت بعض الصحف المصرية الشكاوى حول تحقيق بنك مصر أرباح مبالغ فيها من وراء عمليات استبدال العملة، انظر المقطم، ٢٤ نوفمبر ١٩٣٦.

(٣) نفس المرجع السابق. ٢٤ أغسطس ١٩٢٤.

فلسطين والعراق، فلم يفتتح البنك فرعا سودانيا. غير أنه وفى ضوء النمط التاريخى للعلاقات التجارية بين البلدين، فقد استمر بنك مصر فى تبنى فكرة الاستثمار فى الدولة السودانية. ولم يزد الأمر عن مجرد الحديث عن الاستثمار فى الزراعة السودانية حتى عام ١٩٣٥، مع تفاقم آثار الكساد. وفى فبراير وأبريل ١٩٣٥، قام وفدان تجاريان من مصر بزيارة للسودان، وكان كلاهما تحت رعاية أصحاب المصالح فى تجارة القطن المتمثلة فى الجمعية الملكية الزراعية والنقابة الزراعية المصرية العامة وغرفتى القاهرة والإسكندرية التجاريتين. وكان أحد أعضاء هذين الوفدين ممثلا لبنك مصر وهو إسماعيل جاد بركات بك، التاجر القاهرى ذو النفوذ القوى فى سوق روض الفرج والصديق المقرب من طلعت حرب.[1] ويبدو أن تقرير بركات المالى كان محوريا فى تأسيس لجنة ضمت مديرى وأعضاء مجلس إدارة مجموعة شركات مصر التى سافرت إلى السودان فى وقت لاحق من العام ذاته لوضع اللمسات النهائية على خطة افتتاح مكاتب لشركة مصر للملاحة البحرية.

وخلال زيارتهم للسودان، زار طلعت حرب وزملاؤه عدة مدن ومشروعات اقتصادية من قبيل منطقة الجزيرة لزراعة القطن. وكان طلعت حرب حريصا على استشارة الأعيان والمجموعات المالية المحلية كعائلتى المهدى والميرغنى وغرفة الخرطوم التجارية والاستماع لآرائهم. كما زار طلعت حرب الحاكم العام البريطانى وقدم الهدايا والمنح المالية للمدارس والمستشفيات والمؤسسات الخيرية الأخرى، كدأبه فى زياراته للدول العربية الأخرى. كذلك تم عرض أفلام مجموعة شركات مصر، التى كان يقوم استديو مصر بإنتاجها، فى الحفلات والاجتماعات التى جمعته بالأعيان المحليين.[2]

وكان من الواضح أن السودانيين قد بهروا بوفد بنك مصر. وقد أشار رئيس غرفة الخرطوم التجارية للعلاقات الاقتصادية الوثيقة التى جمعت مصر والسودان قبل إحياء الحركة المهدية، كما نوه لحاجة السودانيين لرأس المال والمهارات الإدارية، وهو ما يستطيع بنك مصر فقط تقديمه لهم ـ على حسب قوله. غير أن بنك مصر لم يكن يمتلك رأس المال

(١) نفس المرجع السابق. ١٦ فبراير ١٩٣٥.

(٢) نفس المرجع السابق. ١٢ و١٥ و١٦ و١٩ و٢٧ و٢٨ و٣٠ نوفمبر ١٩٣٥؛ ٣ و٦ و١٠ ديسمبر ١٩٣٥؛ وفى تعليق على الرحلة التى قام بها وفد الجمعية الزراعية الملكية للسودان فى يناير ١٩٣٥، عبر البريطانيين عن دعمهم لافتتاح فرع لبنك مصر فى السودان، انظر: F.O. 371/18015/J198.

اللازم فى ذلك الوقت للاستثمار فى السودان وكان بحاجة لمزيد من الوقت لدراسة المشروعات الاقتصادية المحتملة. ومع ذلك فإن وفد مجموعة مصر أرسى حجر الأساس لمرفأ لشركة مصر للملاحة فى بورسودان وكذا لمكتبين للشركة فى بورسودان والخرطوم، وفى غضون فترة قصيرة، كانت بعض سفن الشحن الصغيرة المملوكة للشركة قد بدأت فى العمل بين مصر والسودان.

على الأمد القصير، عمد بنك مصر لتحقيق أرباح على البضائع التى كان يقوم بنقلها بين مصر والسودان وكذا من خلال بيع منتجات مجموعة شركات مصر. وعلى وجه الخصوص، كان البنك يأمل فى بيع المنسوجات المنتجة فى مجمع كفر الدوار.[١] وعلى الرغم من وجود عقبة التعريفات الجمركية فى سبيل تبادل السلع السودانية والمصرية، فقد أثبتت شركة مصر للملاحة نفسها كواحدة من اكبر شركات النقل فى السودان فى وقت قصير.

وبالإضافة لبنك مصر ـ سوريا ـ لبنان وشركة مصر للملاحة البحرية، فقد تمكن البنك من توسيع نطاق نفوذه فى الدول العربية من خلال شركة مصر للطيران، أول خط طيران مصرى. ولم تكن فكرة تأسيس ناقل جوى وطنى من أفكار بنك مصر بالأساس وإنما خرجت عن وزارة النقل الجوى البريطانية. ففى ١٩٢٩، اقترحت الوزارة على شركة طيران هيوستن المحدودة ـ لندن مخاطبة البنك بشأن تأسيس شركة بمقدورها تدريب الطيارين المصريين وإنشاء المطارات وتقديم خدمات النقل الجوى الأخرى. ونبع هذا الاقتراح من القلق البريطانى حيال تنامى النزعة القومية الاستقلالية لدى المصريين وكذا فى إطار سياسة وزارة الخارجية البريطانية لتشجيع شركات تجارية مصرية ـ إنجليزية مشتركة لربط مصر بشكل أوثق بالمصالح البريطانية. هذا فضلا عن غضب وزارتى النقل الجوى والخارجية البريطانيتين المتصاعد جراء توسع خطوط الطيران الأوربية فى حوض المتوسط بالشكل الذى قد يؤدى للحد من الهيمنة البريطانية على خدمات النقل الجوى فى المنطقة، وهو ما كان يخشى معه تقويض قوة بريطانيا العسكرية فى المنطقة.[٢]

وعند تقدم الشركة البريطانية بمقترحها، وافق بنك مصر على تأسيس أول شركة

---

(١) المقطم. ٢ فبراير ١٩٣٥.

(٢) F.O. 141/555/192; F.O. 371/20219/J3511; F.O. 371/21962/J93.

مشتركة مع رأس المال الأجنبى، كما وافق على تقديم معظم رأس المال الذى تحتاجه الشركة. وفى يونيو ١٩٣١، فازت شركة مصر للطيران الجديدة بامتياز لمدة ثلاثين عاما من الحكومة المصرية وفى مايو ١٩٣٢ سُجلت رسميا كشركة مساهمة مصرية. وكان على الشركة وفق شروط الامتياز القيام ببناء مدرسة للطيران بمطار ألماظة خارج القاهرة لتدريب الطيارين المصريين وبناء المطارات وحظائر الطائرات وورش التصليح، وكذا القيام بمهام المسح الجغرافى ورش المبيدات الزراعية ونقل البريد والبضائع. كما كان على الشركة منح مسئولى الحكومة ١٥ بالمائة خصما أثناء قضائهم عطلاتهم. وفى مقابل هذه الخدمات، وعدت الحكومة الشركة بتقديم دعم وحق حصرى لاستغلال بعض الخطوط الداخلية بعد انقضاء السنوات الخمس عشرة الأولى من الامتياز.[١]

وعلى الرغم من أنه كان من المفترض بالشركة نقل الركاب، فلم تتصور الحكومتان المصرية والبريطانية الشركة كناقل جوى شرق أوسطى، وإنما كانوا ينظرون إليها على أن تقدم باقة من خدمات النقل الجوى، يكون نقل الركاب إحداها. غير أن بنك مصر وشريكته البريطانية كان لديهما تصور مختلف حول الشركة وعمدوا للإسراع بالتوسع فى خطوطها الداخلية. وفى خلال عام من تأسيسها، كانت مصر للطيران تضغط للقيام برحلات عارضة للسودان. وفى ١٩٣٤، بدأت الشركة فى تشغيل رحلات منتظمة لفلسطين، كما ناشدت الحكومة المصرية فى ١٩٣٥ اعتبارها الناقل الجوى الوطنى لمصر ودعمها كما تدعم الدول الأوربية ناقلاتها الوطنية.[٢] وفى ١٩٣٦، بدأت الشركة مباحثات مع الحكومة العراقية لمد رحلتها لفلسطين للعراق عبر سوريا.[٣] وفى ذات العام افتتحت الشركة خطا داخليا فى السعودية بين جدة والمدينة ومكة. وفى ١٩٣٨، كان للشركة رحلات منتظمة فى أرجاء مصر وفى الحجاز ومن مصر لفلسطين وسوريا والعراق وقبرص. غير أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أدى لإفشال خطط الشركة المتعلقة بتقديم رحلات لنقل الركاب إلى مدينتى البصرة والموصل العراقيتين ولطهران واليونان. وكان

(١) المقطم. ٦، ٧، ٩ أغسطس ١٩٣١.

(٢) نفس المرجع السابق. ٢٥ و٢٧ سبتمبر ١٩٣٤.

(٣) نفس المرجع السابق. ٢٣ ابريل ١٩٣٦؛ **PPTH,** خطاب من كامل علوى، المدير التنفيذى لمصر للطيران، لطلعت حرب بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٣٦.

نمو الشركة الكبير قد تأكد مع الزيادة الكبيرة فى عدد المسافرين من ٤٫٨٦٨ فى ١٩٣٥ إلى ١٨٫٥٥٩ فى ١٩٣٨. كما ناهزت مسافة الأميال التى تقطعها طائرات الشركة مثيلاتها لبعض خطوط الطيران الأوربية الكبرى.[١]

وعلى السطح، بدا توسع مصر للطيران بمثابة تأسيس للشركة كناقل جوى دولى كبير. ولكن الشركة كانت تعانى من صعوبات للحفاظ على مستوى أدائها. وظهرت أولى هذه المشكلات عندما وجدت الشركة نفسها محصورة فى المنافسة بين شركة طيران هيوستن والخطوط الجوية الإمبريالية، والتى كانت تخشى قيام بنك مصر بدعم مصر للطيران لتحقيق ميزة تنافسية لها فى الشرق الأوسط وبالتالى إفشال بعض خطوطها عبر القارات. كما قامت بتفسير محاولة افتتاح خط طيران عارض للسودان على أنها محاولة لإفساد خط رحلاتها المتجه من لندن إلى كيب تاون.[٢] وبالإضافة للخطوط الجوية الإمبريالية، فقد واجهت مصر للطيران معارضة قوية من قبل شركة شل للبترول التى استشعرت فى الامتياز الممنوح للشركة الجديدة تهديدا قد يحرمها من الخدمات العديدة التى كانت تقدمها للطائرات فى مصر.[٣]

وخففت وزارة الخارجية البريطانية والسفارة البريطانية بالقاهرة من تشجيعهما المبدئى لمصر للطيران. وعندما حاولت الحكومة المصرية الدفع بأن خدمة الرحلات العارضة المقترحة لمصر للطيران إلى السودان تمثل خطا محليا وليس دوليا، اعتبر البريطانيون هذا الإدعاء محاولة مصرية لتأكيد دعاوى سيادتهم على السودان.[٤] أى أن البريطانيين بدأوا فى التشكك فى الخط الجديد لاحتمال استخدامه كجزء من السياسة الخارجية المصرية ضد مصالحهم. كما تخوفت وزارة الخارجية البريطانية من أن تؤدى الحقوق الحصرية على الخطوط الداخلية لمصر للطيران فى النهاية لإقصاء خطوط الطيران العالمية. وأخيرا، فقد

---

(١) F.O. 371/21962/J281; Levy. 1939. pp. 576-577;
وقد نوه الكتاب السنوى أيضا أنه «لولا الدعم الحكومى لشركة مصر للطيران، لكانت قد أظهرت خسائر فادحة».

(٢) F.O. 141/691/387; F.O. 371/20898/J2809.

(٣) F.O. 141/٤88/86.

(٤) F.O. 141/٦91/387.

نظرت بقلق لإمكانية قيام مصر للطيران ببيع طائرات للملك عبد العزيز بن سعود لاستخدامها فى العمليات العسكرية فى الحجاز.[1]

وداخل الحكومة المصرية، قامت محاولة للحيلولة دون تنفيذ حقوق امتياز مصر للطيران بعد منحها إياه. فقد ادعى المستشار القانونى لوزارة النقل أن هذا الامتياز هو احتكار فى واقع الأمر وبالتالى يتوجب عرضه على البرلمان.[2] وعلى الرغم من فشل هذه الجهود، فقد واجهت مصر للطيران صعوبات عديدة للحصول على الدعم المستحق لها خلال تعاملها مع حكومات ثلاثينيات القرن العشرين. فبعد القيام بضغوط متواصلة من قبل بنك مصر، فإنه لم يكد يتوصل لاتفاقية للحصول على الدعم حتى يفاجأ بأن الحكومة التالية غير مستعدة للالتزام بها. ونظرا لأن مصر للطيران لم يكن باستطاعتها تحقيق أرباح دون الدعم الحكومى، فقد كانت فى خوف متواصل من احتمال قيام حملة أسهم شركة طيران هيوستن بإجبار شركتهم على تسييل ممتلكاتهم المالية وبيعها لبنك مصر.[3] ولقد خشيت وزارة الخارجية البريطانية من احتمال بيع هذه النسبة الكبيرة من الأسهم لشركات ألمانية أو إيطالية، حيث كان البريطانيون مقتنعين بأن الاهتمام الألمانى بتأسيس خط طيران بين القاهرة وبرلين إنما هو جزء من خطة أكبر لمد الخط للمستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقيا.[4]

وكان مما ساعد على تفاقم هذه المشكلات المكائد السياسية المتتالية التى واجهتها مصر للطيران فى سبيل الحفاظ على استمرار الدعم الحكومى. فقد حدث تأخير كبير فى دفع الدعم المستحق عن سنوات من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٨، ولا سيما فى ١٩٣٨، حيث كان العديد من الوزراء يتساءلون حول جدوى الدعم فى حين ذهب آخرون للتصعيد بطلبهم تسييل الشركة كلية.[5] وفى الوقت نفسه، كان بعض من العاملين بمصر للطيران يتآمرون

---

(١) F.O. 141/٤86/88.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) F.O.371/21962/J564.

(٤) F.O. 371/21962/J 1048.

(٥) F.O. 141/555/192; F.O. 371/21962/J281; F.O. 371/21966/J2173; F.O. 371/23366/J2121.

لتأسيس شركة منافسة برأسمال ألمانى. فقد حاول محمد طاهر وتوفيق دوس تأسيس شركة حورس للطيران لتسيير رحلات بين مصر واليونان وشرق أوربا وألمانيا والتى كانت ستؤدى، كما كان طاهر يأمل، للاستحواذ على مصر للطيران أو خسارتها للحد الذى يدفعها للخروج من السوق.[١] وكانت فكرة حصول مصر للطيران على الدعم هى الحافز إلى حد كبير وراء فكرة تأسيس حورس للطيران. وهو ما حدث بالطريقة نفسها حينما طالبت خطوط البوستة الخديوية بالحصول على دعم بمجرد حصول شركة مصر للملاحة البحرية على دعم.

وعلى الرغم من إسقاط مشروع شركة حورس بسبب غياب أى دعم حكومى له، فإنه أسفر عن تعميق ارتباط بنك مصر بألاعيب السياسة المحلية والدولية. ونظرا لأن البنك كان يواجه صعوبات جمة فى سبيل الحفاظ على الدعم المالى من الحكومة وبالتالى مواجهة التهديد المتزايد باحتمال قيام طيران هيوستن بسحب رأسمالها المساهم فى الشركة، فقد بادرت وزارة الخارجية البريطانية بتشجيع الخطوط الإمبريالية على التقدم بطلب لتأسيس شركة مشتركة مع مصر للطيران. ووفقا لهذه الخطة، ستقوم الخطوط الإمبريالية بالاستيلاء على كل خطوط مصر للطيران الخارجية على أن تقصر الأخيرة عملها على الرحلات داخل مصر فقط. وقد قاوم طلعت حرب هذه المبادرة خوفا من ابتلاع الشركة البريطانية الضخمة لشريكتها المصرية.[٢] غير أنه مع تدهور الموقف المالى لبنك مصر خلالى عامى ١٩٣٨ و١٩٣٩، وجد طلعت حرب نفسه مرغما على استنفار المزيد من طاقات البنك للحصول على قروض للوفاء بطلبات المودعين من خلال استخدام شركة مصر للغزل والنسيج كضمان، وبالتالى كان طلعت حرب مترددا فى الضغط للحصول على قرض لمصر للطيران لخوفه من رفض الطلب.[٣] كما كان يخشى تعليق الرحلات الخارجية للشركة أو وقف خطط توسيع الشركة كيلا يتسبب فى تقويض ثقة حملة أسهم شركة طيران هيوستن والحكومة المصرية بصورة أكبر. وعلى الرغم من قيام حكومة محمد محمود

---

(١) F.O. 371/23305/J1573; F.O. 141/555/192; F.O. 371/20128.

(٢) F.O. 371/21962/J365; F.O. 371/21963/J853.

(٣) F.O. 371/21964/J2071.

بصرف الدعم المستحق لعام ١٩٣٨ فى النهاية، إلا أن الشركة كانت لا تزال تعانى من أزمة مالية خانقة مع قيام الحرب العالمية الثانية.

كما كان عدد قليل من شركات مجموعة شركات مصر الأخرى نشيطا فى الشئون العربية. وقد قامت شركة مصر للسينما والمسرح (ستديو مصر) بدور هام فى العلاقات العامة فى إطار محاولة بنك مصر التوسع فى أنشطته الاقتصادية فى أرجاء العالم العربى. حيث أعد ستديو مصر أفلاما حول أنشطة شركات البنك عُرِضت على رجال السياسة والأعمال فى العديد من الدول العربية. وكان أحد أهم هذه الأفلام الفيلم المنتج فى عام ١٩٣٥ حول الحج. وبعيدا عن إنتاج أفلام حول أنشطة شركات مصر، فقد عرض ستديو مصر الجريدة السينمائية فى دور العرض فى أرجاء العالم العربى. كما عرض أفلاما طويلة من إنتاجه فى الدول العربية الأخرى بالشام والعراق ودول شمال أفريقيا.[١] وبدون شك، فقد دعمت أفلام ستديو مصر حول الشركات نفس المكانة مثل مصر للغزل والنسيج ومصر للملاحة البحرية ومصر للطيران صورة ومكانة بنك مصر بصورة كبيرة فى أنحاء العالم العربى.

كما كانت إحدى شركات مجموعة مصر الأخرى الفاعلة فى التعاملات الاقتصادية خارج مصر هى شركة مصر للمناجم والمحاجر. وقد كانت هذه الشركة فى الواقع نتاجا لأنشطة قام بها فى الحجاز عدد من مهندسى ومقاولى بنك مصر مثل محمد حسن العبد ومحمد حسين الجمال وحسن على البهتيمى. وقد شملت هذه الأنشطة بناء الفنادق وإنشاء شبكات الصرف ومحطات تحلية المياه. وقد وضع طلعت حرب تصورا للشركة بأنها يمكن أن تضطلع بدور كبير فى التنقيب عن البترول فى العالم العربى، وهو الهدف الذى كان طلعت حرب حريصا فى عدم الإفصاح عنه بسبب حساسية مسألة النفط فى ظل التنافس بين القوى الاستعمارية فى منطقة الشرق الأوسط.[٢] وهذا البعد هو الأقل شهرة من بين أنشطة بنك مصر؛ غير أن وجود خطاب بين أوراق طلعت حرب الخاصة يحمل تأشيرة «سرى للغاية» وكذا المعلومات المستقاة من المدير التنفيذى السابق للشركة يوضح

---

(١) المقطم. ١١ سبتمبر ١٩٣١، ٢٨ يونيو ١٩٣٢، ٩ أبريل ١٩٣٦، ٢٦ يناير ١٩٣٧، ٨ مارس ١٩٣٧؛ Levy. 1939. p. 607.

(٢) المقطم. ٢ يناير ١٩٣٦، ٩ و١٢ ديسمبر ١٩٣٦؛ مقابلة مع حسان الباتيمى فى ٢٠ يوليو ١٩٧٤.

بجلاء أن التنقيب عن البترول وتوزيع المنتجات البترولية فى مصر كان موضوعا هاما على أجندة بنك مصر فى نهاية ثلاثينيات القرن العشرين.[1] وبالطبع فقد وضعت أزمة عام ١٩٣٩ نهاية لهذه الخطط.

وفى إشارة أخيرة فيما يتعلق بشركة بيع المصنوعات المصرية، والتى كانت تعمل على تسويق منتجات مجموعة شركات مصر من خلال ١٦ محلا للتجزئة فى مصر، فكانت قد شاركت فى عدد من المعارض التجارية فى عدة دول عربية أخرى، خصوصا فى الشام. وقد تم استقبال معرضيها بدمشق والقدس فى ١٩٣٦ على وجه الخصوص، وكانتا تعرضان منتجات شركة مصر للغزل والنسيج، بترحيب كبير.[2]

ووفقا للمعايير المعاصرة، فإن الحد الذى ذهب إليه انغماس مجموعة شركات مصر فى الشئون الاقتصادية العربية ـ العربية غير مبهر. ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار أن أنشطة البنك تجاوزت بصورة كبيرة مثيلاتها لأى مجموعة مالية فى العالم العربى. وعلاوة على ذلك، فإنه من المهم عدم الالتفات إلى النتائج غير المادية التى ترتبت على هذه الأنشطة. فكما حدث فى مصر، دعمت أنشطة بنك مصر النزعة القومية العربية من خلال استعراض أن العرب يمكنهم تأسيس شركات فاعلة يمكنها منافسة رأس المال الأجنبى. وكان هذا الاعتبار دائم الذكر من قبل طلعت حرب وممثلى مجموعة مصر خلال رحلاتهم فى العالم العربى وكذلك خلال زيارة الأعيان العرب للبنك وشركاته فى مصر.[3] وبالطبع، كان

---

(١) PPTH، خطاب من سيلفيو ن. سكوكينهارا لطلعت حرب بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٣٦ يحدثه فيه عن تأسيس شركة جديدة مصرية ـ رومانية للبترول (مدعومة برأسمال إيطالى)، وقد علق سكوكينهارا حول الشركة المصرية العالمة للبترول بأن: "je me permettrai de soumettre les details de cette organization permettant anisi a v.e. d'etudier l'eventuelle participation de la Banque Misr dans cette affairs."

(٢) المقطم.١، ٢ يناير ١٩٣٦، ١٥ يونيو ١٩٣٦.

(٣) وكمثال على الحماسة التى استثارها بنك مصر فى أرجاء العالم العربى، انظر "بنك مصر-خير مدرسة شرقية" المقطم ٥ يونيو ١٩٢٩. وخلال رحلاته، كان يتم سؤال طلعت حرب عن رؤاه فيما يتعلق بكيفية قيام الدول العربية بتطوير نفسها ذاتيًا. ولهذا السبب ذهب وفدان جزائرى وسورى لمقابلة طلعت حرب فى باريس فى ١٩٣٦ لسؤاله عن آرائه فى هذا الصدد؛ انظر نفس المرجع السابق، ٢٩ يوليو ١٩٣٦. انظر أيضا زيارة الأميران السعوديان فى ذلك الوقت خالد وفيصل لمصانع شركة مصر للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى فى ١٩٣٩ وخطط تأسيس مصانع مماثلة فى السعودية؛ نفس المرجع السابق. ١ و٢ يناير ١٩٣٩، ١٤ =

القوميون المصريون والعرب محافظين للغاية خلال عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين ولم يحاولوا القيام بأى عملية راديكالية لإعادة توزيع القوة السياسية أو الاقتصادية فى مجتمعاتهم. هذا فضلا عن أن العرب رأوا فى بنك مصر مؤسسة مناهضة للإمبريالية من خلال قيام شركاتها بحرمان رأس المال الأجنبى من تحقيق بعض مصالحه والتقليل من قوته فى العالم العربى. وبهذا فقد استبق البنك الخطوات الأكثر راديكالية التى وقعت فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتضمنت القيام بعمليات تأميم شاملة للشركات الأجنبية. وعلى الرغم من أن أثر دوره الاقتصادى على الدول العربية الأخرى (باستثناء السعودية) لم يكن بالغ الأهمية، فقد حفز ولاشك تطور فكرة الحاجة لتصنيع الدول العربية بجوار مصر ولتعاون اقتصادى عربى - عربى.

وعلى الرغم من أن أنشطة طلعت حرب وزملائه فى مجموعة شركات مصر منحت المزيد من الثقة بالنفس للقضية القومية فى الدول العربية خارج مصر، إلا أنها خلقت مشاكل جديدة لبنك مصر من خلال انزلاقه بصورة أكبر لعالم السياسة فى مصر وفيما بين الدول العربية. فقد أدى تأسيس شركتى مصر للملاحة والطيران لاستحقاق دعم سنوى أرغم البنك على القيام بدور أكثر نشاطا فى الحياة السياسية المصرية للدفاع عن مصالحه فى وجه منافسيه من أمثال أمين يحيى وإسماعيل صدقى وأحمد عبود. كما أسفر تأسيس هاتين الشركتين، وخصوصا مصر للطيران، عن تزايد قلق البريطانيين لخوفهم من احتمال تحول بنك مصر لواجهة لتوسع نفوذ دول المحور فى العالم العربى. هذا فضلا عن أن الترحيب الحار الذى لاقاه البنك من قبل الأعيان العراقيين والفلسطينيين والنظر إليه باعتباره مؤسسة معادية للإمبريالية أدى لتعريف البنك على أنه جزء من الحركة القومية العربية زاد من تعقد الأمور فيما يتعلق بموقف البريطانيين تجاه البنك. وفى الواقع، فإن منزل طلعت حرب فى حى العباسية بالقاهرة كان قد تحول لصالون فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين يرتاده مشاهير المصريين والفلسطينيين والعراقيين وحتى بعض من أعضاء العائلة المالكة السعودية

=و١٥ أبريل ١٩٣٩ و٥ مايو ١٩٣٩. شهرة بنك مصر فى الدول العربية والإسلامية تأكدت كذلك خلال مباحثات طلعت حرب مع أمير اليمن لافتتاح فرع للبنك فى اليمن ومع ملك أفغانستان الذى زار مقر البنك فى القاهرة؛ المقطم. ١ و١١ يناير ١٩٢٧، ١٩ أغسطس ١٩٣٧.

الذين كان ينتابهم قلق من تنامى قوة الصهاينة فى فلسطين.[1] ومما ضاعف من انزعاج البريطانيين كان حقيقة أن العديد من القوميين العرب الذين دعموا بنك مصر كانوا ممن يحتمل تعاطفهم مع دول المحور، مثل الحاج أمين الحسينى. وهكذا، فبينما حاول طلعت حرب بناء علاقات صداقة مع النبلاء العرب للفوز بدعمهم لبنك مصر، فقد كانت عيون البريطانيين ترى فى ذلك تدعيما لصورة البنك وشركاته على أنها مناوئة لبريطانيا. وبمجرد اندلاع الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩، كانت أولى الأفعال البريطانية القيام بتعليق رحلات مصر للطيران للعراق التى كان فيها التعاطف مع الألمانيين على أشده.[2] كما كان يمكن للمرء أن يخمن أن انغماس البنك فى الشئون السياسية العربية كان أحد الأسباب وراء رفض البنك الأهلى المصرى تقديم المساعدة لبنك مصر خلال أزمة ١٩٣٩.

وكان التداعى السلبى الثانى من جراء عمل بنك مصر على الساحة الاقتصادية العربية حاجته لزيادة دوره على الساحة السياسية الداخلية. فإستراتيجية بنك مصر لتأسيس شركات تابعة للمجموعة فى الدول العربية كانت تهدف بالأساس للترويج للمجموعة ومنتجاتها فى حين حل غرض تحقيق أرباح من الشركة الجديدة فى المرتبة الثانية. وبالتالى، لم يكن البنك يبدو مهتما بصفة خاصة ما إذا كانت شركتا مصر للملاحة أو الطيران تعملان بصورة تحقق أرباحا. فعلى العكس، عمد البنك لتغطية الخسائر التى حققتها هاتان الشركتان من خلال الدعم الذى قدمته الحكومة المصرية. ومع تفاقم آثار الكساد، أخذ منافسو بنك مصر يطالبون بالحصول على دعم مماثل. وهو ما دفع أحمد عبود ومن وراءه من البريطانيين لتسييل شركة خطوط البوستة الخديوية فى ١٩٣٦ وإعادة تأسيسها كشركة مصرية بهدف الحصول على الدعم.[3] كذلك ضغطت شركة الإسكندرية للملاحة بهدف الحصول على دعم على الرغم من أن ما حصلت عليه كان أقل كثيرا مما حصلت عليه شركة مصر للملاحة البحرية. وبعبارة أخرى، جاءت زيادة الطلب على الدعم الحكومى فى وقت كانت تنكمش فيه عائدات الحكومة، لا سيما فى الفترة التالية على توقيع معاهدة ١٩٣٦

---

(١) نفس المرجع السابق. ٢١ يناير ١٩٣٩ و٣ يونيو ١٩٣٩.

(٢) نفس المرجع السابق. ١٣ نوفمبر ١٩٣٩.

(٣) نفس المرجع السابق. ٤ أبريل ١٩٣٨، ١ يوليو ١٩٣٨، ٢ و٣يونيو ١٩٣٩؛ البلاغ. ١٣ أبريل ١٩٣٨؛ F.O. 371/19094/J9718.

حينما أرغمت الحكومة المصرية على توجيه عائداتها للنفقات العسكرية. وبالمثل، كان العديد من ملاك الأراضى، الذين كانوا غارقين فى الديون وغير قادرين على سداد القروض الرهنية، ينتقدون الحكومة لتبديدها النفقات بلا فائدة فى دعم مصر للطيران ومصر للملاحة.

وكنتيجة لذلك، كان بنك مصر مجبرا على الضغط بصورة أكثر وضوحا على الوزارات التى كان يحصل منها على الدعم وعلى البرلمان.[1] ومع احتدام الصراع بين أجنحة الحركة الوطنية، وجد بنك مصر نفسه متهما بالمحاباة السياسية، خصوصا فى أعقاب انتخابات ١٩٣٨ حيث وجد بنك مصر نفسه معاقبا من قبل الوفديين لوقوفه فى صف أحمد ماهر فى الانتخابات. وبشكل غير مباشر، أدى انغماس بنك مصر فى العمل الاقتصادى خارج مصر لتآكل الدعم الذى كان يحظى به فى الدوائر السياسية المحلية وساهم فى عدم قدرته على احتواء أزمة سبتمبر ١٩٣٩ المالية.

وعلى الرغم من الصعوبات السياسية والمالية التى واجهها بنك مصر كنتيجة لأنشطته الاقتصادية فى العالم العربى، فلا يمكن الاختلاف حول أن طلعت حرب ورفاقه كانوا سابقين لعصرهم بشدة بمحاولتهم تأسيس أول شركة متعددة الجنسيات فى العالم الثالث. كما كان لطلعت حرب مساهمات إيجابية على صعيد العلاقات السياسية داخل العالم العربى، من قبيل تسهيل الوفاق بين الحكومتين المصرية والسعودية والتوسط فى النزاع اليمنى ـ السعودى.[2] وهكذا فقد كان البنك مجازفا بشدة ـ كما دأبت وزارة الخارجية البريطانية والرأسماليين الأجانب على الإشارة للبنك ـ فى محاولته اجتياز هذه المخاطر العظيمة فى ظل الظروف غير المواتية؛ غير أنه فى الوقت نفسه، كان البنك صاحب رؤية عظيمة فى الإشارة للكيفية التى ينبغى أن يكون عليها مستقبل التنمية الاقتصادية العربية.

---

(١) مقابلة مع المدير التنفيذى السابق لبنك مصر، عبدالمقصود أحمد، فى ٢٧ فبراير ١٩٧٣، والذى قال أنه بينما كان موظفا فى مكتب وزارة المالية المختص بالنظر فى تقديم الدعم للحكومات المصرية، كان طلعت حرب يزور المكتب كل أحد للضغط فى سبيل الحصول على الدعم المالى لشركات مصر.

(٢) نفس المرجع السابق. ١٣ نوفمبر ١٩٣٩.

الفصل الثامن

الاقتصاد السياسى للتصنيع التابع

استعرضت الفصول السابقة العوامل التى أدت إلى تأسيس بنك مصر وتطوره فى عشرينات القرن العشرين إنتهاءا بالأزمة المالية التى عصفت به فى ١٩٣٩. وولابد من التذكير بأن صعود وتراجع بنك مصر كالقوة المحركة الرئيسية فى التطور الصناعى لمصر إنما هو ظاهرة معقدة تستلزم إلماما بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويحاول هذا الفصل الأخير تسكين تجربة مجموعة شركات مصر داخل إطار نظرى أوسع، وعلى وجه الخصوص فإنه يتساءل حول كيفية الاستفادة من خبرة بنك مصر للتوصل لفهم أفضل لمشكلات التنمية التى واجهتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؟ كذلك، توضح تجربة بنك مصر وشركاته بعض القضايا المفاهيمية والمنهاجية التى صاحبت النقاشات بخصوص النظرات الحالية لغياب التنمية.

وفى معرض بيان أصول وتطور بنك مصر، حاولنا توضيح أن النموذج المبسط للتبعية والذى يركز على أثر قوى السوق العالمية والإمبريالية هو توضيح غير ملائم فى هذا المقام لعجزه عن الأخذ فى الاعتبار الأهمية العرضية للمتغيرات النابعة من داخل المجتمع المصرى. ولذلك كانت نقطة الاختلاف التى سقناها هى أثر اندماج مصر فى السوق العالمية، خصوصا من خلال نمو اقتصاد القطن خلال القرن التاسع عشر. فبينما يمكن الإدعاء بأن التوسع فى زراعة القطن طويل التيلة خلق نوعا من الاعتمادية على السوق العالمية لبيعه، فقد زرع كذلك بذور التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أدت فى النهاية لقيام حركة لتأسيس بنك وطنى. ومن وجهة نظر هذه الدراسة، فإن الانتقاد الرئيسى لنظريات التبعية أو التبادل غير المتكافئ هى أنها فى عجزها عن تقديم

تحليل مفصل للمجتمع الواقع تحت تأثير قوى السوق العالمية، فإن هذه النظريات تسقط من تحليلها التفاعل الجدلى بين العوامل الداخلية والخارجية، وهو ما يسفر عن نشوء المشكلة المفاهيمية التالية: كيف يمكننا فهم عملية التغير الاجتماعى بمجرد اندماج مجتمع فى السوق العالمية؟ وبالتالى، فعوضا عن إظهار مصر وكأنها قد خضعت بصورة حتمية للسوق العالمية ولنمط عالمى معين من تقسيم العمل، فلقد ركزت على دراسة ردود الأفعال التى أثارتها عملية الاندماج هذه على المستوى الداخلى.

وعلى الصعيد الاقتصادى، فقد استوجب التوسع السريع فى زراعة القطن تطوير بنية تحتية مكلفة للنقل والمواصلات، وكانت الدولة هى المؤسسة الوحيدة القادرة على القيام بهذا التطوير. ونظرا لنقص رأس المال والخبرات التقنية، فقد أرغمت الدولة المصرية على الاستعانة بالمصادر الأجنبية لرأس المال وللقدرات البشرية لاستكمال البنية التحتية. وأدت الكيفية التى تمت بها هذه العملية إلى تراكم دين خارجى هائل على مصر، وهو ما مثل الأرضية لاحتلال بريطانيا لمصر فى ١٨٨٢، والتى وثقناها فى الفصل الثانى. كما تمخض إضفاء الصبغة التجارية على الاقتصاد المصرى فى أواخر القرن التاسع عشر ليس فقط عن اعتمادية على السوق العالمية لبيع القطن وإنما أيضا عن إخضاع مصر للسيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية. كما دمرت معظم الصناعات اليدوية والحرفية بسبب طوفان البضائع الأجنبية، وكذا انسحب العديد من التجار المصريين أمام التجار والبنوك أجنبية، وبالتالى بدأ العديد من المصريين فى الشك فى قدراتهم على إدارة مؤسسات اقتصادية.

ويجب تناول صورة التآكل الاجتماعى والركود جنبا إلى جنب مع التطورات الهامة الأخرى. فبينما كان من الصحيح أن العديد من قطاعات المجتمع المصرى تأثرت سلبيا بنمو اقتصاد القطن، فقد تمكنت طبقة كبار ملاك الأراضى من تجميع قدر كبير من رأس المال خلال القرن التاسع عشر وهو ما أتيح فيما بعد للاستثمار فى الصناعة المحلية. كما سبق استعراض كيف أن نمو القطن قد ساعد على تطور طبقة لكبار ملاك الأراضى من المصريين وكذا اندماجها مع النخبة السياسية من الشراكسة والأتراك. ولم يقم العديد من ملاك الأراضى فقط بزيادة مساحة الأراضى المملوكة لهم وكذا ثرواتهم بشكل كبير، وإنما

قاموا كذلك بتحويل محاصيلهم من مجموعة متنوعة من محاصيل الإعاشة إلى محصول القطن فقط. ومع تراكم رأس المال لديهم، أصبح عدد متزايد من ملاك الأراضى المحليين ملاكا لأراضيهم عن بعد مع انتقالهم للإقامة فى القاهرة والإسكندرية والمراكز الحضرية الأخرى. ومع تنامى وعيهم بمصالحهم المشتركة، التى تركزت حول زراعة وتسويق القطن، تكونت الصالونات السياسية. وترقى المركز الاجتماعى لملاك الأراضى المحليين كنتيجة لرأس المال المتراكم والنشاط السياسى المتزايد، وهو ما تزامن مع عدم قدرة الطبقة الحاكمة التركية ـ الشركسية على الاستمرار فى استيراد عبيد من الشراكسة، وأدى ذلك لقيام مصاهرات بين الجماعتين وهو ما نتج عنه سقوط الفوارق العرقية التى كانت تفصل فى السابق بين ملاك الأراضى من المصريين والشراكسة ـ الأتراك. وبهذا برزت طبقة كبار ملاك الأراضى من المصريين فى القرن التاسع عشر ولديها حجم ضخم من رأس المال وبدرجة عالية نسبيا من التناغم الاجتماعى.

كما كانت إحدى نتائج نمو صناعة القطن هى ظهور شريحة من المصريين ذوى القدرات التقنية والذين وظفوا فى مصالح الدولة المختلفة المسئولة عن إنشاء وتشغيل البنية التحتية. وقد وفر ظهور هذه الشريحة لبنك مصر وشركاته قاعدة اجتماعية يمكن أن ينتقى منها المهارات الإدارية. وكان العديد من الأشخاص البارزين فى مجموعة شركات مصر مثل طلعت حرب وعبد الرحمن حمادة وغيرهما ممن انتموا لهذه الشريحة.

وبينما أثر انتشار رأس المال الأجنبى فى ربوع مصر على طبقة التجار المحليين، فقد خلق شراكة بين رأس المال الأجنبى وقطاعات معينة من طبقة ملاك الأراضى من المحليين. ومع ارتفاع أسعار وأجور الأراضى الزراعية وارتفاع أسعار القطن، هرع مُلاك الأراضى لزيادة مساحات ممتلكاتهم. ونظرا لزيادة الاستقرار فى مناخ الاستثمار فى أعقاب الاحتلال البريطانى لمصر، فقد سارعت شركات استصلاح الأراضى والبنوك الأجنبية لتلبية هذا الطلب المتزايد على الأراضى. وعادة ما كان رأس المال الأجنبى يستعين بالأعيان المحليين للتسريع ببيع الأراضى. وقد عمل العديد من أعضاء العائلات المالكة للأراضى والتى دعمت بنك مصر وشركاته فى هذه الوظائف. الأمر الذى دفع البعض للإدعاء بأن رأس المال الأجنبى أدى وظيفة «التنشئة» حيث وفر لعائلات معينة من الأعيان الاحتكاك

بعمل المؤسسات الرأسمالية. والاشتراك مع المؤسسات الأوربية وكان هذا أحد العوامل التى ميزت بين عائلات ملاك الأراضى التى اختارت الاستثمار فى الصناعة الوطنية وتلك التى لم تسلك هذا الطريق.

والأمر الهام حول اندماج مصر فى السوق العالمية هو أن رأس المال الأجنبى وفر متطلبات قيام تصنيع وطنى من خلال توفير رأس مال متراكم لدى كبار ملاك الأراضى، كما أدى إلى تيسير اندماج العناصر الوطنية فى قطاعات الطبقة العليا، وخلق شريحة من الإداريين ذوى المهارات وساعد على تعريف عائلات معينة من بين ملاك الأراضى بآليات عمل المؤسسات الرأسمالية. وكانت كل هذه العمليات هى التداعيات غير المقصودة لرغبة رأس المال الأجنبى فى الوصول للقطن المصرى والفائض المحلى. ومن وجهة نظر البرجوازية الزراعية والدرجات الأقل التى وفرت أعضاء الشريحة التكنوقراطية الجديدة، فقد كانت هذه التطورات مفيدة. غير أن اندماج مصر فى السوق العالمية جلب نتائج أخرى سلبية على ملاك الأراضى المصريين، كان من أهمها تزايد الديون على نسبة كبيرة من البرجوازيين الزراعيين مع انتهاء القرن التاسع عشر. ولم تمثل هذه الديون مشكلة حتى حدث تراجع فى التوسع السريع فى زراعة القطن وظهرت المشكلات الهيكلية المتفاقمة فى الاقتصاد الدولى. وكانت انتهاء التوسع السريع فى استصلاح الأراضى، وتراجع خصوبة التربة وانخفاض الطلب على القطن المصرى وانهيار عام ١٩٠٧ كلها عوامل تضافرت لزيادة وعى البرجوازية الزراعية بانكشافهم أمام الأزمات التى تعصف بالاقتصاد العالمى. وجاءت الدعوة لتأسيس بنك وطنى فى ١٩٠٧ تعبيرا عن الوطنية الاقتصادية المتصاعدة والتى وجدت آذانا صاغية لها لدى طبقة كبار ملاك الأراضى.

وقد ساعد تنامى الشعور القومى بين الطبقة العليا للمصريين على تقوية حدتها كذلك زاد انتشار مقرضى النقود الأجانب بين الفلاحين وعلى أساس السعر التحكمى المنخفض الذى حددته بريطانيا العظمى للقطن خلال الحرب العالمية الأولى. وهددت هذه التطورات بشكل خطير قدرة ملاك الأراضى على تحقيق فوائض. ومع تصاعد حدة التضخم الذى ضرب الطبقات الوسطى الحضرية خلال الحرب، فقد تهيأت الظروف المواتية لاندلاع ثورة ١٩١٩.

لم يكن تأثير قوى السوق العالمية على نمو وتطور بنك مصر بأقل من أثرها على إيجاد الظروف التى أسفرت عن تأسيسه. وكما تم استعراضه فيما سبق، فقد كانت ثورة ١٩١٩ والحمية الوطنية القوية التى أعقبتها عوامل مؤثرة فى توفير التراكم الأولى لرأس المال لدى البنك والذى سمح للبنك بالتالى بتأسيس أولى شركاته. فالنظرة لبنك مصر على أنه «بنك وطنى» ومحرك لتحقيق استقلال مصر الاقتصادى بوضوح علاقته التكاملية مع الحركة الوطنية. فقد سارع العديد من المودعين بتحويل حساباتهم لبنك مصر تعبيرا عن دعمهم للحركة الوطنية. ونظرا لأن قوى السوق العالمية وضعت الأسس المادية والثقافية لظهورها، فإنه يجب النظر للوطنية المصرية كرد فعل لتبعية خضوع مصر السياسى والاقتصادى للقوى الخارجية وكذلك انعكاسا لأفكار الليبرالية الديمقراطية التى صاحبت انتشار رأس المال الأوربى.

وكانت صيغة إحدى المغالطات الرئيسية التى وردت فى نظرية التبعية فى صورتها الأولى موجهة لمفاهيم «المركز» أو «القلب» كهيكل أحادى. هذا فى حين ركز الاقتصاد السياسى الماركسى الأكثر تقليدية على النزوع نحو الصراع بين القوى الإمبريالية.[1] كما أدى الكساد الكبير خلال ثلاثينيات القرن العشرين إلى منح مجموعة مصر فرصا هامة للتوسع بسبب هذا التنافس بين مكونات المركز. فالصراع على النفوذ فى الشرق الأوسط بين بريطانيا العظمى وقوى المحور، لاسيما اليابان، سمح لبنك مصر بالتأثير على التعريفات الجمركية على الرغم من المعارضة الحادة من قبل مصنعى النسيج البريطانيين. وكان بالإمكان عدم الالتفات لتهديد شركات النسيج البريطانية بعدم شراء القطن المصرى إذا لم تخفض التعريفات الجمركية خلال مطلع ومنتصف الثلاثينيات نظرا لعرض

---

(١) وهو ما يصدق بشدة فى حالة كتابات أندريه جندر فرانك (على سبيل المثال: **Capitalism and Underdevelopment in Latin America**) والكتابات الأولى لإيمانويل والرنستين (على سبيل المثال: "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System"). الكتابات الأكثر جدة حول التبعية، أو ما يشار إليه بصورة أكثر تواترا نظرية نظم العالم (world-systems theory) بدأت فى تطوير بصورة أكثر منهاجية الأهمية النظرية للتنافس فيما بين مكونات المركز. انظر على سبيل المثال:
Christopher Chase-Dunn. "Core-Periphery Relations: The Effects of core competition" in B.H.Kaplan (ed.). **Social Change in the Capitalist World Economy**. Beverly Hills and London: Sage Publications, 1978. pp. 159-176.

اليابان لشراء أى كمية غير مباعة من محصول القطن. وبالمثل، فقد أسفر تراجع تراكم رأس المال فى الدول الغربية المهمة إلى إتاحة كميات كبيرة من السلع الرأسمالية والتكنولوجية، وإن كانت مستعملة، أمام مجموعة مصر بتكلفة منخفضة نسبيًّا.

ولم يحمل القرار النهائى لقطاعات من صناعة النسيج لبريطانية لإرغام أو لاجتذاب مجموعة شركات مصر للدخول فى شركات مشتركة مسجلة بمصر خيرا خالصا لبنك مصر. فبينما مكنت المؤسسات المشتركة من قبيل مصر للتأمين ومصر للطيران ومصر للغزل الرفيع والنسيج وصباغى البيضا ومصر للشحن البنك من الانفتاح على مصادر جديدة لرأس المال والتكنولوجيا، فقد سمحت كذلك بدخول نفوذ أجنبى مباشر داخل مجموعة مصر للمرة الأولى. وعلى الرغم من أنه كان بإمكان البنك تجنب هذه المغامرات مع رأس المال الأجنبى، إلا أن مثل هذا الموقف كان من الممكن أن يعوق بشدة إطار أنشطته المتنوعة ونموه. وهكذا، فإنه من غير الممكن قبول فرضية بعض نماذج التبعية بأن المركز الرأسمالى المتقدم يسعى بهمة لإعاقة التنمية الصناعية فى دول الأطراف، حيث أن نمو مجموعة شركات مصر كان مدفوعا بظروف وقعت فى المركز خلال الكساد.

وأخيرا، فإنه من غير الممكن الفصل بين قوى السوق العالمية، أو توخيا للدقة التنافس فيما بين القوى الإمبريالية، والانهيار الشامل لبنك مصر. فمع حصول اليابان على منفذ للقطن الصينى، تراجعت المساحة التى كان بنك مصر يستطيع التحرك خلالها مستغلا التنافس بين القوى الاستعمارية. كما أدى تعمق آثار الكساد خلال أواخر العقد الرابع من القرن العشرين لتنامى الضغوط من داخل مصر لإزالة التعريفات الجمركية الحامية للصناعة المصرية لتقليل أسعار السلع المستوردة. وكان لزاما على بنك مصر أن يستخدم كميات كبيرة من موارده المالية للتأكيد على الدعم لتعريفاته الجمركية داخل كل من الحكومة والبرلمان فى مصر. كذلك عانى البنك من العبء المالى الضخم الواقع على الحكومة المصرية كنتيجة لزيادة النفقات العسكرية بمقتضى معاهدة ١٩٣٦. فلم يكن البنك فقط مرغما على المساهمة فى المجهود الحربى خلال فترة كان يمر فيها بصعوبات مالية خانقة وإنما كانت الحكومة المصرية مترددة فى تقديم الدعم المالى لمجموعة شركات مصر خلال أزمتى ١٩٣٨ و١٩٣٩. وعلاوة على ذلك، فإن جهود البريطانيين لمنع

الحكومة المصرية من السيطرة على البنك الأهلى المصرى وتأسيس بنك مركزى مصرى تركت بنك مصر بدون ملاذ أخير يقترض منه خلال انهياره المالى فى ١٩٣٩. والواقع أن المنافسة بين القوى الإمبريالية متمثلة فى الحرب العالمية الثانية هى التى أنهت مناخ الثقة الاقتصادية فى مصر وأدت لمطالبة مودعى بنك مصر بودائعهم.

وبغض النظر عن المرحلة التى يتم تناولها فى عمر بنك مصر، سواء كانت الفترة التى شهدت تضافر القوى لتأسيسه، أو فترة نموه كشركة قابضة خلال عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين أو تراجعه وانهياره المالى بشكل تام فى أواخر الثلاثينيات، فإنه من الواضح أن تأثير قوى السوق العالمية لا يمكن تحاشيه. وفى الوقت نفسه، فإن التعميمات السطحية حول هذا التأثير لا يمكن الاعتماد عليها لعدة أسباب أولها، أن عملية الاندماج لم تسفر عن وضع ساكن فى مصر تطورت فيه ثقافة موحدة وشهدت فيه تراجعا سياسيا واقتصاديا من خلال الاستيلاء على الفائض من قبل رأس المال الأجنبى. وكما رأينا، فقد استثمر رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد المصرى فى استصلاح الأراضى أو إنشاء السكك الحديدية ومحالج القطن والمشروعات الأخرى للبنية التحتية للدولة. وبينما عانى الفلاحون فى القاع من تراجع عام فى مستوى معيشتهم بانقضاء القرن التاسع عشر، فقد تمكنت طبقة كبار ملاك الأراضى من تجميع كمية هائلة من رأس المال والذى وفر أحد المتطلبات الأساسية لتطوير رأسمال صناعى. ومع تركيز ملكية الأراضى فى يد عدد قليل من الملاك، فقد بدأ صغار الملاك فى فقدان أراضيهم، عادة من خلال آليات كبار الملاك والمرابين. وتوفرت بالتالى أيدى عاملة بالأجرة، وهى المطلب الثانى لنهوض رأسمال صناعى. وإذا كان التوجه نحو تأكيد التآكل والتراجع فى معظم أدبيات نظرية التبعية (كما فى معظم الكتابات الاستشراقية) قد تركز على جانب واحد فقط من جدلية التطور الرأسمالى. فإن ماركس، على الجانب الآخر، شدد فى رؤيته على أن تطور الرأسمالية هو عملية تجديدية وقابلة للتحلل فى الوقت ذاته وأن هذان البعدان يرتبطان ببعضهما بصورة جدلية. ففى حين أدى إدماج مصر فى السوق العالمية لتفاقم، إن لم يكن خلق، العديد من المشكلات التى يشار إليها عادة على أنها مؤشرات على غياب التنمية، فإنها ساعدت كذلك على توفير الموارد المادية والأيدلوجية التى أصبح بمقدور المصريين استغلالها

لتعديل، إن لم يكن إعادة هيكلة، الفروق فى القوة السياسية والاقتصادية بين مصر وأوربا بالكامل.

ويتعين أن تشير الأبعاد الأخرى لهذه الدراسة إلى عدم كفاية النظرة لإدماج مصر فى السوق العالمية على أنها كانت فقط عملية تراجع وانحلال فى الشعور بالقومية المصرية. فعلى الرغم من أن بنك مصر لم يتمكن من تحدى هيمنة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى بصورة أساسية (طلعت حرب ورفاقه لم يفكروا بهذه الطريقة على أى الأحوال)، فقد أدى فرض التعريفات الجمركية ومنح الدعم والتسهيلات خلال ثلاثينيات القرن العشرين لشركات مسجلة بمصر لزيادة مدى النفوذ والقوة التى تمتعت بها الحكومة المصرية وأصحاب الأعمال من المصريين. وعندما تحولت الشركات الأجنبية للتسجيل بمصر خلال الثلاثينيات، فقد كان لزاما عليهم الانصياع لقوانين جديدة تطلبت تعيين نسبة معينة من العمال والمديرين وأعضاء مجالس الإدارات من المصريين. وأجبر تأسيس شركات مشتركة خلال العقد ذاته أجبر الرأسماليين الأجانب كذلك على الاهتمام بصورة أكثر بطلبات شركائهم المحليين. وأخيرا، وهو على سبيل الإعادة، فإن الضعف الذى لحق برأس المال الأجنبى فى أعقاب الكساد الكبير وبروز التنافسية بين القوى الاستعمارية ساهم فى نمو الصناعة المصرية المحلية متمثلة بصورة رئيسية فى مجموعة شركات مصر، وكذلك من خلال مجموعتى إسماعيل صدقى وأحمد عبود. كما سمح لمجموعة شركات مصر بالتوسع فى نطاق عملياتها ليتخطى حدود مصر وصولا لدول عربية أخرى.

وقد ترك إدماج مصر فى السوق العالمية كذلك أثرا آخر رئيسيًّا وإن كان لم يتم إدراكه إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد مثلت النزعة الاقتصادية الوطنية التى نمت خلال عقدى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين وخلق قطاع شبه عام متمثل فى مجموعة شركات مصر سابقة للتدخل النشط للدولة فى المجال الاقتصادى. كذلك، شكلت هذه النزعة وعيًا جديد لشريحة صغيرة ـ وإن كانت مؤثرة ـ من الإداريين التى ما لبثت أن لعبت دورا هاما فى القطاع العام المصرى بعد ١٩٥٦.[1] ولذا، فإنه ينبغى على

---

(١) يمكن ذكر أسماء بعض من أعضاء هذه الشريحة من قبيل محمد رشدى وأحمد فؤاد ومحمود العتال على سبيل المثال لا الحصر.

المرء أن ينظر إلى دعائم لنموذج رأسمالية الدولة فى التنمية التى أرسيت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، فبدلا من النظر لتنمية مصر الاقتصادية قبل ١٩٥٢ بمعزل عن حقبة التأميم والتمصير الاشتراكية التالية عليها.

وبينما أسفر إدماج مصر فى السوق العالمية عن تغيرات اجتماعية هامة، فإن تجربة بنك مصر لا يمكن تحليلها فقط فى ضوء تأثير قوى السوق العالمية. حيث أن أدبيات التحديث عادة ما تغض الطرف عن أهمية تأثير هيكل الطبقات الاجتماعية على التنمية السياسية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن السبب المباشر لانهيار بنك مصر ماليا كان اندفاع المودعين لسحب مدخراتهم لديه بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلا أن عدم توافر ودائع للوفاء بطلبات المودعين فى ١٩٣٩ كان يعتمد كذلك على صلة البنك بالطبقة الاجتماعية المهيمنة (وهى الطبقة البرجوازية الزراعية). لأن الدعم الذى قدمته طبقة كبار ملاك الأراضى لبنك مصر أثبت أنه سلاح ذو حدين. فمع مساهمة هذه الطبقة بالقسط الأعظم من رأسمال البنك، فقد أثقلته فى المقابل من خلال الكميات الكبيرة من الرشاوى التى كانت تنتظرها فى شكل قروض ومناصب فى مجالس الإدارات رغبة فى الحصول لتقديم الدعم المالى والسياسى. ومع التوسع الزائد من قبل أعضاء هذه الطبقة فى الحصول على قروض رهنية متعددة لرغبتهم فى توسيع رقعة ما بحوزتهم من الأراضى، فقد لجئوا للبنك لمساعدتهم على الوفاء بالمستحقات التى عليهم بعد بداية الكساد الكبير. وعلاوة على ذلك، فحين عرض مشروع قانون لبناء بنكين أحدهما للائتمان الزراعى والآخر للائتمان الصناعى، رحب ملاك الأراضى بالأول دون الثانى.[1] وبالتالى فقد أرغم بنك مصر على توفير كل الائتمان طويل الأجل لشركاته وهو ما كان سببًا رئيسيًّا فى أزمة السيولة لديه فى ١٩٣٨ و١٩٣٩. كذلك

---

(١) على الرغم من معارضة كبار ملاك الأراضى لمشروع البنك الصناعى، فقد رحب به إسماعيل صدقى. وقد غضب صدقى بشدة من أحمد مدحت ياغان باشا وصهره الأمير السابق عباس حليم بسبب معارضتهم الشديدة لسياساته هو والقصر. فقد كان رئيس الوزراء يأمل فى «تأسيس بنك للائتمان الصناعى لتمويل الصناعة المصرية تحت عين الحكومة، وبذلك يحرم بنك مصر من ميزته الأساسية فى أعين عامة الشعب». وعدم قدرة صدقى على تنفيذ المشروع كانت إحدى المؤشرات أنه حتى ذلك الحين كانت البرجوازية المصرية أقوى من القطاع التكنوقراطى الذى كان يمثله.

St. Antony's College, Oxford, Middle East Archives, Ionian Bank Papers, C.A. Marshall to P.N. Caridia, September 24, 1931.

كان البنك مرغما على توفير الائتمان طويل الأجل للمشروعات المحلية الصغيرة، وهو ما كان التزاما آخر على عاتق البنك فى مقابل الحصول على دعم الحكومة.

كما ترك وجود قطاع تجارى قوى داخل الطبقة الحاكمة المصرية أثرا سلبيا على تطور بنك مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ففى حين تمكن طلعت حرب من إقناع عدد من كبار تجار القطن بالانضمام لمجالس إدارة البنك فى الثلاثينيات، فقد عارض التجار المؤيدين لحرية التجارة فرض التعريفات الجمركية التى كان البنك ينادى بها عندما تعمقت آثار الكساد الكبير نحو أواخر الثلاثينيات. وعندما يضيف المرء لهذه المعارضة معارضة عدد من العائلات المالكة للأراضى فى الفترة نفسها، فإنه يصبح جليا أن الضغوط الكبيرة التى تعرض لها البنك قبل انهياره المالى كانت نتاجا لهيكل الطبقات الاجتماعية المصرى بدرجة كبيرة.

وكان تأثير هيكل الطبقات الاجتماعية على بنك مصر ملموسًا ليس فقط فى علاقته بالطبقات العليا وإنما كذلك فى صلته بالطبقات الوسطى. فإحدى نتائج النمو السكانى فى مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، إضافة إلى زيادة عدد الشباب المتعلم، كانت ظهور طبقة من الموظفين ذوى الياقات البيضاء. ومع تزايد الصعوبات التى واجهتها هذه الشريحة فى سبيل الحصول على وظائف، لاسيما خلال فترة الكساد الكبير، لجأت الحكومة المصرية لبنك مصر لمد يد العون. ولقد استغل البنك حقيقة أنه شغل عددًا كبيرًا من الشباب المصرى كسند فى مطالبته للحكومة بالاستمرار فى تقديم المساعدات له. غير أن البنك وجد نفسه مضطرا لتوظيف عدد أكبر من الموظفين يزيد عما يتطلبه العمل لديه، وهو ما سبب ضغطا لا مبرر له على موارد البنك.[1] ولعله من المهم ملاحظة أن هذه المشكلة ذاتها عادت للظهور فى القطاع العام الذى تشكل بعد ١٩٥٦.

كما شكلت الطبقات الدنيا فى المجتمع المصرى قيودا على نمو بنك مصر. **فأولا**، وجدت شركات مجموعة مصر صعوبة فى العثور على العمال المهرة، خصوصا لشركاتها العاملة فى النسيج. ففى المحلة الكبرى على سبيل المثال، كان عمال النسيج عادة من

(١) عدد موظفى بنك مصر بلغ ٣٣ فى ١٩٢٠، ارتفع إلى ٦٠٤ فى ١٩٣٠ ليصل إلى ٧٦٩ بنهاية ١٩٣٨؛ بنك مصر. تقارير. ١٩٢٠ ص. ١٤؛ ١٩٣٠. ص. ١٦؛ ١٩٣٨. ص. ١٩.

الفلاحين الذين كانوا يرغبون فى تحسين دخولهم من خلال العمل فى المصانع، وفى معظم الحالات كان عدة أفراد من نفس العائلة يذهبون للعمل سويا. كما كانوا عادة ما يتغيبون عن العمل حصولهم على أجورهم الأسبوعية. وبعبارة أخرى، فإن قوة العمل لم تكن مستقرة على الإطلاق. وثانيًا، ساعدت شركات مجموعة مصر على توسيع الطبقة العاملة، وفى الوقت نفسه على نمو وعيها، وهو ما تأكد بصفة خاصة فى حالة مجمع مصانع النسيج فى المحلة الكبرى الذى شهد إضرابات عنيفة، خصوصا فى ١٩٣٦.[١] وأخيرًا، ونظرا للطبيعة الزراعية الغالبة على المجتمع المصرى، فإن سوق منتجات مجموعة مصر تركز لدى الطبقات الدنيا، وهى الحقيقة التى كانت ذات دلالة بالغة لمصدر الدخل الرئيسى للبنك، وهو شركاته العاملة فى صناعة النسيج. وللحفاظ على الدعم الذى يتلقاه من كبار ملاك الأراضى وكذا الحكومة المصرية، فإن مجموعة مصر كانت مرغمة على استغلال القطن المحلى عالى الجودة (والذى كان مرتفع السعر ويستخدم بكفاءة فى إنتاج المنسوجات الغالية الموجهة لأسواق الطبقات الوسطى والعليا). فى إنتاج المنسوجات الفقيرة للطبقات الدنيا.

والأثر الأخير للطبقات الاجتماعية على التصنيع المصرى كان عدم رغبة البرجوازيين المصريين فى العمل فى المناطق الريفية. وإذا كان مفتاح الثقافة البرجوازية المحلية يتمثل فى الرغبة فى الاستحواذ على المزيد من الأراضى، فإن هذا كان مصحوبًا فى الغالب بالرغبة فى الإقامة بالمراكز الحضرية، لاسيما القاهرة والإسكندرية. ولكى يتم إقناع المديرين بالعمل فى محالج القطن أو مكاتب فروع شركات المجموعة أو البنك الموجودة فى المناطق الريفية، فإن بنك مصر كان ملزما بتقديم رواتب ضخمة، وهو ما زاد من الضغوط المالية المفروضة على موارد البنك المالية.[٢]

---

(١) وقد تم استدعاء الجيش لإخماد إضراب ١٩٣٦ (المقطم. ٢٥ مارس ١٩٣٦). كما شهد عام ١٩٣٨ إضرابا واسعا ردا على محاولات زيادة الإنتاجية، حيث اعترض العمال المتذمرين أصلا من عملهم ١٢ ساعة يوميا على محاولة إدخال أنوال جديدة للمصانع. وقد تم فصل كل المحرضين بعد إخماد الإضراب. مقابلة مع مهندى يسرى عباس، القاهرة، ٢ يونيو ١٩٧٤.

(٢) مقابلات مع النائب السابق لمدير مكتب التجارة والصناعة، الإسكندرية ٤ مايو ١٩٧٤. ووفقا ما ورد فى المقابلة، فإن طلعت حرب عرض عليه مرتبا تراوح بين ٨٠ و١٠٠ جنيه مصرى شهريا، والذى مثل زيادة كبيرة عما كان يتلقاه من الحكومة والذى بلغ ٣٥ جنيه، وكان هذا لجذبه للعمل لدى شركة مصر لصناعة=

وعلاوة على دور قوى السوق العالمية وهيكل الطبقات الاجتماعية الداخلى كمحفزين وكقيدين على نمو بنك مصر، فإنه تجدر الإشارة إلى دور الدولة إزاء محاولات التصنيع الأولى فى مصر. إذ أنه بدون دعم الدولة فى شكل التعريفات الجمركية الحمائية وتقديم الدعم المالى والتسهيلات الاحتكارية، فإن بنك مصر لم يكن ليستطيع التوسع للحد الذى بلغه فيما بين عامى ١٩٢٠ و١٩٣٩، ولهذا لم يكن من المستغرب تسخير طلعت حرب ورفاقه لقدر كبير من طاقتهم فى الضغط للحصول على الدعم فى أوساط الدوائر الحكومية.

ومن الواضح أن دعم الدولة للتنمية الصناعية هو أمر لا غنى عنه. وعند اعتبار القاعدة الطبقية للدولة خلال فترة توسع مجموعة مصر، فإن هذا الدعم لم يأت خاليا من المشكلات. فالقضية لم تكن أن البرجوازية الزراعية تلقت رشاوى فى مقابل تقديمها الدعم السياسى (نظرا لأن هذا النشاط ليس خصيصًا للمجتمعات غير المتطورة)؛ وإنما كانت الطبيعة الزراعية للمجتمع المصرى تعنى أن الدولة كانت واقعة بين مطرقة دعم سياسيات تحبذها البرجوازية الزراعية وسندان سياسات مشجعة للصناعة. ونظرا لأنه لم يكن من سبيل أمام مجموعة مصر لتلقى كميات من القطن كافية لتحقيق ربح اقتصادى للبرجوازية الزراعية، فقد تم الضغط على الحكومة للتخلى عن دعمها للتعريفات الجمركية الحمائية فى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. وهكذا وجد بنك مصر نفسه واقعا فى أتون التصارع بين قوى سياسية مختلفة ومجبرا على الانغماس بصورة أكبر فى اللعبة السياسية.

ومع تحقيق مصر لدرجة أكبر من الاستقلال عن الاحتلال البريطانى خلال عقدى العشرينات والثلاثينيات، وهو ما عنى تحويل مهام إدارية معينة للدولة المصرية، فقد نمت بيروقراطية حكومية كان مصدر قوتها الوحيد نابعًا من هيمنتها على بعض مراكز اتخاذ القرار. هذه الطبقة السياسية، والتى ضمت تكنوقراطيين وإداريين بالمقام الأول، كانت

= وتجارة الزيوت التى أنشئت للتو فى بنى قرة بأسيوط. وكانت شركة تكرير زيت القطن هذه تم الحصول عليها من عائلة ويصا من أسيوط وفاءا لبعض ديونهم لدى البنك. وعلى الرغم من العرض المغرى، فقد رفض الوظيفة. كذلك، تحدث عبد الرحمن حمادة، المدير التنفيذى السابق لشركة مصر للغزل والنسيج، عن صعوبة جذب المديرين والمهندسين الشباب للعمل فى مصانع النسيج. وبالإضافة للمرتبات المغرية، كان من الضرورى تقديم حوافز مغرية بلغت فى بعض الأحيان ١٠٠ بالمائة من المرتب. مقابلة، القاهرة، ١١ يوليه ١٩٧٤.

من مهمة لبنك مصر فيما يتعلق بالحصول على التسهيلات أو لإقناع البرلمان بتخصيص الدعم أو مساندة الحمائية الجمركية. والمشكلة التى تطورت هنا هى تنامى شعور هذه الشريحة بأنها كانت السبب وراء نمو مجموعة مصر وبالتالى بدأت فى التآمر للسيطرة عليها. أى أن مجموعة مصر بمجرد تكوينها لعلاقة قوية مع جهاز الدولة، فإنها فتحت المجال لخضوعها للدولة و«للطبقة التكنوقراطية الجديدة».

ومثلما حدث مع قوى السوق العالمية وهيكل الطبقات الداخلية، فإنه يجب النظر للدولة كعامل أساسى فى تطور مجموعة شركات مصر وكذا كعائق رئيسى أمامها. إذ أنه مع اعتماد البنك بصورة أكبر على دعم الدولة لأداء عملياته، فقد أصبح مجبرا على توجيه مزيد من الاهتمام لحساسيات كل من رموز مصر السياسية الكبرى (مثل: أحمد ماهر وعلى ماهر ومحمد محمود ومصطفى النحاس) وكذلك التكنوقراطيين المهمين (مثل: أحمد عبد الوهاب وحسين سرى). وبتزايد عدم الاستقرار السياسى وتعدد الأحزاب السياسية والتعاقب السريع للحكومات فى الثلاثينيات، فقد تعين على بنك مصر القيام بدور دقيق لتحقيق التوازن فى جهوده لعدم إقصاء أى من الفرق السياسية التى يمكن أن تسيطر على الدولة. ومع اطراد هذا الأمر، أصبح أداؤه ضربا من المستحيل. فتزايد حدة المنافسة بين الأحزاب السياسية، لا سيما فى أعقاب معاهدة ١٩٣٦، تمخض عن أن الدعم الذى قد تبديه حكومة ما لبنك مصر يكون كافيا لمعاداته من قبل الحكومة التى تعقبها. وهكذا وجد البنك أنه فى وضع لا يحسد عليه حيث كان من المستحيل عليه إرضاء كل الفرق السياسية. وعلاوة على ذلك، كانت كل حكومة تطالب بدعم صريح من البنك وهو ما أعاقه عن الاستمرار فى انتهاج خطه التقليدى بالبقاء فوق السياسيات الحزبية. وكانت النتيجة أن طلعت حرب ورفاقه كانوا يقضون وقتا أطول فى معالجة الشؤون السياسية وهو ما أدى إلى تآكل مساحة الوقت المخصص لإدارة المجموعة.

هذه الملاحظات حول قوى السوق العالمية والتنافس فيما بين القوى الاستعمارية والقومية المصرية والهيكل الطبقى والدولة ينبغى أن تساعد فى تصحيح الصورة عن النظر فى الخلاف حول الأسباب التى أدت لانهيار بنك مصر. فإحدى وجهات النظر تتبنى أن انهيار البنك أتى كنتيجة لسوء الإدارة والفساد؛ فى حين ذهبت أخرى إلى أن هذا الانهيار

جاء كنتيجة لمؤامرة «استعمارية» دبرها البريطانيون وحلفاؤهم من المصريين، وخصوصا حافظ عفيفى.[1]

وتفسير أزمة ١٩٣٩ المالية بسبب سوء الإدارة فقط إنما يعنى إسقاط العوامل التاريخية والهيكلية التى، كانت كما تم توثيقها، جوهرية فى تأسيس وتطور بنك مصر وشركاته. فالافتراض فى التفسير الأول هو أن قيام وسقوط بنك مصر يمكن فهمه فى ضوء الأشخاص الذى قاموا على إدارته. والافتراض الآخر هو أنه إذا كان مديرو البنك وشركاته قد قاموا باتخاذ قراراتهم بناءا على معايير اقتصادية صرفة، فإن انهيار ١٩٣٩ كان من الممكن تجنبه.

وقد يكون بنك مصر وشركاته قد عانت من سوء فى الإدارة. حيث أثرت الاعتبارات السياسية على العديد من قراراته. كما قد يكون من الصحيح كذلك أن مجموعة شركات مصر كان من الممكن إدارتها بصورة أكثر كفاءة، إلا أنه من المؤكد أن معظم المشكلات التى واجهتها لم يكن من الممكن تحاشيها بالكامل. لأنه إذا لم ينغمس البنك فى السياسة، فإنه لم يكن لينجح فى خلق الحاجز الحمائى الجمركى والحصول على الدعم المالى والتسهيلات التى يسرت نموه السريع خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

وقد أثار بعض المنتقدين قضية أن بعض الشركات مثل شركة مصر للطيران لم تكن مجدية تجاريا وبالتالى لم يكن ينبغى إنشاؤها. ومما لاشك فيه أن بنك مصر توسع ماليا بشكل مبالغ فيه فى الثلاثينيات. ومن وجهة نظر البنك، فإن تأسيس مصر للطيران والشركات «البراقة» الأخرى كاستديو مصر إنما كان الهدف منها هو الحفاظ على مركزه المرموق فى نظر الحكومة المصرية. وهو ما تأكدت صحته فى أعقاب منافسة مجموعتى عبود وصدقى ومحاولتهما التضييق على بنك مصر فى مجال الدعم والتسهيلات بعد إقرار أول حاجز حمائى جمركى فى ١٩٣١. فكانت شركتا مصر للطيران واستديو مصر ضروريان فى جهود بنك مصر لتوسيع أنشطته الاقتصادية فى دول عربية أخرى. وبالتالى

---

(١) وجهة النظر الأولى عبر عنها الجريتلى. هيكل الصناعة الحديثة. خصوصا ص ص. ٤٣٣-٤٤٤. أما وجهة النظر الثانية فوردت فى محمد رشدى. التطور الاقتصادى فى مصر. ج٢، ص ص.٤٥-٥٥. هذه الأسباب حول انهيار بنك مصر كانت حاضرة فى كل المقابلات التى أجريتها تقريبا، بالتأكيد على واحد منها فى كل مرة.

فقد منحت هذه الشركات بنك مصر مكانة عالية وشجعت الحكومات العربية، والتى كانت تتعامل فى العادة مع الشركات الأوربية، على التعامل مع الشركات المحلية.

انتقاد آخر وجه لبنك مصر تمثل فى أن العديد من مديريه لم يكونوا مهيئين لتبوأ مناصبهم. ومرة أخرى فإن هذا الانتقاد له حجته ولكنه لا يأخذ بعين الاعتبار عددًا من الملاحظات. الأولى أن طلعت حرب كان مجبرا على تعيين العديد من المديرين فى مقابل دعمهم السياسى. والثانية أن طلعت حرب كان مهتما بالحفاظ على ما ارتأى أنه حجر الزاوية فى المجتمع المصرى، وهى عائلاته التقليدية. وبالتالى فقد عمد إلى تعيين أعضاء هذه العائلات ليس فقط للحصول على الدعم السياسى أو الاقتصادى وإنما للمساعدة فى تأمين دخول مالية مستمرة لهم. وهذه الملاحظة تفسر قيام شركة أراضى مصر المملوكة للبنك بوضع أراضى عائلات الأعيان التى واجهت صعوبات فى رد قروضها الرهنية تحت إدارتها. أما الملاحظة الأخيرة فتتعلق بحقيقة أن مصر لم يكن فيها قطاع من أصحاب المهارات الإدارية التى قد يستطيع طلعت حرب الاختيار منها. بل الواقع، أن الزيادة الكبيرة فى عدد المؤسسات المساهمة المسجلة بمصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين قد قلص بصورة أكبر العدد المتاح من المديرين المهرة.

كذلك تجب الإشارة للكيفية التى أدار بها بنك مصر أهم مصادره للدخل، وهى حسابات القطن. فنظرا لأن البنك بدأ عمله فى إطار من المنافسة الحامية مع عدد كبير من البنوك الأجنبية، والتى كانت تقدم قروضا لتجار ومزارعى القطن لتمويل حصاد وتسويق محصول القطن، فقد وجد بنك مصر نفسه إزاء موقف شديد التنافسية. كذلك كان مما أعاق بنك مصر كونه مؤسسة مالية مصرية، وبالتالى فلم تكن تتمتع بالثقة على نطاق واسع من قبل المصريين على العكس مما كان عليه الحال مع نظرائه الأوربيين. فكان السبيل الوحيد أمام البنك لاجتذاب حسابات جديدة هو تقديم قروض بأسعار فائدة أو ضمانات أقل، وبالطبع لم تفد هذه الممارسات كثيرا لتقوية الأمان المالى للبنك.

وأخيرًا، فإنه من المفيد مقارنة المركز المالى لبنك مصر بالمركز المالى لإحدى أبرز المؤسسات المالية المعاصرة له، وهى البنك الأيونى. فأولا، كان من الواضح أن البنك الأيونى قد عانى من عدة ضغوط شبيهة بتلك التى واجهها بنك مصر من قبل كبار

مزارعى وتجار القطن.[١] وثانيا، وجد البنك البريطانى أن مركزه ذو الأفضلية مع البنك الأهلى المصرى قد انتهى ونتيجة لتفاقم الكساد الكبير.[٢] وبالإضافة لعدم قدرته على الحصول على قروض منخفضة الفائدة من البنك الأهلى، فقد وجد البنك الأيونى أن عملاءه غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية. وكما كان الحال عليه مع بنك مصر، فقد قررت إدارة البنك إتباع سياسة رحيمة تجاه «المستحقين من عملاء البنك، حتى وإن جاء ذلك على حساب خلق حالة من عدم التعبئة المالية المؤقتة».[٣] وفى مطلع ١٩٣٩، كانت متاعب البنك الأيونى المالية من الصعوبة للدرجة التى قرر معها تخفيض رواتب كل مديريه وفصل بعض الموظفين وإغلاق بعض الفروع وإعادة هيكلة أنشطته المالية فى مصر. وهكذا فإن حالة البنك الأيونى تبين أن مشكلات بنك مصر لم تكن قاصرة عليه بأى حال. وعلى العكس من البنك الأيونى، فإن بنك مصر لم يتمكن من اتخاذ العديد من الخطوات الهامة التى كان من الممكن أن تحسن من وضعه المالى بسبب القيود السياسية والاجتماعية المفروضة عليه كما سبقت الإشارة إليه.

وظهرت وجهة نظر مخالفة تتميز لتفسير تآمرى لانهيار بنك مصر فى ١٩٣٩ وما تلا ذلك من السيطرة عليه من قبل مديرين غاب عنهم الحس الاقتصادى والواجب الوطنى الذين ميزا مؤسسيه الأوائل. وبينما كانت هناك مؤامرة بالفعل لاستبدال طلعت حرب وفؤاد سلطان وعددًا من المديرين الآخرين داخل مجموعة مصر، فإنه لا يوجد أى دليل على أن هذه المؤامرة كانت مدبرة من قبل الإنجليز. فحقيقة أن حافظ عفيفى أصبح رئيسًا بعد استقالة طلعت حرب ليست دليلا على تدبير الإنجليز للمؤامرة لأنها كانت قرارًا شخصيًّا لطلعت حرب، الذى يسعى إلى تأمين استمرار مجموعة مصر، باختيار شخص يحوز احترام مجتمعات المال المحلية والدولية.[٤]

---

(١) **Ionian Bank Papers**. C.A. Marshall to P.N. Caridia, Feburary 12, 1931.

(٢) نفس المرجع السابق P.N. Caridia to C.A. Marshall, September 4, 1931.

(٣) نفس المرجع السابق "Visit to Egypt", Reid to chairman of the Court of Directors, December 5, 1938; Memorandum: Egyptian Business, January 16, 1939.

(٤) مقابلة مع السكرتير الإدارى لطلعت حرب، محمد أمين أحمد فى القاهرة، ٦ أبريل ١٩٧٤. ووفقا لمحمد أمين، اقترحت الحكومة المصرية أن يحل عبد المقصود أحمد محل طلعت حرب. وكان عبد المقصود مسئولا عن =

ويمكن الزعم بوجود مؤامرتين استهدفتا بنك مصر خلال ثلاثينيات القرن العشرين. فخلال مرض طلعت حرب فى ١٩٣٧ و١٩٣٨، كان هناك زعم بوجود خطة من قبل أحمد عبد الوهاب للسيطرة على البنك، وإن كانت وفاته المباغتة فى ١٩٣٨ قد أعاقت تنفيذ الخطة. أما المؤامرة الثانية والأكثر ذيوعا فهى تلك التى نسجها على ماهر وحسين سرى. حيث أشار عدد من المديرين السابقين فى مجموعة مصر وكذا عدد من الشخصيات السياسية البارزة فى فترة ما قبل ١٩٢٥ لعداوة على ماهر لطلعت حرب بسبب فشله فى الحصول على أحد المناصب الإدارية التى وعد بها فى البنك أو إحدى شركاته. أما سرى، كما يدعى البعض، فقد كان كاتم أسرار أحمد عبود وبالتالى حاول مد نفوذ عبود داخل مجموعة شركات مصر.(١)

وبغض النظر عن وجود المؤامرات من عدمه، فقد كان هناك سبب جوهرى لطلب مغادرة طلعت حرب وهو القلق الذى أثاره تدهور المركز المالى للبنك، والذى أصبح بحلول عام ١٩٣٨ واقعًا لا يخفى على أحد من البرجوازيين المصريين أو مجتمع الأعمال الأجنبى. وكانت عدة حكومات متعاقبة قلقة من احتمال فقدان استثمارات الحكومة فى مجموعة شركات مصر، خصوصا فى أعقاب أزمة تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٣٨ حينما أجبرت هرولة المودعين على البنك أن تقدم المجموعة شركة مصر للغزل والنسيج كضمان لقرض من البنك الأهلى المصرى. واستشعر العديد من السياسيين أن طلعت حرب، والذى كان قد تقدمت به السن واعتلت صحته، يجب أن يتنحى. وكان مما لاشك فيه أن العديد من هؤلاء السياسيين كانوا ناقمين على استقلال البنك عن سيطرة أى من الأحزاب السياسية الرئيسية.

=تقديم الدعم لمجموعة مصر إبان خدمته فى وزارة المالية، كما كان مراقبا لشركة البنك بالمحلة الكبرى. واقترح طلعت حرب فى المقابل اسم حافظ عفيفى، فكانت النتيجة أن أصبح عفيفى رئيسًا فى حين أصبح عبد المقصود مديرًا تنفيذيًا.

(١) مقابلة مع محمد أمين أحمد، القاهرة، ٢٤ يوليو ١٩٧٣. ادعى عبد الرحمن حمادة، من جهة أخرى، أن وراء دوافع سرى لإبعاد طلعت حرب عن مجموعة مصر كانت مخاوفه فيما يتعلق باستمرارية مجموعة مصر. مقابلة بالقاهرة فى ١١ يوليو ١٩٧٤. وبغض النظر عن موقع الحقيقة من هذه الأقاويل، فإنه يبدو من المقابلات العديدة أن حسين سرى كان مشغولا بمسألة التصنيع المصرى أما على ماهر، فقد أجمع من تم سؤالهم أن معارضته لطلعت حرب كانت مبنية على نزاع قديم بين الاثنين.

ولم يكن البريطانيون يعملون بالتحديد لإقصاء طلعت حرب. فمحافظ البنك الأهلى المصرى، السير إدوارد كوك، قدم قرضا ضخما لبنك مصر فى ١٩٣٨. وفى مناسبات عدة، وجه كوك عبارات التهنئة لطلعت حرب وجهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية المصرية. ولم تكن السياسة البريطانية خلال سنوات الكساد الكبير بشكل عام تسعى للعمل على انهيار مجموعة مصر وإنما كانت تشجع إنشاء الشركات المشتركة بين مجموعة مصر والشركات البريطانية. وفى الوقت نفسه، كان من الواضح أن البريطانيين انفسهم كانوا قلقين بشأن المركز المالى المتأرجح لمجموعة مصر خلال أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. وبينما قد يكون صحيحًا أن بعض الممثلين الأقدم للمصالح التجارية والمالية لبريطانيا (مثل برترام هورنسبى) كانوا معارضين لبنك مصر، فإن مجموعة جديدة ضمت بعض الأشخاص من قبيل كوك والسير مايلز لامبسون شعرت بأن المصالح البريطانية يمكن تحقيقها بصورة أفضل من خلال إقامة علاقة يكون فيها رأس المال المصرى الشريك الأصغر مع رأس المال البريطانى بدلا من المعارضة المباشرة لمجموعة مصر أو الرأسماليين الآخرين.

وهكذا فإنه على الرغم من أن سوء الإدارة والمؤامرات لعبتا دورا فى انهيار مجموعة مصر فى ١٩٣٩، فإن أيًا منهما منفردة لا يعد سببا وحيدا للمشكلات التى واجهها البنك. وهنا يثور السؤال، فى التحليل الأخير، عن أى أنواع التفسيرات يكون مقنعا فى هذا المقام وهو سؤال من الأهمية بمكان نظرا لأنه يعكس مشكلات التصنيع ليس فقط فى مصر وإنما فى دول أخرى من دول العالم الثالث كذلك.

وتشير الدلائل إلى عدم كفاية النظر إلى مشكلة التصنيع على أنها مشكلة خيارات أو نوايا، وهو ما يزداد وضوحا إذا ما اعتبرنا دور طلعت حرب فى تأسيس بنك مصر. فطلعت حرب يعد بلا شك أحد الشخصيات العظيمة فى تاريخ مصر الحديث، جنبا إلى جنب مع محمد على باشا وسعد زغلول وجمال عبد الناصر. ونظرا لأن طلعت حرب قرر البقاء بعيدا عن السياسات الحزبية، وكان مترددا فى عقد مقابلات شخصية وكان بطبيعته شخصًا منغلقًا، فإنه حصل على قدر من التقدير تجاه ما قان به أقل كثيرًا مما حصل عليه العديد من شخصيات مصر السياسية البارزة. وكما تقدمت الإشارة فى الفصل الرابع، فإن نشأته فى ظل ثقافة القرية المصرية التقليدية منحته القوة النفسية لتحدى الهيمنة الأجنبية

على الاقتصاد المصرى. وعلى العكس من كثير من أعضاء الطبقة العليا، فإن طلعت حرب كان فخورا بالإشارة لصلاته بعادات وتقاليد الثقافة الريفية التقليدية المصرية. كما كان شديد التدين. وبالتالى، فقد كان من السهل عليه اعتناق مبادئ الحركة الوطنية. وقد وفر تدريب طلعت حرب الفنى له الوسائل المادية فى مقابل النفسية التى مكنته من تأسيس بنك وطنى. ولم يكن طلعت حرب ماليا متمرسا فقط وإنما كان سياسيا عظيما كذلك من حيث قدرته على التأقلم وإقامة التحالفات السياسية واللعب بعيدا عن السياسيين من وراء الستار.

وعلى الرغم من هذه الاعتبارات، فقد كان واقعا لا محالة قيام بعض قطاعات البرجوازية المصرية بتأسيس بنك مصر والبدء فى عملية تصنيع داخلية بعد الحرب العالمية الأولى مع أو بدون طلعت حرب. وكما أظهر تحليلنا، فإن سيطرة طلعت حرب على أسلوب تطور مجموعة مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين كانت مقيدة. بقيود كانت مفروضة من قبل السوق العالمية وهيكل الطبقات الاجتماعية الداخلى وخصائص الدولة المصرية كما حدت بشدة من قدرة طلعت حرب على الأداء. وهكذا فإنه يكون من الظلم رد كل مشكلات بنك مصر لطلعت حرب كما يكون من غير الدقيق أيضًا نسبة كل نجاحات البنك فى المساهمة فى تنمية مصر الاقتصادية والاجتماعية إليه.

فى الختام، فإن تأسيس وصعود ثم انهيار مجموعة مصر يجب أن يتم النظر إليها كنتيجة حتمية للظروف الهيكلية التى فرضت على مصر خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. هذه الظروف الهيكلية كانت خارج سيطرة أى من الفاعلين الأفراد. وبينما كان من المستطاع تعديلها، فإنه لم يكن من الممكن تغييرها بصورة جذرية. أما الإدعاء بأن الامبريالية الغربية سعت بهمة لوأد التصنيع المصرى فهو ادعاء لا أساس له؛ لأنه لم تكن مجموعة مصر فقط هى التى أسست مؤسسات صناعية وإنما قامت مجموعتا عبود وصدقى بالشيء نفسه. ما هو واضح هو أن نطاق التصنيع المصرى واستقلالية الصناعة المصرية عن النفوذ الأجنبى التى ارتآها طلعت حرب ورفاقه فى بداية الأمر لم يكن ممكنا بالنظر للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى الفترة بين عامى ١٩٢٠ و١٩٤١.

مراجع مختارة

أ. مجموعات الوثائق

• **باللغة العربية**

١. مصر، دار المحفوظات، القاهرة. ملفات التعداد ١٨١٢، ملفات الأطيان الزراعية ١٨٦٣-١٩٤١، ملفات الخدمة والمعاشات ١٨٦٠-١٩٤١.

٢. محمد طلعت حرب. الأوراق الخاصة لمحمد طلعت حرب ١٨٩٢-١٩٣٨. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية). القاهرة.

٣. محمد فؤاد سالم حجازى. الأوراق الخاصة لمحمد فؤاد سالم حجازى ١٨٩٢-١٩٢٢. (بالعربية والفرنسية). القاهرة.

• **باللغات الأجنبية**

1. Great Britain, Foreign Office Drafts and Dispatches, Public Record Office, London. Extracts from the following series used: F.O. 141, F.O. 142, F.O. 368 and F.O. 371.

2. St. Antony College, Oxford, Middle East Archives. A.G.M. Dickson to the Governor of the National Bank of Egypt, May 27, 1950.

3. St. Antony College, Oxford, Middle East Archives. Ionian Bank Papers. 1929-1939.

ب. الصحف والدوريات

• **باللغة العربية**

١. الأفكار. القاهرة: ١٩٢٠.

٢. الأهالى. القاهرة: ١٩١٤-١٩٢١.

٣. الأهرام. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٢٢.

٤. الأحرار الدستوريون. القاهرة: ١٩٣١.

٥. الأخبار. القاهرة: ١٩١٩-١٩٢٣.

٦. البلاغ. القاهرة: ١٩٣٧-١٩٣٩.

٧. الهلال. القاهرة: ١٩٢٨.

٨. الجريدة. القاهرة: ١٩٠٧-١٩١٤.

٩. الوقائع المصرية. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٤١.

١٠. اللواء المصرى. القاهرة: ١٩٢١.

١١. مجلة الغرفة التجارية المصرية. القاهرة: ١٩١٨.

١٢. مصر. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٢٢.

١٣. المصرى. القاهرة: ١٩٣٧-١٩٣٩.

١٤. المقطم. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٤٠.

١٥. النظام. القاهرة: ١٩٢٠-١٩٢٣.

١٦. السياسة الأسبوعية. القاهرة: ١٩٢٧.

١٧ . وادى النيل. القاهرة: ١٩١٩-١٩٢٠ .
١٨ . الوفد المصرى. القاهرة: ١٩٣٦-١٩٣٩ .
١٩ . الوطن. القاهرة: ١٩١٩-١٩٢٤ .

• باللغات الأجنبية

1. **The Economist**. London: 1937-1939.
2. **International Cotton Bulletin**. Manchester: 1936-1940.
3. **The Times of London**. London: 1937-1939.

ج. المطبوعات الرسمية

• باللغة العربية

١. الحكومة المصرية. مجلس النواب. مجموعة مضابط مجلس النواب. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٢٢-١٩٤١ .

٢. مجلس الشيوخ. مجموعة مضابط مجلس الشيوخ. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٢٢-١٩٤١ .

٣. مجلسى الشيوخ والنواب. الأوراق السرية الخاصة ببنك مصر ١٩٤١ . (مذكرة) ٩٣ صفحة.

٤. مضابط الجمعية العمومية المصرية ١٩١٠ . القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩١١ .

٥. تقرير لجنة التجارة والصناعة ١٩١٨ . القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٢٥ .

• باللغات الأجنبية

1. Gouvernement Egyptien. **La Legislation en Matiere immobiliere en Egypte**. Cairo : Imprimerie Nationale, 1910.
2. Great Britain, Foreign Office, Cmd. 957, **Egypt No. 1: Reports by His Majesty's Agent and Counsel-General on the Finances, Administration and Conditions of Egypt and the Soudan (1900-1914)**. London: HMSO.
3. Great Britain, Foreign Office, Department of Overseas Trade. **Reports on the Economic and Financial Situation of Egypt 1927**. London: HMSO, 1927.

د. كتب ومقالات

• باللغة العربية

١ . على عبد الرازق. من آثار مصطفى عبد الرازق. القاهرة: مطبعة دار المعارف، ١٩٥٧ .

٢ . بنك مصر. تقرير مجلس الإدارة للجمعية العمومية لحملة الأسهم ١٩٢٠-١٩٤١ . القاهرة: مطبعة مصر. ١٩٢٠-١٩٤١ .

٣. مكتب البحوث الاقتصادية. تقرير إنشاء الصناعة الأهلية فى مصر . القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٩ .

٤ . اليوبيل الذهبى لبنك مصر ١٩٢٠-١٩٧٠ . القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

٥. بنك التضامن المالى. اليوبيل الذهبى لشركة التعاون المالى والتجارى ١٩١٠-١٩٦٠. القاهرة: الشركة المصرية للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

٦. راشد البراوى ومحمد عليش. التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث. القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٥٤.

٧. أ. ى. قورشلى. استثمار رأس المال الأجنبى فى الشركات المصرية والدين العام. الورقة الفنية لوزارة المالية رقم ١٢. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٣٦.

٨. الدليل المصرى ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٠. القاهرة: الشركة الشرقية للطباعة، ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٠.

٩. عاصم الدسوقى. كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢. القاهرة: مطبعة دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

١٠. عبد العزيز حافظ الدنيا (محرر). رسائل تاريخية من مصطفى كامل لفؤاد سالم حجازى. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

١١. مصطفى كامل الفلكى. طلعت حرب: بطل الاستقلال الاقتصادى. القاهرة: دار الطباعة المصرية، ١٩٤٠.

١٢. المؤتمر المصرى الأول. مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول. (٢٩ أبريل- ٤ مايو ١٩١١). القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١١.

١٣. فرج سليمان فؤاد. الكنز الثمين لعظماء المصريين. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩١٧.

١٤. عبد الغنى الغنام. الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع. القاهرة: مطبعة العلوم، ١٩٣٩.

١٥. على الجريتلى. هيكل الصناعة الحديثة فى مصر. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٨.

١٦. تاريخ الصناعة فى مصر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢.

١٧. محمود الهجرسى، طلعت حرب: مسرحية إذاعية من راديو صوت العرب. القاهرة: بدون ناشر، ١٩٦٥.

١٨. رؤوف عباس حامد. النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكية الزراعية الكبيرة: ١٨٣٧-١٩١٤. القاهرة: دار الفكر الحديث، ١٩٧٣.

١٩. عبد المقصود حمزة. الدين العام فى مصر ١٨٥٤-١٨٧٦. القاهرة: المطبعة الحكومية، ١٩٤٤.

٢٠. محمد طلعت حرب. فصل الخطاب عن المرأة والحجاب. القاهرة: مطبعة الترقى، ١٩٠١.

٢١. علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريون أو بنك الأمة. القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١١.

٢٢. مجموعة خطب محمد طلعت حرب. ثلاثة أجزاء. القاهرة: مطابع مصر، بدون تاريخ.

٢٣. قناة السويس. القاهرة: مطبعة الجريدة، ١٩١٠.

٢٤. تربية المرأة والحجاب. القاهرة: مطبعة الترقى، ١٨٩٩.

٢٥. تاريخ دول العرب والإسلام. الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة جريدة ترك، ١٩٠٥.

٢٦. محمد صبحى خليل. تاريخ الحياة النيابية فى مصر. أربعة أجزاء. القاهرة: دار الكتب، ١٩٣٩.

٢٧. عمر بك لطفى. مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول ١٩١٠. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١١.

٢٨. حافظ محمود وآخرون. طلعت حرب. القاهرة: شركة مصر للطباعة، ١٩٣٦.

٢٩. شركة مصر للغزل والنسيج. تقرير مجلس الإدارة للجمعية العمومية لحملة الأسهم ١٩٣١-١٩٤٤. القاهرة: مطبعة مصر. ١٩٣١-١٩٤٤.

٣٠. على مبارك. الخطط التوفيقية. أربعة أجزاء. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٨٨٧-١٨٨٩.

٣١. حفنى ناصف وآخرون. المجموعة الثانية من الخطب التى ألقيت فى نادى دار العلوم فى موضوع الربا. القاهرة: مطبعة الواعظ، بدون تاريخ (تقريبا عام ١٩٠٨).

٣٢. عبد الرحمن الرافعى. عصر إسماعيل. جزءان. القاهرة: مطبعة النهضة، ١٩٣٢.

٣٣. نقابات التعاون الزراعية: نظامها وتاريخها وثمرتها فى مصر وأوربا. القاهرة: مطبعة النهضة العربية، ١٩١٤.

٣٤. ثورة سنة ١٩١٩. جزءان. الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٥٥.

٣٥. محمد رمزى (محرر). القاموس الجغرافى للبلاد المصرى. ثلاثة أجزاء. القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٠.

٣٦. محمد رشدى. التطور الاقتصادى فى مصر. جزءان. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢.

٣٧. أحمد شفيق. مذكراتى فى نصف قرن. ثلاثة أجزاء. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٣٦.

٣٨. الشركة الشرقية لنشر الإعلانات بالقاهرة. الدليل المصرى ١٩١٧، ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٠. القاهرة: الشركة الشرقية للطباعة، ١٩١٧، ١٩٢٠، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٥، ١٩٤٠.

٣٩. إسماعيل صدقى. مذكراتى. القاهرة: دار الهلال، ١٩٥٠.

٤٠. خير الدين الزركلى. الأعلام: قاموس التراجم. اثنا عشر جزءا. بيروت: بدون ناشر، بدون تاريخ نشر. الطبعة الثالثة.

• باللغات الأجنبية

1. Abdel-Malek, Anouar. **Egypt: Military Society**. New York: Vintage, 1968.

2. Abu-Lughod, Ibrahim. "The Transformation of the Egyptian Elite: Prelude to the 'Urabi Revolt." **The Middle East Journal**. 12 (summer 1967): 325-344.

3. Amin, Samir. **Accumulation on a World Scale: A Critique to the Theory of Underdevelopment**. New York: Monthly Review Press, 1974.

4. Artin, Yacub. **L'Instruction publique en Egypte**. Paris : Ernest Leroux, 1890.

5. Baer, Gabriel. **A History of Landownership in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1962.

6. **Studies in the Social History of Modern Egypt**. Chicago: University of Chicago Press, 1969.

7. Baran, Paul. **The Political Economy of Growth**. New York: Monthly Review Press, 1957.

8. Berque, Jacques. **Egypt: Imperialism and Revolution**. New York: Praeger, 1972.

9. . **Histoire Sociale d'un village Egyptian au XIVeme siecle**. Paris: Mouton/Ecole Practique des Hautes Etudes, 1957.

10. Binder, Leonard. **In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt**. Chicago: University of Chicago Press, 1978.

11. Boinet, A. **Geographie economique et administrative de l'Egypte**. 3 vols. Cairo: Imprimerie Nationale, 1902.

12. Berner, Robert. «The Origins of Capitalist development : A Critique of Neo-Smithian Marxism» **New Left Review** 104 (July-August 1977): 25-92.

13. Credit Foncier Egyptien. **Assemblee generale ordinaire: rapports du conseil d'administration et des censeurs-resolutions de l'assemblee, exercise 1892-1920**. Cairo: n p., 1893-1921.

14. Cromer, Earl of. **Modern Egypt**. 2 vols. London: Macmillan and Co., 1908.

15. Davis, Ralph. "English Imports from the Middle East, 1580-1780" in M. A. Cook (ed.) **Studies in the Economic History of the Middle East**. London: Oxford University Press, 1970.

16. Dowson, E. M. and J. I. Craig. **Collection of Statistics of the Areas Planted in Cotton in 1909**. Survey Department Publication No. 21, Ministry of Finances. Cairo: National Printing House, 1910.

17. Frank, A. G. **Capitalism and Underdevelopment in Latin America**. New York: Monthly Review Press, 1967.

18. "Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology" in A. G. Frank (ed.) **Latin America: Underdevelopment or Revolution**. New York: Monthly Review Press, 1969. pp. 21-94.

19. Gerschenkron, Alexander. **Backwardness in Historical Perspective**. Cambridge, Mass.: The Belknap Press, 1966.

20. Goldschmidt, Arthur, Jr. "The Egyptian Nationalist Party: 1892-1919." In P. M. Holt (ed) **Political and Social Change in Modern Egypt**. London: Oxford University Press, 1968.

21. Gran, Peter. **Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840**. Austin: University of Texas Press, 1979.

22. Harb, Mohammed Talaat Bek (ed.). **L'Europe et l'Islam: M.G. Hanotaux et le Cheik Mohammed Abdoh**. Cairo: Imprimeries Jean Politics, 1905.

23. Herschlag, Zvi. **Introduction to the Modern History of the Middle East**. Leiden: E. J. Brill, 1964.

24. Hussein, Mahmoud. **Class Conflict in Egypt 1945-1970.** New York: Monthly Review Press, 1973.

25. Kaplan, Barbara H. (ed.). **Social Change in the Capitalist World Economy**. Beverly Hills and London: Sage Publications, 1978.

26. Kazziha, Waleed. "The Evolution of the Egyptian Political Elite, 1907-1921: A Case study of the Role of the Large Landowners in Politics" Unpublished Doctoral Dissertation, University of London, Department of Politics, 1970.

27. Kemp, Tom. **Theories of Imperialism.** London: Dobson, 1967.

28. Khedival Agricultural Society. **Yearbook of the Khedival Agricultural Society, 1909**. Glasgow: Robert Maclehose and Co. 1910.

29. Laclau, Ernesto. Capitalism and Feudalism in Latin America. **New Left Review**. 67 (May-June 1971):19-38.

30. Landau, Jacob. **Jews in Nineteenth Century Egypt**. New York: Praeger, 1972.

31. **Parties and Parliaments in Egypt**. Tel Aviv: Oriental Publishing Co., 1953.

32. Landes, David. **Bankers and Pashas**. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958.

33. Lenin, V. I. **Imperialism: The Highest Stage of Capitalism.** Moscow: Progress Publishers, 1968.
34. Levy, Clement (Ed.). **The Stock Exchange Yearbook of Egypt.** Alexandria: Procaccia Printing Works, 1937-1941.
35. Lewis, Bernard. **The Emergence of Modern Turkey.** London: Oxford University Press, 1961.
36. Loutfy, Omar Bey. "Note sur le premiere cooperative de credit fondee par decret khedival du 27 janvier 1910." **L'Egypte C[illegible]emporaine** 1 (1910): 377-79.
37. Marx, Karl. **Capital.** Moscow: Progress Publishers, 1965.
38. **On Colonialism.** Moscow: Progress Publishers, 1959.
39. Mazuel, Jean. **Le Sucre en Egypte.** Cairo: E. and R. Schindler, 1937.
40. Moore, Barrington, Jr. **Social Origins of Dictatorships and Democracy.** Boston: Beacon Press, 1966.
41. Moore, C.H. "Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt." **Comparative Politics** 6 (January 1974).
42. Mustafa, Ahmed abdel-Rahim. "The Breakdown of the Monopoly System in Egypt after 1840." In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.
43. O'Brian, Patrick. "The Long-Term Growth of Agricultural Production in Egypt: 1821-1962". In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.
44. Owen, E.R.J. "Agricultural Production in Historical Perspective: A Case Study of the Period 1890-1939." In P. J. Vatikiotis (ed.) **Egypt Since the Revolution.** New York: Praeger,1968.
45. **Cotton and the Egyptian Economy.** London: Oxford University Press, 1969.
46. Politi, Elie. **Annuaire des societes egyptiennes par actions 1930-1941.** Alexandria: Imprimerie A. Procaccia, 1930-1941.
47. Radwan, Samir. **Capital Formation in Egyptian Agriculture and Industry, 1882-1967.** London: Ithaca Press, 1974.
48. Richards, Alan. "Primitive Accumulation in Egypt, 1798-1882." **Review** 1, no.2 (fall 1977).
49. "Technical and Social Change in Egyptian Agriculture: 1800-1914." Mimeograph.
50. Rivlin, H.A.B. **The Agriculture Policy of Muhammed Ali in Egypt.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961.
51. Rodinson, Maxime. **Islam and Capitalism.** New York: Pantheon Books, 1974.
52. El Sayed, Afaf Loutfi. "The Role of the ulama in Egypt During the Early Nineteenth Century." In P.M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.
53. Scholch, Alexander. **Agypten den Agyptern! – Die Politische und Gesellechaftliche Krise der Jahre 1878-1882 in Agypten.** Freiburg: Atlantis Verlag, 1972.
54. "Constitutional Development in Nineteenth Century Egypt – A Reconsideration." **Middle Eastern Studies** 10 (January 1974).
55. Shaw, Stanford. "Landholding and land-tax in Ottoman Egypt." In P. M. Holt (ed.), **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.
56. Sweezy, Paul, Maurice Dobb, H.K. Takabashi, Rodney Hilton and Christopher Hill. **The Transition from Feudalism to Capitalism.** New York: Science and Society, 1967.
57. Wallerstein, Immanuel. **The Modern World System.** New York: Academic Press, 1974.
58. "The Rise and Future Demise of World Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis." **Comparative Studies in Society and History** 16 (January 1974): 387-415.
59. Warren, Bill. **Imperialism: Pioneer of Capitalism.** New York: Schocken Bocks, 1981.
60. Weiner, Lionel. **L'Egypte et ses chemins de fer.** Brussels: n.p., 1932.
61. Willcocks, W. **Egyptian Irrigation.** 2nd edition. London: E. and F. N. Spon, 1899.

نبذة عن المترجم

- **هشام سليمان عبد الغفار**
- مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
- حاصل على بكالوريوس العلوم السياسية والاقتصاد كتخصص فرعي عام ٢٠٠٥ بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف ـ جامعة القاهرة.
- حاصل على درجة الماجستير فى حل النزاعات وبناء السلام من جامعة نوتردام بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨.
- له ـ منفردًا وبالتعاون مع آخرين ـ عدد من الدراسات والترجمات والكتابات المنشورة فى دوريات مطبوعة وإلكترونية فى مجال العلوم السياسية وحقوق الإنسان، ودراسات السلام وحل النزاعات والاقتصاد.
- عمل مساعدًا لعدد من كبار الأكاديميين والباحثين بجامعتى القاهرة ونوتردام، ولدى عدد من المراكز البحثية المرموقة.
- تلقى تدريبًا عمليًا على طريقة عمل الكونجرس فى العاصمة الأمريكية، وعلى آليات حل النزاعات لدى بعض المنظمات الدولية غير الحكومية فى الفلبين.
- شارك فى عدد من المؤتمرات والحلقات النقاشية والبرامج الحوارية بمصر والولايات المتحدة، وعدد من الدول الأوروبية.

طلعت حرب وتحدى الاستعمار

دور بنك مصر فى التصنيع

١٩٢٠ - ١٩٤١

فى مكتبة الدكتور مصطفى الرفاعى، وزير الصناعة السابق، ومؤسس الصرح البترولى إنبى، وجدت رسالة لنيل الدكتوراه من جامعة برينستون عن طلعت حرب...

سألت الدكتور مصطفى أن يعيرنى الرسالة لقراءتها... فأعطانى مشكورًا صورة منها... وتوسمت فيها عملاً مهما يستحق النشر، فطلبت من الأستاذ هشام سليمان عبد الغفار ترجمتها...

انتهت الترجمة، وقابلت بالصدفة أستاذى الدكتور إبراهيم فوزى، الأستاذ بكلية الهندسة جامعة القاهرة ووزير الصناعة ورئيس هيئة الاستثمار الأسبق... ولعلمى باهتمامه وخبرته فى مجال الكتب، سألته إن كان يوافق على مراجعته وتقديمه للدراسة، رغم مشاغله الكثيرة... فوافقنى مشكورًا... وها هو بين يدى القارئ عمل أكاديمى، قام به باحث أمريكى لنيل رسالة الدكتوراه من جامعة أمريكية، واهتم به وزيران حملا هموم الصناعة المصرية الضوء على طلعت حرب، وكفاحه لبناء وتحرير الاقتصاد والذى حصل على لقب «باشا» بعد أن قضى الملك فؤ كاملتين سيرًا على قدميه فى افتتاح شركة مصر لغزل الق بالمحلة الكبرى، فى ٢٣ مارس ١٩٣١، وعند نهاية الزيارة له مبروك يا باشا...!

عادل المعلم

